وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة 1
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية على ميزان القوى في النظام الدولي بعد الحرب الباردة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (ل م د) في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالب:
محمادي العيد

إشراف الأستاذ الدكتور:
زياني زيدان

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د. وناسي لزهر	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
أ.د. زياني زيدان	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
د.بدري ابتسام	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا
د. جدو فؤاد	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
د.شرايطية سميرة	أستاذ محاضر أ	جامعة قالمة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

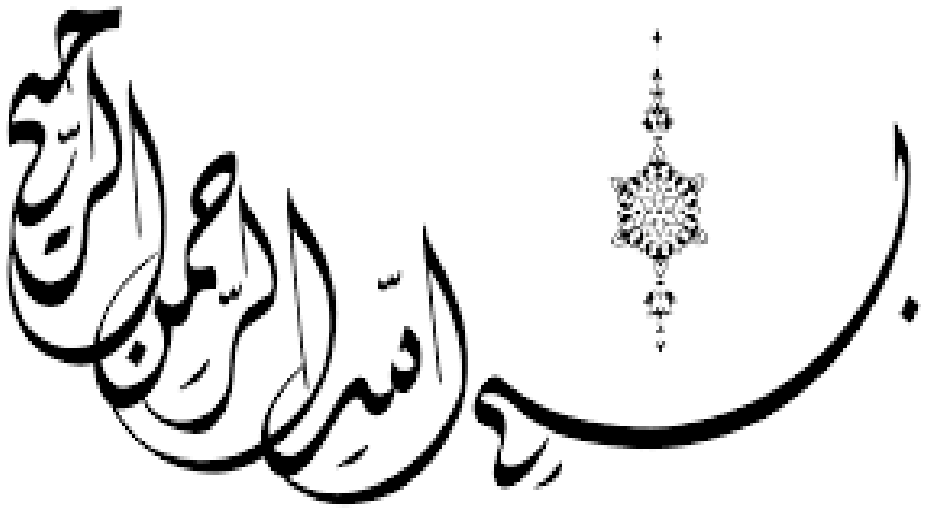

شكر وتقدير

الحمد لله حتى يبلغ الحمد منتهاه،على توفيقه لاتمام هذا العمل المتواضع

خالص الشكر والتقدير والاحترام للأستاذ الدكتور زيدان زياني على قبوله الإشراف على هذه الأطروحة ،وعلى تشجيعه وتوجيهه، وعلى ما أبداه من تفهم،وعلى نصائحه القيمة.

وأتوجه بكامل الشكر والتقدير لكل أساتذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة باتنة1 الذين رافقوني في مشواري العلمي من مرحلة الليسانس،الماستر، والدكتوراه.

جزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة على جهد قراءتهم وتصويبهم هذا العمل.

إلى الوالدين الكريمين

أبي رحمه الله رحمة تسع السموات والأرض

إلى أمي ... ثم أمي... ثم أمي... حفظها الله ورعاها

إلى أخي سند حياتي وأخواتي حفظهم الله جميعا

إهداء وتشكرات

خالص الشكر والعرفان مرة أخرى إلى التي لم تكل ولم تمل من دعمها لي طول مشواري الدراسي، و التي ضحت بالغالي والنفيس من أجل أن أتعلم.

أمي الغالية حفظها الله ورعاها

إلى التي سهرت وأتعبتها معي لإخراج هذا العمل إلى ما هو عليه ، وكانت بحق سند رائعا وجميلا وحرصت بان لا أفشل في إكمال دراستي العليا وخاصة مرحلة الدكتوراه

زوجتي الغالية حفظها الله ورعاها

إلى فلذات أكبادي أبنائي:

عماد الدين، عبد البصير، عبد الحي.

حفظهم الله ورعاهم جميعا .

الخطة

مقدمة

الفصل الأول: العقوبات الاقتصادية الدولية كأداة للتّأثير على ميزان القوى في النظام الدولي لعالم ما بعد الحرب الباردة

المبحث الأول: العقوبات الاقتصادية الدولي؛تعددية المضامين وإشكالية الفعالية.

المطلب الأول: العقوبات الاقتصادية الدولية؛ تعددية المضامين وتداخل في الأهداف.

الفرع الأول:مضامين مفهوم العقوبات الاقتصادية الدولية.

الفرع الثاني: الأهداف المعلنة لشرعنة العقوبات الاقتصادية الدولية

المطلب الثاني: العقوبات الاقتصادية الدولية بين تعدد الأشكال وإشكالية الفعالية.

الفرع الأول: أشكال العقوبات الاقتصادية الدولية

الفرع الثاني: العقوبات الاقتصادية الدولية بين الفعالية والفشل

المبحث الثاني: توازن القوى في النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة وإشكالية تركيز القوة

المطلب الأول: القوة وتوازن القوى في النظام الدولي ؛المفهوم، الأشكال،والأساليب.

الفرع الأول: مفهوم القوة وأشكالها في النظام الدولي

الفرع الثاني : ميزان القوى؛المفهوم والأساليب.

الفرع الثالث: أساليب واستراتيجيات توازن القوى على المستوى العالمي

المطلب الثاني: القوى الصاعدة ومجالات التوازن؛ السعي لتعديل الوضع القائم.

الفرع الأول: سياسات الحفاظ على الوضع القائم

الفرع الثاني: سياسات تعديل الوضع الراهن

الفرع الثالث :التوازن الإقليمي وأثره في التوازن الدولي

المبحث الثالث:العقوبات الاقتصادية الدولية، وميزان القوى(تأصيل نظري)

المطلب الأول: الأساس القانوني للعقوبات الاقتصادية الدولية في ميثاق الأمم المتحدة

الفرع الأول: سلطة مجلس الأمن الدولي في فرض العقوبات الاقتصادية الدولية.

الفرع الثاني: أساس سلطة الجمعية العامة في فرض العقوبات الاقتصادية الدولية.

المطلب الثاني: النظرية اللبرالية للعقوبات الاقتصادية الدولية.

الفرع الأول: الليبرالية الكلاسيكية للعقوبات

الفرع الثاني: الليبرالية الفوقية(نخبة النخبة).

الفرع الثالث: الليبرالية التوليفية.

المطلب الثالث: نظرية توازن القوى؛ موازنة عدم التكافؤ في القوة.

الفصل الثاني: تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية على التوازنات الجيواستراتيجية في النظام الدولي- دراسة حالة العقوبات الاقتصادية الدولية ضد روسيا-

المبحث الأول: موقع روسيا في ميزان القوى العالمي لفترة ما بعد الحرب الباردة؛ من الإبقاء على الوضع الراهن إلى السعي إلى تعديله

المطلب الأول: وضع روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي؛ الحفاظ على الوضع الراهن.

الفرع الأول: الوضع الداخلي لروسيا بعد سقوط الاتحاد السوفياتي

الفرع الثاني: الوضع الخارجي لروسيا.

المطلب الثاني: السياسة الروسية الجديدة2000-2022؛ توجهات لتعديل الوضع القائم.

الفرع الأول: تجديد الدور الروسي في العالم.

الفرع الثاني: عودة روسيا إلى ساحة الصراع الدولي.

المبحث الثاني: العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا، وأثرها على موقع الأخيرة في ميزان القوى العالمي.

المطلب الأول: العقوبات الاقتصادية على روسيا؛ رؤية في الطبيعة والأسباب

الفرع الأول: طبيعة العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على روسيا.

الفرع الثاني: الإستراتيجية الروسية لمواجهة العقوبات الاقتصادية الغربية.

المطلب الثاني: انعكاسات العقوبات الاقتصادية الدولية ضد روسيا والعقوبات المضادة على التوازنات الجيواستراتيجية في النظام الدولي.

الفرع الأول:أثار العقوبات الاقتصادية الدولية على مكانة روسيا في ميزان القوى الدولي.

الفرع الثاني: إنعكاسات فرض العقوبات الاقتصادية ضد روسيا على التوازنات الجيواستراتيجية في النظام الدولي.

الفصل الثالث:تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية على التوازنات الجيواقتصادية في النظام الدولي - دراسة حالة العقوبات الاقتصادية ضد الصين-.

المبحث الأول:موقع الصين في ميزان القوى للاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: مظاهر بروز الصين كقوة اقتصادية عالمية.

الفرع الأول : مؤشرات قوة الاقتصاد الصيني.

الفرع الثاني: تحديات الاقتصاد الصيني على المدى البعيد.

المطلب الثاني: مظاهر بروز الصين كقوة عسكرية عالمية.

الفرع الأول:الإنفاق العسكري الصيني.

الفرع الثاني: تطور القوة العسكرية الصينية.

المبحث الثاني:العقوبات الاقتصادية الدولية ضد الصين؛ التموقع للهيمنة على الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: طبيعة العقوبات الاقتصادية المفروضة على الصين

الفرع الأول: العقوبات الاقتصادية الدولية الحالية ضد الصين.

الفرع الثاني : الحرب التجارية الصينية الأمريكية.

المطلب الثاني:العقوبات والعقوبات المضادة الصينية،وأثرها على التوازنات الاقتصادية العالمية.

الفرع الأول: طبيعة التأثير على مكامن القوة للقوى الاقتصادية الكبرى في النظام الدولي.

الفرع الثاني: الإستراتيجية الصينية لمواجهة العقوبات الغربية لتعزيز الهيمنة على الاقتصاد العالمي.

الفصل الرابع: تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية على التوازنات الإقليمية– دراسة حالة العقوبات الاقتصادية ضد إيران–

المبحث الأول: موقع إيران في نظام توازن القوى في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة

الفرع الأول: عناصر القوة الإيرانية في محيطها الإقليمي.

الفرع الثاني: الأبعاد الجيوسياسية للبرنامجين الإيرانيين النووي، والصاروخي.

المبحث الثاني: العقوبات الاقتصادية على إيران وأثرها على ميزان القوى الإقليمي

المطلب الأول: طبيعة العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران

الفرع الأول: العقوبات الاقتصادية الجماعية ضد إيران.

الفرع الثاني: العقوبات الاقتصادية الأحادية ضد إيران

المطلب الثاني: تأثير العقوبات الاقتصادية ضد إيران على ميزان القوى الإقليمي.

الفرع الأول:تأثير العقوبات الاقتصادية ضد إيران على مكانتها الجيواقتصادية في الشرق الأوسط.

الفرع الثاني:تأثير العقوبات الاقتصادية على التوازنات الإستراتيجية في الشرق الأوسط.

خاتمة

مقدمـــة

مقدمة:

شهد النظام الدولي، بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الكتلة الشرقية، تركيزا للقوة في جانب واحد.الأمر الذي سمح ببروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب عالمي يمثل دور القوة القائدة والمهيمنة في النظام الدولي، ممتلكة ترسانة عسكرية غير مسبوقة، واقتصادا قويا ونموذجا منتصرا معولما، دخل معه النظام العالمي العصر الأمريكي. فالولايات المتحدة أصبحت اللاعب الرئيسي في الساحة الدولية، وقد إنسحب تأثير هذا التحول لكل المستويات؛ سواء في المفاهيم أوفي فواعل النظام الدولي، إلى جانب ظهور تحديات أمنية جديدة(التلوث البيئي واتساع دائرة الفقر، الإرهاب الدولي، انتشار الأسلحة النووية، الجريمة المنظمة ...الخ) مما أدى إلى تبني استراتيجيات تطوير الأدوات والوسائل لمواجهة هذه التهديدات الجديدة.

وتشكل العقوبات الاقتصادية الدولية أحد أهم الأدوات المعتمدة كأسلوب في إدارة التحديات التي تفرزها طبيعة المرحلة بسياقاتها المتغيرة، باعتبارها أداة أكثر إنسانية، إلى جانب تصنيفها كأداة مهمة من أدوات السياسة الخارجية التي تضعها تحت تصرف الدول القوية عند محاولة التأثير على سلوك دولة أخرى. حيث صاحب محاولة تشكيل النظام العالمي الجديد استخدام مكثف لهذه الأداة.

وفي هذا السياق، أصبحت العقوبات الاقتصادية أداة مركزية في يد الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها القوة المهيمنة، الساعية لإعادة تشكيل ميزان القوى الدولي والإقليمي وفق منظورها الجديد مستعملة منظمة الأمم المتحدة، و من هنا زادت حالات العقوبات الاقتصادية الدولية من الربع خلال الحرب الباردة إلى النصف خلال التسعينيات. لجأت الأمم المتحدة إلى فرض 28 حالة عقوبات على الدول بعد الحرب الباردة، بعدما كانت قد استخدمت نظامين فقط خلال الحرب الباردة إي بزيادة قدرها 93.33 %من مجموع العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة منذ نشأتها[1]. كما صرح نائب الرئيس للولايات المتحدة، ديك تشيني، في عام 2001 أن نحو 70 دولة في جميع أنحاء العالم تتأثر بأنظمة العقوبات الأمريكية، بصفتها رائدة العالم الحالي في استخدام العقوبات الاقتصادية، فهذه الدول السبعون موطن لثلثي سكان العالم تقريبًا[2].

[1]United nations Security council sanctions regimes,2019,p 04.
[2] Gary Clyde Hufbauer, Jeffrey J. Schott, Kimberly Ann Elliott, Barbara Oegg, economic senctions reconsidered, (Washington: 3rd edition, 2007), p15.

وفي ظل مسعى تأكيد نزعة الهيمنة وتكييف استراتيجيات فرضها على الواقع الدولي بما يتناسب والتغيرات المصاحبة لنهاية الحرب الباردة، تم اعتماد العقوبات بشكل مكثف كبديل عن الأعمال العسكرية المباشرة، ليس فحسب في مواجهة التهديدات الجديدة بل في الضغط لتغيير الأنظمة وتأكيد النفوذ السياسي للدول، وكذا للتأثير على ميزان القوى الإقليمي والدولي في النظام الدولي، بما يتناسب و مصالح الدول الكبرى، على غرار العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة ضد الصين وإيران، وكوريا الشمالية، وكذا على روسيا بعد غزوها لأوكرانيا في فيفري 2022، فلم تستطع الدول الغربية ولا الأمم المتحدة استخدام القوة العسكرية من أجل ردع روسيا بعد غزوها لأوكرانيا، فلجأت إلى خيار العقوبات الاقتصادية الدولية.

وقد صاحب هذا التوجه، نقاش حول مدى فعالية العقوبات من حيث تحقيق أهداف الإذعان. يعتبر تشاريس فلادوس أن العقوبات الاقتصادية الدولية هي دليل آخر على إعادة الهيكلة التدريجية للتوازن الدولي، ويعتقد أن العواقب طويلة المدى للصراع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية ستؤدي إلى تشكيل هيكل نظام اقتصادي عالمي جديد. وسيؤدي هذا الهيكل الجديد أساسا إلى نظام توازن عالمي جديد الأمر الذي يتطلب البناء التدريجي لبنية عالمية جديدة[1].

صحيح أنه لم يتم الاتفاق على مستوى فعاليتها نظرا لخصوصية كل حالة، لكن الوقائع الإمبريقية تؤكد على الاتفاق حول منطلقاتها من حيث مسعى إعادة تشكيل ميزان قوى جديد يتلاءم مع النظام الدولي الجديد، بعد الحرب الباردة، وفق رؤية القوة المهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وتحت غطاء الشرعية الدولية تارة، والتصرف الأحادي في أحايين أخرى. بهدف ضبط ميزان القوى وفق مصالحها(سواء بالمحافظة على الوضع القائم، أو تعديله، أو منع قوى لا تتماشى مع مصالحها من امتلاك القوة).وهو ما يفسر انتقال التركيز بعد نهاية الحرب الباردة من التوازن إلى "**عملية إحداث التوازن**" حسب جون ميرشايمر بقيام القوة المهيمنة في النظام الدولي وهي الولايات المتحدة الأمريكية بإحداث التوازن في الأنظمة الفرعية للنظام الدولي[2].

[1] Vlados, C. The Dynamics of the Current Global Restructuring and Contemporary Framework of theUS-ChinaTradeWar (2020) .*Global Journal of Emerging Market Economies*

[2] فراس الياس، التوازنات الإستراتيجية العالمية في القرن 21، شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد153، ربيع-صيف2016، ص.23

من خلال دراسة جون ميرشيمر لسلوك السياسة الخارجية للقوى العظمى، اليابان(1868-1945)وألمانيا(1862-1945) والاتحاد السوفياتي(1917-1991) وايطاليا(1861-1943)، وضح فيها أن القوى العظمى تبحث دائما عن فرص لتغيير توازن القوة لصالحها وعادة ما تغتنم تلك الفرصة حين تظهر على حد تعبيره، وأن الدول لا تفقد شهيتها للقوة حين تكسب المزيد منها، وأن الدول القوية جدا تسعى غالبا لتحقيق الهيمنة الإقليمية. فهو يعتبر أن التنافس على القوة بين الدول هو جوهر السياسة الدولية.

تقر العديد من الدراسات أن المرحلة التي شهدها النظام الدولي المتشكل بعد الحرب الباردة، القائم على الأحادية القطبية ما هي إلا مرحلة انتقالية لبنية النظام الدولي، حيث تلا هذا التحول مع بداية العقد الثاني من القرن الحالي ظهور قوى كبرى صاعدة في النظام الدولي، غير قانعة بالوضع الراهن وصفت بالتعديلية على غرار الصين وروسيا.التي تنتهج سياسات بصدد مراجعة أو تغيير توزيع القوة السائد في النظام الدولي، لما يحمله هذا التعديل من مصالح تعود على الرغبة القائمة في تعديل أو مراجعة النظام القائم، وعليه فانتهاج هذه الدول لسلوك تعديلي أو سياسات تهدف لمراجعة الوضع القائم يعبر هذا عن رفضها للأوضاع الدولية القائمة، والتمرد عليها باعتبارها لا تستجيب للمكانة الحقيقية التي تستحقها هذه الدولة في النظام القائم.

فالتوازن الدولي بعد الحرب الباردة أصبح يتراوح بين قوة مهيمنة ساعية للحفاظ على الوضع القائم على مستوى النظام الدولي وتعزيزه، وساعية إلى خلق التوازن داخل الأنظمة الإقليمية المشكلة للنظام الدولي وفق رؤيتها ومصالحها والحفاظ على هيمنتها، وبين قوى تعديلية غير قانعة بالوضع الراهن وتسعى لتعديله، بأدوات جديدة غير الحرب، على غرار العقوبات الاقتصادية الدولية، والتي زاد استخدامها بشكل مطرود خاصة في ظل التوازن النووي بين القوى الكبرى وخطورة استعمال هذه السلاح المدمر، هذا ما اثر على التوازنات الجيواستراتيجية، والجيواقتصادية، وحتى الإقليمية .

أهمية الموضوع:

يكتسي هذا الموضوع أهمية علمية وعملية كبيرة على مستوى العلاقات الدولية والنظام الدولي، سواء من حيث النقاشات الأكاديمية والأدبيات التي عالجت الموضوع، أو من حيث القيمة العملية والتي نوجزها فيما يلي:

أ. القيمة العلمية :

الابتعاد على المواضيع المستهلكة، حيث أن الدراسات المتعلقة بهذا المجال ضئيلة جدا خاصة على المستوى الوطني والعربي، كما أن المتوفر منها تناول موضوع العقوبات الاقتصادية الدولية لاسيما باللغة العربية، من الناحية القانونية البحتة، مع تناولات سطحية للموضوع من الناحية السياسية والاقتصادية الاستراتيجة. كما أن جلها تناول الموضوع من زاوية واحدة،إلا أن هذه الدراسة حاولت معالجة التأثيرات من ثلاث زوايا مختلفة وبثلاث نماذج مختلفة للعقوبات الاقتصادية.

إثراء الدراسات السابقة والتي تناولت موضوع ميزان القوى الدولي وكذا التوازنات الدولية والإقليمية، بمناقشة أعقق للأدوات التي تؤثر في تشكيلها وفق مصالح القوى الكبرى في النظام الدولي، بالتركيز على العقوبات الاقتصادية كأداة مهمة ورئيسة بعد الحرب الباردة في ممارسة التأثير على ميزان القوى الدولي.

ساعدنا دراسة الموضوع إلى معرفة أهم أداة حديثة للتأثير في ميزان القوى الدولي، بعد الحرب الباردة، وهي العقوبات الاقتصادية الدولية والتي حلت محل الحرب التي كانت السمة البارزة في تشكيل التوازنات الدولية سواء على الجانب الاستراتيجي أو الاقتصادي وحتى الإقليمي.

ب.من الناحية العملية:

تبدو أهمية الموضوع من الناحية العملية، في المحاججة، ومعرفة مدى تأثير العقوبات الاقتصادية على التوازنات الدولية، من الناحية الجيواستراتيجية، والجيواقتصادية، والإقليمية، بدراسة ثلاث نماذج مختلفة للعقوبات الاقتصادية الدولية، وهي العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على روسيا باعتبارها تمثل ثقل موازن للولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الاستراتيجي في النظام الدولي، والعقوبات الاقتصادية الدولية ضد الصين باعتبار هذه الأخيرة ثقل موازن للقوة المهيمنة في النظام الدولي من الناحية الاقتصادية، وكذا العقوبات الاقتصادية الدولية ضد إيران باعتبارها قوة إقليمية في النظام الإقليمي ساعية لخلق اختلال في ميزان القوى الإقليمي، بما لا يخدم مصالح القوة المهيمنة في النظام الدولي.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الموضوعية:

يعتبر موضوع تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية على ميزان القوى في النظام الدولي من المواضيع الجديرة بالدراسة خاصة في الوقت الحالي، نظرا للاستخدام المتزايد للعقوبات الاقتصادية الدولية بعد الحرب الباردة سواء في إطار جماعي وتحت مظلة الأمم المتحدة، أو انفرادي من طرف الدول لوحدها، والتي أصبحت تستعمل للتأثير علي ميزان القوى الدولي، من طرف القوة المهيمنة في النظام الدولي هذا الأخير الذي أصبح يشهد اختلالات، لاسيما بعد بروز قوى تعديليه(دولية وإقليمية) غير راضية، وغير قانعة بموقعها في ميزان القوى في النظام الدولي، والذي تم استعمال فيه العقوبات الاقتصادية كأداة للتأثير في ميزان القوى في النظام الدولي.

كما أن الموضوع مرتبط بالواقع الدولي الراهن ومختلف تحولاته، حيث أصبح يأخذ قدرا مهما ضمن النقاشات الأكاديمية، على المستوى العالمي ، خاصة في ضوء الأزمة الأوكرانية، وقضية تايوان ، ومختلف سياسات القوى الموجهة لهذه المنطقة.

الأسباب الذاتية:

البحث في موضوع يحمل متغيرين لدراستهما لابد من العبر تخصصية، ولهذا يعتبر موضوع شيق وممتع، فلدراسة موضوع العقوبات الاقتصادية، وميزان القوى الدولي في النظام الدولي لابد من الاعتماد على المقاربة القانونية والاقتصادية والسياسية والإستراتيجية، هذا ما يعتبر أمر مفيد وممتع للباحث فيه، ويجعل الباحث يستكشف قوة العقل البشري في تصور الحلول، وقدرته على قراءتها من زوايا مختلفة، وتنفيذها، والاستفادة منها.

الاستمرارية ومواصلة البحث في الجوانب الأكثر عمقا في موضوع كان لنا فيه تجربة بحثية سابقة في رسالة الماستر، والتي تناولت موضوع التنافس بين القوى الكبرى(الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، والصين) في منطقة شرق آسيا، والذي أمدنا برغبة لمواصلة البحث في أهم أداة مؤثرة بعد الحرب الباردة في التوازنات الدولية بين القوى الكبرى بأكثر تفصيل.

إشكالية الدراسة:

هناك علاقة ارتباطيه بين العقوبات الاقتصادية الدولية كأداة مهمة في السياسية الخارجة للجهات الفارضة لها، بعد الحرب الباردة، وبين حالة ميزان القوى في النظام الدولي، حيث تسعى كل قوة في النظام الدولي سواء كانت ذات توجه تعديلي أو محافظ على الوضع الراهن إلى التأثير في درجة فجوة

القوة في ميزان القوى الدولي والإقليمي، وفق ما يخدم مصالح الجهة الفارضة، باستخدام أداة العقوبات الدولية الاقتصادية. كما يدفع التغيير الحاصل على مستوى بنية النظام الدولي القائم على الأحادية إلى نظام متعدد الأقطاب في التأثير على درجة استعمال العقوبات الاقتصادية بهدف إعادة تشكيل ميزان قوى يخدم مصالح كل طرف. وهذا ما يطرح الإشكالية التالية:**ما مدى تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية على ميزان القوى في النظام الدولي بعد الحرب الباردة؟.**

التساؤلات الفرعية:

- ماهي مضامين وأشكال العقوبات الاقتصادية الدولية بعد الحرب الباردة؟
- كيف تؤثر العقوبات الاقتصادية الدولية على التوازنات الجيواستراتيجية في النظام الدولي؟
- كيف تؤثر العقوبات الاقتصادية الدولية على التوازنات الجيواقتصادية في النظام الدولي؟
- ما هي انعكاسات العقوبات الاقتصادية الدولية ضد على التوازنات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط؟

الفرضيات:

- تندرج سياسات العقوبات الاقتصادية الدولية ضمن السياق الصراعي للعلاقات في النظام الدولي، مما يبرر تقديم فرضية استهداف العقوبات للتأثير على ميزان القوة، وتأجيل الاعتبارات الإنسانية والشرعية الدولية كأهداف لها.
- باعتبار الموازنة سلوك طبيعي لأي قوة كبرى، فكلما وجدت قوة مهيمنة، كلما اتجهت القوى الكبرى الأخرى غير الراضية لموازنتها والتقليل من فجوة القوة في النظام، هذا ما يدفع إلى استعمال العقوبات الاقتصادية الدولية كأداة للتأثير في ميزان القوى في النظام الدولي والتأثير على درجة فجوة القوة.

منهجية ومقاربات الدراسة:

تقوم دراسة تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية على ميزان القوى الدولي في النظام الدولي، على التنوع في الاعتماد على مستويات التحليل الثلاثة : مستوى الدولة، المستوى الإقليمي، ومستوى النظام الدولي، وبالنظر إلى شمولية هذا الموضوع وتعقيداته ولدراسته لا بد من العبر تخصصية، مما فرض علينا تنوعا في المناهج والمقاربات لدراسة هذا الموضوع.

1. **منهج التحلي النسقي:** تبرز حاجتنا في اعتماد منهج التحليل النظمي، في دراستنا هذه لضرورة استخدامنا لمستويات عديدة في التحليل وبشكل متصل ومتكامل، وعليه تظهر أهمية هذا المنهج كخط رئيسي في كشف مختلف أنماط التفاعلات على المستوى الدولي للتأثير على التوازنات الدولية باستخدام العقوبات الاقتصادية الدولية كأداة مهمة لهذا الغرض، وبشكل خاص تأثيرات هذه الأخيرة على التوازنات الجيواستراتيجة والجيواقتصادية بدراسة حالتي العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا والصين باعتبارهما قوتين ذات نزعة تعديلية للوضع الراهن الذي تسعى القوة المهيمنة في النظام الدولي للمحافظة عليه،كما تسعى هذه الأخيرة لإحداث التوازن في الأنظمة الإقليمية.

2.**منهج البحث التاريخي المقارن:** لا يمكن فهم وتحليل التفاعلات الحاصلة في ميزان القوى الدولي والإقليمي على مستوى النظام الدولي، دون الاعتماد على المنهج التاريخي المقارن، باعتبار أن الخبرات التاريخية والتجارب السابقة تشكل خلفية مهمة لمحاولة تحليل الأحداث الجارية ومقارنتها مع أحداث أخرى ، واستشراف التحولات الدولية المتوقعة، ويظهر استخدامنا للمنهج التاريخي المقارن في تتبعنا لمسار استعمال أداة العقوبات الاقتصادية في النظام الدولي، وكذا تتبع مسار ميزان القوى الدولي عبر التاريخ، بدراسة لنماذج حول العقوبات الاقتصادية الدولية ضد قوى دولية ، من خلال تتبع موقع هذه الأخيرة تاريخيا في ميزان القوى الدولي، ومدى تأثر مكانتها في ميزان القوى مع مقارنتها ببعضها البعض ومنه استخلاص مواطن تأثير العقوبات الاقتصادية على ميزان القوى في النظام الدولي.

3.**منهج تحليل المضمون و الخطاب:** اعتمدنا على هذا المنهج بشكل كبير لاستخلاص عدد من المضامين السياسية والإستراتيجية والاقتصادية، التي تضمنتها بعض الخطب الرسمية، والتصريحات لمسؤولين وقادة سياسيين لمختلف قادة الدول محل الدراسة، وكذا لتحليل بعض من مواقف السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وروسيا،والصين، وإيران.

4.**المنهج الإحصائي:** تبرز أهمية استخدامنا لهذا المنهج، من خلال اعتمادنا عدد معتبر من البيانات والأشكال والإحصائيات الضرورية، من أجل تدعيم فهمنا وتفسيرنا لمختلف أبعاد الموضوع سواء في الجانب الاستراتيجي، أو الاقتصادي، أو الإقليمي ، حيث يتطلب البحث في أجزاء معينة من البحث إلى استخدام أدوات القياس الكمي، خاصة لتحديد مكانة القوى الكبرى موضوع الدراسة في ميزان القوى الدولي، وكذا لرصد تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية على موقع هذه الدول في ميزان القوى القائم.

المقاربات النظرية:

1. **المقاربة القانونية :** تم الاعتماد على المقاربة القانونية في هذه الدراسة من أجل فهم أعمق للأساس القانوني للعقوبات الاقتصادية الدولية، والخلفية القانونية التي تستمد منها العقوبات الاقتصادية الدولي مرجعيتها وشرعيتها على المستوى الدولي، سواء كانت عقوبات اقتصادية جماعية والتي تستمد شرعيتها وخلفيتها القانونية من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ولاسيما المادة 41 منه، التي تمنح لمجلس الأمن الدولي صلاحيات واسعة لتكييف الوقائع على أنها تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وكذا سلطة توقيع وفرض العقوبات على الجهة المخلة بالتزاماتها، أما العقوبات الأحادية وهي التي تفرضها الدول لوحدها فترجع خلفيتها القانونية إلى القوانين الداخلية للدول والتي تقوم عليها سياستها الخارجية.

2. **المقاربة اللبرالية للعقوبات الاقتصادية الدولية:** نظرت النظرية الليبرالية إلى العقوبات الاقتصادية الدولية كأداة أكثر إنسانية، على عكس النظرية الواقعية التي ركزت بشكل أساسي على المصلحة الذاتية للدولة،من خلال الحصول على أكبر قدر من القوة العسكرية وفرضها في نظام دولي غير متسق، حيث أصبحت العقوبات الاقتصادية بديلا عن الأعمال العسكرية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول باعتبارها أداة أكثر إنسانية، من خلال ثلاثة أطر وهي: اللبرالية الكلاسيكية والتي ترى انه لكي تحقق العقوبات الاقتصادية أهدافها لا بد أن تمس كافة سكان وأفراد الدولة المستهدفة دون استثناء، بناءا على فكرة أن الألم الاقتصادي للمواطنين الناتج عن العقوبات يؤدي إلى خلق استياء شعبي ضد حكوماتهم، ومنه الضغط عليها من أجل تغيير السياسات الغير مرغوب فيها، والتي بسببها فرضت العقوبات الاقتصادية الدولية، فالفكرة الأساسية التي تقوم عليها اللبرالية الكلاسيكية للعقوبات هي" أن الألم الاقتصادي يدفع للامتثال السياسي". لكن التداعيات الإنسانية الوخيمة للعقوبات الاقتصادية الشاملة ، دفعت منظري العقوبات إلى مراجعة أفكارهم، لاسيما بعد العقوبات الاقتصادية ضد العراق ويوغسلافيا، فتم بروز نظرية جديدة للعقوبات موسومة بنخبة النخبة، أو الفوقية والتي تستهدف فئة معينة فقط من المواطنين وهي النخب الحاكمة وكذا النخب المؤثرة في عملية صنع القرار في البلد المستهدف وكذا رجال المال والأعمال وهذا ما أصبح يعرف بالعقوبات الاقتصادية المستهدفة والذكية. أما الإطار الثالث للنظرية اللبرالية فيتمثل في التوليفية وهي التي تجمع بين العقوبات الموجهة ضد المواطنين بهدف خلق استياء شعبي مع التركيز على النخب والكيانات بشكل كبير مثل حالة العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا في 2022.

3. **المقاربة الواقعية الجديدة لنظرية توازن القوى:** لفهم التفاعلات الحاصلة على مستوى النظام الدولي، وكذا الأدوات التي من خلالها يتم رسم وتشكيل ميزان القوى الدولي، لا بد من الاعتماد على نظرية توازن القوى، حيث تقوم هذه الأخيرة عند الواقعيين بان المجتمع الدولي غير متكافئ من حيث درجة امتلاك القوة، إلا أن عدم التكافؤ هذا يمكن موازنته،وهذا ما يساهم في منع الهيمنة، وبالتالي السماح للدول بالحفاظ على وحدة أراضيها واستقلالها السياسي، ونظرا لان الفوضى الدولية تعمل ضد الأمن والاستقرار، فسوف تحرص الدول على تشجيع نظم توازن القوى من أجل دعم أمنها واستقراها ونفوذها.

أما كنيث والتز فقد حدد افتراضين أساسين تقوم عليهما النظرية وهما: فوضوية النظام الدولي، بحيث لا يمكن فرض سلطة فوق سلطة الدول، بسبب طبيعة المساعدة الذاتية للنظام،أي ليس للدول حكومة عالمية تلجا إليها في حالة حدوث عدوان عليها أو خطر،وبالتالي يجب الاعتماد على نفسها وزيادة قدرتها وقوتها من خلال الجهود الداخلية وزيادة قوتها والاعتماد على ذاتها، أو عن طريق الجهود الخارجية من خلال الدخول في تحالفات مع الدول الأخرى.

والافتراض الثاني يتمثل في أن الدول هم الفاعلون الأساسيين في النظام الدولي: لأنها حسب والتز أن الدولة تحتكر الاستخدام المشروع للقوة، وتحدد شروط التواصل،ومنه تعتبر الدول جهات فاعلة أساسية في النظام الدولي.

كما اعتبر جون ميرشايمر أنه بعد نهاية الحرب الباردة انتقل التركيز من التوازن إلى "**عملية إحداث التوازن**" بقيام القوة المهيمنة في النظام الدولي وهي الولايات المتحدة الأمريكية بإحداث التوازن في الأنظمة الفرعية للنظام الدولي. من خلال دراسة جون ميرشيمر لسلوك السياسة الخارجية للقوى العظمى، وضح فيها أن القوى العظمى تبحث دائما عن فرص لتغيير توازن القوة لصالحها وعادة ما تغتنم تلك الفرصة حين تظهر على حد تعبيره، وأن الدول لا تفقد شهيتها للقوة حين تكسب المزيد منها،وأن الدول القوية جدا تسعى غالبا لتحقيق الهيمنة الإقليمية. فهو يعتبر أن التنافس على القوة بين الدول هو جوهر السياسة الدولية. وعليه وضع إستراتيجيتين مهمتين يتم من خلالها إحداث التوازن على المستوى الدولي وهما استراتيجية التحوط للقضاء على الهيمنة والتي تتبعها كل من روسيا والصين، وكذا إستراتيجية أحداث التوازن عن بعد والتي تعتبر إستراتيجية مضادة لإستراتيجية التحوط والتي تعمل على صد محاولات إحداث تغيير في ميزان القوى الدولي، والتي تتبعه الولايات المتحدة، وحلفائها للإبقاء على فجوة القوة التي تخدم مصالح القوة المهيمنة سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي.

أدبيات الدراسة:

يعتبر تناول موضوع العقوبات الاقتصادية الدولية وأثرها في ميزان القوى الدولي، من المواضيع التي لم يتم التطرق إليها سابقا بهذه الصيغة، إلا أن موضوعي العقوبات الاقتصادية الدولية وميزان القوى الدولي، كموضوعين منفصلين يعتبران موضوعان قديمان بعض الشيء ، فيمثل عمل الثلاثي هوفمباور وشوت واليوت باكورة الأعمال التي تناولت موضوع العقوبات الاقتصادية ، حيث تعتبر أول دراسة كمية حول العقوبات الاقتصادية الدولية، نشرت أول مرة عام 1985،في كتاب بعنوان(economic reconsidered senctions) تعمقت في دراسة العقوبات الاقتصادية التي فرض خلال القرن العشرين ،واستخلصت الدروس حول كيفية استخدامها بنجاعة.

عالجت هذه الدراسة 170 حالة من العقوبات الاقتصادية المفروضة منذ الحرب العالمية الأولى، كما نقح المؤلفون كتابهم في الطبعات اللاحقة على غرار هته والتي هي بين يدينا في 2007 بإضافة العقوبات التي فرضت بعد نهاية الحرب الباردة ومدى تأثرها بالتطورات الجديدة الحاصلة على مستوى النظام الدولي لاسيما عولمة الاقتصاد العالمي، من خلال تحليل مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسة التي تؤثر على نجاح حلقة العقوبات.

- كتاب **لي جونس**(Lee Jones) المعنون بمجتمعات تحت الحصار: اكتشاف كيف لا تعمل العقوبات الاقتصادية الدولية (societies under siege: Exploring how international economic sanctions (do not) work)، الصادر عن جامعة أكسفورد عام 2015 ، الذي حاول فيه المؤلف البحث في مسألة ما إذا كانت العقوبات الاقتصادية لا تعمل، حيث يقدم هذا الكتاب نقدا شاملا للأدبيات الموجودة وإطارا تحليليا جديدا يستند إلى نظرية الدولة الغرامشية لدراسة كيفية عمل العقوبات، والذي تناول كيفية تأثير العقوبات الاقتصادية عل تكوين القوى الاجتماعية التي تنافس سلطة الدولة في البلدان المستهدفة وسلطتها ومواردها واستراتيجياتها، كما تناول الأطر النظرية التي تؤسس للعقوبات الاقتصادية الدولية على غرار المقاربة الليبرالية، من خلال دراسة ثلاثة حالات وهي جنوب إفريقيا، وميانمار، والعراق.

- كتاب جون ميرشايمر المعنون" مأساة سياسات القوى العظمى" الذي طبع في نسخته الانجليزية سنة 2001، وترجم للغة العربية عام 2012 . ففي إطار محاولته الإجابة على مجموعة من التساؤلات الكبرى المرتبطة بالقوة وأسباب وكيفيات وحدود سعي الدول وراءها، وتأثير ذالك على التوازنات الدولية بين الدول والقوى الكبرى، حيث يقدم " ميرشايمر تحليلا وتفسيرا لسلك القوى في النظام الدولي، ويحدد

شروط ومواصفات وعوامل صعودها وأفولها ، محدد الإستراتجيات إحداث التوازن الدولي، وذلك استنادا إلى نظرية واقعية يسميها الواقعية الهجومية" والتي استعرضها نظريا واختبر مقولاتها عبر دراسة تجارب تاريخية ومقارنة لحظات الصعود والأفول لقوى كبرى وعظمى عديدة خلال الفترتين الزمنيتين(1972ـ 1990) و(1991ـ2000).

يقر ميرشايمر بالتفوق الأمريكي العالمي، ولكنه لا يعتبر الولايات المتحدة قوة مهيمنة عالمية، ولا يعتبر أنها تسعى لذلك، وإنما يحصر هيمنتها في نطاق العالم الغربي، كما يعتبر أن النظام الدولي الحالي أحادي القطب،بالنظر إلى وجود قوتين عظمتين أحرتين في النظام الدولي هما الصين وروسيا.

- دراسة **لجون ميرشايمر** بعنوان: **محكوم بالفشل:صعود وسقوط النظام الدولي الليبيرالي**، ترجمة جلال خشيب منشور بمجلة الأمن الدولي في العدد الرابع مجلد3، ربيع 2019. حيث اعتبر ان النظام الدولي اللبرالي أصبح في ورطة عميقة، فالطبقات التكنونية التي تدعمه تشهد حالة تحول، ولا يوجد إلا الشيء القليل يمكن فعله لأجل أصالحه حسبه، ويعتبر أن هذا النظام كان محتم عليه الفشل منذ البداية بما انه يحمل جذور خرابه.

يرى جون ميرشايمر ان الاقتصاد المعولم بشكل مفرط قد قوض النظام الدولي الحالي، فقد ساعد دولا أخرى خارج القطب الواحد على النمو بشكل أكثر قوة، الأمر الذي بإمكانه أن يقوض القطبية الحادية ويوصل النظام اللبرالي إلى النهاية. وهذا ما يحدث الآن مع صعود الصين الذي يتسبب جنبا لجنب مع القوة الروسية المنافسة ، في إنهاء الأحادية القطبية. ويعتبر كذلك أن القوى الصاعدة ستقوم ببناء نظام دولي متعدد الأقطاب مبين على أسس واقعية، والتي بدورها تلعب دورا محوريا في الاقتصاد العالمي.

- **كتاب** روبيرت غيلبين، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**،ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004. والذي أورد فيه الإيديولوجيات الثلاث للاقتصاد السياسي(اللبيرالية،والماركسية،والقومية)،ويناقش نقاط قوتها وقصورها ، كما تناول موضوع صعود وانحدار القوى العظمى، مركزا على الانحدار النسبي للقوة الأمريكية، ودور العوامل السياسية في تحديد شكل العلاقات الاقتصادية الدولية ، كما تطرق في كتابه هذا إلى التحول اللافت في ميزان القوة الاقتصادي من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين ،ويتنبأ الكاتب باقتصاد عالمي يختلف اختلافا كبيرا عن الاقتصاد الذي أقامته الولايات المتحدة المهيمنة عند نهاية الحرب العالمية الثانية.

- **كتاب** هيرد جرايمي ، **القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة للنظام الدولي**، ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الذي عالج فيه المؤلف قضية الاستقرار الاستراتيجي على امتداد القرن الحادي والعشرين، من حيث طبيعته والتطور الذي يحتمل أن يشهده مستقبلا؛ولهذا الغرض يضع الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوربي، والاتحاد الروسي،وجمهورية الصين الشعبية،والهند، في مصاف القوى العظمى ويقدم استشرافا لمستقبل التوازن الدولي.

- **كتاب** مايكل شيهان، **توازن القوى التاريخ والنظرية**،ترجمة: أحمد مصطفى،ط01،المركز القومي للترجمة، والذي حاول فيه المؤلف إعطاء تفسير للتعقيد الذي يتسم به توازن القوى وممارسته عبر التاريخ، بالتركيز على المعاني المتعددة لتوازن القوى، وكذا سياسات وأنظمة توازن القوى، لاسيما في الحقبة النووية.

- كتاب ريتشارد ريتل، **توازن القوى في العلاقات الدولية الاستعارات والأساطير والنماذج**، ترجمة هاني تابري، دار الكتاب العربي،لبنان،2009. الذي عرض فيه الكاتب إطارا لمعالجة مفهوم توازن القوى بوصفه استعارة وأسطورة وأنموذجا

- كتاب لوسيم خليل قلعجية، **روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط01، 2016 والتي تطرق فيه المؤلف لدراسة الفترة الخيرة من تاريخ روسيا القريب ودورها ومكانتها في النظام الدولي الجديد، ويؤسس لعودة روسيا إلى ساحة الصراع الدولي التي أحدثت تطورا وتغيرا كبيرا في منظومة السياسات الدولية وتوازن القوى على المستوى العالمي.

- أطروحة دكتوراه علوم لحكيمي التوفيق موسومة بمستقبل التوازن الدولي في ضل الصعود الصيني ، جامعة باتنة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2014.والتي حاول فيها المؤلف دراسة وفهم سلوك القوى الكبرى الصاعدة تجاه طبيعة التوازن القائم في النظام الدولي، مركزا على سلوك الصين المتوقع اتجاه النظام الدولي المستند على الولايات المتحدة كأحد أنماط التوازن ، والتي حاول فيها دراسة احتمالات التصادم أو التوافق بين القوة القائدة والقوة الكبرى الصاعدة بشأن إدارة أثار التحول في القوة النسبية بينهما.

حدود الدراسة:

المجال الزماني: نحاول دراسة الموضوع في إطار زماني وذلك بعد الحرب الباردة مع بداية الاستخدام الموسع للعقوبات الاقتصادية الدولية للتأثير على التوازنات الدولية لاسيما بعد بروز القوى الصاعدة في

النظام الدولي كقوى تعديلية غير راضية بالوضع الراهن مع بداية القرن الحالي.كما تتوقف الدراسة في حدود نهاية 2022، وأن المعطيات والأرقام المستخدمة في هذه الدراسة ولاسيما الخاصة بدراسة الحالة للنماذج الثلاث في البحث معظمها متوقفة في حدود منتصف 2022، مع العلم أن تطورات وأحداث عديدة طرأت على هذه الحالات خاصة الحالة الروسية.

المجال المكاني: نركز في دراستنا على التوازنات الدولية على مستوى النظام الدولي ، بالتركيز على ثلاث مناطق ، اثنان منها ذات بعد دولي وهي روسيا والصين ، والثالثة ذات بعد إقليمي وهي إيران.

المجال الموضوعي: طبيعة الموضوع التي تبحث في تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية على ميزان القوى الدولي تتطلب منا التطرق لجميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية على مستوى النظام الدولي. بالتطرق للتأثيرات التوازنات بمختلف الجوانب الجيواستراتيجية، والجيواقتصادية، والإقليمية.

صعوبات الدراسة:

واجهتنا خلال مراحل البحث المختلفة جملة من الصعوبات والعوائق الموضوعية وغير الموضوعية تمثلت في:

صعوبة الإلمام والتحكم بجوانب الموضوع لاتصاله بتطورات قضايا السياسة العالمية والإقليمية الراهنة، والتي لا تزال تفاعلاتها جارية إلى حد اليوم وبتطورات مختلفة، إلى جانب قربها أكثر من تخصص العلوم الاقتصادية في جوانبها التقنية.

نقص المراجع الأكاديمية التي لها صلة مباشرة بالموضوع ،لاسيما باللغة العربية منها، كما أن المراجع المتوفرة باللغة الانكليزية أغلبها تفتقد إلى الموضوعية والحياد خاصة في تعاملها مع ملف العقوبات الاقتصادية ضد سوريا والصين، وتحاول الترويج لمقاربة تتجه في صف الدول الغربية.

تبرير خطة الدراسة:

بصدد دراسة موضوع البحث، والإجابة على الإشكالية المطروحة، واثبات صدقيه الفرضيات، وجب علينا تناول مجموعة من الأفكار والمعطيات تبلورت في أربعة محاور أساسية، فرضت علينا طبيعة الموضوع دراستها من جوانب متعددة (إستراتيجية، واقتصادية، وسياسية)، والتي فرضت بدورها علينا تعدد التخصصات والعبر تخصصية في معالجة الدراسة وتناولها من جوانبها المختلفة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فجل الدراسات الحديثة في الغرب أصبحت تتناول موضوع العقوبات الاقتصادية بدراسة حالات متعددة، ونماذج مختلفة، وذلك للإلمام بالموضوع من مختلف الجوانب والوصول إلى نتائج تكون

دقيقة. ولهذا تناولنا موضوع تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية على ميزان القوى من النواحي الجيواستراتيجية والجيواقتصادية والإقليمية، باعتماد دراسة ثلاثة نماذج للعقوبات الاقتصادية الدولية في البحث، هذا بخلاف البحوث التقليدية التي تتناول نموذج واحد، فقد تناولنا العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على روسيا كنموذج لتأثير العقوبات الاقتصادية الدولية على التوازنات الجيواستراتيجية، باعتبار روسيا تمثل ثقل موازن استراتيجي في النظام الدولي للقوة المهيمنة، وتناولنا العقوبات الاقتصادية الدولية ضد الصين، لكونها تمثل ثقل موازن من الناحية الاقتصادية في النظام الدولي للقوة المهيمنة وهذا لدراسة تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية على التوازنات الجيواقتصادية في النظام الدولي، وكنموذج لتأثير العقوبات الاقتصادية على التوازنات الإقليمية، تناولنا العقوبات الاقتصادية ضد إيران كدراسة حالة، باعتبار هذه الأخيرة تمثل قوة إقليمية في النظام الإقليمي ساعية لخلق اختلال في ميزان القوى الإقليمي، بما لا يخدم مصالح القوة المهيمنة في النظام الدولي، وعليه فرضت العقوبات ضدها بهدف تحقيق نوع من الموازنة في الإقليم.وعلى ضوء ما سبق تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول.

تناولنا في الفصل الأول العقوبات الاقتصادية الدولية كأداة للتأثير على ميزان القوى في النظام الدولي بعد الحرب الباردة، والذي بدوره قسم إلى ثلاثة مباحث رئيسية، المبحث الأول تمحور حول البحث في تعددية مضامين العقوبات الاقتصادية الدولية، وإشكالية فعاليتها بعد الاستخدام المتزايد لها، القائمة على تعدد أشكالها وأهدافها والتي تكون في كثير من الأحيان غير معلنة. المبحث الثاني تناولنا فيه نظام توازن القوى في النظام الدولي بعد الحرب الباردة، وإشكالية تركيز القوة وتوزيعها في النظام الدولي، بالتطرق إلى أساليب واستراتيجيات توازن القوى على المستوى الدولي، لاسيما إستراتيجيتي التحوط للقضاء على الهيمنة ، وإستراتيجية إحداث التوازن للمحافظة على الهيمنة، كما عرجنا في هذا المبحث إلى القوى الصاعدة ومجالات التوازن في النظام الدولي وسعيها لتعديل الوضع الراهن. وفي المبحث الأخير ، بحثنا في المقاربات النظرية التي تفسر لنا المتغيرات الأساسية للموضوع بدأ من الأساس القانوني للعقوبات الاقتصادية الدولية، وكذا التركيز على الخلفية النظرية للعقوبات الاقتصادية والتي تمثلت في النظرية اللبرالية للعقوبات الاقتصادية، بأطرها الثلاث(الكلاسيكية، نخبة النخبة، والتوليفية).وفي الأخير بحثنا في الخلفية النظرية لنظام توازن القوى.

الفصل الثاني تناولنا فيه تأثير العقوبات الاقتصادية على التوازنات الجيواستراتيجية في النظام الدولي بعد الحرب الباردة بدراسة حالة العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا، باعتبارها تمثل ثقلا موازن استراتجيا في النظام الدولي، كنموذجا لتفسير ومعرفة مواطن هذا التأثير، بالتركيز على نقاط مهمة

في تحليل هذا التأثير، تمثلت أولا في معرفة موقع روسيا في ميزان القوى الدولي بعد الحرب الباردة، والذي شهد ارتدادات بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ومعرفة مدى رضاها بالوضع الدولي الراهن، لنعرج في البحث في طبيعة العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة عليها وأسبابها. والبحث في مواطن تأثير هذه العقوبات على مكانة روسيا ي ميزان القوى الدولي خصوصا، ومدى تأثيرها على التوازنات الجيواستراتيجية في النظام الدولي عموما.

الفصل الثالث تناولنا فيه تأثير العقوبات الاقتصادية على التوازنات الجيواقتصادية في النظام الدولي بعد الحرب الباردة بدراسة حالة العقوبات الاقتصادية المفروضة على الصين، باعتبارها ثقلا موازن اقتصادي في النظام الدولي للقوة المهيمنة، كنموذجا لتفسير ومعرفة مواطن هذا التأثير، بالتركيز على نقاط مهمة في تحليل هذا التأثير، تمثلت أولا في معرفة موقع الصين في ميزان القوى الاقتصادي الدولي بعد الحرب الباردة، خاصة في ظل النمو المتزايد للقوة الصينية، ومعرفة مدى رضاها بالوضع الدولي الراهن، لنعرج في البحث في طبيعة العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة عليها أسبابها. والبحث في مواطن تأثير هذه العقوبات على موقع الصين في ميزان القوى الدولي خصوصا ومدى تأثيرها على التوازنات الجيواقتصادية في النظام الدولي عموما.

الفصل الرابع تطرقنا فيه لتأثير العقوبات الاقتصادية على التوازنات الإقليمية، والذي اخترنا فيه العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على إيران كدراسة حالة، لفهم تأثيرات العقوبات الاقتصادية على التوازنات الإقليمية، باعتبار إيران تمثل قوة إقليمية لها أهداف إستراتيجية واقتصادية في جوارها الإقليمي، وغير راضية بالوضع الدولي والإقليمي الراهن ساعية لتعديله،وهو ما جعلها تتعرض لحزم شديدة من العقوبات لمنعها من امتلاك القوة ومنه تغيير نظام توازن القوى الإقليمي لصالحها، حيث تطرقنا لمكانة إيران في ميزان القوى الإقليمي في الشرق الأوسط ومقارنتها بالقوى الإقليمية في المنطقة، كما تطرقنا لطبيعة العقوبات المفروضة عليها وأسبابها، ومدى تأثيرها على مكانة إيران الإقليمية وعلى التوازنات الإقليمية في المنطقة.

الفصل الأول

العقوبات الاقتصادية الدولية كأداة للتّأثير على ميزان القوى في النظام الدولي لعالم ما بعد الحرب الباردة.

تاريخيا، كانت الأداة الأساسية للإكراه الدولي هي الحرب. غير أن التداعيات الوخيمة للحرب، وذاكرة الحربين العالميتين، والخوف من الإبادة الذرية دفعت العديد من الدول إلى الحد من الصراع العنيف في النصف الأخير من القرن العشرين. وتحقيقا لهذه الغاية، تم تأسيس العديد من المنظمات الدولية، التي أصبحت توفر منتدى للدبلوماسية والتواصل والتفاوض. ومع ذلك، عندما تفشل الدبلوماسية، لا تزال هناك ضرورة أساسية للإكراه بين الدول، من أجل الحد من استخدام القوة العسكرية، هذا ما دفع العديد من الدول إلى التوسع في استخدامهم لأشكال الإكراه غير العنيفة.

تعتبر العقوبات الاقتصادية عمومًا شكلاً من أشكال الإكراه الناعم، لأنها لا تنطوي على حرب عسكرية. ومع ذلك، فقد أدى الاستخدام التقليدي للعقوبات الاقتصادية إلى الحرب أو رافقها*. وقد استمر هذا الترابط التقليدي بين التدخل العسكري والعقوبات الاقتصادية طوال النصف الأول من القرن العشرين، إلا أن البحث عن أشكال غير عنيفة من الإكراه دفع صانعي السياسة إلى فصل العقوبات الاقتصادية عن العمل العسكري.فحاليا، تعتبر العقوبات الاقتصادية شكلا غير عنيف من أشكال الإكراه التي قد تحل محل الحرب[1].

إن اقتران العقوبات الاقتصادية برغبة صانعي السياسة في تجنب الصراع العنيف قد أدى إلى زيادة هائلة في استخدام العقوبات الاقتصادية خلال النصف الأخير من القرن العشرين، تجلى ذلك في سلوك الولايات المتحدة تجاه القضايا الدولية في كثير من مواقفها. فقد وسعت الولايات المتحدة من استخدامها للعقوبات الاقتصادية خلال الحرب الباردة، حيث دفعت تكاليف الحرب المرتفعة المحتملة بين الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة إلى استخدام العقوبات الاقتصادية بدلاً من القوة العسكرية لإدارة الصراع، كما استمرت الولايات المتحدة إلى توسيع نطاق استخدامها للعقوبات الاقتصادية حتى يومنا هذا.

على وجه الخصوص، شهدت فترة التسعينات استخداما مكثفا للعقوبات الاقتصادية، حيث صرح نائب الرئيس للولايات المتحدة ، ديك تشيني ، في عام 2001 أن نحو 70 دولة في جميع أنحاء العالم

*على سبيل المثال ، فرضت المستعمرات البريطانية في الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات اقتصادية ضد إنجلترا عندما قاطعت السلع الإنجليزية من 1767 إلى 1770. في الواقع ، أغلقت المستعمرات أسواقها على إنجلترا ردا على قوانين Townshend التي فرضت الضرائب على المستعمرين. في النهاية ، ألغت إنجلترا القانون ولكنها احتفظت بضريبة الشاي. كانت ضريبة الشاي هذه ذريعة لحفل شاي بوسطن لعام 1774 وكانت بمثابة مقدمة للحرب الأمريكية من أجل الاستقلال.

[1]Justin Stalls, Economic Sanctions, University of Miami Law School, institutional Repository, 2013 p.120.

تتأثر بأنظمة العقوبات الأمريكية، بصفتها رائدة العالم الحالي في استخدام العقوبات الاقتصادية، فهذه الدول السبعون موطن لثلثي سكان العالم تقريبًا[1].

تجدر الإشارة إلى أن العقوبات الاقتصادية لها تأثير قوي في مختلف المجلات، لاسيما منها الاقتصادية والإنسانية، على الرغم من أن استخدامها ليس عنيفًا بالمعنى العسكري. أمير الأنبارى، سفير العراق السابق لدى المملكة المتحدة والولايات المتحدة والأمم المتحدة واليونسكو، يعتبر أن العقوبات الاقتصادية ليست بأي حال سلمية وغالبا ما تكون أكثر دموية وأكثر تدميرا من العمل العسكري[2].

[1]Gary Clyde Hufbauer, Jeffrey J. Schott, Kimberly Ann Elliott, Barbara Oegg, economic senctionsreconsidered, (Washington: 3rd edition, 2007), p15.
[2] Justin Stalls, Economic Sanctions, op, cit, p.123.

المبحث الأول: العقوبات الاقتصادية الدولية؛ تعددية المضامين وإشكالية الفعالية

ظلت العقوبات الاقتصادية الدولية أداة ذات جاذبية وأهمية كبيرة في السياسة الخارجية للدول العالم ما بعد الحرب الباردة، فقد استعادت بريقها الذي فقدته خلال الحرب الباردة، حيث حدد جون فورار JOHN FORRER عدة أسباب جعلت من العقوبات الاقتصادية الدولية أكثر جاذبية وأكثر استعمالا بعد الحرب الباردة لخصها، في انه يمكن تصميمها وفرضها بسرعة،كما أن النتائج الأولية للعقوبات فورية وملموسة، وكذا من السهل تبرير الهدف من فرضها واستخدامها على الانتهاكات غير المرغوب فيها من الدولة المستهدفة، كما أنه يمكن استخدامها للرد على سلوك بسيط غير مرغوب فيه آو سلوك معقد كذلك، كما توفر العقوبات الاقتصادية تجاوب دولي غير عسكري[1].

صاحب الاستخدام الواسع للعقوبات الاقتصادية الدولية بعد الحرب الباردة من الناحية العملية، استخداما واسعا ومماثلا من الناحية النظرية ومن ناحية الأدبيات التي عالجت موضوع العقوبات الاقتصادية، وهذا شكّل تعددية في مضمون العقوبات الاقتصادية، وطرح كذلك إشكالية في مدى فعاليتها، ولهذا تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين :

المطلب الأول: العقوبات الاقتصادية الدولية تعددية المضامين وتداخل في الأهداف.

المطلب الثاني: العقوبات الاقتصادية الدولية؛ تعدد الأشكال وإشكالية الفعالية

[1] John forrer, economic sanctions sharpening a vital foreign policy tool, Atlantic concil, june2017, p.2.

المطلب الأول: العقوبات الاقتصادية الدولية؛ تعددية المضامين وتداخل في الأهداف.

العقوبات الاقتصادية كفكرة وممارسة ليست وليدة الحاضر بل هي قديمة، فمنذ العصور القديمة حتى منتصف القرن العشرين، كان الحظر التجاري السمة البارزة والمرادفة في كثير من الأحيان للعقوبات الاقتصادية، حيث كان يركز على منع جميع التدفقات التجارية والمالية للجهة المستهدفة، وتميزت العقوبات الاقتصادية خلال تلك الفترة باستباقها للنزاع المسلح أو مرافقتها له دون أن تحل محله. غير أنها ومنذ بداية القرن العشرين أصبحت تستعمل كبديل للتدخلات العسكرية أو كوسيلة للضغط لتجنبها. ومع بداية القرن الواحد والعشرون أصبحت تستعمل كأداة من طرف القوى الكبرى للتأثير في موازين القوى الدولية في النظام الدولي[1] ولهذا تعددت مضامينها، واختلفت أهدافها من فترة لأخرى.

الفرع الأول:مضامين مفهوم العقوبات الاقتصادية الدولية.

تعددت مضامين العقوبات الاقتصادية الدولية لاسيما بعد الحرب الباردة، وشهدت تعددا وتنوعا لجملة من الاعتبارات، أهمها تعدد الميادين التي تناولتها(القانونية، والاقتصادية، والسياسية)، وكذا التحولات التي طرأت على النظام الدولي بدورها أثرت على مفهوم العقوبات الاقتصادية الدولية(من الشاملة إلى الذكية)، بالإضافة إلى تحول في أهدافها من مرحلة إلى أخرى، وهذا ما سنحاول التفصيل فيه في هذا الفرع.

1. تعريف العقوبات الاقتصادية الدولية:

يواجه الباحث في مجال العقوبات الاقتصادية الدولية جدل واختلاف واسع حول تحديد مفهوم العقوبات الاقتصادية الدولية على غرار المصطلحات الأخرى في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية. فالعقوبات الاقتصادية الدولية لها ارتباطات وتداخلات بالعديد من المجالات القانونية والسياسة والاقتصادية، ولهذا من الصعوبة وضع تعريفا موحدا وشاملا للعقوبات الاقتصادية الدولية، ولهذا سنحاول في بحثنا هذا رصد تعريفات متعددة للعقوبات الاقتصادية الدولية من مختلف المجالات القانونية، والسياسية، والاقتصادية، مركزين في الأخير على التعريفات ذات الطابع السياسي والتي يدور حولها بحثنا هذا.

[1] Matelly Sylvie, et autre, performance des sanctions internationales, (France, conseil supérieure de la formation et de la recherche stratégique (CSFRS), 2017), p.05. see 12/ 2021. https://www.iris-france.org/115745-performance-des-sanctions-internat

عرف قاموس كامبردج العقوبات الاقتصادية الدولية بأنها:"عقوبات تفرض من قبل دولة أو منظمة دولية ضد اقتصاد دولة أخرى وقطع كل التعاملات الاقتصادية والتجارية معها من أجل إجبارها على إطاعة القانون الدولي وتبني سلوكيات متماشية مع الأعراف الدولية في التعامل الخارجي"[1]. حصر هذا التعريف العقوبات الاقتصادية في قطع التعاملات الاقتصادية والتجارية على دولة ما بصفة شاملة، في حين تم إغفال المقاربة الحديثة للعقوبات الاقتصادية الدولية، أو ما يسمى بالعقوبات المستهدفة، كما أغفل الأهداف السياسية لها، على غرار إسقاط الأنظمة السياسية وتحييدها.

وعرف الدكتور أبو عجيلة عامر العقوبات الاقتصادية الدولية بأنها:"إجراءات تعتمد على الوسائل الاقتصادية التي تتبناها الحكومات بصورة منفردة أو جماعية أوفي إطار منظمة عالمية أو دولية أو إقليمية ، ضد دولة أو دول ذات سيادة تجاوزت حدود التزاماتها المقررة دوليا، ويكون تجاوز حدود الالتزامات في ثلاث حالات هي : العدوان المسلح على دولة أخرى، أو خرق القانون الدولي أو المعاهدات والالتزامات الدولية،أو تهديد الأمن والسلم الدوليين [2].

الملاحظ على هذا التعريف انه حصر حالات فرض العقوبات الاقتصادية الدولية في العدوان المسلح على دولة أخرى، خرق القانون الدولي والمعاهدات الدولية، و تهديد الأمن والسلم الدوليين، إلا أنه أهمل العديد من الحالات التي تم فرض فيها العقوبات الاقتصادية الدولية، على غرار الضغط على تغيير السياسات وإسقاط الأنظمة غير الموالية لحكومة البلد المرسل ، كما تفرض معظم العقوبات لأهداف غير معلنة وغير واضحة ...الخ .

أما مارقيرات دوكسي(Margaret Doxy) الباحثة المتخصصة في العقوبات، عرفتها على أنها:"جزاءات يهدد بتطبيقها أو قد تطبق نتيجة لفشل الدولة المستهدفة بها في احترام القواعد الدولية أو التزاماتها الدولية"[3].التعريف هذا ذو طبيعة قانونية ربط فرض العقوبات الاقتصادية بعدم احترام القواعد القانونية الدولية، ومنه فالعقوبات الاقتصادية الدولية تهدف إلى خفض مستوى الرفاهية للدولة المستهدفة، من خلال فرض عزلة دولية،تحرمها من الاستفادة على مستوى علاقاتها الاقتصادية في مجال الاستثمار

[1] Economic sanctions, see 23/05/2021 www.dictionary.cambridge.org/dictionary/ english/ economic-sanctions

[2] أبو عجيلة عامر سيف النصر،الجزاءات الاقتصادية الدولية بمنظمة الأمم المتحدة ،(الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، الطبعة الدولي، 2009)، ص21..

[3] كوسة جميلة ، العقوبات الاقتصادية الدولية وأثارها على التنمية الإنسانية، أطروحة دكتوراه علوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة سطيف 2 ،2017/2016،ص.27.

والائتمان بسبب عدم احترام القواعد القانونية الدولية،مما يولد تدهورا اقتصاديا داخليا يكون عامل ضاغط على النظام السياسي لتغيير مواقفه من التشدد إلى التعاون.

كما عرفها البعض بأنها:" تصرف سياسي يحمل أذى أو إكراه تقوم به الدولة في سياستها الخارجية ضد بلد آخر".[1]

لهذا يرى العديد من الباحثين وعلى رأسهم هوفباور انه لوصف أي تدابير اقتصادية ذات طابع عقابي بالعقوبات الاقتصادية لا بد أن يندرج ضمن أهدافها غاية أو هدف سياسي، ففرض إجراءات اقتصادية على دولة ما لتغيير سياساتها على موضوع سياسي يعد هذا عقوبة اقتصادية، أما إذا كان هذا الإجراء يهدف مثلا إلى إلزام الدولة على احترام اتفاقياتها في مجال الملكية الفكرية فيعتبر هذا حرب تجارية[2]، إلا انه من غير المنطقي حصر العقوبات الاقتصادية الدولية لأهداف ذات طابع سياسي ففي حالات كثيرة للعقوبات الاقتصادية الدولية كان هدفها محاولة ثني الجهة المستهدفة على إتباع نهج اقتصادي أو اجتماعي معين، ولهذا عرفها البعض:" بأنها احدي أدوات السياسة الاقتصادية الدولية الرامية إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة "[3] .

أما هوفباور وأويغ، فيعرّفان العقوبات الاقتصادية على أنها "رغبة دولة ما في تعليق علاقاتها التجارية أو المالية مع دولة أخرى من أجل دفعها لتغيير سياستها"[4].كما يعرّفها ستيرن على أنها "أي إجراء مالي أو نقدي أو تجاري تتخذه دولة بمفردها أو من قبل عدة دول بشكل جماعي لممارسة الضغط على دولة أخرى للقيام بأشياء معينة أو منعها من القيام بأفعال معينة.و يمكن أن تكون العقوبات شاملة، كما في حالة العراق، أو انتقائية، بحيث تؤثر فقط على منتجات معينة في نزاع تجاري أو أفراد معنيين[5].

أما هوفباور وشوت واليوت فقد وصفوها بأنها : أداة مهمة في السياسة الخارجية للدول وقد تكون بديلا فعالا للقوة العسكرية من خلال فرض قيود مالية تجارية لتغيير سياسات دولة أخرى بطريقة محددة مسبقا "[6]. وبالنسبة إليهم، من المهم عدم الخلط بين العقوبات الاقتصادية مع أشكال أخرى من الإكراه

---

[1] خولة محي الدين يوسف،العقوبات الاقتصادية الدولية المتخذة من طرف مجلس الأمن وانعكاسات تطبيقها على حقوق الإنسان، (بيروت :منشورات الحلبي الحقوقية،2013)،ص.21.

[2] المرجع نفسه ، ص12.

[3] Gary ,Hufbauer, Schott, Elliott,,economic senctionsreconsidered,op,cit ,p.55

[4] Pape, Robert A,Why Economic Sanctions Still Do Not Work. **International Security**, 1998,p.25.

[5] Daniel W.Drezner.**The Sanctons Paradox**, United Kingdom: The Press of The Syndicate of University of Cambridge, 1999, p63.

[6] Gary ,Hufbauer, Schott, Elliott, economic sanctionsreconsidered,op,cit ,p.55

الاقتصادي مثل النزاعات التجارية،إلا أنهم قاموا بتضمين حالات الحرب الاقتصادية ضمن دراساتهم. وهذا ما جعل **بيب**(Pape) يوجه انتقادا إلى دراسة هوفمباور، ودعى إلى أهمية التمييز بين العقوبات الاقتصادية وبين الإشكال الأخرى للإكراه الاقتصادي مثل الحرب التجارية والحرب الاقتصادية، ويرى أن هناك ثلاثة أشكال للضغط الاقتصادي الدولي وهي: العقوبات الاقتصادية الدولية، الحروب التجارية، والحروب الاقتصادية، بحيث تسعى العقوبات الاقتصادية الدولية إلى خفض الرفاهية الاقتصادية الإجمالية للدولة المستهدفة عن طريق الحد من التجارة الخارجية لإجبار الحكومة المستهدفة على تغيير سلوكها السياسي. ويميز **بيب** بين العقوبات الاقتصادية والحرب التجارية والحرب الاقتصادية، والتي لها تأثيرات مختلفة عند تطبيقها على الدول المستهدفة، لذلك يعتبر أنه لابد من التمييز بين هذه الأشكال الثلاثة.

انتقد بالدوين تعريف بيب للعقوبات الاقتصادية الدولية وتمييزها عن الحرب التجارية والحرب الاقتصادية وهو يرى ضرورة توسيع مفهوم العقوبات الاقتصادية الدولية ليشمل جميع جوانب فن الحكم الاقتصادي ليس فقط الإكراه الاقتصادي للأغراض السياسية (المفهوم التقليدي للعقوبات) ولكن لا بد أن يشمل أشكالا للإكراه الاقتصادي مثل النزاعات التجارية والاقتصادية، حتى إن لم تكن تهدف إلى تغيير سلوك البلد المستهدف. كما إنتقد اليوت **بيب**(Pape)، أيضا، في تصنيفه الضيق لمفهوم العقوبات الاقتصادية الدولية، ودعى إلى توسيع مفهوم العقوبات الاقتصادية ليشمل كل أشكال الإكراه الاقتصادي، فعدم إدراج أشكال الإكراه الاقتصادي يجعل نجاح العقوبات الاقتصادية الدولية ضئيلا جدا.

أما باربار Barber فقد عرف العقوبات على نطاق أوسع بأنها "تدابير اقتصادية موجهة إلى تحقيق أهداف سياسية التي تفرضها جهة مرسلة على دولة مستهدفة لتغيير سلوكها وتحقيق أجندة المرسل للعقوبة بغض النظر عن الشكل التي تأخذه أو الوسائل التي تستخدمها". وهذا ما يتفق مع تعريف **بالدوين**(Balduin) والذي يعتبر العقوبات الاقتصادية الدولية بأنها الضغوط المفروضة على صانعي السياسة من أجل فعل شيئ ما عند مواجهة سلوك مرفوض والتي يجب أن تأخذ كل أشكال الإكراه الاقتصادي[1].

[1] The Power and Consequences of International Sanctions . See 03/09/2020 https://www.e-ir.info/2014/05/19/the-power-and-consequences-of-international-sanctions/

كما شهد مفهوم العقوبات الاقتصادية الدولية بعد الحرب الباردة تحولا من العقوبات الشاملة إلى العقوبات الذكية أو الانتقائية، التي تستهدف النخب الحاكمة والمؤثرة في صناعة القرار في البلد المستهدف، بحيث تتمحور حول الأتي[1]:

- فرض حضر على الأسلحة والمساعدات التقنية والمالية ذات الصلة بالقطاع العسكري وأيضا يحضر تصدير السلع ذات الاستخدام المزدوج إلى البلدان المستهدفة.
- تجميد الأصول للنخب الحاكمة والكيانات والبنوك والشركات في الدولة المستهدفة بالعقوبات، وأيضا تعليق الائتمان والمنح وعدم إجراء أي تعاملات تخص توريد رأس المال إلى الدولة المستهدفة وكذلك حضر الاستثمار وتقييد الوصول إلى الأسواق المالية الدولية.
- حظر السفر وعدم منح التأشيرات وتعلي النشاطات الدبلوماسية وإغلاق السفارات وكذلك حضر مشاركة الدولة المستهدفة في النشاطات الثقافية والرياضية.

وتجدر الإشارة إلى التمييز بين العقوبات الأحادية والعقوبات متعددة الأطراف، وهي العقوبات التي تكون الأمم المتحدة الفاعل الرئيسي فيها. في ميثاقها ، توفر إطارًا قانونيًا للتدابير التقييدية (لم تذكر تحت مسمى العقوبات الاقتصادية) من خلال المادتين 41 و 42 ، اللتين تحددان دور مجلس الأمن في فرض هذه العقوبات، بعدما يشير هذا الأخير إلى "وجود تهديد للسلم أو خرق للسلام أو عمل عدواني" (المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة)، ويقرر إنشاء نظام جزاءات ويدعو الدول الأعضاء الامتثال لهذه العقوبات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي (الذي يعد ثاني أكبر مصدر للعقوبات بعد الأمم المتحدة) أو الاتحاد الأفريقي اتخاذ قرار بشأن العقوبات المستقلة. أخيرًا ، يمكن لكل دولة إنشاء نظام عقوبات أحادي الجانب ، حتى لو كانت فعالية هذا النوع من الأنظمة منخفضة جدًا[2].

مما سبق يمكن اعتماد تعريفا إجرائي للعقوبات الاقتصادية الدولية باعتبار "أنها إجراءات وتدابير اقتصادية، تفرضها دولة ما بصفة منفردة، أو في إطار منظمة دولية، أو إقليمية، ضد دولة أخرى بهدف تغيير سياساتها بما يتماشى مع ما تريده الجهة المرسلة للعقوبة، وقد تكون هذه العقوبات شاملة أو مستهدفة لنخب وقطاعات معينة . فهي أداة لا جبار البلدان المستهدفة للوصول إلى سبل معينة

[1] هيثم كريم صيوان،روسيا الاتحادية والعقوبات الاقتصادية الغربية:التداعيات والرؤى المستقبلية،**مجلة السياسة الدولية**، ص.36.

[2] ديفيد كورتراتيت،وآخرون ، "العقوبات الذكية" إعادة هيكلة سياسة الأمم المتحدة في العراق،**مجلة المستقبل العربي**،العدد 6،2001، مركز دراسات الوحدة العربية،،لبنان، ص.74.

للاستجابة، ففي معظم الحالات يفترض استخدام العقوبات استعداد الدولة المرسلة للتدخل في عملية صنع القرار لدولة آخرة ذات سيادة دون استخدام القوة العسكرية".

الفرع الثاني: الأهداف المعلنة لشرعنة العقوبات الاقتصادية الدولية

استنادا إلى الدراسات السابقة حول العقوبات الاقتصادية الدولية، فإن هذه الأخيرة تفرض بشكل أساسي ضد الدول التي انتهكت قواعد القانون الدولي، أو المعايير الأخلاقية الدولية، أو انتهاك للمصالح العليا للقوى الكبرى، فاستخدام العقوبات هو قرار عقلاني لصانعي السياسة كما أشار إلى ذلك هيربيت سيمون[1]. ولهذا تعددت الأهداف المرجوة من عملية فرض العقوبات الاقتصادية الدولية وهذا راجع لعدة أسباب أهمها:عملية انتقال القوة في النظام الدولي وأثرها على بنيته، فأهداف العقوبات الاقتصادية خلال فترة الحرب الباردة ليست نفسها الأهداف بعد نهاية الحرب الباردة أو بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وكذا طبيعة القضية المراد معالجتها، فالأهداف توضع وفق ما يتماشى مع القضية المطروحة. إلا أن المشكلة المطروحة في دراسة العقوبات الاقتصادية الدولية هي صعوبة تحديد ومعرفة الأهداف غير المعلنة والتي تكون هي الأهداف الحقيقة لفرض العقوبة ومنه يصعب حتى تقييم فعالية العقوبات الاقتصادية الدولية.

إلا انه في الغالب تصمم العقوبات وتفرض في العموم من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- الإكراه؛ أي إجبار بلد على تغيير نظام غير مرغوب فيها عن طريق إلحاق مستوى من المعانات الاقتصادية لفترة زمنية كافية يجعل من الاحتفاظ بالسياسة المخالفة وبقاء النظام الحالي أمر لا يطاق، مثل العقوبات الاقتصادية المفروضة من طرف جنوب إفريقيا بسبب نظام التمييز العنصري.
- ردع بلد آخر عن تبني سياسة غير مرغوب فيها في المستقبل عن طريق إلحاق مستوى من المعانات والحرمان الاقتصادي بما يتناسب والسلوك المخالف المنتهج من قبل البلد المستهدف ومن الأمثلة على ذلك العقوبات الاقتصادية على روسيا بعد ضمها لشبه جزيرة القرم.
- حرمان بلد من الوصول إلى الموارد المالية والتمويلات من اجل تنفيذ سياسة غير مرغوب فيها مثل العقوبات الاقتصادية المفروضة على البرنامج النووي الإيراني.

[1]Christin Lumen ,The Powers of sanctions as a tool of international relations:factors that define its success, Master's thesis, Department of Law, Tallinn University of Technology, 2018,p.10.

➢عزل البلد المستهدف دبلوماسيا بحيث تكون رمزية ودون أن تؤثر على السياسات غير المرغوب فيها .

لكن بعد التحول الذي طرأ على بنية النظام الدولي بعد الحرب الباردة،حدث في المقابل تحول في العقوبات الاقتصادية الدولية سواء من حيث الفواعل،أو من حيت التهديدات التي تسعى لمجابهتها، أو من حيث الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. فقد تراجع الدور التقليدي للدول في فرض العقوبات الاقتصادية،ولم يعد التأثير في السياسة العالمية حكرا على الدول القومية،بل ظهرت فواعل جديدة تفتقد للصفة الدولاتية وتعمل خارج إطار السيادة[1] ، وتنافس الدولة القومية كجهة فارضة أو كجهة مستهدفة،فالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات أصبحت جهات فاعلة في فرض العقوبات،كما أن الأفراد والشركات والكيانات أصبحت جهات مستهدفة على غرار الدول في إطار ما يعرف بالعقوبات الذكية.

إن ظهور تهديدات جديدة (التهديدات اللاتماثلية)؛ وهي تلك التهديدات التي تُبنى على فكرة الغموض وعدم إمكانية تحديد ماهية العدو، ويشمل هذا النوع من التهديدات الإرهاب الدولي،والجريمة المنظمة والنزاعات الداخلية،وما يصاحبها من انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان،وكذا ظهور الدول الفاشلة[2]،والتي برزت نتيجة للتغير المهم والتحولات الحاصلة في النظام العالمي،ولهذا تم التركيز بدرجة كبيرة على العقوبات الاقتصادية كأداة مهمة لمواجهة هذه التهديدات. والتي هدفت بدورها إلى[3]:

- **نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان:** إن أهم مبدأ قائم عليه النظام العالمي الجديد هو ترسيخ القيم اللبرالية والمتمثلة الحرية ونشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان،ولهذا استخدمت العقوبات الاقتصادية من اجل تحقيق هذا الهدف بنسبة 60%من الحالات التي فرضت فيها العقوبات بعد الحرب الباردة سواء كانت عقوبات أحادية،أو جماعية في إطار الأمم المتحدة. وقد مست هذه العقوبات الدول القوية /الضعيفة غير القانعتينعلى حد تعبير أوزغانسكي.

- **محاربة الإرهاب الدولي:** دفعت أحداث 11سبتمر 2011 الولايات المتحدة الأمريكية،باعتبارها القوة العظمى إلى شن الحرب على الإرهاب،فقد صنفت كل من يمشي ضد مصالحها بالإرهاب

[1] فريجة أحمد،لدمية فريجة.الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة. **دفاتر السياسة والقانون.**العدد 14، 2016،ص.157.

[2] قسوم سليم، نظريات انتقال القوة والتغيير السلمي،**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**،العدد13،جانفي 2018،ص.150.

[3] زيدان زاني، محمادي العيد، تأثير عملية انتقال القوة في النظام الدولي على العقوبات الاقتصادية الدولية، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، مجلد07،العدد01،جانفي2022،ص457.

واستخدمت العقوبات بصفة أحادية وجماعية لمحاربة الإرهاب الدولي،في حدود 10% من مجموع العقوبات المفروضة على الدول،و23%من مجموع العقوبات المفروضة على الأفراد والكيانات بعد الحرب الباردة.

- **منع الانتشار النووي:** في إطار سعي الأمم المتحدة إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ومنع الدول من امتلاك الأسلحة الدولية المحظورة،وكذا سعي الولايات المتحدة إلى الحفاظ على موازين القوى وفق مصالحها الإستراتيجية،عملتا على فرض عقوبات اقتصادية دولية على دول تسعى لامتلاك السلاح النووي وخاصة الدول المارقة والداعمة للإرهاب حسب مفهوم الإدارة الأمريكية،فقد استعمل سلاح العقوبات الاقتصادية الدولية بعرض منع الانتشار النووي بقوة بعد الحرب الباردة بدءا بالعراق وليبيا،إيران كوريا الشمالية بنسبة 05% من مجموع العقوبات المفروضة على الدول،وبنسبة 10%من مجموع العقوبات المفروضة على الأفراد والكيانات. كما تم استخدام العقوبات الاقتصادية الدولية بغرض زعزعة استقرار الأنظمة التي تسعى امتلك السلاح النووي،وكذا الأنظمة المناوئة إلى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية فقد استخدمت بنسبة 10%من مجموع العقوبات المفروضة على الدول،وبنسبة 12%من مجموع العقوبات المفروضة على الأفراد والكيانات.

- **وقف النزاعات الداخلية والحروب الأهلية:** تميز النظام الدولي بعد الحرب الباردة بظهور ما يسمى بالدول الفاشلة؛ وهي الدول التي لم تعد قادرة على القيام بوظائفها الأساسية،وتكون عاجزة عن تحقيق الاستقرار لشعوبها[1]،وهذا ما يجعلها تنهار وتكون تحت رحمة الميليشيات المسلحة،وتدخل في نزاعات وحروب أهلية، وهذا ما دفع بالولايات المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة إلى استخدام العقوبات الاقتصادية الدولية بهدف وقف هده النزاعات والحروب،فقد استخدمت بنسبة06%من مجموع العقوبات المفروضة على الدول،وبنسبة 12%من مجموع العقوبات المفروضة على الإفراد والكيانات.

- **تحقيق الأمن السيبراني:** أصبح ضمان أمن الفضاء الالكتروني أمرا أساسيا لحماية الأمن القومي للدول باعتباره جزءا أساسيا من اقتصاد الدول وسياسات الدفاع،وهذا ما جعل هذا الفضاء محل تهديدات بإمكانها تشكيل شلل تام لأجهزة الدول،فقد فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي عقوبات اقتصادية على روسيا منذ 2015 بسبب هجمات سيبرانية من خلال استهداف مسؤولين في الاستخبارات الروسية

[1] Zartman, William, collapsed states; the disintegration and restorations of legitimate authority, https://bit.ly/3CStRlt

وكذا شركات وكيانات لها علاقة بالهجمات السيبرانية تتعلق هذه العقوبات بتجميد الأصول وحظر السفر، بلغت أكثر من 20 فرد وكيان[1]

الشكل رقم 01: أهداف العقوبات الاقتصادية بعد الحرب الباردة.

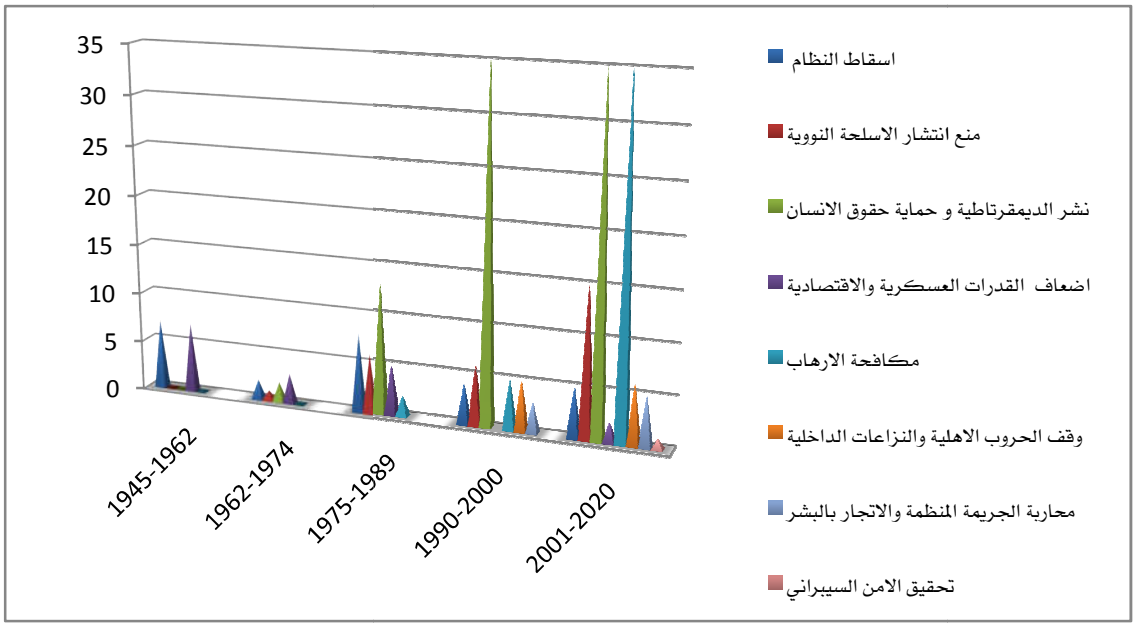

المصدر:محمادي العيد، زيدان زياني ، تأثير عملية انتقال القوة في النظام الدولي على العقوبات الاقتصادية الدولية، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، مجلد07،العدد01،جانفي2022،ص.459.

المطلب الثاني: العقوبات الاقتصادية الدولية بين تعدد الأشكال وإشكالية الفعالية.

الملاحظ على نصوص القواعد القانونية في القانون الدولي المتعلق بالعقوبات الاقتصادية الدولية، أنها لم تصنف ولم تحدد الأشكال التي يمكن للمنظمات الدولية أو للدول أن توقعها ضد البلدان المستهدفة، لكن الممارسة العملية للدول أو المنظمات الدولية بصفتها جهة فارضة للعقوبات الاقتصادية الدولية، يكشفان عن تنوع وتعدد أشكال هذه العقوبات، بحيث يمكن تصنيفها من حيث طبيعتها، ومن حيث نطاق استهدافها، ومن حيث الجهة الفارضة، ومن حيث قيمتها ونوعيتها.

ساهمت أشكال وأصناف العقوبات الاقتصادية، بشكل أو بآخر، في التأثير على فعالية العقوبات الاقتصادية الدولية كتدبير تقييدي، ومع ذلك يمكن تحديد النجاح أو الفشل لأنظمة العقوبات الاقتصادية

[1] Gary, Hufbauer, Schott, Elliott, Muir, Case Studies in Economic Sanctions and Terrorism, https://bit.ly/3kAEoe8,22/12/2020.

بعدة عوامل، مثل القوة الاقتصادية للدولة المستهدفة القادرة على تحمل الضغوط المفروضة عليها، أو مدى فعالية التعاون بين الدول الفارضة للعقوبات ضد الدولة المستهدفة، غيرها من العوامل الأخرى.

ولذلك تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين،تناولنا في الفرع الأول أشكال العقوبات الاقتصادية الدولية،أما الفرع الثاني فخصص لإشكالية فعالية العقوبات الاقتصادية الدولية.

الجدول رقم01: الحالات التي فرضت فيها العقوبات الاقتصادية لتجنب الإبادة الجماعية

إبادة جماعية البلد	الدولة الفارضة	الدولة المستهدفة	الهدف	الفترة الزمنية للعقوبة	نتيجة ناجحة أعلى من 9	طبيعة العقوبة	اعتراف الولايات بأنها إبادة جماعية
غواتيمالا	الولايات المتحدة	غواتيمالا	حقوق الإنسان	1977-2005	9	ع/مالية	
بنغلاداش	الولايات المتحدة	الهند وباكيستان	الاضطراب العسكري	1971	4	ع/مالية. قيود على الاستيراد	
أوغندا	الولايات المتحدة والمملكة المتحدة	أوغندا	زعزعة استقرار و حقوق الإنسان	1972-1979	12	ع/مالية. قيود على الاستيراد . قيود على التصدير	
بورندي		بورندي	حقوق الإنسان				
كمبوديا	الولايات المتحدة	كمبوديا	حقوق الإنسان وردع فيتنام	1975-1979	2	ع/مالية. قيود على الاستيراد . قيود على التصدير	
الصومال	الولايات المتحدة الأمم المتحدة	الصومال	حقوق الإنسان	1988	2	ع/مالية. قيود على الاستيراد	
تيمور الشرقية	الولايات المتحدة وهولندا	إندونوسيا	حقوق الإنسان	1991-1997	2	ع/مالية. قيود على الاستيراد	
الأكراد في العراق	الولايات المتحدة والأمم المتحدة	العرق	حقوق الإنسان				معترف بها عام 1995
اليوسنة	الولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوربي	يوغسلافيا	انهاء الحرب	1991-2001	9	ع/مالية. قيود على الاستيراد . قيود على التصدير	معترف بها عام1993
التوتسي	الولايات المتحدة والامم المتحدة	روندا	وضع حد للعنف	1994-1995	2	ع/مالية. قيود على الاستيراد	معترف بها عام 1994
بامبوتي	الولايات المتحدة	الكونغو الديمقراطية	وضع حد للعنف	2006 الى يومنا هذا	2	ع/مالية	

دارفور	الولايات المتحدة	السودان	حقوق الإنسان	2006-2017	9	ع/مالية	معترف بها عام 2004
اليزيدين	الولايات المتحدة	داعش	مكافحة الاراب	2015 الى يومنا هذا	9	ع/مالية	معترف بها عام 2016
الروهينغا	الولايات المتحدة	ميانمار	حقوق الإنسان				قيد المناقشة
الإيغور	كندا والاتحاد الأوربي، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة	الصين	حقوق الإنسان	2019 الى يومنا هذا	2	ع/مالية. قيود على الاستيراد . قيود على التصدير	تم الاعتراف بها عام 2021

الفرع الأول: أشكال العقوبات الاقتصادية الدولية

تعددت واختلفت أشكال العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة بعد الحرب البادرة واختلفت طبيعتها من العقوبات المالية، والتجارية، والمستهدفة إلى الشاملة، واختلفت كذلك من حيث الجهة الفارضة من عقوبات أحادية إلى عقوبات جماعية، وغيرها من الأشكال التي نوجزها في مايلي:

1-من حيث طبيعة العقوبات الاقتصادية الدولية:

تتميز العقوبات الاقتصادية الدولية من حيث طبيعتها بكونها نوع من التدابير الاقتصادية الخالصة، وهو من شانها ما يؤدي إلى تأثيرها المباشر على اقتصاد الدولة المستهدفة، وهي تتمحور على نوعين هما العقوبات التجارية والعقوبات المالية.

1.1 -العقوبات التجارية :

ترمي العقوبات التجارية إلى التأثير بشكل مباشر على التدفقات التجارية نحو البلد المستهدف من خلال*:

- وضع حصص على الواردات والصادرات السلعية.
- تطبيق تراخيص إجبارية على السلع والواردات.
- تعليق أو إلغاء المزايا التجارية التفضيلية.

* بالعودة إلى قرارات مجلس الأمن نجد نموذجا لهده العقوبات بما تضمنه القرار 1994- S/RES/917 الصادر عن مجلس الأمن الدولي بسبب سعي المجلس إلى إعادة الحكومة المنتخبة ديمقراطيا في هاييتي وضمان الامتثال إلى اتفاق جزيرة غفرنرز اذ جاء في فقرته السادسة والسابعة ليفرض على الدول الامتناع عن استيراد السلع كافة التي يكون منشؤها هايتي والامتناع عن بيع أو توريد أي من السلع والمنتجات إلى هايتي أينما كان منشؤها ،إضافة إلى الامتناع عن النشاطات كافة التي من شأنها تشجيع أي من العمليتين.

- تعليق أو إلغاء الاتفاقات التجارية والاتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني.
- كما تسعى العقوبات التجارية إلى المساس بالتدفقات التجارية عن طريق الحظر أو المقاطعة أو الحصار التجاري.

يتمثل الحظر في تعليق تصدير منتج واحد أو أكثر إلى دولة ما كعقوبة، بحيث يتسبب نقص في المنتوج المحظور، خاصة إذا لم يكن هناك إنتاج محلي للسلع الخاضعة للحظر، مما يؤدي إلى زيادة في الأسعار. هذا على المستوى القريب، أما على المستوى البعيد فيمكن أن يؤدي الحظر إلى شلل بعض القطاعات الإنتاجية إذا كانت غير قادرة على الحصول على المواد الخام اللازمة أو الحفاظ على النسيج الإنتاجي، بحيث يكون لانقطاع الواردات تداعيات على الهيكل الاقتصادي بأكمله على البلد المستهدف.

وقد مر مفهوم الحضر بمراحل عديدة واستخدم بدلالات متنوعة إلى أن أصبح يدل في الوقت الراهن على العقوبة الاقتصادية المتضمنة منع التصدير إلى الدولة المستهدفة، فقد عرفه الدكتور محمود حسني على أنه:" قيام حكومة دولة أو منظمة إقليمية أو دولية بفرض حظر على التجارة بشكل عام أو على واحد أو أكثر من جوانبها المختلفة على الدولة أو الدول المستهدفة بالعقوبة"[1].

وبالحديث عن الحظر كعقوبة اقتصادية دولية نجده يتمثل في التدابير التي يتضمنها قرار مجلس الأمن بفرض منع بيع أو تصدير أي شكل من أشكال نقل سلع معينة إلى دولة ما، وهذا ما نجده في قرار مجلس الأمن رقم 841 /1993 حول هايتي والقاضي بمنع كل الدول بالقيام ببيع أو نقل أو توريد النفط والمنتجات النفطية، إضافة إلى كل أنواع الأسلحة والذخائر والمركبات والمعدات العسكرية وغيرها من المنتجات إلى هايتي[2].

أما المقاطعة فتعد من أخطر أساليب العقوبات التجارية، كونها تنطوي على تعليق التعامل الاقتصادي بأشكاله كافة مع الدولة المستهدفة، عن طريق عدم إتاحة المجال لاستيراد المواد الضرورية لها،إضافة إلى عرقلة صادراتها والحد من نشاطاتها التجاري بصفة خاصة،كم تؤدي إلى تعليق استيراد منتج أو أكثر من الدولة المستهدفة[3].

[1] محمود حسن حسني، العقوبات الاقتصادي والعالم العربي"، (القاهرة) :مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 1997)،ص.05.
[2] انظر الفقرة (5) من قرار مجلس الأمن رقم1998/1173
[3] خولة محي الدين يوسف،مرجع سابق،ص.73.

من نتائجها على المدى القصير، نجدها تؤثر على الصادرات من القطاع المقاطَع في البلد المستهدف من خلال تقليل حجم نشاطها. وهذا يؤدي إلى انخفاض في الأرباح ومن ثم في الدخل في هذه القطاعات مما يؤدي إلى زيادة في الأسعار يمكن تعميمها حسب أهمية القطاعات المقاطعة وبالتالي البطالة. ونتيجة لذلك ، ستتأثر قطاعات المنبع والمصب التي تمت مقاطعتها (المواد الخام والمنتجات شبه المصنعة أو حتى خدمات معينة)[1].

أما الحصار فهو يشمل كل من الحظر والمقاطعة معا ، أي هو ممارسة متزامنة لكليهما.

2.1 – العقوبات المالية:

يقصد بالعقوبات المالية حظر تصدير رأس المال إلى الجهة المستهدف سواء كان بلدا، أو كيانا (مؤسسة)، أو فردا . لذلك يمكن أن يكون تجميدًا لأصول الجهة المستهدفة في الخارج، أو رفض استثمارات جديدة، أو حتى تخفيض مساعدات التنمية ،وتأخذ أحد الأنماط التالية[2]:

– تخفيض أو إلغاء المعونات المالية سواء كانت موجهة للجانب العسكري أو الغذائي أو الصحي....الخ.

– تخفيض وتعليق التسهيلات الانتمائية.

– تجميد الأرصدة والودائع المصرفية التي تخص الدولة المستهدفة أو شركاتها أو رعاياها.

– فرض حضر على الفائدة وغيرها من المدفوعات التمويلية.

– تقييد أو وقف حركة رأس المال من والى الدولة المستهدفة.

– وضع قيود على إعادة تمويل الدين وإعادة جدولته.

– فرض تعريفات ضريبية خاصة على معاملات الدولة المستهدفة.

تهدف هذه العقوبات إلى تقليل معدل النمو الإجمالي للجهة المستهدفة بتلقيها للقيود عن طريق الحد من وصوله إلى التمويل. وقد تتأثر القدرات الإنمائية لهذه الأخيرة في الواقع، إما بمنعها من الوصول إلى التدفقات المالية الدولية، أو بحرمانها من رأس المال الأجنبي الموجود داخل هيكلها الاقتصادي. كما يمكن أن تؤثر العقوبات أيضًا على السفر وتؤدي إلى تقييد حركة مجموعات معينة من الأفراد غير المصرح لهم

[1] Gary ,Hufbauer, Schott, Elliott, economic sanctionsreconsidered,op,cit ,p.59

[2] خولة محي الدين يوسف،مرجع سابق،ص95.

بمغادرة بلدهم أو منع كيانات معينة من الإقلاع أو الهبوط وهذا ما أصبح يعرف بالعقوبات المستهدفة[1]. ومن الأمثلة على ذلك ما تضمنه القرار S/RES/1747-2007 والذي طالب فيه مجلس الأمن الدولي جميع الدول بعدم الدخول في التزامات جديدة لتقديم منح أو مساعدات مالية أو قروض تساهلية مع الحكومة الإيرانية.

أصبحت العقوبات المالية أكثر الأساليب رواجا في إطار تنفيذ العقوبات الاقتصادية الدولية، فقد رأى الباحثون في المجال الاقتصادي أن للعقوبات المالية ميزات تميزها عن العقوبات التجارية تتمثل في[2]:

المجال المالي أكثر قابلية للتحكم فيه ورقابته أكثر من المجال التجاري، فالفواعل الأساسية في الجانب المالي أكثر تحديدا ودقة وتحكما فيها أكثر من النشاطات التجارية، فالأسواق المالية العالمية أكثر تنظيما وضبطا من الأسواق التجارية.

من حيث الفعالية العقوبات المالية أكثر فعالية من العقوبات التجارية، فالقدرة على إيجاد بدائل مالية للبلد المستهدف أصعب بكثير من إيجاد بدائل تجارية في الأسواق الدولية، فمن السهل على دولة مستهدفة أن تحصل على سلع، لكن من الصعوبة ان تحصل على تمويلات مالية.

2-أشكال العقوبات من حيث نطاق استهدافها:

يقصد بالعقوبات الاقتصادية الدولية من حيث نطاق استهدفها الجهة،او الفئة التي تستهدفها،ففي حالة العراق مثلا مست العقوبات كل فئات الشعب، بما فيها النخب الحاكمة، بهدف خلق استياء شعبي قد يؤدي إلى الإطاحة بنظام صدام حسين وهنا نكون أمام عقوبات اقتصادية شاملة ، وإذا استهدفت العقوبات الاقتصادية فئات محددة على غرار النخب الحاكمة، أو قطاعات محددة، كالقطاعات الإستراتيجية،نكون هنا أمام العقوبات الاقتصادية الذكية (الانتقائية)

1.2-العقوبات الاقتصادية الشاملة:

هي تلك العقوبات الاقتصادية التي تمس مباشرة السكان والأفراد في الدولة المستهدفة، باعتبار أن هؤلاء الأفراد لهم دور في الاختيار السياسي للحكام الذين يحكمونهم، وباعتبارهم عقلانيين ومحبين للمنفعة فإنهم يسعون إلى رفض العقوبات المفروضة عنهم باختيار السياسات المناسبة لهم وتغيير سياسات البلد

[1]Sylvie Matelly, et autre, performance des sanction internationales, op, cit, p .08.
[2]خولة محي الدين يوسف،مرجع سابق،ص96.

المفروضة عليه العقوبات[1]. لهذا يتوقع البعض أن تؤدي خسارة الرفاهية لدى السكان إلى إحداث ضغط عام على النظام السياسي للدولة المستهدفة ومنه فما عليها إلا الاستسلام لضغوطات شعبها وتغيير السياسات غير المرغوب فيها من الجهة الفارضة للعقوبة.

فقد أشارت العديد من الدراسات إلى إن فرض العقوبات الاقتصادية الشاملة،ليست البديل اللاعنفي للقوة العسكرية ،بل أنها يمكن أن تؤدي إلى تداعيات إنسانية وخيمة على غرار الحرب، لان جميع ضحاياها هم من المدنيين، مثلما حدث في العراق ويوغسلافيا سابقا، وهايتي، ولهذا تعالت الأصوات المنادية بضرورة إيجاد بديل للعقوبات الاقتصادية الشاملة يكون أقل ضررا عن حقوق الإنسان[2].

بحلول منتصف التسعينيات من القرن الماضي ،أصبح هناك قلق كبير خارج دوائر السياسة الأمريكية حول الضرر الذي أصبحت تشكله العقوبات الاقتصادية الشاملة (الحضر الاقتصادي) على الدول المستهدفة ،خاصة في العراق ،ومن هنا بدأت تظهر المعارضة للعقوبات الاقتصادية الشاملة فمنذ 1994 لم يتم فرض عقوبات شاملة جديدة ، ومن هنا بدأ بعض العلماء يتساءلون عما اذا كان هل المكسب السياسي يتحقق من خلال الألم، ومن هنا بدا التخلي عن العقوبات الاقتصادية الشاملة والتحول نحو استخدام وتصميم العقوبات الذكية والمستهدفة والتي تستهدف الحكومات والنخب الحاكمة بدلا من عامة الشعب ،ولهذا حلت العقوبات المستهدفة محل العقوبات الشاملة وبحلول عام 2000 أصبح يتم فرضها بانتظام.

2.2-العقوبات الاقتصادية المستهدفة(الذكية)

العقوبات الذكية أو المستهدفة أو الانتقائية تعددت أسماءها لكن هدفها واحد ،سميت بالعقوبات الذكية *لأنه يقصد بها ذلك النوع من العقوبات الذي ينجح في تحقيق الأهداف المسطرة له، دون إفراز

[1]Lee Jones. (2015).societies under siege: Exploring how international economic sanctions (do not) work, United Kingdom: Oxford.p.18.

[2] قردوح رضا،العقوبات الذكية كبديل للعقوبات الاقتصادية الشاملة في تحقيق الفعالية السياسية،مجلة الأبحاث القانونية والسياسية ،المجلد:02العدد:02 ،2020 ،ص.33.

* مصطلح"العقوبات الذكية" هو مستمد من مصطلح "القنبلة الذكية"Smart Bomb وهي القنبلة الموجهة عن بعد ، والتي بإمكانها أن تصيب الهدف مباشرة دون إحداثها ضحايا مدنيين ..وقد تم اللجوء إلى العقوبات الذكية بعد التداعيات السلبية للعقوبات الشاملة على حقوق الإنسان، فقد أظهرت تقارير الأمم المتحدة على مدار السنوات القليلة لفرض العقوبات الاقتصادية على العراق تزايد سوء التغذية وتدهور المياه الصالحة للشرب وتراجع الرعاية الصحية وغيراها من العوامل التي تترافق مع زيادة معدل الوفيات لدى الأطفال .كما أصدرت اليونيسيف دراسة جديدة مكثفة ،بالتعاون مع وزارة الصحة العراقية ، تفيد بأن وفيات الرضع قد تضاعفت أكثر من الضعف ، من 47 حالة وفاة لكل ألف مولود في أواخر الثمانينيات إلى 107 حالة وفاة لكل ألف مولود في بداية التسعينات ، وتجاوزت معدلات وفيات ألأطفال دون سن الخامسة أكثر من الضعف، من 56 لكل ألف مولود حي إلى 131 لكل ألف مولود.

تداعيات إنسانية، وسميت بالعقوبات المستهدفة لأنها تستهدف فئات معينة (الأفراد والكيانات) دون عامة الناس، وسميت بالانتقائية لأنها تنتقي أدواتها(حظر السفر، حظر نقل رؤوس الأموال والاستثمارات، حظر نقل التكنولوجيا).

لقد تبلور مبدأ اللجوء إلى "العقوبات المستهدفة " أو "العقوبات الذكية" بشكل تدريجي منذ التسعينيات بعد الآثار السلبية للعوبات الشاملة على حقوق الإنسان،حيث بدأت تتعالى الأصوات من اجل إيجاد بدائل للعقوبات الاقتصادية الشاملة، ولذا تبلورت العقوبات الذكية في إطار عملية إنترلاكن (1998) وكذا عملية ستكهولم، حيث تم العمل على هذا المفهوم. الذي يقوم على منطق بسيط: وهو ممارسة الضغط مباشرة على المسؤولين عن تهديد السلم والأمن الدوليين بدلاً عن مواطني الدولة المستهدفة[1].

يمكن تعريف العقوبات الاقتصادية الذكية حسب المفهوم المعتمد في عمليتي انترالاكن وستوكهولم بأنها:"التدابير التي تفرض وتستهدف الأشخاص الطبيعية والمعنوية،وهي عبارة عن تشكيلة متنوعة من الجزاءات تشمل حظر بعض السلع والأنشطة حسب الاحتياجات وظروف الحالة"[2]. وعليه يمكن أن تأخذ العقوبات الاقتصادية الدولية المستهدفة (الذكية) الأشكال التالية:

- حظر السفر لأشخاص معينين كما في (إيران، 2006؛ الصومال، 2008 ؛ كوريا الشمالية، 2009)
- حظر توريد الأسلحة (حالة الصومال عام 2008، والعراق عام 2003، وليبيريا عام 2003).
- فرض حظر على برامج وتقنيات معينة (حالة البرامج النووية والمتعلقة بالصواريخ وأسلحة الدمار الشامل في حالة كوريا الشمالية في عام 2009 أو إيران 2006 بسبب الأنشطة النووية التي تنطوي على خطر انتشار الصواريخ الباليستية) ؛
- حظر التصدير (حالة الأسلحة والمواد ذات الصلة لإيران في2006)
- حظر النقل الجوي (حالة حظر الطيران لشركة الطيران الوطنية الليبية).
- تجميد الأصول (العراق2003 ، ليبيريا 2003 ، إيران 2006 ، كوريا الشمالية 2009)
- القيود المفروضة على وصول بعض المستثمرين إلى الأسواق الخارجية (حالة روسيا في عام 2014 حيث تم تقييد وصول المستثمرين إلى أسواق رأس المال في هذا البلد).

[1] Sylvie Matelly, et autre, performance des sanction internationales, op, cit, p .09

[2] كوسة جميلة ، مرجع سابق ،ص.280.

3-أشكال العقوبات من حيث الجهة الفارضة للعقوبات:

تختلف العقوبات الاقتصادية الدولية حسب كل حالة، ومن نظام عقوبات لأخر، فقد نجد عقوبات مفروضة من طرف دولة واحدة أو مجوعة من الدول، أو قد نجد الجهة الفارضة أو أحد أطرافها منظمة دولية، ولهذا يمكن تقسيم العقوبات الاقتصادية من حيث الجهة الفارضة الى عقوبات متعددة الأطراف وعقوبات أحادية الجانب.

1.3 العقوبات الاقتصادية الدولية متعددة الأطراف:

يقصد بها العقوبات الاقتصادية التي تفرضها مجموعة من الدول، ضد دولة، أو مجموعة أخرى من الدول، تحقيقا لهدف معين، و يربطها البعض الآخر بأنها التي تعد المنظمات الدولية الجهة الرئيسية الفارضة فيها،وتكون طريقة فرضها نتيجة عملية اتصال دبلوماسي وتسوية بين الجهات الفارضة، بحيث تكون نتيجة اتفاق دولي مسبق بغية إضفاء الشرعية عليها وتسهيل تنفيذها. فالعقوبات الاقتصادية الدولية خارج إطار المنظمات الدولية قد تضاءلت بشكل كبير مع تعدد المنظمات الدولية وتنوعها، حيث أصبحت هذه المنظمات الإطار التي تصاغ وتفرض فيه العقوبات الاقتصادية الدولية،علما أن أي منظمات دولية تفرض خارج المنظمات الدولية،من شأنها أن تثير إشكالات قانونية كتلك التي تنتج عن العقوبات الانفرادية[1].

عموما، تكون الجزاءات الاقتصادية متعددة الأطراف أكثر نجاحًا في تحقيق هدف السياسة المعلن عنها أكثر من العقوبات الاقتصادية الأحادية الجانب[2].

2.3 عقوبات اقتصادية دولية أحادية:

يقصد بها تلك التدابير الاقتصادية التي تفرضها الدول بشكل انفرادي، خارج المنظمات الدولية على دولة ما، أو أفراد، أو كيانات بسبب ارتكابهم عملا غير مشروع حسب الجهة الفارضة للعقوبة، وذلك من خلال فرض عقوبات سواء تجارية أو مالية أو حظر للسفر أو نقل لرؤوس الأموال أو غيرها من أشكال العقوبات الاقتصادية الدولية[3].

---

[1] خولة محي الدين يوسف،مرجع سابق،ص106.

[2] Justin Stalls, Economic Sanctions, University of Miami Law School, institutional Repository; 10/01/2013 p.127.

[3] خلف بوبكر ، العقوبات الاقتصادية الدولية في المجتمع الدولي العاصر، مجلة العلوم القانونية والسياسية،عدد13،جوان 2016،ص.112.

وقد سبقت العقوبات الاقتصادية الدولية الأحادية الظهور قبل الجماعية بفعل التأخر الذي عرفه ظهور المنظمات الدولية في المجتمع الدولي. وحتى تكون العقوبات أحادية الجانب فعالة، يجب أن تكون الدولة المستهدفة عرضة للدولة الفارضة. إذا لم يكن هناك درجة عالية من التبعية الاقتصادية بين الاثنين، فإن العقوبات لن تكون فعالة. ومازالت تطبق إلى غاية اليوم،فهي الوسيلة المفضلة للولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة فقد استعملتها في العديد من المرات خاصة ضد إيران ، كوريا الشمالية ،العراق ،كما استعملتها روسيا ضد تركيا عقب إسقاط هذه الأخيرةللطائرة العسكرية الروسية، كما استعملتها الجزائر ضد المغرب بوقف إمدادات الغاز الطبيعي للمغرب عقب قطع الجزائر لعلاقاتها الدبلوماسية في 2021.

4- أشكال العقوبات الاقتصادية من حيث النوعية:

يميز كل من ماديز(Madiés) ولوريلا(Lurila) بين نوعين من العقوبات الاقتصادية الدولية هما العقوبات الايجابية و السلبية[1].

1.4 العقوبات الاقتصادية الدولية الايجابية:

ويقصد بها الحوافز الاقتصادية التي تطرحها دولة أو مجموعة من الدول أو منظمة دولية،لإجبار الدولة المستهدفة على التخلي عن سياسة معينة أو التكيف مع موقف ما، وتتثمل في التعويضات المالية،تخفيض أو إزالة الحواجز الجمركية المساعدات المالية أو القيام بالاستثمارات، المساعدات الإنسانية.يعتبر إسماعيل صبري مقلد أن أكثر العقوبات تأثيرا هي تقديم معونات معينة أو الامتناع عن تقديمها، ومن أهم الإغراءات هي الامتناع عن فرض عقوبات شديدة على الدولة المستهدفة[2].

وقد استخدم كذلك دفيد بالدوين سنة 1985 مصطلح العقوبات الايجابية،للإشارة إلى مختلف الحوافز،بما في ذلك رفع العقوبات أو التخفيف منها، إلا انه لم يتم اعتماد هذا المصطلح على نطاق واسع في الأدبيات المتعلقة بالعقوبات[3].

[1]Sylvie Matelly, et autre, performance des sanction internationales, op, cit, p .10.

[2] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991، ص.201.

[3] Baldwin, David A, **the Sanctions Debate and the Logic of Choice**, International Security, 1999–2000. P.90.

2.4 –العقوبات الاقتصادية الدولية السلبية:

وهي كل ما يتوافق والتعريف العام للعقوبات الاقتصادية الدولية والتي تتمثل في:

الحصار، المقاطعة، الحضر، حضر الاستثمارات والتدفقات المالية تجميد الأصول المالية، فرض حضر على النقل،والاتصال والسفر...الخ

الجدول رقم02 : العقوبات الاقتصادية الايجابية والسلبية

النوعية / الطبيعة	العقوبات الاقتصادية الايجابية(الحوافز)	العقوبات الاقتصادية السلبية(العقوبة أو التهديد بالعقوبة)
العقوبات التجارية	تخفيض أو إزالة التعريفات الجمركية	الحصار التجاري، المقاطعة
العقوبات المالية	تقديم المساعدات المالية جلب الاستثمارات الأجنبية حرية تنقل رؤوس الأموال	تقييد تدفقات رأس المال الالتزام بسحب الاستثمارات ومنعها تقييد المدفوعات الدولية تجميد الأصول المالية
العقوبات المستهدفة (الانتقائية)	المساعدات الإنسانية	فرض حضر على النقل والاتصال والسفر.

Sylvie Matelly ,et autre, performance des sanction internationales ,Etuderealiséeparl'IRISpourle conseil supérieure de la formation et de la recherchestratégique,p.10 ,see 12/05/2021 https://www.iris-france.org/115745-performance-des-sanctions-internat

الفرع الثاني: العقوبات الاقتصادية الدولية بين الفعالية والفشل.

1. فعالية العقوبات الاقتصادية الدولية في ظل العولمة:

المتتبع للنقاشات والأدبيات التي عالجت موضوع العقوبات الاقتصادية الدولية، يرى انه كان هناك شبه إجماع حول فشل العقوبات الاقتصادية الدولية في تحقيق أهدافها خلال الحرب الباردة حسب غالتون ودوكسي[1]، ففي منتصف الثمانينات و بعد تزايد الأصوات المنادية بفرض العقوبات الغربية على نظام

[1]Lee Jones.societies under siege: Exploring how international economic sanctions (do not) work, Op, cit, p19.

التمييز العنصري في جنوب إفريقيا، بدأ بعض العلماء في مراجعة الحكم المتشائم حول فعالية العقوبات الاقتصادية الدولية، ووفقا لدراسة سميت "بدليل الأمراء" جادل بالدوين(Balduin) بأن العقوبات الاقتصادية كانت فعالة ومفيدة من السياسات البديلة الأخرى، ففي هذا السياق تؤكد دراسة –وهي أول دراسة كمية حول العقوبات – قام بها كل من هوفباور وشوت واليوت سنة 1990 حول فعالية العقوبات الاقتصادية الدولية ونجاعتها في تحقيق أهدافها أن نسبة النجاح تتعدى 34 % فقد شملت هذه الدراسة 115 حالة من حالات فرض العقوبات الاقتصادية، إلى انه نادرا ما أجبرت إحدى الدول المستهدفة على إجراء تغيير جوهري في سياستها[1].

إلا أن روبيرت بيب (Robert pape) وجه انتقادات كبيرة لإعمال(H.S.E*) على أن النجاحات هذه كانت نتيجة عوامل أخرى مثل التهديد باستعمال القوة أو استعمالها، وهذا ما دفع ب (H.S.E) إلى إعادة دحض هذا النقد وتأكيد نسبة الثلث في دراساتهم السابقة. فعلى الرغم من الانتقادات المتزايدة من جماعات الضغط التجارية ومؤسسات الفكر السياسي بأن العقوبات الاقتصادية غير فعالة، إلا انه ساد الوعي الذي أنشأه (H.S.E) بفعالية العقوبات الاقتصادية الدولية، ومما عزز أهمية العقوبات الاقتصادية الدولية هو أبحاث السياسة المقارنة من خلال ملاحظة الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي في أعقاب أزمة ديون العالم الثالث،حيث لاحظ المنظرون أن الركود الاقتصادي يؤدي إلى زعزعة استقرار الأنظمة السياسية بينما الأداء الاقتصادي القوي يطيل من عمر الأنظمة الاستبدادية، فالحرمان الاقتصادي يسبب الاضطرابات السياسية داخلية،ومنه فالسياسة الداخلية يمكن التلاعب بها عن طريق العقوبات الاقتصادية[2].

يختلف المفكرين والباحثين في مجال العقوبات الاقتصادية الدولية حول المعايير التي من خلالها يتم تقييم فعالية العقوبات الاقتصادية الدولية، باعتبار أن معظم الأدبيات حول فعالية العقوبات الاقتصادية سلبية بشكل عام*،حيث يجادل كل من جونز(Jones) وبورتلا (Portela) بأنه تاريخيا كان يركز في

---

[1] Gary, Hufbauer, Schott, Elliott, economic senctionsreconsidered, Op, cit, p66.

* مختصر لأسماء المفكرين الثلاثة هوفباور وشوت وأليوت (Hufbauer, Schott, Elliott)

[2] Lee Jones.societies under siege: Exploring how international economic sanctions (do not) work, Op, cit, p15.

* استنتاجات بعض الباحثين في مجال العقوبات خلال فترة الحرب الباردة حول فعالية العقوبات الاقتصادية الدولية

- غالتونغ: اعتبر في مقالة له أن الاستنتاج حول الفعالية المحتملة للعقوبات الاقتصادية هو بشكل عام سلبي.

- والنستون(Wallensteen) "الصورة العامة هي أن العقوبات الاقتصادية لم تنجح كوسيلة للتأثير في النظام الدولي"

- كليند بيرغ معظم العقوبات الاقتصادية ليست فعالة".

- دوكسي:" سجل العقوبات الدولية لم تنجح من تلقاء نفسها في في تغيير السياسة الخارجية او الداخلية للهدف بشكل جذري".=

عملية تقييم فعالية العقوبات الاقتصادية الدولية على النتائج[1]؛ أي من خلال مساهمتها في تحقيق الأهداف المعلنة أثناء فرض العقوبات، وهل تم تحقيق النتائج المرجوة. إلا أن هذه الفكرة تعتريها عدة نقائص بحيث أن فيه أهداف معلنة عند فرض العقوبات وأهداف أخرى غير معلنة، ومن هنا لا يمكن قياس فعالية العقوبات من خلال النتائج باعتبار انه لا يمكن معرفة الأهداف غير المعلنة ومنه لا نستطيع تقييم النتائج المتوصل إليها.

أما جالتونغفيستخدم معيارين لقياس فعالية العقوبات الاقتصادية الدولية هما:**مقياس الحرمان** الذي تتعرض له الدولة المستهدفة (درجة العقوبة أو قوتها)، و**التعديل الملاحظ في سلوكيات الدولة المستهدفة(التوافق مع الأهداف المعلنة)**، أما باربار (Barber) فيركز على انه توجد مجموعة من الأهداف لفرض عقوبات معينة على بلد ما، فنجد الأهداف الأولية والأهداف الثانوية والأهداف الثلاثية، فالأهداف الأولية تتمثل في تحقيق الرضا عن أحداث تحول في سلوك الدولة المستهدفة، الأهداف الثانوية موجهة نحو إرضاء القوى السياسية المحلية، الأهداف الثالثية فتستهدف الشركاء الدوليين والمؤسسات الدولية[2].

ومنهم من يلجأ إلى وضع معايير نوعية وكمية لقياس فعالية العقوبات، يجادل الباحثين على غرار هوفباور الذين يعتمدون على المعايير الكمية لقياس الفعالية على ضرورة إحداث اثآر سلبية على الأداء الاقتصادي الكلي للدولة المستهدفة باستخدام معايير مثل إجمالي الناتج المحلي، معدلات التضخم، معدل الدخل الفردي ...الخ ، يقول **بيب:**"إن الآثار السلبية على إجمالي الناتج المحلي للدولة المستهدفة تعتبر معيار لقياس نجاح العقوبات "[3]. وعلى العكس من ذلك فالمفكرين الذين يعتمدون على المعايير النوعية لقياس فعالية العقوبات الاقتصادية الدولية، على غرار بالدوينBaldwin، فيعتمدون نظرة أكثر شمولية ويعتمدون في تقييمهم لفعالية العقوبات على التغييرات التي تحدثها العقوبة على سلوك الدولة المستهدفة،

=- أولسون : "تجدر الاشارة الى أن العقوبات الاقتصادية غير فعالة الى حد كبير".

- مياغاوا: "على الرغم من هذه الأثار الخطيرة على البلدان المستهدفة فإن العقوبات الاقتصادية نادرا ماحققت الأهداف المعلنة"

بيب:"إن العقوبات الاقتصادية ليس لها فائدة تذكر في تحقيق أهداف غير اقتصادية".

هاس:" مع استثناءاتقليلة ،فإن الاستخدام المتزايد للعقوبات الاقتصادية لتعزيز أهداف السياسة الخارجية أمر يدعو للأسف".

[1]Gary ,Hufbauer, Schott, Elliott, economic sanctionsreconsidered,op,cit ,p.67.

[2] Ipid, p.13.

[3] Pape, Robert A, 'Why Economic Sanctions Still Do Not Work'. **International Security** , 1998,p.67.

وهل هذا السلوك مرغوب أو غير مرغوب فيه[1]. غير أنه يوجه انتقاد للمدافعين عن المعايير النوعية الذين يحكمون على نجاح العقوبات أو فشلها من خلال التغيرات التي تحدث في سلوك الدولة المستهدفة غامض وذاتي في نفس الوقت،فانه من الصعب قياس مقدار التغير في سلوك الدولة،فقد يكون سبب هذه التغيرات عوامل أخرى غير العقوبات الاقتصادية على غرار الأحداث الداخلية للبلد المستهدف.كما يؤكد **بلانشارد** و**ريبسمان** (and RipsmanBlanchard) أن الضغط الاقتصادي للعقوبات الاقتصادية الدولية هو الذي يمكنه أن يؤدي إلى إحداث تكلفة سياسية على الدولة المستهدفة، مما يؤدي إلى تغيرات في السلوك السياسي، وهو ما ذهب إليه **كيرشنير** بأن العقوبات غالبا لاتؤدي إلى أي نتيجة لأن التأثير الاقتصادي السلبي الناتج عن العقوبات الاقتصادية لم يؤدي إلى تكلفة سياسية مرتفعة بما يكفي لإحداث تغيير سياسي[2].

أما الدراسات القانونية للعقوبات الاقتصادية الدولية فتحصر عوامل نجاح العقوبات وفعاليتها في مدى التزام الدول بتنفيذ أنظمة العقوبات، وهنا تركز هذه الدراسات على الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة باعتبارها منظمة عالمية، تسري أحكام ميثاقها على جميع الدول الأعضاء وغير الأعضاء فيها، فتوقيع عقوبة اقتصادية من طرف الأمم المتحدة يلزم جميع دول العالم بتنفيذها، باعتبار أن هذه العقوبات تقتضي تعاون بين أفراد المجتمع الدولي من منظمات دولية وإقليمية ودول أعضاء وغير أعضاء من ضمان نجاح أنظمة العقوبات الاقتصادية المفروضة[3]، وهو ما أشارت إليه المادة الثامنة والأربعونمن ميثاق الأمم المتحدة*، وكذلك المادة الثانية والخمسون من الميثاق نفسه، التي فرضت على جميع الأعضاء تقديم العون والتسهيلات للأمم المتحدة في أي عمل تتخذه، كما فرضت التزاما بالامتناع عن مساعدة أي دولة أو جهة فرضت عليها الأمم المتحدة أي منع أو تدابير قسرية،ولا تستطيع أي دولة أن تمتنع عن تنفيذ أنظمة عقوبات الأمم المتحدة بحجة التداعيات التي تلحقها جراء الالتزام بتنفيذها، ولها الحق في التشاور مع مجلس الأمن لدراسة هذه التبعات والأضرار، وهو ما أشارت إليه المادة الخمسون من ميثاق الأمم المتحدة[4] .

---

[1] Blanchard, Jean-Marc F. and Ripsman, Norrin M.. 'Asking the Right Question When Do Economic Sanctions Work Best?' Security Studies, 1999, p. 225.

[2] yesunyoon,Assesssmentof the effectiveness of economic sanctions: the caszsofiran, northkorea, mynamar,andcuba, thesis, naval postgraduate school, california, june 2017,p.15

[3] فاتنة عبد العال،**العقوبات الدولية الاقتصادية**، دار النهظة العربية، القاهرة، 2000،ص.202.

* تنص المادة 48من ميثاق الأمم المتحدة على أن:"الأعمال اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدوليين يقوم بها جميع أعضاء الأمم المتحدة أو بعض أعضائها وذلك حسبما يقرره المجلس"

[4] كوسة جميلة، مرجع سابق، ص.66.

أدت العولمة الاقتصادية والمالية المعاصرة، القائمة على حرية التجارة وانتشار الترابط الاقتصادي وزيادة التدفقات التجارية البديلة إلى التأثير على فعالية العقوبات الاقتصادية، من خلال زيادة عدد اللاعبين الخاصين بالعقوبات، حيث تسهل العولمة تنفيذ استراتيجيات للتحايل على العقوبات الاقتصادية من جانب الدولة الخاضعة للعقوبات. ولهذا قد يكون للعقوبة آثار محدودة وقصيرة المدى على الدولة المستهدفة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون مكلفًا للغاية بالنسبة للجهة الفارضة للعقوبة من خلال التسبب في خسارة عقود معينة لشركات معينة.

علاوة على ذلك، فإن التقسيم الدولي للعمليات الإنتاجية يجعل خيار العقوبات الاقتصادية بين القوى الاقتصادية الكبرى أمرًا غير مرجح، فأي دولة تقوم بفرض عقوبات اقتصادية، والتي ستكون تكاليفها غير قابلة للحساب في الواقع، بالإضافة إلى تنامي دور الشركات متعددة الجنسيات في عصر العولمة والتي أصبحت تحد بشكل كبير من فعالية العقوبات الاقتصادية الدولية، من خلال فروعها المتعددة في الخارج والموجودة في الدولة المستهدفة والتي لالتزم بأنظمة العقوبات المفروضة في كثير من الأحيان. كما تركز العديد من الدراسات على أن التكامل الاقتصادي، لا سيما من خلال مناطق التجارة الحرة ، يعزز الرخاء الاقتصادي، وبالتالي السلام، إلا أن العقوبات الاقتصادية تعرقل التجارة الحرة وتعمل عكس هذا الاتجاه[1].

حسب دراسة قام بها أحد الباحثين الفرنسيين، حول العقوبات التي فرضتها فرنسا ضد روسيا بعد ضم الأخيرة لشبه جزيرة القرم، بحيث تمثل روسيا سوقا كبيرة لفرنسا والاتحاد الأوروبي ولأن روسيا نفذت عقوبات مضادة. خسرت الشركات الفرنسية 14٪ من الإمكانات التجارية خلال 2014. وهذا يؤكد أهمية روسيا كشريك تجاري ثنائي لها تأثير كبير على التجارة الفرنسية[2].

بحثت الدراسة كذلك في جانب آخر، وهو قدرة بلد ما على التحايل على آثار العقوبات. حيث ركزت هذه الدراسة التجريبية على العقوبات الاقتصادية على إيران في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وقد أكد المؤلف منذ البداية حقيقة ملحوظة: بصرف النظر عن النفط ، زادت الصادرات بعد العقوبات المفروضة على الصادرات. الأسئلة التي طرحتها الدراسة تتعلق بسلوك المصدرين بعد العقوبات، هل تتوقف؟، هل هم يتناقصون؟، هل هناك تحويل للتجارة؟، حيث توصلت الدراسة إلى ست نتائج رئيسية:

[1]Sylvie Matelly, et autre, performance des sanction internationales, op, cit, p .13.
[2]Lee Jones. societies under siege: Exploring how international economic sanctions (do not) work, , Op,cit ,p34

- تم في الواقع تحويل ثلثي قيمة الصادرات التي يعتقد أنه تم إتلافها .
- صغار المصدرين يعانون من عقوبات أكثر من كبار المصدرين .
- المصدرين الكبار وذوي الخبرة هم أكثر فرصة للعثور على منافذ أخرى .
- تحويل الصادرات، حيث يقوم المصدرون بتحويل أنماط التجارة وإعادة إنتاج السلع التي يسهل العثور على مستهلكين لها.
- يقوم المصدرون بتخفيض سعر الصادرات عند تصديرها.
- يتم تصدير السلع إلى بلدان ثالثة(الفرسان السود*)التي تقوم بدورها بتصديرها بالفعل مع التخفيض في الأسعار وتوجيهها نحو "أصدقاء" البلدان المستهدفة ، وهنا يمكن للعقوبات أن تفيد بشكل غير مباشر "أعداء" الدول الأخرى الفارضة للعقوبة.

كما تتعارض العقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد "الدول المارقة أوالدول الراعية للارهاب حسبها " مع العولمة من حيث أنها تفرض التزامًا صارمًا بالسياسة الخارجية الأمريكية على جميع الشركات التي لها فروع في الولايات المتحدة، أو مع الموردين الأمريكيين، أو يتم إدراجها في وول ستريت. كانت قضية BNP Paribas والعديد من القضايا الأخرى التي سبقتها مناسبة للعديد من المحللين لانتقاد الإمبريالية القانونية الأمريكية في خدمة المصالح الاقتصادية الأمريكية. ودفعت غرامات بمليارات الدولارات في السنوات الأخيرة من قبل شركات أوروبية متهمة بالفساد أو بانتهاك العقوبات الاقتصادية الأمريكية أو الممارسات المخالفة لقوانين سوق الأوراق المالية لديها. وفقًا لتوصية وزارة الاقتصاد والمالية، "يجب على الشركات الفرنسية التي لديها شركات فرعية أو موردين أمريكيين والتي تخطط للتجارة مع الدول الخاضعة للحظر الأمريكي توخي الحذر الشديد واللجوء أولاً إلى خدمات" محام أمريكي متخصص لتحديد أي قيود قد تنطبق[1]. "

وبالتالي، فإن مسألة فعالية العقوبات تقسم المحللين بحسب الحالات أو المتغيرات أو الأفق الزمني الذي يدرسونه، حسب المنهجية التي اختاروها أو الأهداف المحددة للعقوبات في البداية. في الواقع، قياس فعالية العقوبات أمر غير مؤكد للغاية، حيث أن التأثيرات المحتملة متشابكة، لذلك من المعقد عزل التأثير الحقيقي للعقوبة على حالة معينة .

* الفرسان السود:هو مصطلح يطلق على الدول التي تقوم بمساعدة الدولة المستهدفة بالعقوبات الاقتصادية من اجل مواجهة أنظمة العقوبات الاقتصادية.

[1]Lee Jones. societies under siege: Exploring how international economic sanctions (do not) work, Op, cit, p34...

السؤال الذي لا يزال دون إجابة هو ما إذا كان هذا التأثير سيحدث أم لا دون العقوبة. في مواجهة هذه الصعوبات، ركزت التحليلات دائمًا تقريبًا على العقوبات الاقتصادية، مع فكرة أنه من الناحية الاقتصادية هناك بيانات وإحصاءات وأنه من الممكن نمذجة أو قياس تأثير العقوبات وبالتالي فعاليتها. لكنمن الناحية السياسية فمن الصعوبة بمكان قياس فعالية العقوبات الاقتصادية الدولية.

2 – آثار العقوبات الاقتصادية الدولية في النظام الدولي:

أ– آثار العقوبات الاقتصادية الدولية على الجهة المستهدفة:

بالإضافة إلى التأثيرات الفورية التي تحدثها العقوبات الاقتصادية الدولية على النشاط الاقتصادي للمؤسسات الوطنية، سواء كانت مالية أو صناعية، فان هناك نتيجة كبيرة للعقوبات الاقتصادية تتمثل في خلق وتطوير اقتصاد موازي، والذي ينتشر حتى خارج حدود الدولة المستهدفة، والذي يمكنه أن يلقى دعما من السلطة القائمة للدولة المستهدفة،لأنه يقلل من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعقوبات،عن طريق إيجاد أسواق بديلة موازية للصادرات أو الواردات. بحيث يصبح هذا الاقتصاد الموازي جريمة في حق الاقتصاد الإقليمي والدولي، ويزداد تأثيرا كلما زادت العقوبات الاقتصادية مع مرور الوقت، ويؤثرحتى على استقرار المنطقة المعنية، وغالبا ماتكون العقوبات الاقتصادية الدولية ذات شكل انتقائي وتستهدف مثلا النخب الحاكمة وبعض المسؤولين في الدولة المستهدفة، وهذا ما يؤدي إلى تنامي الفساد داخل هذه النخب وأجهزة الدولة[1].

أما على الصعيد الاجتماعي فتؤدي العقوبات الاقتصادية الدولية إلى التقليل من الوصول للاحتياجات الأساسية للسكان وكذا الحصول على الرعاية الصحية والخدمات الطبية بالنسبة للفئات الهشة،كما تؤدي مع مرور الوقت إلى بروز مشاكل أمنية وتغذي النزاعات الانفصالية لدى سكان المناطق الذين تتخلى عنهم الدولة المستهدفة ولا توفر لهم الرعاية الكاملة مثل أكراد العراق، وهو ما يدفعهم إلى تطوير ميولهم الانفصالية عن القيادة المركزية بسبب ظهور الإيديولوجيات المتطرفة وكذا المنظمات الانفصالية والتي تستفيد غالبا من فراغ الدولة بسبب تأثيرا العقوبات الاقتصادية الدولية.

وفي حالة انتهاء مرحلة العقوبات الاقتصادية الدولية، سواء عن طرق التدخل العسكري في حالة فشل العقوبات الاقتصادية، أو في حالة حل النزاع، فإنها تترك الدولة المستهدفة تعاني من مشاكل في

[1]Clyde, G, Hufbauer, G., and Oegg, B, The impact of Economic Sanctions on US Trade, April 2003, International Economics Policy Briefs, No. PB03,p.5.

التموين والبنية التحتية وتبعات الاقتصاد الموازي وكذا ارتفاع معدلات الجريمة وانشقاقات داخل النسيج الاجتماعي وظهور حتى الإرهاب، وتجعل الدولة المستهدفة ترفض حتى عمليات الإعمار والمساعدات الأجنبية وحتى إيجاد صعوبة في عمليات التطبيع مع الدول الغربية الفارضة للعقوبة[2].

ب-على الجهة الفارضة للعقوبة:

العقوبات الاقتصادية الدولية هي سلاح قسري وسلاح ذو حدين، تؤثر سلبا على الدولة المستهدفة كما تؤثر سلبا على الدولة/ الدول المرسلة أوالفارضة، من خلال تعطيل التجارة الخارجية بين هذه البلدان، فحضر الحبوب الذي فرضته واشنطن على الاتحاد السوفييتي أثناء الحرب الباردة تسبب في خسائر كبيرة على القطاع الزراعي الأمريكي كما أن العقوبات الاقتصادية الأوربية المفروضة على روسيا في 2014، والحالية كذلك، أثرت كثيرا على العديد من دول الاتحاد الأوربي،مما جعل تأثيرها محدود جدا على روسيا بسبب إحجام بعض دول الاتحاد التي تعتمد على الغاز الروسي وهو ما قوض الوصول إلى إجماع جديد بين الأعضاء لأجل فرض تدابير تقييدية جديدة على روسيا، بسبب خوف هذه البلدان من أن تثير العقوبات الاقتصادية على روسيا أعمال انتقامية مكلفة عليها، قد تصل إلى الحد من تصدير الغاز الروسي إلى أوربا، الأمر الذي يكون له أثار اقتصادية مدمرة على العديد من الشركات الأوربية، فرغم الحصار العسكري المفروض على روسيا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي، إلا أن فرنسا قامت بانتهاك هذا الحضر وسلمت سفن ميسترال (Mistral) إلى الجيش الروسي قبل الغزو الروسي لأوكرانيا في فيفري 2022 .

كما أن حظر الاستثمارات وتدفق رؤوس الأموال في البلد المستهدف، يحد من الفرص التجارية والاستثمارية للمؤسسات والمشغلين الاقتصاديين في الدول التي تفرض العقوبات،مما يثقل كاهل الشركات التي ترغب من الاستفادة من الأسواق والموارد الطبيعية واليد العاملة الرخيصة في البلدان التي تخضع للعقوبات، كما يؤدي خسارة الشركات التي تحترم العقوبات الاقتصادية مقابل استفادة شركات أخرى لا تلتزم بهذه العقوبات، على سبيل المثال، شركات الأسلحة الألمانية قاطعت تعاونها مع روسيا، بينما بقيت بعض الشركات المنافسة بما فيها الفرنسية تعمل في السوق الروسية[1] .

قد تؤدي العقوبات الاقتصادية لنتائج وخيمة على الدول المرسلة، فقد تؤثر على مصالحها في الخارج مع حلفائها وكذا في الداخل على اقتصادها، ومنه يتفاقم رد الفعل العكس من حلفاء الدول المرسلة

[1]Pape, Robert A, op, cit, p.67.

إذا تم المساس بمصالحهم خاصة إذا تجاوز عملية فرض العقوبات الحدود الإقليمية للدولة المرسلة والمستهدفة، مثل تأثر الدول الأوربية بإلغاء الاتفاق النووي مع إيران من طرف إدارة ترامب[1].

3- محددات نجاح و فشل العقوبات الاقتصادية الدولية:

هناك العديد من المحددات التي تؤدي إلى نجاح أو فشل العقوبات الاقتصادية في تحقيق أهدافها،وهو ما يستوجب على الجهة الفارضة للعقوبات مراعاة هذه المحددات،فقد تكون العقوبات الاقتصادية المفروضة غير كافية وغير قوية على البلد المستهدف. وقد توحد العقوبات الاقتصادية البلد المستهدف وتخلق دعما للحكومة مما يدفع البلد المستهدف إلى البحث عن بدائل تجارية مثل ما حدث مع العقوبات السوفياتية ضد يوغسلافيا 1948-1955، والعقوبات الأمريكية ضد اندونيسيا 1963-1966،والعقوبات الغربية ضد روسيا في 2022. وقد تدفع العقوبات الاقتصادية الدولية حلفاء البلد المستهدف إلى لعب دور (الفرسان السود) وتعويض كل الحرمان الذي ينتج من خلال فرض العقوبات وهذا ما تجلى خلال الحرب الباردة مثل العقوبات الأمريكية على كوبا ودور الاتحاد السوفياتي في إفشال هذه العقوبات،وكذلك العقوبات التي فرضتها دول الخليج على قطر والدور الذي لعبته تركيا وإيران في كسر هذه المقاطعة.

وفي هذا السياق يمكننا معالجة مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية التي تساهم في تحديد مدى نجاح أو فشل العقوبات الاقتصادية الدولية:

1.3-المحددات الداخلية للجهة المستهدفة: ويمكن حصر هذه المحددات الداخلية في القوة الاقتصادية للبد المستهدف وكذا طبيعة النظام السياسي ومدى شرعيته العقوبات على هذا الأخير.

أ. **القوة الاقتصادية:**تلعب القوة الاقتصادية للدولة المستهدفة دورا مهما في تحديد نجاح العقوبات الاقتصادية من فشلها،فعندما تكون الدولة المستهدفة ضعيفة اقتصاديا ، وشديدة الاعتماد على الخارج، وتعاني من عجز في الاكتفاء الذاتي سيما في المواد الإستراتيجية، تصبح هنا أكثر تأثرا وحساسية بأنظمة العقوبات المفروضة عليها، كما تؤثر العقوبات المالية تأثيرا كبيرا على نمو اقتصاد البلد المستهدف بسبب انخفاض تدفق رأس المال الأجنبي، ولذلك على الجهة الفارضة للعقوبة الاستمرار في فرض العقوبة لمدة تفوق العامين حتى يظهر تأثيرها على اقتصاد الدولة المستهدفة. كما حدث عقب فرض الدولية على ليبيا بعد حادثة لوكربي، والتي كان الاقتصاد الليبي يعاني ضعفا كبيرا وكان قائم فقط على عائدات البترول ،

[1] Gary ,Hufbauer, Schott, Elliott, economic sanctionsreconsidered, Op,cit ,p77

وهذا ما أدى إلى انخفاض شديد في معدلات النمو للاقتصاد الليبي . إلا انه رغم عدم وضوح الهدف من فرض العقوبات على ليبيا بعد حادثة لوكربي هل هو كما كان معلن وهو تحميل ليبيا مسؤولية إسقاط الطائرة وتعويض ضحايا تفجير الطائرة أم كان الهدف من هذه العقوبات هو إسقاط نظام معمر القذافي.

كما تسببت العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا عقب ضمها لشبه جزيرة القرم في أضرار كبيرة على الاقتصاد الروسي، فقد زاد من معدل التضخم السنوي مصحوبا من انخفاض إجمالي الناتج المحلي الروسي 2.024 ترليون دولار إلى 1.28 ترليوم دولار، خلال عامين من فرض العقوبات الاقتصادية على روسيا،وذلك حسب إحصائيات البك الدولي[1].

ب. **طبيعة النظام السياسي ومدى شرعيته** :من بين أهم العوامل المهمة في تحديد نجاح/فشل العقوبات الاقتصادية الدولية هو طبيعة النظام السياسي في الدولة المستهدفة، فالدول ذات الطبيعة الشمولية والاستبدادية غالبا ما تفشل فيها أنظمة العقوبات الاقتصادية الدولية ، هذه الأنظمة تكون غبر مسؤولة أمام شعبها ، فهي لا تبالي بمعاناة شعوبها من العقوبات ، في حين أن النظام السياسي الديمقراطي يعزز من فرص نجاح العقوبات ، فمن بين أهم أسباب نجاح العقوبات المفروضة على جنوب إفريقيا إبان مرحلة التمييز العنصري، هو طبيعة النظام السياسية الجنوب الإفريقي القائم على نوع من الديمقراطية، عكس النظام السياسي لكوريا الشمالية الذي واجه كل أنواع العقوبات المفروضة عليه وعلى شعبه وأبانت على فشل واضح في تحقيق أهداف العقوبات في كوريا إلى غاية اليوم.

2.3-المحددات الخارجية للجهة المستهدفة:

أ. الدعم الدولي للعقوبات الاقتصادية:

تختلف العقوبات الاقتصادية الدولية متعدد الأطراف على العقوبات أحادية الجاني،فتتميز الأولى بنوع من الفعالية والنجاح عن الثانية، فالعقوبات التي تحضي باتفاق وإجماع من طرف المجتمع الدولي تزداد فرصها على العقوبات الأحادية، فمعظم العقوبات الاقتصادية المفروضة في إطار الأمم المتحدة حققت نتائج ايجابية على غرار العقوبات المفروضة من طرف الأمم المتحدة على إيران بسبب أنشطتها

[1] المساح سوزانا، الردع الاقتصادي بين معضلة التوافق الدولي والتوسع في العقوبات الذكية، **السياسة الدولية**، العدد2013، جويلية 2018، المجلد 53 ،ص.14

لتطوير الأسلحة النووية،والتزمت بها كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لاسيما روسيا والصين فقد امتثلت إيران للمطالب الدولية في هذا الصدد[1].

أما الحالات التي اتخذت فيها الدول تدابير اقتصادية أحادية دون موافقة المجتمع الدولي، غالبا ما كانت غير ناجحة بالقدر المطلوب، لان بقية المجتمع الدولي يحتفظ بعلاقات مع الدولة المستهدفة،كما في حالة العقوبات الاقتصادية على روسيا بعد ضمها لشبه جزيرة القرم وكذا العقوبات المفروضة على كوريا الشمالية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.

أثبتت تجارب الولايات المتحدة الفشل العام للعقوبات الاقتصادية الأحادية الجانب، وقد كانت العقوبات الاقتصادية الأحادية الجانب [التي استخدمتها الولايات المتحدة] خلال التسعينيات غير فعالة تقريبًا في تحقيق أهداف السياسة الخارجية المقصودة.

ب.الفرص البديلة (الفرسان السود):

لمواجهة أنظمة العقوبات الاقتصادية الدولية، تعمل الدول المستهدفة على استخدام فرص وبدائل جديدة للتخفيف من العقوبات المفروضة عليها، من بين هذه البدائل هو لجوء الدولة المستهدفة للإعتماد على حلفائها من أجل تكسير الحصار الاقتصادي المفروض عنها، وخفض تأثيرات الضغوط الاقتصادية الناجمة عن العقوبات،وعادة مايقوم هؤلاء الحلفاء(الفرسان السود) بفتح أسواقهم للتجارة البينية مع الدولة المستهدفة، كما يتم تقديم الإعانات والاستثمارات لها، وكمراكز عبور غير رسمية للبلد المستهدف للولوج إلى الاقتصاد العالمي، كما فعلت وتفعل الصين مع كوريا الشمالية في مواجهة أنظمة العقوبات الاقتصادية المفروضة عنها.

فالعقوبات الاقتصادية الدولية قد تدفع الحلفاء الأقوياء للبلد المستهدف إلى تولي دور "الفرسان السود"، من خلال دعمهم إلى تعويض أي نوع من الحرمان الناتج عن العقوبات في حد ذاتها. ففي فترة الحرب الباردة، حدث هذا التعويض للعقوبات بشكل أكثر وضوحًا في حلقات العقوبات التي وقعت فيها القوى الكبرى في صراع أيديولوجي تتمل الأمثلة على ذلك في: العقوبات الأمريكية ضد كوبا، ثم نيكاراغوا والعقوبات السوفيتية ضد يوغوسلافيا وألبانيا. ومن الأمثلة الأخرى كذلك دعم الدول الغربيةلإسرائيل لواجهة

[1] المساح سوزانا، المرجع السابق، ص.15

عقوبات جامعة الدول العربية، والتي ساهمت خلالها الدول الغربية ضمان استمرار تدفق المساعدة العامة والخاصة إلى إسرائيل لكسر الحصار المفروض عليها[1].

ومع ذلك، فإن عولمة الأعمال الحديثة قد سهلت على الدول المستهدفة العثور على موردين بديلين، مما يقلل من التأثير على الدولة المستهدفة. يرتبط نجاح العقوبات الاقتصادية ارتباطًا مباشرًا بحجم القوة الاقتصادية وغياب الأسواق البديلة. حيث يوجد مثل هذا التعاون الدولي عندما تسن الدولة عقوبات اقتصادية متعددة الأطراف بدلاً من العقوبات الاقتصادية أحادية الجانب، وبالتالي من المرجح أن تنجح العقوبات الاقتصادية متعددة الأطراف أكثر من العقوبات الاقتصادية الأحادية.[2]

إن الأهمية التي أصبحت تحضى بها العقوبات الاقتصادية الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، سواء من حيث الدراسات والأدبيات التي عالجتها،أو من حيث الممارسة العملية في إطار متعدد الأطراف، أو أحادي الجانب،حيث أصبحت أداة مهمة في العلاقات الدولية، باعتبارها بديلا للقوة العسكرية في ظل الانتشار النووي الرهيب والقوة التدميرية له، ولهذا لجأت الدول الكبرى إلى استخدام العقوبات الاقتصادية الدولية بديلا عن القوة العسكرية من أجل إحداث التوازنات الدولية وتشكيل ميزان القوى الدولي وفق مصالحها، دون اللجوء لاستخدام القوة العسكرية.

[1]Gary, Hufbauer, Schott, Elliott, economic senctionsreconsidered, Op, cit, p.07.
[2] Justin Stalls, Economic Sanctions, University of Miami Law School, institutional Repository; 10/01/2013 p.127.

المبحث الثاني: توازن القوى في النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة وإشكالية تركيز القوة

شهد النظام الدولي لعالم مابعد الحرب الباردة، تركيزا للقوة في جانب واحد، بعد انهيار الكتلة الشرقية بزعامة الإتحاد السوفييتي،حيث دفع هذا الانهيار إلى بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب عالمي يمثل دور القوة القائدة، تلاه مع بداية العقد الثاني من القرن الحالي بداية ظهور قوى كبرى في النظام الدولي غير قانعة بالوضع الراهن تسعى إلى تعديله على غرار الصين وروسيا.

ولهذا تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: القوة وتوازن القوى في النظام الدولي (المفهوم، الأشكال والأساليب)

المطلب الثاني: القوى الصاعدة ومجالات التوازن(السعي لتعديل الوضع القائم).

المطلب الأول: القوة وتوازن القوى في النظام الدولي؛ المفهوم، الأشكال،والأساليب

إن الدارس لأدبيات العلاقات الدولية، التي تناولت موضوع القوة، وتوازن القوى، يلاحظ ذلك التراكم المعرفي الهائل للمصطلحين، في مقابل وجود اختلاف ملحوظ في المفاهيم وتداخلها، وتعدد في والأساليب لموضوعي القوة، وتوازن القوى، وهذا ما سنحاول تبيانه في هذا المطلب.

الفرع الأول: مفهوم القوة وأشكالها في النظام الدولي

تعتبر القوة من أكثر موضوعات النقاش شيوعًا في العلاقات الدولية وعدد من المجالات الأخرى، فمن المهم جدا تحديد مفهوم "القوة" في العلاقات الدولية. يتفق معظم الباحثين في العلاقات الدولية وكذلك الممارسين السياسيين على أن "القوة هي عملة النظام الدولي، ولا يمكن تحقيق القليل أو شيء بالنسبة للدول في النظام الدولي دونها. ولذا يعتبر مفهوم القوة أساسي في العلاقات الدولية، هذا ما جعل طبيعة القوة تظل لغزًا مركزيًا حيث يرى جوزيف ناي أن القوة مثل أحول الطقس تبدو سهلة لكن من الصعوبة بما كان فهمها، وفقًا لذلك، كانت دراسة القوة لآلاف السنين جزءًا أساسيًا من المساعي الفلسفية البشرية، سواء كانوا جنرالات يونانيين أو فلاسفة أو رجال دولة رومانيين وصينيين، فقد حاولوا جميعًا الإجابة عن أسئلة تتعلق بالطبيعة الأساسية للقوة ومصادرها وكيفية استخدمها بحكمة من أجل الحفاظ عليها وزيادتها. وقد

عرف مفهوم القوة تطور عبر مر الحقب التاريخية إلى أن وصل إلى المفهوم الموسع الحالي للقوة وربطه بالظروف المادية وغير المادية لإرادة القوي[1].

لا يمكن الحديث عن تعريف القوة في العلاقات الدولية دون الحديث عن الدولة حيث تعبر قوة الدولة من أهم العوامل التي تحدد قيمتها في النظام الدولي والدور الذي تلعبه في السياسة الدولية، باعتبار أن القوة هي التي ترسم دور الدولة في المجتمع الدولي وتحدد إطار علاقاتها بالقوى المشكلة للنظام الدولي. ولهذا يكتسب مفهوم القوة دور كبير في السياسة الدولية.

1. تعريف القوة لغة:

ورد في المعجم الوسيط أن القوة تعني الطاقة وهي ضد العنف،وهي قدرة الإنسان على أداء الأعمال الشاقة، وهي مبعث النشاط والحركة[2]. كما وردت في معجم المعاني الجامع بأنها الطاقة و المؤثر الذي يغير أو يميل إلى تغيير حالة سكون الجسم أو حالة حركته بسرعة منتظمة في خط مستقيم والنمو وتنقسم إلى طبيعية وحيوية وعقلية،كما تنقسم إلى باعثة وفاعلة[3].

والقوة هي القدرة على التأثير في الآخرين وإخضاعهم لإرادة القوى الفاعلة، لذلك فالأقوياء في أي موقف اجتماعي كان أم سياسي أم اقتصادي أم ثقافي هم الذين يفرضون إرادتهم وكلمتهم ويسيرون الأمور كما يرونها ووفقاً لمصالحهم الخاصة أو المصلحة العامة للدولة.

ورد مصطلح القوة في القرآن الكريم في العديد من الآيات،و بمعاني كثيرة شمل كل جوانب حياة الفرد والمجتمع، كي تبقى الأمة أقوى الأمم، وتسود العزة والرفعة والعدالة الشاملة بعيدا عن سيادة الظلم والاستبداد، وبين القرآن جوانب التحذير والترهيب من اتخاذ بناء القوة بمقومات مادية أو جسدية فقط بعيدا عن الأخذ بمبدأ شريعة السماء. فقد قال الله تعالى :"كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا"[4]، ووردت في موضع آخربقوله تعالى :"وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ "[5]، أي أعدو لهم جميع أنواع القوة المادية وغير المادية، فحتى تملك القوة يجب العمل على الأخذ بأسبابها والإعداد لها بكل مقوماتها المادية والجسدية والمعنوية، فجاءت هنا لتدل على

[1] علي زياد عبد الله فتحي العلي، **القوة الأمريكية في النظام الدولي الجديد تداعياتها وآفاقها المستقبلية**،المكتب العربي للمعارف،مصر،ط 01،2015،ص.7.
[2] المرجع نفسه ،ص.10.
[3] معجم المعاني : www.almaany.com
[4] القرآن الكريم،سورة التوبة ،ألآية 69.
[5] القرآن الكريم،سورة الأنفال،ألآية 60.

أقصى البذل والجهد المستطاع لتحقيقها كاملة أو تحقيق بعضها فقال (من قوة)، فالقوة المستعدة والمتيقظة الدائمة تترك الأثر في قلب العدو وترهبه وتجعله لا يقترب من صاحبها، وأول مقومات القوة هو البناء القيمي والأخلاقي والفكري الذي ستنطلق منه القوة الشاملة، والقوة تحتاج إلى الاستعداد الدائم من خلال المرابطة في المواقع كافة حتى لا تتم المفاجئة للعدو في لحظة الغفلة أو الضعف، لذا يعتبر الإعداد لرباط الخيل هو الإبقاء على الاستعداد الدائم والمرابطة المستمرة بهذه القوة من خلال الحرص على البناء والتقدم والتطوير في كافة مجالات الحياة.

2. تعريف القوة اصطلاحا:

يعتبر مفهوم القوة من أهم المواضيع الرئيسية التي يهتم بها علم الجغرافيا السياسية، وعلم العلاقات الدولية،فلقد تعددت مفاهيمها من حيث الشكل والقدرة والتأثير،فمنذ بداية الحياة كان الصراع صراع قوة ويتمثل هذا في محاولة الإنسان إخضاع الطبيعة من حوله عن طريق استخدام القوة[1]، وفي هذا السياق يؤكد جينيك في كتابه (تاريخ السياسة) أن الدولة تنشأ عندما يستطيع قائد مجموعة ان يبسط سيطرته الدائمة على إقليم معين ويفرض سيطرته على القبيلة عن طريق القوة[2].

تعرَّض كثير من المفكرين لمفهوم القوة، فقد تحدثت فلسفات السفسطائيين وفلسفات الهند القديمة عن مفهوم القوة باعتبارها محصلة إمكانات صاحبها في مواجهة محصلة إمكانات الأطراف الأخرى[3].وهذه إشارة واضحة إلى أن القوة ليست شيئا محسوما بل نسبية تحتوي عناصر متعددة مشكلة لها. كما يعتبر أرسطو أول من استخدم مفهوم القوة في الفكر الغربي في كتابه (السياسة) فهو يري أن كل مجتمع سياسي يتكون من حكام ورعايا تضبط العلاقة بينهما عن ممارسة الحكام للقوة فيرضخ الرعايا لصاحب القوة[4].

يعتبر ميكيافيلي أول من كتب عن القوة في العصر الحديث، فقد وضح في كتابه "الأمير" مفهوم القوة وكيفية استخدامها من طرف الحكام، كما قدم كذلك الكاتب الفرنسي جولمزاران تصورا عن معنى القوة وأكد عليها كعامل في تسيير شؤون الدول فقد عرفها البعض بأنها مجموعة من أدوات الضغط

[1] عادل علي سليمان موسى العقبي،مفهوم القوة في العلاقات الدولية 1991-2017(المنظور الأمريكي دراسة حالة)،رسالة ماجستير في العلوم السياسية ،كلية الآداب والعلوم،جامعة الشرق الأوسط،جانفي2018،ص.24.

[2] حامد بن عبد العزيز،أثر القوة في العلاقات الدولية :المتغيرات السياسية المعاصرة في منطقة الشرق الأوسط، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، قسم العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، 2006، ص.27.

[3] حورية توفيق، **الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده** ،القاهرة،مكتبة الانجلو مصرية، الطبعة الثانية، 1992 ص.208.

[4] حامد بن عبد العزيز، مرجع سابق،ص.25.

والإكراه والتدمير والبناء، تمارس من قبل دولة، أو فرد، من أجل فرض السيطرة على قوى أخرى، أو جعلها تقبل بسلوك معين[1]، كما عرفها نيكولاس سيبيكمان بأنها القدرة على خوض الحرب[2]. ولذا تلعب القوة دورا مهما في النظام الدولي بحيث تعد العنصر الأساسي الذي تقوم عليه الدول وتسعى لتعظيمها من أجل بقائها،وان مصير النظام الدولي يتحدد بمستوى القوة لدى الدول وموازين القوى.

أما هانز مورغانتو أستاذ المدرسة الواقعية فيعتبر أن السياسة الدولية هي صراع من أجل القوة فقد عرفها بأنها :"قدرة شخص على الهيمنة على تصرفات شخص آخر[3]" واعتبرها غاية تطمع إليها الدولة لتحقيق مصلحتها عن طريق استخدام القوة.

ويعتبر روبرت دال أن القوة هي قدرة الدولة على إكراه دولة أخرى على فعل شيء ما، بمعنى أن الدولة "أ" تمتلك قوة على الدولة "ب"بقدر ما تستطيع "أ" أن تجبر "ب" على فعل شيء ماكانت "ب" لتفعله لولا ذلك[4]. إلا أن تعريف روبرت دال يربط القوة فقط بممارسة السيطرة أو التأثير على الدول على بعضها، وأهمل جانب مهم هو أن القوة يمكن أن تقاس عند تحديد نتيجة الممارسة .

كما عرفها جوزيف ناي في كتابه"القوة الناعمة "بأنها قدرة الدولة على تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة، وكذلك القدرة على جعل الآخرين يفعلون ما لم ينوون القيام به"[5]، وقد قسم القوة إلى قسمين وهما:القوة الصلبة والقوة المرنة(الناعمة)، فالقوة الصلبة يقصد بها المفهوم التقليدي للقوة ، ولهذا عرف القوة بصفة عامة بأنها القدرة على فرض السيطرة على الآخرين عن طريق الإكراه أو الحوافز المادية (العصا والجزرة) و يعتبر جوزيف ناي أن مصادر القوة الصلبة هي القوة العسكرية والاقتصادية، أما القوة الناعمة حسب ناي فهي: القدرة على الجذب باستخدام مصادر القوة الناعمة (التكنولوجيا، التعليم، الثقافة..) لا عن طريق الإرغام والقهر والتهديد العسكري والضغط الاقتصادي.[6]

[1] علي زياد عبد الله فتحي العلي،مرجع سابق،ص.11
[2] المرجع نفسه، ص.12.
[3] حامد بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص.27.
[4] علي لطرش، **مستقبل النظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى "رؤية استشرافية**، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2022،ص.28.
[5] جوزيف ناي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**،ترجمة:محمد توفيق البرجمي، مكتبة العبيكان للنشر،الطبعة الثانية، الرياض،2007،ص.75.
[6] المرجع نفسه، ص.90.

كذلك عرف ميشال فوكو القوة الناعمة على أنها :"إجبارا وإلزاما غير مباشرين وسجال عقلي وقيمي يهدف إلى التأثير على الرأي العام في داخل الدولة وخارجها"[1].فمن خلال هذين التعريفين لناي وفوكو يتضح أن المفكرين متفقين على أن القوة الناعمة هي التأثير بالرأي العام وبالدول الأخرى لكن بوسائل غير عنيفة مباشرة ،بهدف السيطرة والهيمنة على العقول،إلا أن جوزيف ناي يستبعد الوسائل الاقتصادية كجزء من القوة الناعمة بينما يخالفه ميشال فوكو.

لهذا ظهرت ثلاثة اتجاهات تأصل لمفهوم القوة وتفسيرها يمكن توضيحها فيمايلي[2]:

الاتجاه الأول: يعرف القوة على أنها القدرة في التأثير على الآخرين وحملهم على التصرف وفق الطريقة التي ترضي صاحب القوة،ويعتبر ماكس فيبر رائد هذا الاتجاه.

الاتجاه الثاني:يعرف القوة على أنها المساهمة الايجابية والفعالة في صناعة واتخاذ القرارات في المجتمع ويعتبر كل من هارولد لازويك وأبراهام كابلان رائدا هذا الاتجاه.

الاتجاه الثالث: يعرف القوة بأنها التحكم والسيطرة المباشرة أو غير المباشرة لشخص معين أو جماعة معينة على القضايا السياسية،أو عملية توزيع الأدوار والمهام وما يترتب عليها من مقدرة التأثير وجبر الجهة المفروضة عنها القوة لانتهاج السلوك الذي يرغب فيه صاحب القوة.

3. عناصر قياس قوة الدولة:

تعتبر قضية قياس قوة الدولة من المسائل التي أثارت الكثير من الجدل بين مفكري العلاقات الدولية، حيث لا يوجد مقياس معين وموحد يحدد عناصر قياس قوة الدولة، فكل مفكر حدد عناصر معينة، فكارل دوتش مثلا يقترح قياس قوة الدولة يكون على أساس مدى الرضا عن الناتج النهائي للسياسة الخارجية[3]، ولهذا ركزت معظم الدراسات على تطوير مؤشرات لقياس مكونات قوة الدول خاصة المكونات المادية كالسكان والقدرة الصناعية والعسكرية والموقع الجغرافي وغيرها، وهذا ما جعل هناك شبه اتفاق بين المفكرين في العلاقات الدولية، على أهم العناصر التي تدخل في تكوين قوة الدولة، كالعوامل الجغرافية،والموارد الطبيعية، عدد السكان،التطور الاقتصادي، قوة المؤسسات واستقرارها، كفاءة الأجهزة

[1] جون ميرشايمر، **مأساة سياسات القوى العظمى**، ترجمة مصطفى محمد قاسم، النشر العلمي والمطابع جامعة الملك سعود، الرياض،2012 ص.72.
[2] عادل علي سليمان موسى العقبي،مرجع سابق،ص.25.
[3] حامد بن عبد العزيز،مرجع سابق،ص.31.

الدبلوماسية والدعائية،والروح المعنوية السائدة في الدولة[1]، إلا أن أهم مصدر للقوة الذي يحدد قوة الدولة ووزنها في النظام الدولي،هو ناتج عن قدرة الدولة في توظيف مصادر القوة المذكورة أعلاه والمتاحة لديها[2]، ومن هنا تتحدد قوة الدولة من خلال عنصرين هما: مصادر القوة و كيفية توظيف وإدارة هذه المصادر.

يذهب البعض إلى تحديد ثلاثة عناصر تقوم عليها الدولة وهي:(العوامل الطبيعية، العوامل الاقتصادية، العوامل البشرية) في حين يرى البعض الأخر أن القوة الشاملة للدولة تقوم على خمسة عناصر وهي:(العامل الجغرافي، العامل الاقتصادي،العامل السياسي،العامل النفسي،العامل العسكري)،إلا أن الدكتور أحمد داود أوغلو فقد حدد أربعة عناصر تقوم عليها قوة الدولة وهي[3]:

- المعطيات الثابتة: جغرافية الدولة تاريخ الدولةعدد السكان ثقافة الدولة.
- المعطيات المتغيرة:القوة الاقتصاديةالقوة التكنولوجيةالقدرات العسكرية.
- الذهنية الإستراتيجية والهوية الثقافية.
- التخطيط الاستراتيجي والإرادة السياسية.

إلا أن جون ميرشايمر يعتبر أن الدول تمتلك نوعين من القوة: القوة الكامنة والقوة العسكرية، حيث أن هذين النوعين من القوة مرتبطان،لكن ليس مترادفين، فالقوة الكامنة حسبه تشير إلى المقومات الاجتماعية–الاقتصادية التي تدخل في بناء القوة العسكرية، وتعتمد بالدرجة الأولى على ثروة الدولة وعدد سكانها. فالقوى العظمى تحتاج للمال والتقنية والأفراد لبناء القوات العسكرية وخوض الحروب،وتشير القوة الكامنة للدولة إلى القوة الخام التي تعتمد عليها عند التنافس مع الخصوم. كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أقوى دولتين أثناء الحرب الباردة؛ لأنهما كانتا أعتى قوتين عسكريتين. ولا تصنف اليوم اليابان ولا ألمانيا ضمن القوى العظمى، رغم امتلاكهما اقتصاديات ضخمة،لأن جيشهما صغير وضعيف نسبيا تقريبا لتوازن القوة العسكرية للقوى العظمى، ولهذا يربط ميرشايمر القوة في المقام الأول بالمنظور العسكري[4].

[1] علي زياد عبد الله فتحي العلي،مرجع سابق،ص.26.
[2] حامد بن عبد العزيز،مرجع سابق،ص.31.
[3] علي زياد عبد الله فتحي العلي،مرجع سابق،ص.26.
[4] جون ميرشايمر، مأساة سياسات القوى العظمى، مرجع سابق ،ص.70.

يرى كذلك، أن القوى العظمى تتحدد بالدرجة الأولى بناء على قدرتها العسكرية وتكون دالتها مقارنة بالقوة العسكرية للدول المنافسة،فالدولة لكي تتأهل كقوة عظمى يجب أن تمتلك أصولا عسكرية تكفي لخوض معركة كبرى في حرب تقليدية شاملة ضد أقوى دولة في العالم، بحيث لا يشترط أن تمتلك الدولة المرشحة القدرة على هزيمة الدولة القيادية، بل يكفيها القدرة على تحويل النزاع إلى حرب استنزاف تضعف الدولة المهيمنة إلى درجة كبيرة،حتى وان ربحت الدولة المهيمنة الحرب في النهاية، وفي العصر النووي ينبغي أن تمتلك القوى العظمى ردعا نوويا يستطيع أن ينجو من أية ضربة نووية ضدها، وإذا ظهرت دولة نووية مهيمنة، فسيكون توازن القوة التقليدية غير ذي شأن[1].

أما زهران جمال فقد حدد إسهامات الباحثين لقياس قوة الدولة في ثلاث اتجاهات هي: قياس قوة الدولة من منظور العوامل المادية المتمثلة في القوة العسكرية والاقتصادية للدولية، والذي يعتبر جورج مودلسكس من رواد هذا الطرح. الاتجاه الثاني تمثل في الجمع بين العوامل المادية والمعنوية، فيشير هذا الاتجاه إلى أن قوة الدولة هي نتاج لمجموعتين من العوامل المادية والمعنوية، فقد حدد ولكنسون (Wilkinson) ثلاثة أبعاد رئيسية لقياس قوة الدولة وهي الأساس الجيوديموغرافي، والوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية، والقدرة على العمل الجماعي اجتماعيا ومعنويا وسياسيا. أما الاتجاه الثالث تمثل في قياس قوة الدولة في حالة توظيفها الذي يعني القدرة على تعبئة عناصر قوة الدولة في موقف أو حدث معين،أوفي إطار متشابك من العلاقات سواء كانت ثنائية أو إقليمية ،أو على مستوى النظام الدولي[2]. لذا يمكن حصر عناصر قياس قوة الدولة في عناصر مادية ومعنوية:

1.3- العناصر المادية:يقصد بها مجموعة العوامل التي تعتبر الأساس المادي لقوة الدولة، والتي لا غنى عنها بالنسبة للدولة؛ أي هي الموارد التي تحوز عليها الدولة سواء كانت مستغلة أو كامنة وتتمثل في:

أ- القوة العسكرية:

تعتبرا القوة العسكرية من أهم أشكال القوة على مر العصور،وتعد هي المقياس الأبرز لقياس قوة الدول، لذا يتفق الكثير من الباحثين على أن القوة الشاملة والتوازنات الإستراتيجية،يمكن قياسها و معرفتها من خلال القوة العسكرية التي تتمتع بها الدولة مقارنة بمحيطها الإقليمي والدولي، ولذا تتمحور القوة العسكرية من ما تحوزه الدولة من قوة عسكرية تقليدية وغير تقليدية التي تؤهلها الى لعب دور مهم في

[1] جون ميرشايمر، المرجع السابق، ص.12.
[2] زهران جمال، **منهج قياس قوة الدولة واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ط1، 2006،ص.38.

بيئتها الإقليمية والدولية، بحيث تلعب القوة العسكرية والتحالفات العسكرية أهمية كبيرة في جعل الدولة تحتل مركزا محوريا في النظام الدولي[1]. كما ان القوة العسكرية تجعل من الدولة تمارس قوتها بأسلوبين هما التهديد باستخدام القوة ، وإما الاستخدام الفعلي للقوة اتجاه الأطراف الأخرى في النظام الدولي . وقد وضع مال زهران ستتة عشر مؤشرا لقياس القوة العسكرية منها القاعدة الصناعية العسكرية،القوة النووية والكيماوية، وحجم القوات المسلحة ،حجم ونوعية الأسلحة التقليدية...الخ[2].

ب-القوة الاقتصادية: تلعب القوة الاقتصادية دور مهم ومثير في النظام الدولي،حيث يجعل الاقتصاد القوي من الدولة ذات تأثير فعال وقوي في النظام الدولي،هذا ما جعل الكثير من المفكرين أمثال روبيرت غليبين يعتبرون أن القوة الاقتصادية هي القوة المحورية للدولة،بغض النظر عن ما تملكه الدولة من قوة عسكرية، لذلك كثير من الدول قللت من اهتماماتها العسكرية من خلال تقليص عدد الجيوش واهتمامها بالأمن الداخلي. وهناك نماذج من الدول تمتلك القوة الاقتصادية والتي أهلتها لتكون قوة محورية في النظام الدولي كألمانيا،ايطاليا واليابان فقد قلصت من جيوشها واهتمت بتطوير صناعاتها وتجاراتها والعمل على زيادة قدرة الإنتاج [3].

كما تلعب التجارة الخارجية دور مهم في تعزيز من قوة الدولة وتعتد القوة الاقتصادية الدولية على مدى قوة الجارة الخارجية الدولية لا سيما التحكم تجارة في المواد الإستراتيجية (المواد الطاقوية . المواد الزراعية، الأدوية). وتقاس قوة الدولة الاقتصادية من خلال الاعتماد على المؤشرات التالية :الثروات الطبيعية،حجم الزراعة،حجم الصناعة،التحكم في التكنولوجيا، حجم الناتج المحلي الإجمالي، القاعدة الصناعية، حجم إنتاج واحتياطي مصادر الطاقة...الخ[4].

ج. **القوة الجيوديموغرافية:** يمكن تقسيم عناصر هذه القوة إلى عنصرين فرعيين هما الخصائص الجغرافية والخصائص السكانية والبشرية، جيث تتمثل العامل الجغرافي في عدة متغيرات أهمها الموقع الجغرافي للدولة (القرب/البعد من البحار والمحيطات)، طبيعة المناخ، الموارد الطبيعية، الطبوغرافيا، المساحة ،طبيعة الحدود الجغرافية...الخ.

---

[1] جون ميرشايمر،**مأساة سياسات القوى العظمى**، مرجع سابق، ص.65.

[2] لمزيد من المعلومات أنظر زهران جمال، منهج قياس قوة الدولة واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي،مرجع سابق، ص.74.

[3] روبيرت غيبلين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية،ترجمة ونشر : مركز الخليج للأبحاث.،الامارت العربية المتحدة، 2004، ص.41

[4] أنظر زهران جمال، منهج قياس قوة الدولة واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي،مرجع سابق، ص71.

الموقع الجغرافي والجيو استراتيجي للدولة يمنحها قوة أكثر،ويجعلها تتمتع بإمكانات تفوق موقع الدول الهامشية، فـ "ماكيندر" يعتبر أن الدولة التي تسيطر على قلب العالم هي التي تتحكم في العالم وستصبح القوة العظمى لأنها ستكون بمنأى عن أي هجوم[1]. كما أن الطبيعة المناخية المعتدلة تتيح الفرصة الملائمة لقيام الدول العظمى فنيكولاس سبيكمان يعتبر أن التاريخ يصنع بين خطوط العرض الشمالية 25-60درجة[2]. كما تلعب وفرة الموارد الطبيعية والمعا ومواد الطاقة وغيرها في زيادة قوة الدولة وعد تبعيتها لدول أخرى.

أما الخصائص السكانية والبشرية فد جسدها زهران جمال ي عدة متغيرات أهمها المستوى التعليمي، والمستوى الصحي للسكان ،نسبة البطالة، درجة التجانس الاجتماعي، حجم السكان، وكذا الكثافة السكانية.

د.القوة التكنولوجية والسيبرانية: ويقصد بالقوة التكنولوجية مجموعة المواد والإمكانيات التكنولوجية المادية كالروبوتات والحواسيب وغير المادية كالبحوث والمعارف ونظم المعلومات التي تحوز عليها دولة ما[3]، أما القوة السيبرانية فيقصد بها حسب جوزيف ناي بأنها القدرة على الحصول على النتائج المرجوة من خلال استخدم مصادر المعلومات المرتبطة بالفضاء السيبراني، أي أنها القدرة على استخدام الفضاء السيبراني لإيجاد مزايا للدولة،والتأثير على الأحداث المتعلقة بالبيئات التشغيلية الأخرى وذلك عبر أدوات سيبرانية[4].وبالتالي فالقوة التكنولوجية والقوة السيبيرانية أصبحتا عنصران مهمان في تحديد مستوى قوة الدولة، كما أسهمتا في تغيير دلالات مفهوم الأمن القومي للدول،وكذا تغير في مفاهيم القوة في حد ذاتها من خلال وفرة وثورة المعلومات التي أصبح ينتجها هذا الفضاء.كما أن القوة التكنولوجي لعبت دورا كبيرا في رسم القوة الاقتصادية والعسكرية للدول من خلال استثمار أمثل للموارد الاقتصادية وزيادة معدلات الدخل القومي وزيادة قوة الدولة بصفة عامة.

2.3 العناصر المعنوية:

تتمثل في الوعاء الذي تتحرك فيه العوامل المادية،فالعوامل المعنوية هي التي تحرك العوامل المادية وتوظفها لتحقيق هدف معين، فهي الطريقة أو المنهاج التي من خلاله يتم استثمار العوامل المادية، فهذه

[1] محمادي العيد، البعد الجيوبوليتيكي للتنافس الأمريكي الروسي الصيني في منطقة جنوب شرق آسيا 2010-2017 مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة باتنة،2018،2017،ص28.

[2] المرجع نفسه، ص.31.

[3] المرجع نفسه،ص.26.

[4] الأمن السيبراني تم تصفح الموقع يوم:22\05\2022 ، http://www.political-encyclopedia.org/dictionary

الأخيرة يمكن أن تبدد وتهدر،ويمكن أن توظف بشكل رشيد ومايخدم الأهداف الإستراتيجية للدولة، وتتمثل في:

أ. القوة السياسية: وهي تلك العلاقة التي تربط الحكام بشعوبهم وكيفية التداول على الحكم، كما تم تعريفها بأنها مجموعة من الإمكانات السياسية الكامنة في المجتمع السياسي الخارجي والداخلي المتاحة لدولة ما في وقت ما[1] .كما تعتبر ممارسة الديمقراطية والمشاركة السياسية الفعالة أهم عناصر القوة السياسية للدولة،كما تعد القوة الدبلوماسية من العناصر الفعالة لقوة الدولة ويمكن حصر العوامل المؤثرة في القوة السياسية في:

- ممارسة الديمقراطية: تعتبر ممارسة الديمقراطية في أي بلد من أهم العوامل لزيادة قوة الدولة،حيث ان قبو الشعب بالنظام الذي يحكمه وتعبيره عن رأيه بكل حرية واختيار ممثليه في إطار التعددية الحزبية كل ذلك يعطي للدولة قوة في بقائها وحمايتها.

- الشخصية القومية(التماسك الاجتماعي): يدفع التوافق السياسي والتماسك الاجتماعي وإيمان الشعب بقضية بلاده،وكذا وجود مشروع قومي وهادف يلتف حوله الشعب ويدعم به قيادته السياسية، إلى رفع الروح المعنوية للشعب ويثبت أواصر الوحدة ويقوي الدولة، كما تدفع قدرة النظام على حل مشاكل الأقليات في،والقضاء على الميول الانفصالية لهذه الأقليات إلى تعزيز قوة النظام السياسي للبلد.

- تعزيز عنصر الثقة بين الحاكم والمحكوم من خلال القدرة على فرض سلطة القانون واحترامها من طرف الجميع،وإضفاء الشفافية ومحاربة الفساد، استقلالية القضاء.

الدعم الإقليمي والدولي للنظام السياسي: من خلال حشد التأييد والدعم من طرف القوى الإقليمية والقوى الكبرى وكذا فرض الاحترام المتبادل.

ب. القوة الثقافية: تعرف الثقافة حسب الدكتور وليد عبد الحي بأنها ذلك الكل المعقد والمركب والذي يحوي المعارف والعقائد والفن، والأخلاق والقانون والعادات والتقاليد لبلد ما[2].ولذا تتكون القوة الثقافية من كل ما ينتجه الإنسان من عناصر مادية وغير مادية سواء كانت معارف أو عادات وتقاليد أو فنون تشكل هوية للدولة تجعلها تختلف عن الدول الأخرى ،ينتج عنها مقدار من القوة تتفوق بها على الدول الأخرى،وهذا ما يجعل هذه الثقافة محل جذب واهتمام من طرف مجتمعات أخرى. ولذا تعد الثقافة

[1] علي زياد عبد الله فتحي العلي،مرجع سابق،ص.22

[2] وليد عبد الحي ،مستقبل الظاهرة الدينية في العلاقات الدولية،مجلة المستقبل العربي،العدد312، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،2005،ص 11.

عنصرا من عناصر قوة الدولة باعتبار إن الدولة هي وحدة ثقافية متماسكة،داخل مجموعة من الوحدات الثقافية في البيئة الدولية، تنجذب فيا الوحدات إلى الوحدة الثقافية الأقوى في البيئة الدولية،وبالتالي عندما يكون المجتمع موحدا ثقافيا يصبح أكثر إصرار على تحقق أهدافه المشتركة وبالاتجاه الذي يجعل السياسة الخارجية تدعم بعنصر قوي وفاعل، وتكون هذه الثقافة محل جذب واهتمام كبيرين من الثقافات الأخرى[1].

ج. **الإرادة القومية:**

يعبر عن هذه الإرادة بمجموعة من العوامل التي تشكل في مجموعها إرادة الدولة، والأساس الذي تستند إليه عند اتخاذها قرارها، ولذلك فهي تتجسد في ثلاثة عناصر وهي : طبيعة القيادة السياسية، والأهداف الإستراتيجية وحجم القاعدة العلمية كخيار استراتيجي. ولها فالإرادة القومية ترتبط بمدى وجود أهداف إستراتيجية ورؤية لمرحلة زمنية قادمة، مبنية على قاعدة علمية رصينة ،فكلما استطاعت القيادة السياسية أن تترجم هذه الأهداف وتجسدها،فإن هذا يعتبر مدخلا لإرادة قومية صحيحة وصلبة[2].

تم وضع عدة مؤشرات علمية لقياس مدى قوة الإرادة القومية للدولة أهمها: القدرة على تعبئة الموارد الذاتية لصالح المجتمع، درجة الاعتماد على الذات، درجة الدولة في مجال التنمية البشرية ومواجهة الفساد، نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج الإجمالي، عدد المعلمين والمهندسين ونسبتهم إلى عدد السكان.

الفرع الثاني : ميزان القوى(المفهوم والأساليب).

تعتبر فكرة توازن القوى إحدى الأفكار المبهمة عبر التاريخ، فقد اعتبر مفكري العلاقات الدولية مفهوم توازن القوى مفتاح لفهم سلوك الدول في النظام الدولي الذي يتسم بالفوضى، وهو كذلك المفتاح الذي استعان به أصحاب القرار لتحقيق أمن واستقرار بلدانهم في بيئة دولية تتسم بالفوضى. إلا انه عند دراسة فكرة توازن القوى يواجه الباحثين في هذا المجال صعوبة في تحديد معناه، فتعدد معاني هذا المصطلح يرجع حسب مايكل شيهان إلى كثرة استخدام المصطلح بلا قيد، سواء من جانب المدافعين

[1] علي زياد عبد الله فتحي العلي، مرجع سابق،ص.25.
[2] زهران جمال ،مرجع سابق، ص،82.

عليه والمنتقدين له على حد سواء[1]،وكذا كثرة الدراسات التي تناولت هذا المفهوم والتي أضافت حسب شيهان غموضا للمعنى وليس وضوحا.

تعريف ميزان القوى :

كشف إرنست هاس عن ثماني معاني مختلفة لمفهوم توازن القوى، بينما حدد وايت تسعة معاني للمفهوم[2].ولذا من الصعب إعطاء تعريف دقيق لتوازن القوى لأنه كما يقول **مارتن رايت** أن الفكرة مليئة بالالتباسات،وان مشكلة توازن القوى ليست في أنها لا معنى لها وإنما لها معاني عديدة[3].

عرف توازن القوى في قاموس Collins English Dictionary بأنه:"توزيع القوة بين الدول بحيث لا يكون بمستطاع أي دولة من الدول أن تهدد فعلا المصالح الحيوية لأي دولة أخرى"[4].

كما اعتبره كوري Corwe بأنه ناتج عن الخطر الذي يهدد دولة ما، نتيجة للهيمنة المفاجئة لدولة مجاورة تتمتع بقوة عسكرية واقتصادية لتوسيع حدودها ونشر تأثيرها، ويتناسب الخطر بشكل مباشر مع درجة هذه القوة وحتمية طموحها،والضابط الوحيد لمواجهة هذا الطموح وسوء استغلال الهيمنة هو وجود معارضة من منافس كبير مكافئ لها، أو من تحالف العديد من الدول والتي تشكل قوة واحدة لمواجهة هذه الهيمنة، وهنا يتشكل التوازن بين هتين القوتين وهذا ما يعرف بتوازن القوى[5].

كما عرفه فتال Vattel بأنه الترتيب الذي لا يسمح لأي دولة بالهيمنة المطلقة على الآخرين[6]. وعرفه هانس مورغانتو Morgenthau بأنه الوضع الفعلي الذي يتم فيها توزيع السلطة بين عدة دول بالتساوي على وجه التقريب[7].

يتبين من خلال التعاريف السابقة أن توازن القوى ينشأ عندما تقوم دولة قوية بتهديد الدول الأخرى، هذا ما يدفع هذه الدول إلى إدراك هذا التهديد لأمنها ويجب التصدي له عن طريق اتخاذ تدابير مماثلة لمواجهة هته القوة التي تسعى للهيمنة على الآخرين، كما انه يقوم على مبدأ وجود قوة مهيمنة تسعى إلى

---

[1] مايكل شيهان، توازن القوى التاريخ والنظرية، ترجمة: أحمد مصطفى، ط01، (المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2015)، ص.11.

[2] المرجع نفسه، ص.12.

[3] Meicen Sun, Balance of Power Theory in Today international System, E- international System, 2014, p.03.

[4] ريتشارد ريتل، توازن القوى في العلاقات الدولية الاستعارات والأساطير والنماذج، ترجمة هاني تابري،دار الكتاب العربي،لبنان،2009، ص.36.

[5] مايكل شيهان، توازن القوى التاريخ والنظرية،مرجع سابق،ص.13.

[6] المرجع نفسه،ص.20.

[7] Meicen Sun, op,cit, p,4.

فرض هيمنتها على دولة مجاورة ضعيفة، فتتحالف القوى الأخرى غير المهددة فيما بينها لصالح الجانب المعرض للخطر للتأكد من أن الطرف الضعيف لم يتم إزاحته من النظام نهائيا. بل تم استعابه في النظام المشكل نتيجة هذه التحالفات. ويمكن للدول أن تنتهج سياسة توازن القوى بطريقتين هما:زيادة قوتها كما هو الحال عند الانخراط في سباق تسلح، أو عن طريق الانخراط في تحالفات مع دول أخرى لمواجهة القوة المهيمنة.

ويعرف كذلك بأنه توزيع محدد للقوة بين وحدات النظام الدولي، بحيث أن لا تستطيع قوة الهيمنة على قوة أخرى، بمعنى لا تستطيع دولة ما أو تخالف معين من امتلاك كل القوة يستطيع من خلا لها سحق الطرف الآخر.

من خلال دراسة قام بها "شيهان" Cheehan للتعريفات التي وضعها الباحثين حول مفهوم توازن القوى خلال الثلاثمئة سنة الماضية حدد تسعة طرق مختلفة للمفهوم وهي[1]:

- توزيع متعادل للقوة
- مبدأ وجوب توزيع القوة بالتساوي
- التوزيع القائم للقوة،وبالتالي ايلاء توزيع ممكن للقوة
- التوسع المتساوي للقوى العظمى على حساب الدول الضعيفة
- وجوب توفر هامش من القوة تفاديا لخطر التوزيع غير المتساوي للقوة
- لعب دور خاص في صيانة التوزيع المتعادل للقوة.
- التحلي بميزة خاصة في التوزيع القائم للقوة.
- السيطرة
- النزعة المتأصلة في السياسة الدولية للوصول إلى توزيع متعادل للقوى.

أما **ارنست هاس(Ernst Haas)** فقد وضع قائمة من معاني مختلفة لتوازن القوى تمثلتفي[2] :

- التوازن بمعنى الاستقرار والسلام:يرى هاس أن بعض المفكرين اعتبروا أن السلام والاستقرار هو الناتج المرجو من توازن القوى.وفي تناقض واضح بين هاس أن بعض المفكرين اعتبروا أن توازن القوى هو وسيلة لعدم الاستقرار والحرب وذلك في كتابات ريتشارد كوبدن(RichardCobden) و آب دي

[1] ريتشارد ريتل، مرجع سابق، ص.38.
[2] مايكل شيهان، توازن القوى التاريخ والنظرية، مرجع سابق،ص.34.

برادیت(Abbe de Pradt) باعتبار أن الآلية الرئيسية للحفاظ على توازن القوى أو الدفاع عنه،أو إعادة التوازن هي الحرب.

- في سياق أخر يرى هاس ان توازن القوى هو المعنى المتضمن القانون العالمي، وهو تعبير عن القانون في تاريخ الأمم .

- توازن القوى هو وسيلة للدعاية في فترات معينة من التاريخ الأوربي، فهو يعتبر أن الدعوة إلى تشكيل تحالف لاستخدام السلاح من اجل حماية الديمقراطية الفرنسية الناشئة عام 1792 التي دعت إليها بروسيا هي من اجل تحقيق توازن القوى، وبالتالي أعتبر توازن القوى تبريرا للتوسعات الألمانية في الحرب العالمية الأولى،غير انه في الواقع أن هذه التوسعات لم تسعى في الواقع إلى تحقيق التوازن، بل كانت مجرد دعاية للقيام بالتوسع الألماني.

أما ستيفن والت فيعتبر أن المنطق الأساسي الذي تقوم عليه توازن القوى هو منطق بسيط وصريح، فنظراً لعدم وجود "حكومة عالمية" تحمي الدول بعضها من بعض، فعلى كلدولة أن تعتمد على مواردها وإستراتيجياتها لتتجنب تعرضها للاحتلال والغزو من طرف الآخرين، أو أن تتجنّب التعرّض لمخاطر أخرى. فحين مواجهة دولة مُهدِّدة أو ذات قوة، فإنّ البلد المتخوّف بإمكانه أن يحشد مزيداً من موارده، أو أن يبحث عن حليف من الدول الأخرى يواجه نفس الخطر، حتّى يُحوِّل ميزان القوة لمصلحته أكثر[1].

أما زهران جمال فينظر إلى ميزان القوى بطريقة سلبية كمحقق للاستقرار الدولي عكس ستيفن والت، ويعتبره هدف يتم السعي لتحقيقه، ولكن عند الوصول إليه لا تدري الأطراف أنها وصلت إلى التوازن المطلوب، هذا ما يؤدي إلى تغير التوازن بسرعة، لعدم توافر القدرة على معرفة أو إدراك حقيقة قوة الأطراف المتنافسة.[2]

أحدثت نهاية الحرب العالمية الثانية، تحولا ملموسا في طبيعة استخدام هذا المفهوم، فلقد أدى استخدام الولايات المتحدة للسلاح النووي ضد اليابان ونجاح الاتحاد السوفياتي (سابقا) في امتلاكه فيما

[1]Stephen M. Walt ,Who's Afraid of a Balance of Power ?The United States is ignoring the most basic principle of international relations, to its own detriment, **Foreign Policy**, December 8, 2017 .https://foreignpolicy.com/2017/12/08/whos-afraid-of-a-balance-of-power

[2] زهران جمال، مرجع سابق، ص.32.

بعد إلى كسر الاحتكار الأمريكي للسلاح النووي،ومنه أصبح توازن الرعب النووي البديل عن توازن القوى التقليدي.

كان توازن الرعب النووي قائما على أساس التعادل النسبي في الكم والنوع في الأسلحة النووية لدى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي،وهو قائم على فكرة رئيسية هي الردع النووي والذي يعد من الظواهر المهمة للحرب الباردة،فالتطور النووي الذي مس أسلحة الدمار الشامل جعل التطلع نحو منع **الحرب** بديلا للنصر العسكري هدفا رئيسيا للقوى النووية، لهذا كان الردع ملازما للحرب الباردة [1].

بعد نهاية الحرب الباردة أنتقل التركيز من التوازن إلى "**عملية إحداث التوازن**" حيث تقوم القوة المهيمنة في النظام الدولي وهي الولايات المتحدة الأمريكية بإحداث التوازن في الأنظمة الفرعية للنظام الدولي ،كما أن التوازن لم يعد يحدث فقط بين الدول ، بل أصبح يحدث بين وحدات من دون الدول التي باتت تشكل جزءا من النظام العالمي الجديد[2].

إن تعدد تعريفات توازن القوى وكذا التنوع في استخدامه ساهمت في استمرارشعبية المصطلح عبر الأزمنة، إلا أن هذا كان على حساب الفهم الواضح للمصطلح حسب مايكل شيهان، ولهذا يمكن أن نميز بين نوعين من توازن القوى وهما:توازن القوى كسياسة وتوازن القوى كنظام. فتوازن القوى كسياسة يسعى إلى خلق التوازن والحفاظ عليه إما توازن القوى كنظام فإنه يتضمن الاعتماد المتبادل بين الدول المشكلة للتوازن[3].

الفرع الثالث: أساليب واستراتيجيات توازن القوى على المستوى العالمي.

1. أساليب توازن القوى في النظام الدولي:

حدد **أورغانسكي** ستة طرق التي يتم من خلالها المحافظة على توازن القوى وهي التسلح،والسيطرة على الأرض، وإنشاء مناطق عازلة، وتكوين التحالفات،والتدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى، واستعمال طرقة فرق تسد، إلا أن شيهان يعتبر أن هذه الأساليب ليست خاصة بسياسات توازن القوى، بل هي أساليب خاصة بالسياسة الخارجية. إلا انه يمكن تقسيم الأساليب الخاصة بتوازن القوى إلى فئتين رئيسيتين هما :

[1] اسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص.283.
[2] فراس الياس، التوازنات الإستراتيجية العالمية في القرن 21، شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد153،ربيع-صيف2016، ص.23
[3] مايكل شيهان، توازن القوى التاريخ والنظرية، مرجع سابق،ص.67.

الفئة الأولى وتتضمن الأساليب التي تسعى إلى بناء قوة الدولة الذاتية، أما الفئة الثانية فتتضمن الأساليب التي تسعى إلى إضعاف الخصم وتقليص قوته.

أما جون ميرشايمر فيقسم أساليب توازن القوى إلى ثلاثة أقسام وهي[1]:

القسم الأول يضم أساليب واستراتيجيات **زيادة القوة** والمتمثلة في:**الحرب، الابتزاز**(التهديد باستخدام القوة العسكرية)،**التحريض والاستنزاف**(الايقاع بين منافسين اثنين في حرب طويلة كي يستنزف أحدهما الآخر حتى النخاع ففيما يبقى المحرض آمنا وقوته العسكرية سليمة).

القسم الثاني يضم **إستراتيجيات كبح المعتدين** (منع الخصوم من زيادة قوتهم وتحدي نظام توازن القوى القائم)،وتتمثل هذه الاستراتيجيات في: **فرض التوازن** (حيث تتولى القوة العظمى المسؤولية المباشرة في منع المعتدي من تغيير توزان القوة لصالحه)،**تمرير المسؤولية للآخرين**(تحاول القوة العظمى أن تجعل دولة أخرى تتحمل عبئ ردع المعتدي، بينما تضل هي في مأمن).

القسم الثالث: يضم استراتيجيات **التفادي** والمتمثلة في **الاسترضاء والانحياز للطرف الأقوى**، لكن هذا خطأ حسب ميرشايمر، فهذان الإستراتيجيتان حسبه تدعوان إلى التنازل عن القوة للمعتدي وهو ما ينتهك منطق توازن القوة ويزيد الخطر على الدولة التي تستخدمهما، إلا إذا كان الهدف منهما الحفاظ على الوضع القائم بالنسبة للقوى القانعة[2].

1.1 التحالفات و مسعى تجميع القوة:

يعتبر كنيث والتز أن أحسن طريقة لتعزيز توازن القوى بين الدول تتمثل في كونهم جميعا يملكون نفس القدر من القوة[3]، واعتبارا بأنه لا يمكن تحقيق المساواة بين الدول من حيث امتلاك القوة، فإنه من الأفضل الدخول في تحالفات لخلق مساواة فعالة في القوة بين الدول التي يتألف منها النظام، بحيث يمكن إعادة ضبط هذا الخلل وعدم المساواة في مستوى القوة بالنسبة للدول سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي،عبر نظام من التحالفات .

[1] جون ميرشايمر،مأساة سياسات القوى العظمى، مرجع سابق . ص ص. 186 ،200.
[2] المرجع نفسه، ص.195.
[3] Kenneth N.Waltz ,**Theory of International Politics** ,Wesley Publishing Company, California, p.112.

يقصد بأسلوب التحالفات،أو التحالف بأنه تشكيل ائتلاف يتكون من جميع الدول التي شعرت بالتهديد جراء القوة المتزايدة لدولة معتدية ما، أو هو إعادة ترتيب القوة لمجابهة العدوان،حيث تنظم الدول إلى تحالفات لحماية أنفسها من دول وتحالفات قد تشكل مواردها المتفوقة تهديدا [1].

ويشترط مايكل شيهان أنه في نظام توازن القوى يجب أن تكون التحالفات مرنة ومؤقتة، وان تكون مستعدة للتخلي عن حلفائها القدم والدخول في تحالفات جديدة في اي وقت تؤدي فيه هذه العملية إلى إعادة ضبط توازن القوى[2].

2.1 اللجوء إلى القوة العسكرية والاقتصادية:

يعتبر اللجوء إلى استخدام القوة الاقتصادية(العقوبات الاقتصادية الدولية) والقوة العسكرية إحدى أهم الآليات لضبط ميزان القوى على المستوى الدولي أو الإقليمي، سواء بالمحافظة عليه أو استعادته، فتوازن القوى في جوهره هو مجرد ضيغة مصممة لمنع وصول إحدى الدول إلى الهيمنة وخير دليل على ذلك هو العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا من طرف الغرب بعد سعي روسا إلى الإخلال بميزان القوى العالمي بعد ضمها لشبه جزيرة القرم في 2014 وغزوها لاوكرانيا في 2022 ،حيث فرضت على روسا عقوبات اقتصادية شاملة بهذه ثنيها على غزو اوكرانيا.

يعتبر كل من التلويح باستخدام القوة واستخدامها فعليا ،الأداتين الرئيستين لعملية توازن القوى،فقد تم إتباع سياسات التوازن عبر التهديد باستخدام القوة واستخدامها فعليا، على مر التاريخ على غرار الحربين العالميتين الأولى والثانية،ولهذا اعتبر كثير من المفكرين بأن الحرب كانت وسيلة مهمة تهدف إلى تحقيق التوازن بصفة عامة حتى إلى نهاية الحرب العالمية .

ويرى ليسكا أن الحفاظ على توازن القوى يبرر الحروب الاستباقية، ويعتبر أن هذه الحروب شرعية إذا كانت تهدف إلى مواجهة خصم توسعي على حد تعبيره[3]، ولهذا فالحرب تكون مبررة إذا كانت الدولة المنافسة تسعى إلى زيادة قوتها التوسعية،مثلما حدث في الحرب الخليجية الثانية سنة 1991 بعد اجتياح العراق للكويت، إلا أنه لا تكون الحرب شرعية إذا كانت الدولة المنافسة تزداد قوتها نتيجة إصلاحات داخلية، دون أن يكون لها أهداف توسعية.

[1] مايكل شيهان،توازن القوى التاريخ والنظرية،مرجع سابق،ص.67.
[2] جون ميرشايمر،مأساة سياسات القوى العظمى، مرجع سابق . ص. 189.
[3] مايكل شيهان،توازن القوى التاريخ والنظرية،مرجع سابق،ص.77.

كما تعتبر العقوبات الاقتصادية الدولية من أهم أساليب ضبط ميزان القوى الدولي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة،فقد صاحب تشكيل النظام العالمي الجديد استخدام العقوبات الاقتصادية الدولية بشكل أكب، بحيث أصبحت أداة مركزية في يد الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة بصفتها القوة المهيمنة لضبط ميزان القوى الدولي والإقليمي وفق منظورها الجديد،وخير مثال على ذلك هو استخدام العقوبات الاقتصادية الدولية ضد روسيا بعد غزوها لأوكرانيا ومن هنا زادت أنظمة العقوبات الاقتصادية الدولية من الربع خلال الحرب الباردة إلى النصف خلال التسعينيات. فقد استخدمت الأمم المتحدة لوحدها 28 نظام عقوبات على الدول بعد الحرب الباردة بعدما كانت قد استخدمت نظامين فقط خلال الحرب الباردة إي بزيادة قدرها 93.33 % من مجموع العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة منذ نشأتها[1]. ولهذا فقد اعتبر البعض أن العقوبات الاقتصادية الدولية أصبحت تستخدم في حالات عديدة بديلا للحرب من تحقيق التوازن الدولي أو الإقليمي،على غرار العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على روسيا بعد غزوها لأوكرانيا في فيفري 2022 ، فلم تستطع الدول الغربية ولا الأمم المتحدة استخدام القوة العسكرية من أجل ردع روسيا بعد غزوها لأوكرانيا.

3.1 موازنة عدم التكافؤ في القوة:

يعتبر أسلوب الموازن إحدى أهم أساليب ضبط ميزان القوى الدولي،والذي تتطلع إليه أي دولة،لكن لن تتمكن منه سوى دول قلية، ولهذا يعتبر **لنكولن** Lincon أن إي نظام لتوازن القوى سواء كان إقليميا أو عالميا،يتطلب نظريا وجود موازنين[2] .

ويشترط مايكل شيهان أن أسلوب الموازن يعمل خارج نطاق التوازن المركزي لنظام توازن القوى، باعتبار أن قوة الموازن لا تضاهيها إي قوة أخرى في النظام، لكونه يملك هامشا من القوة تجعله يلعب هذا الدور، وتكون الوظيفة الرئيسية للموازن هي منع وقوع أي اختلال في النظام الدولي من شأنه أن يؤدي إلى انهياره،وهي الوظيفة التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة في كثير من المناطق.

يفترض في دور الموازن وجود نظام دولي مشكل بطريقة معينة،يكون انحياز الموازن إلى طرف معين أو دولة ما كافيا لإحداث تغيرا في أي اختلال ناشئ في نظام توازن القوى القائم، حيث يسعى

[1] United nations Security council sanctions regimes,2019,p 04

[2] مايكل شيهان، توازن القوى التاريخ والنظرية، مرجع سابق،ص.81.

الموازن إلى الحفاظ على التوازن الذي يخدم مصالحه ، عبر مساندة الضعيف ضد القوي الذي يسعى إحداث اختلال في توازن القوى القائم ، بحيث يعمل الموازن في نظام يتميز بوجود كتلتين، بمعنى نظام تسيطر عليه دولتان أو تحالفان شبه متساويان في القوة.

يرى جون ميرشامر أن الولايات المتحدة الأمريكية تصرفت تاريخيا كفارض للتوازن من وراء البحار في أوربا وشمال شرق آسيا. فهي لم ترسل قوات إلى هاتين المنطقتين إلا حين ظهرت فيهما دولة مهيمنة كامنة(روسيا في أوربا،والصين في شمال شرق آسيا) ليس بمقدور القوى العظمى الإقليمية أن تحتويها وحدها. بل اتبعت كذلك الولايات المتحدة إستراتيجية تمرير المسؤولية إلى الآخرين حين كانت تواجه خصما ممكنا [1].

2. استراتيجيات توازن القوى على المستوى الدولي:

إذا كانت الأساليب السابقة تطبقها الدول الكبرى من أجل إحداث توازن القوى، في وقت محدد أو مواجهة تهديد ما،فإن إحداث التوازن للنظام الدولي، بمعنى قيام بعض الدول بمحاولة تغيير الوضع القائم في النظام الدولي باعتبارها قوى تعديلية، في مقابل سعي الدولة المهيمنة إلى الحفاظ على مكانتها؛الإبقاء على الوضع القائم يعتبران متغيران ثابتان في دراسة نظرية توازن القوى،والتي فسرت في أدبياتها لما ينتقل النظام الدولي بين التعددية والثنائية والأحادية القطبية. هناك اتجاهين جديدين برزا في أدبيات توازن القوى يعتبران بمنزلة إستراتيجيتان لكيفية قيام الدول بمحاولة تغيير التوازن على المستوى العالمي وهما[2]:

1- إستراتيجية "التحوط" للقضاء على الهيمنة:

تقوم استراتيجية التحوط(Strategie Hedging) على تبني القوى الثانية في النظام الدولي سياسة تعتمد على عدم المواجهة مع القوى الدولية المهيمنة في النظام الدولي على المدى القصي، ولكنها تعمل في الوقت ذاته على أن يتطور هيكل النظام الدولي في اتجاه التعددية القطبية،أي أنها تعمل في ظل القيود التي تفرضها القوى المهيمنة،ولكنها تتحوط وتتحسب لحالة اللايقين المصاحبة للتحولات الإستراتيجية الكبرى.وعندما تحدث هذه التحولات، فان القوى القائدة في النظام سوف تتآكل قوتها للدرجة التي تدفع القوى الثانية لإتباع استراتيجيات توازن القوى الصلب،وقد تتخلى بعض هذه القوى الثانية عن إستراتيجية التحوط وتتحول إلى أسلوب موازنة القوى الصلب مثلما تفعل روسيا في أوكرانيا.

1 جون ميرشايمر، مرجع سابق ،ص.196.
[2] المرجع نفسه، ص ص. 186 ،210.

لا بد أن تتوفر أربعة شروط أساسية للقول أن دولة ما تتبع إستراتيجية التحوط كطريقة لإحداث توازن قوى عالمي جديد فإذا انتفى إحداها يعتبر سلوكها مجرد توازن قوى تقليدي أو احتكاك دبلوماسي عادي، وتتمثل هذه الشروط فيما يلي:

- تحسين الدولة لقدراتها وقوتها بطريقة ملحوظة وكبيرة،وذلك تحسبا لدخولها في صراع مسلح مع الدولة القائدة/أو الدول في النظام،أو السعي لدعم استقلاليتها من التخلي عن المعونات التي تحصل عليها من الدولة المهيمنة.

- تجنب المواجهة المباشرة مع الدولة المهيمنة /القائد في النظام/ سواء كان ذلك من خلال تشكيل تحالف عسكري موجه ضدها (توازن خارجي لقوى)أو القيام ببناء قدراتها العسكرية (توازن داخلي).

- أن يكون هذا التوجه استراتيجي للدولة،بمعنى أن تتبناه القيادة العليا للدولة،وترى فيه تحقيقا لمصالح الأمن القومي للدولة،وقد تضعه في وثائق خاصة بأمنها القومي أو سياستها الخارجية.

- تخصيص الدولة موارد اقتصادية لزيادة قوتها من خلال دعم الإنفاق العسكري وصناعات الدفاع،وهو ما قد يترتب عليه،في حالة التخطيط غير السليم،تداعيات سلبية على اقتصاد الدولة أو دخولها في أزمات دبلوماسية حادة.

2- إستراتيجية إحداث التوازن عن بعد:

طورت المدرسة الواقعية، مفهوم عملية التوازن عن بعد (Offshore Balancing) في مقابل إستراتيجية التحوط الرامية إلى للقضاء على الهيمنة في النظام الدولي، والتي تعتبر إستراتيجية مقابلة ومضادة تعمل على صد محاولات إحداث تغيير في النظام الدولي، أي بقاء الدولة المهيمنة هي الفاعل الأول في النظام. ووفقا لأصحاب هذا الاتجاه، الذي هو اتجاه أمريكي بالأساس،تتمثل المصلحة الأمريكية في منع ظهور قوة مهيمنة في أقاليم العالم المختلفة مثل منطقة أوراسيا،أو الشرق الأوسط،أو في شرق جنوب آسيا ولذلك فإنها تستخدم آليات فرض التوازن عن بعد من أجل منع ظهور منافسة،وذلك من خلال التحالف مع القوى الإقليمية الأساسية،وتحميلها تكلفة ومخاطر الدفاع عن نفسها،ويعني ذلك أن على الولايات المتحدة الأمريكية إذا أرادت أن تحافظ على هيمنتها أو قوتها في إقليم ما، فانه يجب عليها أن تقوم بدور الموازن من الخارج في هذا الإقليم، عندما تظهر قوة إقليمية كبرى تسعى للهيمنة في هذه الأقاليم[1].

[1] جون ميرشايمر، صعود وسقوط النظام الدولي الليبرالي، ترجمة: جلال خشيب، المعهد المصري للدراسات، أوت 2021،ص.25.

تتمثل أهمية هذه الإستراتيجية في أن الدولة المهيمنة تعتمد على القوى الإقليمية لاحتواء القوى الصاعدة، وانه يمكنها مراقبة الصراع الدائر على مستوى الإقليمي بين القوى الإقليمية وتنتظر الفرصة المواتية للتدخل وتحديد من الطرف الذي ستدعمه،وان ذلك يمنحها حرية حركة في الصراعات الإقليمية كونها لا تحتاج للتدخل المباشر بصورة عاجلة،وانه يمكنها الحصول على اكبر قدر من قدر التنازلات من حلفائها كثمن لتدخلها في الصراع لصالحها. طبقا لدراسة أجرتها وكالة الاستخبارات الأمريكية، أن الأحادية الأمريكية ستنتهي بحلول 2020، بحكم اقتراب قوة أخرى من قوة الولايات المتحدة،وعليه "فالتوازن عن بعد" يعد أحد الأدوات التي يمكن من خلالها للولايات المتحدة التحسب لعالم متعدد الأقطاب لأن البديل هو أن تخوض الولايات المتحدة حروبا لا نهائية، وهو أمر غير ممكن وعليها بفرض التوازن عن بعد بهدف التخفيف من التكاليف والأعباء المنية عليها ويلقيه على عاتق الدول الأخرى،ففرض العقوبات الاقتصادية على روسيا بحجم كبير يدخل ضمن هذا السياق[1].

يقدم جون ميرشايمر تصورا مختلفا لإستراتيجية التوازن عن بعد،إذ يرى إن القوى الكبرى تسعى دائما للحصول على أكبر قدرمن القوة،حتى ولو كانت هي القوة المهيمنة، لان الطابع الفوضوي للنظام الدولي هو من يجبر الدول إلى تبني هذا السلوك، حتى و لو كانت راضية بالوضع الراهن بخصوص توزيع القوة في النظام لأنه يستحيل عليها التيقن من نوايا الدول الأخرى(الشك)، وهو ما يجعل الدول تتصرف بطريقة هجومية، والضامن الوحيد لبقائها وتحقيق أمنها هو الحصول على أكبر قدر من القوة،[2].

ويرى انه يستحيل أن تهيمن دولة على النظام الدولي، لان كافة الدول تسعى دائما لزيادة قوتها،حتى وان تمكنت دولة من الهيمنة الإقليمية فان تعمل كذلك على زيادة قوتها من أجل الحفاظ على الوضع القائم ومنع الدول المنافسة من محاولة الهيمنة في هذا الإقليم أو الوصول إلى ذات المكانة التي حققتها هذه القوة الإقليمية المهيمنة.فإذا شعرت الدولة المهيمنة أن هناك قوى كبرى تسعى للوصول إلى وضع الدولة المهيمنة إقليميا في مجالها،فإنها تعمل على منع هذه القوة من خلال سياسة التدخل في إقليم تهيمن عليه القوة المنافسة، ومثال على ذلك كي تمنع الولايات المتحدة روسيا أو الصين من منازعتها على الهيمنة في أمريكا اللاتينية، فإنها تنتهج سياسة منافسة الهيمنة الصينية في شرق آسيا والهيمنة الروسية في شرق أوربا ووسط آسيا[3].

[1] فراس الياس، التوازنات الإستراتيجية العالمية في القرن 21، مرجع سابق، ص.27.
[2] جون ميرشايمر، مأساة سياسات القوى العظمى، مرجع سابق . ص 200.
[3] جون ميرشايمر، صعود وسقوط النظام الدولي اللبرالي، مرجع سابق ، ص.30.

المطلب الثاني: القوى الصاعدة ومجالات التوازن؛السعي لتعديل الوضع القائم

يعتبر بعض الباحثين أن الدول تتفاعل في النظام الدولي وفق ثلاثة **نماذج رئيسية** وهي، الاندماج (تقبل الوضع القائم) تهدف إلى استقرار النظام الدولي،التصحيح أو المراجعة (تعديل الوضع القائم) تهدف إلى تغيير قواعد النظام الدولي، والانعزال أي الدخول في عزلة والانطواء على نفسها وعن الممارسات الدولية السائدة،ولهذا يشير هيدلي بول في كتابه **المجتمع الدولي:دراسة النظام في السياسة العالمية** إلى أن توازن القوى بين قوى النظام وقوى الفوضى هو الذي يحدد السمة الخاصة لكل حقبة زمنية[1].

يشير النموذج الأول إلى الاستراتيجيات الدولية القائمة على تقبل الوضع القائم السائد في النظام الدولي، أي دول قانعة أو راضية على حسب تعبير اورغانسكي، وتكون سمتها البارزة رغبتها العلنية في العمل في إطار النظام الدولي السائد.

أما النموذج الثاني فيشر إليه البعض بالتصحيحية أو التعديلية ،غير القانعة أو الثورية، بحيث تركز الدول غير القانعة في النظام كل جهودها من أجل من أجل مراجعة شاملة لأسس النظام الدولي، وهي المراجعة التي تدفع في الغالب إلى حدوث النزاعات، بينها وبين الدولي القانعة بهذا النظام والمدافعة عنه.

ويشير النموذج الثالث إلى الدولة التي تحاول الانعزال أو الانطواء عن نفسها، عن فلك المعايير والممارسات الدولية السائدة، إلا أن هذا النموذج يكاد يكون منعدما في الوقت الراهن ، بالنظر الى تشابك الحياة الدولية[2] .

الفرع الأول: سياسات الحفاظ على الوضع القائم.

يقصد بسياسات الحفاظ على الوضع القائم تلك الإجراءات التي تسعى إلى الإبقاء على الصورة التي تتوزع بها القوة في نسق دولي معين وفي فترة زمنية معينة، حيث تعتبر هذه السياسات ذات طابع دفاعي من المنظور الاستراتيجي،تهدف إلى استقرار العلاقات في الأوضاع الدولية السائدة في لحظة تاريخية معينة أكثر مما تهدف إلى تعديلها أو تصحيحها.

[1] هيدلي بول، المجتمع الفوضوي: دراسة النظام في السياسة العالمية،مركز الخليج للابخاث، دبي، 2006 ، ص.25.
[2] حكيمي التوفيق،مستقبل التوازن الدولي في ضل الصعود الصيني ،أطروحة دكتوراه ،جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014،ص.13.

يعتبر هانس مورغانتو أن سياسة الوضع القائم، تهدف إلى الحفاظ على توزيع القوة كما هو، وهي تعارض أي سياسات من شأنها أن تدفع لقلب علاقات القوة بين دولتين أو أكثر ، فإنزال الدولة (أ)من المرتبة الأولى إلى المرتبة الثانية،وصعود الدولة (ب) من الدرجة الثانية إلى الدرجة الأولى يعد انتهاك للوضع القائم[1]. لكن ما خفي عن مورغانتو هو كيف يمكن تحديد ما إذا كانت دولة ما ترغب في إحداث تعديلات كبيرة أو صغيرة في الوضع الراهن، كيف تبدو الدرجة الأولى أو الدرجة الثانية من القوة على نحو ملموس.

أما كنيث والتز يرى انه للحفاظ على سياسات الوضع الراهن ، يجب على الدول ان تكبح الخصوم الذين يهددون زعزعة نظام توازن القوة القائم، ففرض التوازن سلوكا مهما لفرض الإذعان،وهذا ما يعمل على الحفاظ على توازن القوة،وليس تعديله أو زعزعته[2]،بينما يعتبر جون ميرشايمر أن قوى الوضع الراهن لا توجد إلا نادرا في النظام الدولي ،وأن الدول القوية تسعى دائما لأجل الهيمنة الإقليمية.[3].

وتأتي نظرية انتقال القوة التي تعود ابرام فيم كينث أورغانسكي1958 والتي نشرها في كتابه السياسة العالمية لتقديم رؤية وتفسير للتنافس الدولي على الهيمنة العالمية من طرف القوى العظمى والتي تسعى إلى امتلاك القوة وتعظيم إمكاناتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية من اجل فرض منطقها ولعب دور مؤثر في السياسات العالمية[4].

حاول اورغانسكي إعطاء تعريف لدول الوضع القائم بأنها تلك التي قامت بالمشاركة في تصميم قواعد اللعبة وتعمل على الاستفادة من هذه القواعد، والتي تتسم في العادة بالتحفظ والحذر، كما تتميز الأنساق الدولية فيها بنوع من السياسات والهدوء والاستقرار، وتكون التغيرات التي تطرأ عليها بطيئة، ومحدودة من حيث نطلقها ومداها[5].

[1] حكيمي التوفيق، مستقبل التوازن الدولي في ضل الصعود الصيني، مرجع سابق ، ص.14.
[2] Kenneth N.Waltz,op,cit,p.109.
[3] جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى،مرجع سابق،ص.2011.
[4] أحمد السيد خير الله، أثر تطور مفهوم وعناصر القوة على النظام الدولي، **مجلة البحوث المالية والتجارية** ،مجلد20، عدد3، جويية 2019، ص 164.
[5] حكيمي التوفيق، مرجع سابق، ص.15.

يضع أورغانسكي معيارين لتقسيم الدول في النظام الدولي وهما :درجة القوة ودرجة الرضا وقناعتها على الوضع الراهن حيث قسم دول العالم إلى 04 فئات وهي[1]: دول قوية قانعة(راضية)،دول قوية غير قانعة(غير راضية) ودول ضعيفة قانعة ،وأخرى ضعيفة غير قانعة.

1. دول قوية قانعة بالوضع الراهن:

يقصد بها الدول التي تمتلك مقدارا كبيرا من القوة،وتمارس تأثيرا مهما في الشؤون الدولية، فهي راضية بمدى قوتها وقدرتها في النظام في نفس الوقت، أي قانعة بدورها بمستوى التأثير في الشؤون الدولية يتناسب مع حجم إمكاناتها من القوة، كما أنها راضية وفاعلة في نفس الوقت بمجموعة الأنساق والمؤسسات الدولية المسيرة للنظام . تتسم سياسات هذه الدول بالرغبة في الإبقاء على الأوضاع الدولية الراهنة باعتبارها في صالحها،فوقوع تغيير في البيئة الدولية ينعكس بصورة سلبية على مكانتها الدولية أو على قدرتها على تحقيق أهدافها وحماية مصالحها.

2. دول ضعيفة قانعة بالوضع الراهن:

وهي الدول التي تمتلك إمكانيات وقدرات محدودة في النظام الدولي وذات تأثير دولي محدود، ولكنها قانعة بمستوى التفاعلات الحاصلة على مستوى النظام الدولي كما أنها قانعة وراضية بمؤسساته، فهي لا تستطيع زيادة قدرتها على التأثير الدولي دون تعريض أمنها للخطر، وهذا ما يولد الشعور بالقناعة وبالرغبة في الإبقاء على الوضع الراهن.

كان التوازن خلال العقدين الذين تليا الحرب الباردة (1990–2010) يتجه ناحية قوى المحافظة على الوضع القائم، على حساب قوى مراجعة الوضع القائم، لكن هذه الأخيرة و منذ العقد الماضي بدأ التوازن يتجه ناحيتها في ظل الصعود الروسي والصيني وزيادة رغبتهما في تغيير قواعد النظام الدولي والقيام بدور أكبر في السياسة الدولية، وكذلك صعود عدد من القوى الإقليمية كإيران[2].

الفرع الثاني: سياسات تعديل الوضع الراهن.

من خلال دراسة جون ميرشيمر لسلوك السياسة الخارجية للقوى العظمى،اليابان(1868–1945)وألمانيا(1862–1945)والاتحاد السوفياتي(1917–1991)وايطاليا(1861–1943)، وضح فيها أن القوى العظمى تبحث دائما عن فرص لتغيير توازن القوة لصالحها وعادة ما تغتنم تلك الفرصة حين تظهر على حد تعبيره، وأن الدول لا تفقد شهيتها للقوة حين تكسب المزيد منها،وأن الدول القوية جدا

[1] أحمد السيد خير الله،مرجع سابق، ص 165.

[2] علاء محمد عبد الحفيظ، مستقبل النظام الدولي بين المحافظة والمراجعة والتدمير،شؤون الأوسط،مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 153، ربيع صيف 2016،ص.52

تسعى غالبا لتحقيق الهيمنة الإقليمية. فهو يعتبر أن التنافس على القوة بين الدول هو جوهر السياسة الدولية[1].

ولهذا يطلق مصطلح القوى التعديلية،أو سياسات مراجعة الوضع القائم (revisionist powers/policies.) على تلك السياسات التي تنتهجها الدول بصدد مراجعة أو تغيير توزيع القوى السائد في النظام الدولي، لما يحمله هذا التعديل من مصالح تعود على الرغبة القائمة في تعديل أو مراجعة النظام القائم، وعليه فانتهاج الدولة لسلوك تعديلي أو سياسات تهدف لمراجعة الوضع القائم يعبر هذا عن رفضها للأوضاع الدولية القائمة، والتمرد عليها باعتبارها لا تستجيب للمكانة الحقيقية التي تستحقها هذه الدولة في النظام القائم.

توصف السياسات التعديلية وسياسات مراجعة الوضع القائم بأنها ذات طبيعة هجومية من الناحية الإستراتيجية، كما تتميز الفترات التاريخية التي تسودها هذه السياسات بدرجة عالية من التوتر الدولي وعدم الاستقرار، ولهذا توصف بأنها أنظمة ذات طابع ثوري، فالدول التي تنتهج هذه السياسات عادة ما تتعارض مع أية مقترحات تفرضها الدول المسيطرة على النظام الدولي بدعوى تنظيم العلاقات الدولية، باعتبارها تمثل مانعا لتحرك الدول لحماية مصالحها، ومن ثم فهي تلجا إلى هذه السياسات ذات الطبيعة الهجومية باعتبارها الوسيلة التي ستمكنها من تحسين موقعها النسبي في سلم تدرج القوة الدولي، فالعديد من الأحداث التاريخية تبين أن معظم الحروب والصراعات الدولية نشأت أساسا بفعل تبني عدد من الدول إلى سياسيات تعديلية ومراجعة الوضع القائم في النظام الدولي[2].

تعتبر الدول التعديلية"المتحدية" حسب التعريف الذي طرحه أورغانسكي وكوغلر بأنها تلك التي تريد لنفسها موقعا جديدا في الجماعة الدولية يتناسب وقوتها ،فهي تعبر عن استيائها من موقعها في النظام القائم،ولها الرغبة في إعادة وضع مسودة القواعد التي تسير من خلالها الأمم[3].

هناك تفسيرات للسياسات التعديلية التي تقوم بها بعض الدول، حيث يرى ديفيدسون أن الحكومات التي تقوم بسياسات تعديدلية إنما تفعل نتيجة لنفوذ بعض الجماعات المحلية القوية، كالقوميين وقادة

[1] يعتبر ميشايمر أن كثير من الأمريكيين ينظرون الى دولتهم باعتبارها قوة عظمى استثنائية حقا، تسترشد بالدرجة الأولى بالنوايا النبيلة،وليس منطق توازن القوة. بل ويعتقد مفكرون واقعيون بارزون من أمثال نورمان جريبنر وجورج كينان ووالتر ليبمان أن الولايات المتحدة كثير ما تتجاهل أولويات سياسة القوة وتتصرف بدلا من ذلك بموجب القيم المثالية. ويتضح هذا المنظور نقسه في المملكة المتحدة ،ولهذا السبب كتب كار كتابه :ازمة العشرين عاما"في أواخر العقد الرابع من القرن العشرين، ليحذر مواطنيه من مثاليتهم المفرطة في أمور السياسة الخارجية ويذكرهم بأن التنافس على القوة بين الدول هو جوهر السياسة الدولية.

[2] حكيمي التوفيق، مرجع سابق ، ص.16.

[3] المرجع نفسه، ص.17.

الجيش ممن يعتقدون أن بإمكانهم هزيمة أعدائهم،ويصبح ذلك سببا أساسيا في عدم الاستقرار في العلاقات الدولية، أما ريتشارد هاس فيلقي مسؤولية هذا التطور المتمثل في صعود القوى المراجعة في النظام الدولي إلى سلوك بعض القوى الساعية للمحافظة على الوضع القائم التي كانت لهم خيارات خاطئة. وبالتالي فإن استعادة النظام تتطلب تصحيح هذه الخيارات[1].

أما اورغانسكي فقد أورد في تصنيفه السابق وعلى نحو مماثل لدول الوضع القائم، الدول غير القانعة بالوضع القائم والتي رصدها في فئتين:

1. دول قوية غير قانعة/غير راضية بالوضع الراهن:

ويقصد بها الدول غير الراضية بالقواعد التي يدار بها النظام الدولي، أي الدول التي تشعر بعدم تناسب حجمها وتأثيرها على الساحة الدولية، مقارنة مع حجم مواردها وإمكاناتها من امتلاك عناصر القوة. أو بعبارة أخرى الدول التي ترى فجوة بين ما تملكه من نفوذ دولي ومقومات في الوضع الراهن، وبين ما يجب أن تكون عليه من تأثير في الساحة الدولية بحكم ما تملكه من إمكانات فعلية وقوة تعديلية.

تتبع هذه الدول سياسات تعديلية للوضع الدولي الراهن، لكونه لا يتوافق مع مصالحها ومع أهدافها المستقبلية، كي تحل محله وضعا جديدا يخدمها، وتزداد خطورة ذلك الشعور بعدم الرضا إذا ما كانت الدولة غير الراضية تمتلك عوامل القوة بما يسمح لها من تهديد الاستقرار القائم، أو حتى تعديل الوضع الراهن[2].

2. دول ضعيفة غير قانعة/غير راضية بالوضع الراهن:

هي الدول التي لاتمتلك مقومات القوة لتغيير الوضع الراهن بنفسها، لكنها تشعر بحالة من عدم الرضا أو عدم القناعة بموقعها في النظام الدولي، نتيجة شعورها بإجحاف لموقعها جراء استغلال الدول الكبرى لها، فتكون هذه الدول دائما من الجانب المؤيد للتغيير رغم عدم قدرتها على إجرائه فعلا، ويرى اورغانسكي أنه كلما تزايدت الفجوة بين قوة الدول القانعة وبين قوة الدول غير القانعة لصالح الفئة الأولى، كلما كان ذلك دافعا لمزيد من الاستقرار والسلام الدولي، وبالعكس كلما اقتربت قوة الدول غير القانعة من قوة الدول المسيطرة على النظام كلما تزايدت احتمالات تشوب الحرب[3].

[1] علاء محمد عبد الحفيظ،مستقبل النظام الدولي بين المحافظة والمراجعة والتدمير،مرجع سابق،ص.53.
[2] حكيمي التوفيق ، مرجع سابق، ص.17.
[3] المرجع نفسه، ص.18.

ومما سبق يعتبر اورغانسكي أن الأمن والاستقرار الدوليين يتحققان عندما تمتلك قوة عظمى القدرة على السيطرة على باقي دول العالم، بشرط أن تكون هذه الدول راضية على الوضع الراهن، وان الأمن الاستقرار الدوليين يتهددان كلما زاد عدد الدول غير الراضية على الوضع الراهن، والتي تسعى إلى تغييره عندما تمتلك القوة الكافية.

الفرع الثالث :التوازن الإقليمي وأثره في التوازن الدولي.

قبل التطرق للحديث عن التوازن الإقليمي لابدمن التطرق لمفهوم النظام الإقليمي،الذي يعتبر في أبسط معانيه نمط منتظم من التفاعلات بين وحدات سياسية مستقلة (دول) داخل إقليم جغرافي معين، أي أنه إطار تفاعلي مميز بين مجموعة من الدول، يفترض أنه يتسم بنمطية وكثافة التفاعلات بما يجعل التغير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء، وبما يؤدي، أو يحمل ضمناً اعترافاً داخلياً وخارجيا بهذا النظام كنمط مميز للتفاعلات. وهو هنا لا يفترض شرطاً وجود إطار مؤسسي يعبر عنه، لكنه لا ينفى وجود هذا الإطار المؤسسي، ويمكن التعامل مع النظام الإقليمي من منظورين؛ الأول، باعتباره نظاماً فرعياً عن النظام العالمي حيث يُنظر إليه كمستوى تحليلي وسط بين النظام العالمي والسياسة الخارجية للدول، والثاني باعتباره تجميعاً لدول متجاورة أو متقاربة تنتمي لإقليم جغرافي معين ومن ثم فهو نظام إقليمي يعبر عن أنماط تفاعلات دول هذا الإقليم[1].

أما التوازن الإقليمي أو ما يسمى بالتوازن الفرعي هو شكل من أشكال التوازن الذي يتكون من أطر جغرافية محدودة تجمع عدد من الدول التي تدخل فيما بينها في علاقات بالصراع على النفوذ في الإطار الجغرافي المحدود، وكمحصلة لهذا الصراع فإن دولا محدودة تصل إلى مرحلة متعادلة أو شبه متعادلة من القوة ،مما يؤدي إلى توازن قوى محلي يتحكم في سلوك الدول، ويضبط علاقتها بعضها مع البعض فيجري التنافس بين أقطابه أيضا بالأساليب السلمية وقد ينتهي بالحروب مثله في ذلك مثل توازن القوى الدولي.

وهناك من عرفه بأنه حالة من التقارب في مختلف جوانب القدرة والقوة بين الدول أو القوى الإقليمية، أو انه حالة التكافؤ النسبي بين هذه القوى في حوار للإرادات ذي أبعاد إستراتيجية،ويؤكد جوهره على البحث عن الأمن والمصالح الحيوية، وهذا ما تعبر عنه صنع التحالفات والتكتلات في الإقليم،أو ما يمكن

[1] مستقبل المواجهة: إيران والنظام الإقليمي العربي، المركز العربي للبحوث والدراسات، تم تصفح الموقع يوم:19\12\2022. http:/www.acrseg.org/3925

تسميته بالحركة الإستراتيجية للدول في الإقليم مضافا إليها تأثيرات العامل الدولي بوصفه متغيرا أساسيا فاعلا في أي معادلة للتوازن الاستراتيجي الإقليمي والتي تمتد في جزء كبير منها خصائصها البنيوية والوظيفية القائمة على طبيعة المصالح الحيوية للقوى الدولية وهيكلة توازناتها في الإقليم. والواقع أن توازن القوى الإقليمية مثل توازن القوى العالمي يخضع للقواعد نفسها ويتسم بخصائص متشابهة ويؤدي إلى النتائج عينها تقريبا إن كان على المستوى المحلي أو الإقليمي ولكنه يجلب دورا مركبا،إذ انه يؤثر تأثيرا مباشرا في الصراع العالمي ويؤدي إلى حسمه أحيانا[1].

التوازن الإقليمي هو الأسبق وجودا من التوازن الدولي، فالعلاقات الدولية في الماضي هي أقل شمولا، ولهذا أخذت التوازنات الدولية الطابع نفسه، والقاعدة العامة إن التوازن الفرعي لا يمكنه أن يعمل مستقلا بالضرورة؛أي أن تفاعلاته لا تجري بينها بمعزل عن أطراف التوازن الدولي ولكنه يستطيع أن يوسع من دائرة استغلاله إلى أقصى مدى ممكن بحيث يبدو وكأنه توازن مسيطر، وقد يضيف مجال العمل بحيث يتحول إلى مجرد صدى، أو انعكاس للتوازن الرئيس وتتوقف درجة تأثيره وتأثره على مدى استقلاله، والقاعدة الأخرى هي أن الأطراف الدولية في التوازن المسيطر لا تضع التوازنات الإقليمية من العدم، ولكنها تستغل وجودها لدعم مكانتها، وتؤدي التوازنات الدولية دورا فاعلا مؤثرا في العلاقات الدولية، إذأن التوازن الدولي يعتمد في استمراره وتغيره على الصراعات الإقليمية.

أما المفهوم الحديث للتوازن الإقليمي، وهو التوازن الإقليمي الشامل الذي ينسحب على جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وهنا نجد أن من شروط تأثير التوازن الفرعي بالتوازن الرئيس أن يكون للطرف الإقليمي أهميته وقدرته العسكرية والاقتصادية والجغرافية ليستطيع تأدية دوره لحساب القطب العالمي، وليحقق لنفسه مكاسب مهمة على الصعيد الإقليمي، ففي كل توازن محلي يظهر عدد من الأطراف ولكنها ليست على نفس من الأهمية والقدر، وعليه يمكن القول أن العلاقة بين التوازن العالمي والتوازن الإقليمي هي علاقة جدلية يتأثران ببعضهما البعض بشكل مباشر. ولهذا فهناك شروط تتعلق بالطرفين الدولي والإقليمي عند تأثير التوازن الإقليمي بالتوازن العالمي تتمثل بالاتي[2]:

- وجود مصالح متبادلة بين الطرفين الإقليمي والدولي.
- موقع القوى الإقليمية في النظام الدولي العام ومدى اقترابها أو ابتعادها عن القوى الدولية العالمية.

[1] فراس الياس، التوازنات الإستراتيجية العالمية في القرن 21، مرجع سابق، ص.17.
[2] مستقبل المواجهة: إيران والنظام الإقليمي العربي، مرجع سابق.

- دور ومكانة التوازن الإقليمي للقوى الدولية الكبرى.
- خصائص الوضع الاستراتيجي للمنظومة الإقليمية
- مفردات القوة الإقليمية التي تملكها القوى الإقليمية وقدرتها لحماية استقلالها وسيادتها.

ومن هنا يمكن القول إن العلاقة بين التوازنين غير مستقرة إلا أنها تستند إلى قدر كبير من التوافق في المصالح والإرادات بين الطرفين،دون اشتراط توافق موازين القوى بين دولتين أو أكثر داخل النظام الإقليمي،للحفاظ على درجة معينة وشكل معين من التفاعلات المشتركة بينهما. بمعنى أن التوازن الإقليمي لا يعبر عن حالة ثابتة (جامدة) للتفاعلات الإقليمية بل هو عبارة نمط مرن تتحول فيه التفاعلات من التعاون إلى الصراع والعكس كذلك. ففي المرحلة التي تسبق تحقيق التوازن تكون العلاقة بين الدول المشكلة تنافسية، حيث يسعى كل طرف إلى زيادة قوته على حساب قوة منافسه في النظام الإقليمي، أما عند الوصول إلى نقطة التوازن بين أطرافه تتوقف الرغبة مرحليا لتغيير هذا التوازن، وبقى العائق الذي يحول دون استمرار التوازن الإقليمي بين الوحدات المشكلة له هو عنصر الشك والريبة على حد تعبير جون ميرشايمر،حيث تتوجس كل دولة من قدرات ونية الدولة الأخرى في اتخاذها سلوك عدوانيا ضدها داخل النظام، ومن هنا يدخل أطراف النظام الإقليمي في أنماط صراعية أكثر من كونها تعاونية. ولهذا فهناك ثلاثة أشكال رئيسية للتوازن الإقليمي تتمثل في[1]:

1- السعي لتحقيق التوازن الداخلي: سعي أطراف النظام الإقليمي مجتمعة وتوافقها على تبني سياسات خارجية متماثلة أو متجانسة واتخاذ كل ما من شأنه تعزيز مكانة وموقع الدول الإقليمية في نظامها الإقليمي.

2- السعي لتحقيق التوازن الإقليمي: يتحقق في سعي الدول الكبرى في النظام الإقليمي والمتفوقة فيه ماديا وعسكريا واقتصاديا على الهيمنة والسيطرة على باقي الدول الأخرى في هذا النظام،مما يدفع باقي هذه الدول إلى الدخول في تحالف لمواجهة وموازنة القوة الإقليمية الكبرى الطامحة للهيمنة.

3- توازن القوى الخارجي: وهو سعي إحدى القوى الكبرى للتدخل في شؤون أحد النظم الإقليمية لموازنة وجود قوة أخرى منافسة لها استطاعت بشكل أو بآخر أن تدخل طرفا في معادلة التوازن الاقليمي.

[1] فراس الياس، التوازنات الإستراتيجية العالمية في القرن 21،مرجع سابق،ص.20

المبحث الثالث:العقوبات الاقتصادية الدولية، وميزان القوى(تأصيل نظري)

معظم الدراسات التي تناولت موضوع العقوبات الاقتصادية الدولية، بينت أن القانون الدولي العرفي لم يحظر استخدام العقوبات الاقتصادية الدولية، فلم تبين الدراسات التاريخية للموضوع أن الدول قامت بحضر استخدام العقوبات الاقتصادية، ومع ذلك فقد جادلت العديد من الدول الفقيرة بان العقوبات الاقتصادية الدولية تنتهك القانون الدولي، فهذه الدول الضعيفة حسبها تحتاج إلى الحماية من القوى الكبرى التي تسعى إلى فرض سيطرتها وبسط نفوذها عن طريق فرض عقوبات مجحفة في حقها، فهم ينادونا بضرورة إضافة قاعدة قانونية جديدة في القانون الدولي تحضر استخدام العقوبات الاقتصادية الدولية والتي أصبحت حسبهم أداة في يد القوى الكبرى لتشكيل التوازنات الدولية حسب مصالحهم.

فالتوازن الدولي بعد الحرب الباردة أصبح يشكل بأدوات جديدة غير الحرب، على غرار العقوبات الاقتصادية الدولية، والتي زاد استخدامها بشكل مطرود خاصة في ظل التوازن النووي بين القوى الكبرى وخطورة استعمال هذه السلاح المدمر، وبالتالي أصبحت العقوبات الاقتصادية الوسيلة الفضلى لإدارة هذه التوازنات. ولهذا سنحاول في هذا المبحث التركيز، على الأساس القانوني للعقوبات الاقتصادية الدولية في المطلب الأول، والخلفية النظرية التي قامت عليها العقوبات الاقتصادية الدولية وتحولها من العقوبات الشاملة إلى العقوبات الذكية والتي بدورها باتت تستخدم لضبط ميزان القوى الدولي والإقليمي ، لنعرج في المطلب الثالث إلى الخلفية النظرية لفكرة ميزان القوى في النظام الدولي.

المطلب الأول: الأساس القانوني للعقوبات الاقتصادية الدولية في ميثاق الأمم المتحدة

تحولت العقوبات الاقتصادية إلى قاعدة قانونية مكتوبة في عصبة الأمم بعدما كانت عرفا دوليا، ثم ضبطت أكثر في ميثاق الأمم المتحدة لاحقا، فالقانون الدولي لا يحضر استخدام العقوبات الاقتصادية الدولية، فتاريخيا لا يوجد أي امتناع قانوني على استخدام العقوبات الاقتصادية، إلا أن العديد من الدول الفقيرة تعتبر أن العقوبات الاقتصادية تنتهك القانون الدولي،فهي تعتبر نفسها بحاجة لحماية قانونية دولية من ممارسات القوى الكبرى، وعليه فالعقوبات الاقتصادية الدولية تندرج في سياق التدابير الاقتصادية القسرية الخالية من الإجراءات العسكرية، كما وردت ضمن المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة[1].

[1]Justin Stalls, op ,cit .p.122.

الفرع الأول: سلطة مجلس الأمن الدولي في فرض العقوبات الاقتصادية الدولية.

يعتبر مجلس الأمن الدولي الجهاز الرئيسي الذي خول له ميثاق الأمم المتحدة مهمة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ومنحه سلطة تقديرية في المجال العقابي، وهذا ما أهله ليكون الجهاز الوحيد في الأمم المتحدة المخول لفرض العقوبات الاقتصادية الدولية،وذلك في إطار تنفيذ أحكام المادة التاسعة والثلاثون من ميثاق الأمم المتحدة[1]،وهي حالة تهديد الأمن الدولي أو الإخلال به، ولهذا فمجلس الأمن يملك سلطتان في مجال توقيع العقوبات الاقتصادية الدولية،تتمثل الأولى في سلطة تكييف الوقائع،وهذه السلطة تملكها كذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة، فلها الحق كذلك في تكييف واقعة من الوقائع على أنها حالة من حالات تهديد الأمن، أو فعل من أفعال العدوان،أما السلطة الثانية التي يمتلكها مجلس الأمن لوحده وهي سلطة توقيع وفرض العقوبات الاقتصادية الدولية، فهي سلطة يستأثر بها لوحده دون الباقي من أجهزة الأمم المتحدة[2].

1. الحالات القانونية لفرض العقوبات الاقتصادية الدولية

يخول ميثاق الأمم المتحدة ولاسيما الفصل السابع لمجلس الأمن مهاما تسمح له باتخاذ تدابير قسرية ضد الدولة المستهدفة سواء كانت في صيغة عقوبات اقتصادية، أو استخدام القوة العسكرية من اجل تحقيق السلم والأمن الدوليين، وتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي.

وقد نصت المادة التاسعة والثلاثون من ميثاق الأمم المتحدة على الحالات القانونية لفرض العقوبات الاقتصادية الدولية، وهي وقوع تهديد للأمن والسلم الدوليين أو إخلال بهما، أو وقوع عمل عدواني، ويقدم في هذا الشأن توصياته أو قراراته بخصوص ما يجب اتخاذه من تدابير وفقا لأحكام المادتين الواحدة والأربعون[3]، والثانية والأربعون[4]، من ميثاق الأمم المتحدة من اجل حفظ الأمن والسلم الدوليين، أو إرجاعه إلى حالته الأولى.

---

[1] المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة:"يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم والأمن أو إخلال به أوكان قد وقع عمل من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من تدابير طبقا لأحكام المادتين 41و42 لحفظ السلم وألمن الدوليين وإعادتهما لنصابهما." هذه أول مادة بدأ بها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ،كما تعد المدخل الطبيعي لوضعه موضع التنفيذ ،حيث تفصح عن الحالات التي من خلالها يستطيع مجلس الأمن استخدام التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع.

[2] كوسة جميلة،مرجع سابق،ص.83.

[3] المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة:"يحق لمجلس أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته ،وله أن يطلب من أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير،ويجوز ان يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية ،والمواصلات الحديدية، البحرية الجوية،البريدية، البرقية ،واللاسلكية من وغيرها من وسائل قطع المواصلات جزئيا أو كليا ،وقطع العلاقات الدبلوماسية.

[4] المادة 42 من ميثاق الأمم المتحدة:" المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة:"إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة 41 لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه".

1.1 تهديد الأمن والسلم الدوليين:

اختلف كل من ميثاق الأمم المتحدة، وعصبة الأمم في الحالات التي يتم فيها فرض عقوبات اقتصادية دولية، فالفقرة الأولى من المادة السادسة عشر من عهد عصبة الأمم المتحدة، لا تعتبر حالة تهديد الأمن الدولي، أو الإخلال به، من بين حالات فرض العقوبات الاقتصادية، وربطت عملية توقيع العقوبات بحالة واحدة فقط، وهي إعلان حالة الحرب من قبل أحد أطراف عصبة الأمم،إلاأن المادة التاسعة والثلاثون من ميثاق الأمم المتحدة، اعتبرت حالة تهديد الأمن الدولي التي تعد مؤشرا على وجود وضع خطير يستوجب التحرك الفوري من مجلس الأمن[1].

أدت نهاية الحرب الباردة إلى التوسع في مفهوم الأمن وظهور ما يعرف بالأمن الإنساني نتيجة ظهور تهديدات جديدة، هذا ما دفع بمجلس الأمن إلى توسيع مفهوم "تهديد السلم" المذكور في المادة التاسعة والثلاثون من الميثاق، فلم يعد يقتصر على النزاعات الدولية،بل وسع هذا المفهوم ليشمل قمع الأقليات، الأعمال الإرهابية، الحروب الأهلية، الانتهاكات البيئية....الخ. وعلى هذا الأساس أصدر مجلس الأمن عدة قرارات في شكل عقوبات اقتصادية خلال إدارته للازمات الدولية لاسيما في حالة العراق القرار 688 الصادر في 05 أفريل1991 لحماية المدنيين العراقيين (الأكراد)، وكذا القرار رقم 748 الصادر في 1992/03/31 في حق ليبيا بحجة مواجهة الإرهاب الدولي، والقرار رقم 841 الصادر في 17جانفي 1993، ضد هايتي الذي عبر فيه عن قلق من تدهور الأوضاع الإنسانية فيها. فمن بين ثمانية عشر حالة فرض فيها مجلس الأمن العقوبات الاقتصادية الدولية، سبعة عشر حالة فرضت بسبب وجود تهديد للسلم والأمن الدوليين[2].

2.1 الإخلال بالأمن والسلم الدوليين:

رغم المحاولات العديدة من فقهاء القانون الدولي في وضع تعاريف مقبولة لحالة الإخلال بالأمن،بقي هذا المصطلح غامض وفيه لبس،لأنه مصطلح يمكن أن يشمل تصرف معين كوقوع أعمال عنف من دولة ضد دولة أخرى وكذلك الوضعية التي تنتج عن هذا التصرف[3].

[1] فاتنة عبد العال أحمد، مرجع سابق، ص.68.
[2] كوسة جميلة ،مرجع سابق،84.
[3] شيبان نصيرة ،العقوبات الاقتصادية الدولية الذكية ودورها في حفظ السلم والأمن الدوليين، أطروحة دكتوراه في الحقوق تخصص القانون الدولي للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة مستغانم، 2018-2019 ص.122.

قام مجلس الأمن بتحديد المقصود بالإخلال بالأمن في قراراه رقم 54 لعام 1948 الصادر حول القضية الفلسطينية ،والذي وسع من مفهوم الإخلال بالأمن واعتبر ان عدم احترام قرار وقف إطلاق النار يعتبر شكل من أشكال الإخلال بالأمن [1]. إلا أن هذا التعريف غير كافي لمصطلح الإخلال بالأمن ، فقد قدمت استراليا كذلك تعريف لهذا المصطلح لدعم مشروع القرار المتعلق بالقضية الاندونيسية ،والذي عرف الإخلال بالأمن بأنه يشمل كل الحالات التي تشهد أعمالا عدائية،دون الادعاء بأن أحد الأطراف هو المعتدي أو انه ارتكب عمل عدواني.

وبناء على هذا فان مجلس الأمن له سلطة واسعة في تقدير أي تصرف ما بأنه إخلال بالسلم والأمن الدوليين حتى ولم لم يتضمن انتهاك لميثاق الأمم المتحدة، أو قواعد القانون الدولي. كوقوع عمل من أعمال العنف من دولة ما ضد دولة، أو من مجموعة إرهابية دولية،أو وقوع نزاع مسلح داخلي ولكنه يشكل إخلال بأمن دولة أخرى،أو وقوع تهديد كبير للبيئة يمس بالأمن الدولي.

3.1 العدوان:

يكتنف الغموض عبارة العدوان المذكورة في المادة التاسعة والثلاثون من ميثاق الأمم المتحدة، فلا يوجد تعريف قانوني موحد لجريمة العدوان، فالدول المؤسسة للأمم المتحدة لم توفق في وضع تعريف موحد لجريمة العدوان وذلك بسبب العجز في حصر الأفعال المكونة للعدوان،وصعوبة التمييز بين العدوان والدفاع الشرعي وتركت المجال لمجلس الأمن لإمكانية الإقرار بوجود أو عدم وجود حالة العدوان[2] وبالتالي اتخاذ تدابير قسرية، سواء ضد دولة عضو في المنظمة أو غير عضو،وله أن يتدخل في وقف النزاعات التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين،لكن في الواقع تقدير المجلس في هذا الشأن يخضع لاعتبارات سياسية أكثر منها قانونية[3].

استطاعت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن ترفع الغموض حول مصطلح العدوان وعرفته عندما أصدرت القرار رقم 3314 لعام 1974 بأنه:" استخدام القوة المسلحة من جانب دولة ما ضد سيادة دولة أخرى، أو وحدتها الإقليمية،أو استقلالها السياسي،أو بأي طريقة أخرى لا تتفق مع أحكام الميثاق"[4]. إلا انه وقع إشكال واختلاف حول مدى التزام مجلس الأمن بقرار الجمعية العامة في تعريفها للعدوان،فذهب

[1] فاتنة عبد العال أحمد، مرجع سابق، ص.69.
[2] سعيود ابراهيم، الجزاءات الدولية في القانون الدولي ، القاهرة، دار النهضة العربية،2016، ص.84.
[3] فاتنة عبد العال أحمد، مرجع سابق، ص.70.
[4] المرجع نفسه، ص.69.

البعض إلى وجود قوة إلزامية لهذا القرار في حين ذهب البعض الآخر لعدم وجود قوة إلزامية. إلا انه في الواقع لم يلتزم مجلس الأمن بقرار الجمعية العامة إلا في حالات نادرة.

كما أدى التحول الذي شهده النظام الدولي منذ تأسيس منظمة الأمم المتحدة سواء على مستوى البنية أو على مستوى التهديدات والإخطار التي أصبحت تواجه المجتمع الدولي، فما الأخطار التي كانت لا تصنف في الماضي تهديدا للأمن الدولي أصبحت تعتبر تهديدات الآن.

إن الواقع العملي يظهر أن مجلس الأمن قلما استخدم مصطلح العدوان لوصف حالة من الحالات الثلاث المنصوص عليها في المادة التاسعة والثلاثون من ميثاق الأمم المتحدة ، ويفضل استخدام مصطلح الإخلال بالأمن ، بحجة تجنبه تحديد الجهة المذنبة، وهذا يعني أن مجلس الأمن بامتناعه عن تحديد أو تعيين مرتكب فعل العدوان يريد أن يحافظ على حظوظ التسوية السلمية للأزمة الدولية[1].

2. تكييف مجلس الأمن للأفعال التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين:

يضطلع مجلس الأمن بنوعين من السلطات لا يمكن الخلط بينهما،واحدة خاصة به فقط ولا يشاركه فيها أي جهاز من أجهزة الأمم المتحدة، ولا أي شخص من أشخاص القانون الدولي،والثانية يشترك فيها مع الجمعية العامة، وهي سلطة تكييف الوقائع والأفعال التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

تمنح المادة التاسعة والثلاثون من ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن سلطة كاملة في تكييف الوقائع والأفعال المنصوص عليها في هذه المادة،ومعاينة مدى وجود إحدى هذه الحالات المهددة للسلم والأمن الدوليين،وفي حالة التأكد من وجودها يمكن لمجلس الأمن التصرف حسب ماتنص عليه المواد الواحد والأربعونوالثانية والأربعون من ميثاق الأمم المتحدة، واتخاذ التدابير التي يراها مناسبة. فمجلس الأمن حر في تكييف الوقائع سواء كانت تهديدا للأمنأو إخلالا به أو عملا من أعمال العدوان، وهذا مادفع بعض المفكرين إلى اعتبار مجلس الأمن ليس جهازا فقط ، بل انه قانون في حد ذاته فقد وصف كاتب الدولة الأمريكي للخارجية جون فاستير John Foster مجلس الأمن بأنه :"ليس جهازا يعمل على حسن تنفيذ القانون،بل أنه قانون في حد ذاته،فهو يملك سلطة تكييف حالة معينة على أنها تهديد للسلم،ويمكنه أيضا أن يقرر ماهو التدبير الواجب اتخاذه،ولاتحكمه في ذلك أي مبادئ قانونية،فهو يعمل وفق لاعتقاده،وهو

[1] كوسة جميلة ، مرجع سابق،94.

مايجعل منه وسيلة بيد بعض القوى التي تسعى لخدمة مصالحها الضيقة على حساب مصالح بقية الدول"[1].

إن تكييف أي حالة على أنها حالة تهديد للأمن أو إخلال به أو عمل من أعمال العدوان حسب ما نصت عليه المادة التاسعة والثلاثون من ميثاق الأمم المتحدة، يشكل جوهر عمل مجلس الأمن، والتي بدونها لايمكنه ممارسة سلطة توقيع العقوبات المنصوص عليها في المادة 41 و42 من الميثاق، وتظهر صياغة هذه المادة بأنها خولت مجلس الأمن وحده دون بقية الأجهزة سلطة تكييف وقائع تهديد الأمن أو الإخلال به أو جريمة العدوان.

غير انه في الواقع من الصعب الحكم على مشروعية قرارات مجلس الأمن وموضوعيتها، فالاعتبارات السياسية غالبا ما تطفوا على قراراته،وتبدو هي العامل المحرك لتصرفاته،فحتى نهاية الحرب الباردة عانى مجلس الأمن من الصراع بين القوى الكبرى والاستخدام المتكرر لحق الفيتو، وهذا ما جعله يكتفي بالأحكام الواردة في الفصل السادس من الميثاق،والخاص بالوسائل السلمية لحل النزاعات.لكن بعد نهاية الحرب الباردة قللا استخدام الدول الدائمة في المجلس لحق الفيتو وأصبح المجلس أكثر إقداما على استخدام الآليات العقابية المنصوص عليها في الفصل السابع، وهذا ما أدى إلى تضاعف استخدام أنظمة العقوبات بنسبة تفوق 90في المائة بعد الحرب الباردة[2].

3. سلطة توقيع العقوبات الاقتصادية الدولية:

خولت المادة الواحد والأربعون، من ميثاق الأمم المتحدة، وبطريقة مباشرة[3]لمجلس الأمن سلطة توقيع العقوبات،وهي سلطة يستأثر بها لوحده دون غيره من أجهزة الأمم المتحدة، أوأي شخص من أشخاص القانون الدولي.

---

[1] كوسة جميلة ، مرجع سابق،98.

[2] فاتنة عبد العال أحمد، مرجع ساب، ص.74.

[3] رغم أن المادة 41 من الميثاق توفر مستندا قانونيا مباشرا وصريحا لفرض العقوبات الاقتصادية الدولية، ألا انه ثم نصوص أخرى يمكن جعلها إشارة غير مباشرة ،ففي تبرير اللجوء إلى العقوبات الاقتصادية يمكن التوقف عند نصين في الميثاق كأساس لهذه العقوبات وهما نص الفقرة 01 من المادة 01 والتي تتضمن أول أهداف الأمم المتحدة ، والتي تنص على:"حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجود الإخلال بالسلم" وفي ظل الخلاف حول مفهوم القوة التي يشملها التحريم الوارد في نص الفقرة 04 من المادة 02 في الميثاق ،حيث يذهب جانب من الفقه الغربي إلى إمكانية عد نص هذه المادة أساسا لإباحة اللجوء إلى العقوبات الاقتصادية الدولية ،لأنها أحد أشكال استخدام القوة الاقتصادية الخارجية عن نطاق التحريم الذي تضمنته هذه المادة

حيث يشير نص المادة 41 إلى التدابير العقابية التي لا تصل إلى استخدام القوة العسكرية، ويحق له الطلب من أعضاء الأمم المتحدة،تطبيق هذه التدابير القسرية،والتي التي من بينها العقوبات الاقتصادية الدولية، ويجوز لمجلس الأمن فرضها على الدول المخلة بالحالات المذكورة في المادة التاسعة والثلاثون من ميثاق الأمم المتحدة وهي حالة تهديد الأمن أو الإخلال به، أو وقوع عمل عدواني[1]،إلا أن هذه المادة ظلت حروفا ميتة لمدة طويلة فمنذ 1945 إلى غاية نهاية الحرب الباردة لم يفرض مجلس الأمن عقوبات اقتصادية إلا في حالتين فقط وهما حالة روديسيا وحالة جنوب إفريقيا.

لكن مع نهاية الحرب الباردة والتحول الذي طرأ على بنية النظام الدولي ازدادت بشكل كبير وتيرة مجلس الأمن في فرض العقوبات الاقتصادية الدولية، وأصبح يضطلع بدور كبير في حفظ السلم والأمن الدوليين مستخدما العقوبات الاقتصادية الدولية كأداة أساسية في إدارة الأزمات الدولية ومواجهة التهديدات الجديدة لا سيما التهديدات اللاتماثلية، ومواجهة تطوير البرامج النووية كما في حالة إيران وكوريا الشمالية،فقد استخدمت الأمم المتحدة 28 نظام عقوبات على الدول بعدما كانت قد استخدمت نظامين فقط خلال الحرب الباردة؛إي بزيادة قدرها 93.33%من مجموع العقوبات التي فرضتها منذ نشأتها،كما أدرجت أكثر من 1000 من الأفراد والمؤسسات على القائمة الموحدة للعقوبات الخاصة بمجلس الأمن[2].

هذه المعطيات أكدت تخوفات الدول الصغرى المؤسسة للأمم المتحدة،والتي أبدت تخوفها من تسلط وتعسف مجلس الأمن في استخدام سلطاته كما وردت في مشروع الميثاق،وذلك بسبب عدم تعريف المصطلحات الواردة في المادة التاسعة والثلاثون في الميثاق الأممي، وهذا بالفعل الذي مكن مجلس الأمن من التعسف في استخدام السلطة المخولة بموجب هذه المادة، وكذا سيطرة بعض القوى الكبرى على الهيئة الأممية بعد الحرب الباردة وهذا ما جعل هذه العقوبات تفرض على الدول التي تمس بصالح وأمن الولايات المتحدة وحلفائها.

هناك شبه إجماع من الفقه على أن لمجلس الأمن سلطة تقديرية واسعة في تكييف أي تصرف على انه خرق للمادة التاسعة والثلاثون من ميثاق الأمم المتحدة ،واختيار التدبير المناسب لمواجهة هذه الخرق،حسب المادة الواحدة والأربعونإلا انه فيه اختلاف حول سلطة مجلس الأمن في توقيع العقوبات إذا كانت مطلقة أممحدودة .

[1] فاتنة عبد العال أحمد، مرجع سابق، ص.76.
[2] زيدان زياني، محمادي العيد، مرجع سابق، ص.344.

إن السلطات المخولة لمجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة،في مجال حفظ الأمن والسلم الدوليين ،واحتكاره للحق المشروع في استخدام القوة، جعل البعض يقر بعدم وجود أي حدود لسلطة مجلس الأمن في توقيع العقوبات الاقتصادية الدولية وإنما يتمتع بسلطات مطلقة،إلا أن البعض الأخر أقر بوجود حدود لسلطة مجلس الأمن في فرض العقوبات تتمثل في ضرورة تطابق قراراته مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة[1] ،وكذا تطابقها مع المبادئ العامة للقانون كمبدأ الإنسانية و مبدأ الضرورة ومبدأ التناسب،وكذا القواعد الآمرة الدولية[2].

في حالات عديدة عجز مجلس الأمن الدولي على اتخاذ قرار يدين أو يفرض عقوبات اقتصادية على عمل معين من شانه أن يهدد السلم والأمن الدوليين، بسبب حق النقض"الفيتو" الذي تستخدمه إحدى الدول الدائمة في المجلس، على غرار فشل مجلس الأمن في تمرير مشروع قرار حول الوضع في أوكرانيا بعد التدخل الروسي فيها في فيفري 2022،وذلك باستعمال روسيا لحق "الفيتو"[3]. وهذا ما دفع مجلس الأمن إلى استصدار قرار آخر يدعو الجمعية العامة لعقد جلسة طارئة بشأن الوضع في أوكرانيا .

الفرع الثاني: أساس سلطة الجمعية العامة في فرض العقوبات الاقتصادية الدولية.

الجمعية العامة هي الجهاز الرئيسي لهيأة الأمم المتحدة، تتكون من الدول الأعضاء التي تتمتع بقدر المساواة فيما بينها،وتعتبر بمثابة برلمان عالمي، ومنبر عام للإرادة الدولية. تنعقد مرة واحدة كل سنة بصفة عامة، وتنعقد في دورات استثنائية حسب ما ينص عنه ميثاق الهيئة الأممية، تصدر توصيات بشأن القضايا المختلفة المطروحة عليها، هذه التوصيات تتمتع بأثر أدبي أكثر منه إلزامي لباقي أعضائها.

---

[1] تنص المادة01 من ميثاق الأمم المتحدة على أن مقاصد الأمم المتحدة هي :
حفظ السلم والأمن الدولي،وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولغزالتها،وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجود الإخلال بالسلم ،وتتذرع بالوسائل السلمية ،وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي ،حل النزاعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها.
إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب،وبان يكون لكل منهما تقرير مصيرها ،وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام.
تحقيق التعاون الدولية في حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية،والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية جميعا والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس او اللغة أو الدين ،ولا تفريق بين الرجال والنساء.
جعل هذه الهيئة مرجعا لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة.

[2] تستند فكرة القواعد الآمرة على وجود أحكام ذات أصل عرفي لا يكون بمقدور الدول التنكر لها آو تعديل أثارها من خلال ما تعقده من اتفاقيات ومعاهدات دولية .

[3] تنص المادة 10 من ميثاق الأمم المتحدة على أن" للجمعية العامة الحق ان تناقش أي مسألة أو أمر يدخل في هذا الميثاق، أو يتصل بسلطات فرع من الفروع المنصوص عليها فيه ، أو وظائفه،كما أن لها –فيما ما عدا ما نصت عليه المادة 12-أن توصي أعضاء الهيئة ومجلس الأمن أوكليهما بما تراه في تلك المسائل أو الأمور.

بسبب الاستعمال المتكرر لحق الفيتو في مجلس الأمن عجز هذا الأخير في عدة حالات على اتخاذ قرارات من شانها حماية السلم والأمن الدوليين، ولهذا تحولت الأنظار باتجاه الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل المساهمة في تحقيق الأمن والسلم الدوليين، ومنه ممارسة سلطات عقابية على الدولة المخلة بالتزاماتها والمهددة للأمن الدولي. فقد منح ميثاق الأمم المتحدة للجمعية العامة سلطة مناقشة جميع شؤون الأمم المتحدة وإصدار التوصيات بشأنها،كما منحها صلاحيات عديدة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، والتي سنوجزها فيما يلي:

1. سلطة الجمعية العامة في مناقشة جميع شئون الأمم المتحدة.

حسب نص المادة العاشرة من ميثاق الأمم المتحدة،فإن للجمعية العامة الحق في مناقشة مسألة من المسائل المرتبطة بميثاق الأمم المتحدة،ولها الحق في إصدار توصيات لأعضائها أو لمجلس الأمن في اتخاذ ما يراه مناسبا من إجراءات، فقد اعترف الميثاق بذلك للجمعية العامة في إصدار توصيات غير ملزمة،مع مراعاة أحكام المادة 12 والذي بمنعها من إصدار أي توصية في نزاع مطروح للنظر فيه في مجلس الأمن إلا إذا طلب منها هذا الأخير ذلك[1].

2. سلطة الجمعية العامة في المحافظة على السلم والأمن الدوليين:

منح ميثاق الأمم المتحدة سلطة المحافظة على السلم والأمن الدوليين للجمعية العامة بالتعاون مع مجلس الأمن، وقد منحت المادة الحادية عشر من الميثاق [2] الحق للجمعية العامة أن تبحث عن سبل تحقيق الأمن والسلم الدوليين، من خلال مناقشة وإصدار التوصيات، وذلك بناء على طلب الدول الأعضاء في المنظمة والدول غير الأعضاء فيها، وهذا ما جعل الجمعية العامة الملاذ الأول لجميع دول العالم وطرح ما يواجهونه من مشاكل أو نزاعات، كما أنها تستطيع أن تلتقي هذا الطلب من مجلس

[1] فاتنة عبد العال أحمد، مرجع سابق، ص.87.

[2] تنص المادة 11 من ميثاق الأمم المتحدة:
"- للجمعية العامة أن تنظر في المبادئ العامة للتعاون في حفظ الأمن والسلم الدولي ويدخل في ذلك المبادئ المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم التسليح ،كما أن لها أن تقد توصياتها في صدد هذه المبادئ إلى الأعضاء أو إلى مجلس الأمن أو كليهما.
- للجمعية العامة أن تناقش أي مسألة تكون لها صلة في حفظ السلم والأمن الدولي يرفعها اليها أي عضو من الأعضاء الأمم المتحدة ،او مجلس الأمن أو دولة ليست من أعضائها وفقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة 35 ،ولها فيما عدا أن تنص المادة الثانية عشر أن تقدم توصياتها بصدد هذه المسائل للدولة صاحبة الشأن أو لمجلس الأمن او لكيلهما معا. وكل مسألة مما تقدم ذكره يكون من الضروري فيها القيام بعمل ما ، ينبغي أن تحيلها الجمعية العامة على مجلس الأمن قبل بثها او بعده.
- للجمعية العامة أن تسترعي نظر مجلس الأمن إلى الأحوال التي يحتمل أن تعرض السلم والأمن الدولي للخطر.
- لا تحد سلطات الدمعية العامة المبنية في هذه المادة من عموم مدى المادة العاشرة".

الأمن.هذا الأخير هو الجهاز التنفيذي المسؤول علن تنفيذ توصيات الجمعية العامة بصفته المخول على تنفيذ الإجراءات والتدابير التنفيذية.

يفسر كلنسن عبارة "عمل ما" المذكورة في الميثاق بأنها إجراءات الإكراه واستخدام التدابير العقابية المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق،والتي يمكن أن توصي بها الجمعية العامة مجلس الأمن بالقيام بإجراء تنفيذي معين،إلا أن المجلس غير ملزم بتنفيذ هذه التوصية[1].

في اجتماع الجمعية العامة في سبتمبر1950 ظهرت فكرة "الاتحاد من أجل السلم" والهدف منه هو زيادة دور الجمعية العامة في مجال حفظ الأمن والسلم الدوليين ،وذلك في حالة فشل مجلس الأمن في تحقيق ذلك ،بسبب حق "النقض الفيتو"،وقد صدر قرار للجمعية العامة في هذا الشأن نص على انه في حالة حدوث تهديد للأمن والسلم الدوليين،وفشل مجلس الأمن في اتخاذ إجراء مناسب بسبب عدم اتفاق أعضاء المجلس، يحق للجمعية العامة دراسة الموضوع وإصدار التوصيات المناسبة للأعضاء للقيام بالتدابير الجماعية سواء كانت اقتصادية أم عسكرية، ويرجع تصرف الجمعية العامة على هذا النحو إلى نصوص المواد 10 و11 و12 من ميثاق الأمم المتحدة، الآن البعض الأخر اعتبر هذا القرار معيبا لان الجمعية العامة لم تتبع الوسائل القانونية الخاصة بتعديل ميثاق هيئة الأمم المتحدة المنصوص عليها في المواد 108و109[2].

ذهب جانب من الفقه إلى تأييد مشروعية قيام الجمعية العامة باتخاذ تدابير عقابية،وذلك بناءا على الأسس التالية[3]:

- الجمعية العامة تضم كافة الدول الأعضاء فيها،فهي بذلك تمثل الإرادة الدولية الحقيقية،فقبول أغلبية أعضائها باتخاذ تدابير عقابية يعني إضفاء طابع الشرعية على قراراتها.

- الدول الأعضاء في المنظمة فوضت مجلس الأمن في اتخاذ إجراءات بهدف حفظ السلم والأمن الدوليين، وهو اختصاص أصيل للدول الأعضاء،وفي حالة فشل المجلس في اتخاذ مثل هذا الإجراء،فان الدول تستطيع أن تلغي هذا التفويض وتستعيد قدرتها على اتخاذ الإجراء المطلوب.

[1] فاتنة عبد العال أحمد، مرجع سابق، ص.87.
[2] موراي بلحسان،الأساس القانوني لتوقيع العقوبات الاقتصادي والدولية بمنظمة الأمم المتحدة،مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد9العدد1(2016)،ص.126.
[3]فاتنة عبد العال أحمد، مرجع سابق، ص ص.92.93.

- قرار الاتحاد من أجل السلم الصادر في سبتمبر 1950 جاء مفسرا للميثاق وليس معدلا ،فقد أوضح القرار اختصاصات الجمعية العامة طبقا للمواد 10،11،12،14.

أما بخصوص القيمة القانونية لقرارات الجمعية العامة، فقد منح الميثاق قيمةقانونية لتوصيات الجمعية العامة،بصرف النظر عن الخلاف الفقهي حول تمتع هذه الأعمال بالقوة الإلزامية من عدمه، ومايترتب عن هذا الالتزام من أثار قانونية محددة على الدول الأعضاء،فالقرارات الصادرة عن الجمعية العامة تتمتع بأهمية بالغة،وذلك نظرا لأهمية الدور الذي تؤديه والوظائف الملقاة على عاتقها،فهي الوحيد من أجهزة المنظمة الرئيسة الذي تشترك في عضويته جميع الدول الأعضاء في المنظمة الأممية،وهو مايجعل الجمعية العامة تمثل الإرادة الدولية الحقيقية.

بصفة عامة لا يمكننا إنكار الصفة الإلزامية التي تتمتع بها قرارات الجمعية العامة،لأن هذا الإنكار يمكن أن يهدم النظام القانوني للجمعية العامة كممثل للإدارة الدولية حسب الدكتورة فاتنة عبد العال، كما أن القول بتمتع قرارات الجمعية العامة بقوة إلزامية مطلقة هو أمر ينقصه الدقة، باعتبار أن ميثاق الأمم المتحدة خول سلطة إصدار القرارات الإلزاميةلمجلس الأمن فقط ، إلا أن فشل مجلس الأمن القيام بدوره في حفظ السلم والأمن الدوليين،قد حول الأنظار اتجاه الجمعية العامة للممارسة هذا الدور،كما أن حكم المادة الثانية عشر والتي تمنع الجمعية العامة من إصدار توصيات بشأن نزاع معروض على مجلس الأمن،لدليل قيمة توصيات الجمعية العامة،وحرص المشرع على عدم تعارض بين قرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن[1].

المطلب الثاني: النظرة اللبرالية للعقوبات الاقتصادية الدولية.

نظرت النظرية الليبرالية إلى العقوبات الاقتصادية الدولية كأداة أكثر إنسانية، على عكس النظرية الواقعية التي ركزت بشكل أساسي على المصلحة الذاتية للدولة،من خلال الحصول على أكبر قدر من القوة العسكرية وفرضها في نظام دولي غير مستق، حيث أصبحت العقوبات الاقتصادية بديلا عن الأعمال العسكرية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول. ولهذا جاءت النظرية اللبرالية ووضعت ثلاثة مناهج و أطر لبرالية حول العقوبات الاقتصادية الدولية تمثلت في:

[1] موراي بلحسان، مرجع سابق، ص.127.

الفرع الأول: الليبرالية الكلاسيكية للعقوبات؛ الألم الاقتصادي للشعوب يدفع إلى الامتثال السياسي.

تقوم اللبرالية الكلاسيكية للعقوبات على الاقتراض الأساسي المتمثل في أن الأفراد باعتبارهم فاعلين عقلانيين ومحبين للمنفعة، ومنه يجب أن تمس العقوبات الاقتصادية مباشرة السكان والأفراد في الدولة المستهدفة، باعتبار أن هؤلاء الأفراد لهم دور في الاختيار السياسي للحكام الذين يحكمونهم، وباعتبارهم عقلانيين ومحبين للمنفعة فإنهم يسعون إلى رفض العقوبات المفروضة عنهم باختيار السياسات المناسبة لهم وتغيير سياسات البلد المفروض عليها العقوبات.

وجهت انتقادات للنظرية الكلاسيكية،خاصة فما يتعلق بالقدرة السياسية لمواطني الدولة المستهدفة على تغيير سياسات دولهم،فالدول الاستبدادية تقوم بالهيمنة على النخب الحاكمة الضيقة، ومنه يصبح عدد السكان الأكثرية مجرد ضحايا لأنظمة العقوبات،وهذا مايبرر التحول من العقوبات الشاملة إلى العقوبات الذكية (المستهدفة)[1].

تقوم النظرية الليبرالية الكلاسيكية على 03 افتراضات:

الأول: هو أن صناع السياسات في الدولة المستهدفة يتخذون قراراتهم على أساس تحليلات التكلفة ، ويستجيبون بدرجة كبيرة إلى التحفيزات الاقتصادية،ويدفعهم الألم الاقتصادي الناتج عن العقوبات الاقتصادية إلى التخلي على السياسات غير المقبولة.

الثاني: وظيفة الدولة هي تعزيز الرفاهية العامة لسكانها من خلال تحقيق النمو الاقتصادي و تعزيز التجارة الحرة أو المحفزات الاقتصادية يجب أن تفوق التفضيلات السياسية، فالمساعدات الضخمة المقدمة من الاتحاد السوفييتي سنة 1970 لم تمنع مصر من التخلي عن الكتلة الغربية،في حين أن العقوبات الاقتصادية على العراق في التسعينيات أحدثت أثرا اقتصاديا كبيرا ولكن تغيير سياسي بسيط.

لكن بالمقابل ليس كل الدول تتبع الأنظمة الليبرالية،وتعتمد على الأسواق الحرة والتجارة،فبعض الدول على استعداد لتحمل حرمان كبير للدفاع عن الهياكل الاجتماعية غير اللبرالية المقاومة للعقوبات كحالة كوريا الشمالية وإيران مثلا.

الثالث: يرتبط بآلية القهر السياسي،بحيث أن الذين تستهدفهم العقوبات هم المواطنين بالدرجة الأولى وهم بدورهم يتمتعون بالقدرة على أحداث التغيير السياسي الذي تريده الجهة الفارضة للعقوبة، فان لم

[1]- موراي بلحسان، مرجع سابق، ص.130

تستجب الدولة المستهدفة من خلال تحليل عقلاني لأثر العقوبات الاقتصادية،(التكاليف،والفوائد) يتوقع اللبراليون الكلاسيكيون أن تؤدي خسارة الرفاهية لدى السكان إلى إحداث ضغط عام على النظام السياسي للدولة المستهدفة ومنه فما عليها إلا الاستسلام لضغوطات شعبها حسب **غالتوغ**[1]، وهذا ما يعرف بالمنطق الكانتي (السلام الديمقراطي) القائم على أن الأفراد الذين يواجهون تكاليف عالية بسبب الإضرابات الاقتصادية وزيادة الضرائب سوف يثورون ضد بلدانهم وبالتالي يجبرون حكوماتهم إلى مراجعة سياساتهم وقد طبق هذا المنطق على الصعيد العالمي الرئيس الأمريكي ولسون بحجة أن الرأي العام في البلد المستهدف يزيد من الضغط على حكومته لتغيير سياستها ، والعقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا في فيفري 2022 بعد غزوها لأوكرانيا تهدف إلى خلق استياء شعبي روسي داخلي للضغط على الرئيس بوتين من أجل تغيير سياساته .

إلا أن هذا المنطق يمكن أن يقتصر فقط على الدول اللبرالية والديمقراطية،فقد تبين فيما بعد أن الأفراد هم الأكثر تضررا من أنظمة العقوبات وكانوا في الغالب أقل قدرة على إجبار حكوماتهم على الاستسلام كما في حالات عديدة كالعراق،كوريا الشمالية، إيران...الخ. فقد لاحظ دودج Dodge أن العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق كانت مبنية على المنطق اللبرالي الكلاسيكي إذ تسببت في معانة كبيرة على المواطنين، وخلقت استياء شعبيا،إلاأن هذا الاستياء لم يجبر النخبة الحاكمة في النهاية على تغيير سياستها [2].

رد الليبراليون على هذه المعاناة الإنسانية من خلال قلب افتراضاتهم السابقة وخلق مايسمى بالليبرالية المقلوبة،حيث اقر كبار علماء العقوبات **كورترايت ولوبيز**على مايلي: "ليس هناك مايضمن أن السكان الخاضعين للعقوبة سيعيدون تحويل الضرر الاقتصادي الناتج عن العقوبات الاقتصادية إلى الزعماء السياسيين ويفرضون تغييرا في سياسات بلدانهم المستهدفة،خاصة في الأنظمة الاستبدادية أو الديكتاتورية، فعندما يتعرض السكان المدنيون للإرهاب ويفتقرون إلى حقوقهم الأساسية،فان لديهم وسائل قليلة للتأثير

[1] Galtung, Johan. 'On the Effects of International Economic Sanctions: With Examples from the Case of Rhodesia', World Politics, 1967, P.416.
[2]Dodge, Toby, 'The Failure of Sanctions and the Evolution of International Policy Towards Iraq, 1990–2003', Contemporary Arab Affairs, 20103, P.83.

على سياسات حكوماتهم[1]". وعلى هذا الأساس يجب أن تكون العقوبات موجهة إلى النخب الحاكمة في البلد المستهدف بغية تغيير السياسات غير المرغوب بها.

الفرع الثاني: الليبرالية الفوقية(نخبة النخبة).

بعد الحرب الباردة ظهرت اتجاهات أوسع في الفكر الليبرالي حول العقوبات الاقتصادية، نتيجة التداعيات الوخيمة للعقوبات الشاملة على المدنيين،فإذا كان مواطنو الدول المستهدفة عاجزين وغير قادرين على إحداث تغيير سياسي، فمن غير الأخلاقي تماما إلحاق الأذى بهم عن طريق فرض العقوبات الشاملة، وبدلا من ذلك، يجب أن تستهدف العقوبات الاقتصادية صانعي القرار والمسؤولين عن المخالفات، فالآليات التي من المفترض أن تعمل العقوبات من خلالها يتم تغيير شكلها بشكل جذري، فلم تعد العقوبات تسعى إلى إثارة الاضطرابات الشعبية، ولكنها بدلا من ذلك تحاول تعديل التصورات الشخصية لصانعي السياسات والنخب الحاكمة وشركائهم.على سبيل المثال يعتبر حظر السف، أو تجميد الأصول المالية أمرا مهما للغاية لأنه يركز الضغط على صانعي قرار معين، مع تقليلي الآثار السلبية الإنسانية على مواطني البلد المستهدف، والمقصود من هنا بان تكون أداة نفسية لعزل وإنكار الشرعية للأفراد والجماعات المستهدفة[2].

وبناءعلى ذلك أصبحت لا تركز أنظمة العقوبات على إلحاقأقصى من الضرر الاقتصادي، ولكن تحددعدد قليل جدا من النخب ومسؤولي الدولة،ومشغلي الأعمال المرتبطين بالدولة وأقاربهم، من خلال حظر السفر وتجميدالأصول وقيود أخرى.

تقوم اللبرالية المعكوسة على افتراضات مشكوك فيها للغاية حول كيفية استخلاص النتائج السياسية. الافتراض الأساسي يقوم على انه في البلدان التي يبلغ عدد سكانها الملايين من الناس، فان مجموعة صغيرة من صانعي القرار هم المسؤولون تماما عن سياسة معينة،ففي العراق مثلا اعتمد نظام صدام حسين على 700 مؤيد فقط وداعم له من النخب،في حين أن العقوبات شملت أكثر 17مليون فرد من سكان العراق.

[1] David Cortright ,George A. Lopez, smart Sanctions: Targeting Economic Statecraft, Rowman&Littlefield, 2002, p76.

[2] Lee Jones.societies under siege: Exploring how international economic sanctions (do not) work, Op, cit, p.22.

هذا المنظور الذي يجمع بين عدم التفاؤل بدور المواطنين في إحداث ضغط شعبي بهدف تغيير في سياسات حكوماتهم، بحجة أن الأنظمة الاستبدادية غير قائمة على مبادئ الديمقراطية، ولا تخضع للمساءلة ولا تكون تمثيلية، غير انه في الواقع يمكن التغيير داخل هذه الأنظمة من خلال تدابير خارج البرلمان بما في ذلك الإضرابات، التمرد الجماعي، العصيان، حرب العصابات،والتي غالبا ما تؤدي هذه الإجراءات التي التغيير في سياسات النظام حتى في الدول شديدة الاستبداد، في بورما مثلا استطاع الشعب الإطاحة بالنظام الذي يهيمن عليه الجيش عام 1988، الشعب الليبي استطاع الإطاحة بنظام معمر القذافي في 2012 وكذلك تونس ومصر في 2011. كل هذه الأمثلة لدحض الليبرالية المقلوبة (المعكوسة).

كما أن في الواقع تدعم العقوبات الأنظمة المستهدفة من خلال حشد الدعم الشعبي لها،ويمكنها من مقاومة العقوبات، والاهم هو حاجة الحكومات للدم الشعبي فلا يوجد أي نظام سياسي يكتفي فقط بنخبه الحاكمة،وإنما يعتمد على الدعم المجتمعي، يرى بوني ودي مسسكوتيا وسميث Bueno de Mesquta and Smithe انه :" يجب التوقف علنيا على التفكير أن القادة يمكنهم أن يقودو من جانب واحد"[1]، فكوريا الشمالية مثلا ليس فقط الرئيس وحدة من يصنع القرار، فجماعات المصالح مثل الجيش،الحزب الحاكم، الحكومة،أجهزة الأمن،التكنوقراط، تلعب دورا مهما في صنع السياسات.

و يعتبر لي جونس Lee Jonesأن النظرية اللبرالية المقلوبة أو ما يعرف بالعقوبات الذكية هي اكبر محاولة لانقاد استخدام العقوبات الاقتصادية في السياسة العالمية، ولإنقاذ صانعي السياسات في الدول المرسلة أكثر من كونها بديلا قويا لفرض عقوبات فعالة، وأصبحت غير فعالة بشكل كبير من العقوبات الشاملة،فقد أظهرت العديد من الدراسات على أنها أقل نجاحا من الشاملة لأنهم يعتمدون على آلية واحدة (مشكوك فيها) هي **نخبة النخبة**[2].

ويشير ماجور وماغان Major and megann أنه من الأفضل استهداف العامة من الناس الأبرياء ،من استخدام نخب الدولة ، بما أن هؤلاء الآخرون (النخب) ملتزمون بشدة سياسة ما للحكومة،فإن استهداف العامة من الناس وهم اقل التزاما بسياسات بلدانهم،وبالتالي فمن المرجح أن يقوموا بمعارضة لسياسة الدولة المستهدفة.

[1] Lee Jones,societies under siege: Exploring how international economic sanctions (do not) work,United Kingdom: Oxford.p.20

[2] Pape, Robert A,Why Economic Sanctions Still Do Not Work. International Security 1998, p.77.

الفرع الثالث: الليبرالية التوليفية.

تعتبر النظرية الأكثر تطورا حول العقوبات الاقتصادية الدولية، ظهرت من خلال النظرية اللبرالية للعلاقات الدولية،التي تحلل السلوك الدولي للدول بين بعضها البعض على انه نابع من التفاعل بين مجموعات المصالح المحلية[1].

استخدم هذا المنظور لتحليل العقوبات المفروضة لمواجهة انتشار الأسلحة النووية، فعلى عكس الليبراليين المقلوبيين، يعترف سولينجن Solingen أن جميع الأنظمة مدعومة من جماعات المصالح الداخلية ويجادل بأن العقوبات "تعمل" من خلال تغيير التوازن بين جماعات المصالح «الخارجية» و«الداخلية»، فجماعات المصالح الخارجية تسعى إلى الانخراط في الاقتصاد العالمي، وجماعات المصالح الداخلية تسعى إلى فرض السياسات الحمائية، والعمل على التقليل من الواردات. يجادل سولينغن بأن الائتلافات الداخلية(جماعات المصالح الداخلية) فقط هي التي تدعم خيار صناعة وامتلاك الأسلحة النووية للدولة، لأنها مرتبطة بالإنفاق العسكري المرتفع والمشاريع الضخمة التي تقودها الدولة، وعلى العكس من ذلك، فإن المتطلعين إلى الخارج؛الائتلافات الخارجية يؤيدون الاستقرار والوصول إلى الأسواق الخارجية ورأس المال، مما يتطلب الخصخصة وخفض الإنفاق العسكري[2]. وبناء على ذلك، ينبغي أن لا تمس العقوبات الاقتصادية الدولية الجماعات المتطلعة إلى الخارج وتوجه ضد الجماعات المتطلعة إلى الداخل المؤثرة في صنع السياسات الهادفة لامتلاك الأسلحة النووية.

لكن، ليس من الواضح أن هذه الأنواع من التحالفات ترتبط بالضرورة بتوجهات سياسية معينة، حتى في مجال الدعوى إلى امتلاك الأسلحة النووية المحددة تحديدا ضيقا. يبدو أن الافتراض القائل بأن الائتلافات الخارجية ستتجنب امتلاك الأسلحة النووية والعكس صحيح، فالهند تمكنت من امتلاك أسلحة نووية ليس خلال مرحلة انتهاجها السياسيات الحمائية أوعلى لتركيز التصنيع البديل للواردات، ولكن بعد دخولها في العولمة في التسعينيات. كما أن هذا لم يؤد إلى عزلتها عن الأسواق العالمية، كما أن جنوب إفريقيا قامت بالتخلي عن السلاح النووي بعد القضاء على نظام الفصل العنصري. وليس بفعل اندماجها في الاقتصاد العالمي فقد كانت مندمجة منذ القرن بداية القرن العشرين.

المطلب الثالث: نظرية توازن القوى(موازنة عدم التكافؤ في القوة).

[1] Lee Jones.op,cit.23.
[2] Solingen, Etel. Sanctions, Statecraft, and Nuclear Proliferation, Cambridge: Cambridge University Press. 2012, P.15.

الفكرة الكامنة وراء نظرية توازن القوى في العلاقات الدولية، هو الطابع المميز لها والمتمثل في"الصراع" هذا الصراع لا تمليه عوامل الاختلاف في المصالح القومية للدول وحسب، وإنما ينبع الجانب الأكبر من محاولة كل دولة زيادة قوتها القومية على حساب غيرها من الدول. حيث تدفع هذه الزيادة إلى تهديد حرية الدول الأخرى مما يجعل هذه الأخيرة والتي تعتبرمحدودة القوة إلى مواجهة القوة بالقوة عن طريق التجمع في محاور وتحالفات مضادة، وهنا ينتج توازن القوى[1].

تقوم نظرية توازن القوى عند الواقعيين بأن المجتمع الدولي غير متكافئ من حيث درجة امتلاك القوة، إلا أن عدم التكافؤ هذا يمكن موازنته،وهذا ما يساهم في منع الهيمنة، وبالتالي السماح للدول بالحفاظ على وحدة أراضيها واستقلالها السياسي، ونظرا لان الفوضى الدولية تعمل ضد الأمن والاستقرار فسوف تحرص الدول على تشجيع نظم توازن القوى من أجل دعم أمنها واستقراها ونفوذها، ولذلك يعبر مورغانتو أن نظام توازن القوى الذي يهدف إلى تحقيق التوازن أو الحفاظ عليه ليس حتمية فقط بل هو آلية ضرورية لتحقيق استقرار النظام الدولي[2].

حاول والتز في كتابه نظرية السياسة الدولية إلى إزالة الالتباس حول فكرة توازن القوى، مستندا على النظريات الاقتصادية لإنشاء نموذج توازن القوى، معتبرا أن القيود البنيوية التي يواجها اللاعبون الاقتصاديون تأخذ شكلا مشابها للقيود التي يواجهها اللاعبون في النظام السياسي الدولي.وعلى هذا الأساس يعتبر والتز أن الدول هي الفاعل الرئيسي في النظام الدولي وان البنية الفوضوية للنظام الدولي هي المحدد الأساسي لسلوك الدول، فالنظام الدولي مشكل من القوى العظمى التي تسعى كل منها الى البقاء،باعتبار النظام الدولي يتسم بالفوضى ولا توجد سلطة عليا فوق سلطة الدول تحميها من بعضها البعض،وان الهدف الأساسي للدول هو البقاء فان كل دولة تسعى ذاتيا للحفاظ على بقائها، فهي تسعى إلى أن تكون في حالة تفوق من حيث القوة اتجاه منافسيها المحتملين وهذا ما يدفع الدول الأضعف لإحداث التوازن وتتحالف فيما بينها ضد القوة المهيمنة[3]. يسعى والتز إلى توضيح كيف تؤثر بنية النظام الدولي في الوحدات المتفاعلة فيما بينها،وكيف تؤثر هذه التفاعلات في البنية. أي أن بنية النظام تدفع الوحدات إلى القيام بتصرفات من شانها إعادة إنتاج النظام.

[1] فراس إلياس، التوازنات الإستراتيجية العالمية في القرن 21،مرجع سابق،ص.13.
[2] مايكل شيهان،توازن القوى التاريخ والنظرية،مرجع سابق،ص.19.
[3] محمد وهبان احمد، النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورغانتو إلى ميرشايمر "دراسة تقويمية"، كلية الدراسات التقويمية ،جامعة الإسكندرية، مصر، ص.24.

وفقا لوالتز يحدث توازن القوة عندما يكون تحالفين في النظام الدولي،وان الدول الثانوية إذا كانت حرة في الاختيار ستنحاز إلى الأضعف، لتجنب تهديد القوة المهيمنة،أدى هذا الوضع إلى التشكيك في نظرية توازن القوى في عالم أحادي القطبية، حيث نحتاج إلى قطبين أو أكثر حتى تستمر النظرية[1] .

ويشترط مايكل شيهان انه للوصول إلى نظام توازن للقوى، يجب أن يكون هناك مجتمع من الدول على اتصال دائم مع بعضه البعض، في شكل نظام دولي لهذه الدول أهداف سياسية خاصة قد تتعارض مع بعضها البعض.وباعتبار أن الهدف الأهم لكل دولة هو البقاء والاستقلال الدائمان تسعى كل دولة إلى تحقيق أهدافها ومجاراة جهود منافسيها ،وهنا ينشأ توازن القوى من خلال مواجهة القوة بقوة مماثلة لها[2].

هناك افتراضان أساسيان حسب كنيث والتز لهما أهمية مركزية لفهم المنطق الذي أدى إلى ظهور نظرية توازن القوى هما[3]:

- فوضوية النظام الدولي، بحيث لا يمكن فرض سلطة فوق سلطة الدول ، بسبب طبيعة المساعدة الذاتية للنظام،أي ليس للدول حكومة عالمية تلجا آليا في حالة حدوث عدوان عليها أو خطر، وبالتالي يجب الاعتماد على نفسها وزيادة قدرتها وقوتها من خلال الجهود الداخلية وزيادة قوتها والاعتماد على ذاتها، أو عن طريق الجهود الخارجية من خلال الدخول في تحالفات مع الدول الأخرى.

- الدول هم الفاعلون الأساسيين في النظام الدولي: لأنها حسب والتز أن الدولة تحتكر الاستخدام المشروع للقوة، وتحدد شروط التواصل،ومنه تعتبر الدول جهات فاعلة أساسية في النظام الدولي.

الافتراضان السابقان تم اعتمادهما على نطاق واسع ليس ففقط عن الواقعيين (التقليدية والجديدة)وذلك أيضا في المدارس النيوليبرالية (كوهين)، والى حد ما عند البنائيين (وانتد)[4].

أما زهران جمال فقد أوجز أهم الافتراضات التي تقوم عليها نظرية توزان القوىفي أن الدول والوحدات الدولية تسعى دوما إلى زيادة قوتها، وتعظيم مكتسباتها، وتتصرف لمنع الدول الأخرى من امتلاك القوة وزيادتها على حسابها، ويعتبر أن الحرب والأحلاف والدبلوماسية،هي الوسائل الرئيسية لتغيير توازن القوى بين الدول، كما أن الأنظمة الدولية التي تكون القوة فيها موزعة بالتساوي إلى حد ما فإنها تكون أقل

[1] Meicen Sun, Balance of Power Theory in Today international System, E- international System, 2014, p.03.

[2] مايكل شيهان، توازن القوى التاريخ والنظرية، مرجع سابق، ص.22.

[3] Kenneth N.Waltz,op,cit,p.127.

[4] Meicen Sun, Balance of Power Theory in Today international System, E- international System, 2014, p.02.

عرضة للحروب؛ أي بدرجة أقل من الأنظمة التي يكون فيها توزيع القوة غير متساوي، والتي يمكن الإشارة إليها بفجوة القوة حسبه[1].

تؤكد نظرية توازن القوى انه عندما تزيد دولة ما من قوتها أو تتحالف مع دولة أخرى، ستقوم الدولة التي تشعر بالتهديد من هذا الإجراء إلى زيادة قوتها والدخول كذلك في تحالفات أخرى مما ينشا توازن للقوى، وهذا كفيل بحدوث الاستقرار والأمن حسب منظري المدرسة الواقعية.

من بين المشاكل التي تظهر عند دراسة فكرة توازن القوى تكمن في استخدام المصطلح بصورة متناقضة إلى ابعد حد، كما إن السعي إلى تحقيق الهيمنة في النظام الدولي لا يشير بالضرورة إلى النوايا العدوانية أو الامبريالية،ولهذا فنظرية توازن القوى لا تقدم سوى حل جزئي لمشكلة الفوضى في النظام الدولي حسب مورقانتو[2].حيث تتمثل إحدى نقاط ضعف مفهوم توازن القوى في صعوبة قياس القوة لكل طرف.

كما واجه والتز انتقادات من طرف البنائيين لنظريته التي حرص فيها على الإيجاز قد أفرغها من أي معنى، فرغم إقرارهم بضرورة المقاربة البنيوية للسياسة الدولية،إلا أنهم يعتبرون أن والتز قد أعطى تقديرا خاطئا عن طبيعة البنى ودورها في السياسة الدولية. فهم يعتبرون أن الفوضى ليست بنية وإنما هي مفهوم فارغ له معنى اجتماعي قبل أن يكون له دور بنيوي. وكما لجأ والتز إلى النظريات الاقتصادية لوضع نظرية ملائمة للسياسة الدولية، فان البنائيين لجأوا للنظريات الاجتماعية وقدر رد وانتد على والتز بكتاب سماه النظرية الاجتماعية في السياسة الدولية. والذي حاول تبيان فيها دور البنى الاجتماعية في التأثر على سلوكيات الدول في النظام الدولي،كما وجه بعض المنظرين والمحللين انتقادات لنظرية والتز حول توازن القوى بسبب تحيزه المادي،فقد بين والت walt الاختلاف بين نظريتي توازن القوى وتوازن التهديد،مؤكدا على ان نظرية توازن التهديد تتضمن كذلك فكرة القوة، إلا أنها تربطها بعناصر أخرى كالجغرافيا والقدرات والنوايا العدوانية، حيث يعتبر أن الدول تتحالف ضد الدولة الأقوى، في حين أن في نظرية التهديد تتحالف الدول في وجه الدولة الأكثر تهديدا[3].

ولهذا جاءت "نظرية انتقال القوة" باستنتاج معاكس لنظرية توازن القوى، القائمة على فرضية تكافؤ القوة، والتي تدعي أن المساواة في القوة تدفع والاستقرار والسلام على مستوى النظام الدولي، عكس نظرية

[1] زهران جمال، مرجع سابق، ص.33.
[2] مايكل شيهان، توازن القوى التاريخ والنظرية،مرجع سابق،ص.19.
[3] ريتشارد ليتل ،مرجع سابق، ص.199

انتقال القوة التي تدعي أن احتمال نشوب حرب بين المنافس الصاعد والدولة المهيمنة يبلغ ذروته بالقرب من نقطة انتقال القوة بينهما. قبل تحقيق التكافؤ، فليس لدى القوة الصاعدة غير الراضية حافز يذكر لمهاجمة قوة مهيمنة لا يزال ينظر إليها على أنها قوية للغاية، حيث تفتقر الدولة المنافسة غير القانعة بشكل أساسي إلى القدرة على فعل شيء حيال عدم رضاها. فإن أكبر خطر للحرب هو عندما تحقق الدولتان المساواة التقريبية في القوة (التكافؤ)، بعد أن تكون دولة واحدة غير راضية عن النظام الدولي قد لحقت بدولة كانت أقوى سابقا والتي كانت مسؤولة أكثر عن خلق الوضع الراهن. وفقا لرابكين وطومسون Rapkin and Thompson ، هذه هي المنطقة الخطرة لانتقال السلطة. حيث يؤدي هذا الى احتمال الصراع بين القوة العظمى غير الراضية والقوة المهيمنة أكبر عندما تتميز القدرات النسبية لهاتين الدولتين بالتكافؤ – "منطقة عدم الرضى والحرب المحتملة"[1].

مماسبق،يمكن القول أن نظرية توازن القوى تبدو وكأنها قانونلتفسير سلوك الفاعلين في النظام الدولي وسياسات الدول الخارجية واستراتيجياتها العسكرية، سواء كان ذلك من قبل قوى مهيمنة على النظام الدولي وتعمل على البقاء عليه كما هو،أو من قبل قوى تعديلية تسعى لإحداث توازن من نوع مختلف،إذ طورت هذه النظرية أساليب واستراتيجيات التوازن على المستوى الإقليمي والعالمي،رغم تنوع واختلاف أدوات مقاييس القوة ذاتها،وبروز أشكال جديدة منها،لاسيما القوة السيبرانية،هذا علاوة على صعوبة رصد وتحليل التفاعلات التي تحدث خلال عملية إعادة التوازن،والتداخل الهائل بين ما هو دولي وإقليمي، فان نظرية توازن القوى، ربما لا يمكنها أن تقدم تفسيرا وافيا لكافة التغيرات الإقليمية الدولية،لكنها تبقى أحد أهم وأبرز النظريات التي تفسر سلوك الدولة الخارجي وتحالفاتها المتغيرة.

فمع بداية الألفية، شهد النظام الدولي ظهور قوى تعديلية سواء دولية أو اقليمية تهدف إلى تغيير التوازن الدولي الذي تشكل بعد الحرب الباردة القائم على الأحادية القطبية، وخلق تعددية قطبية، بين كل من الولايات المتحدة، روسيا والصين وغيرها من الدول الراغبة في تعديل الوضع القائم،حيث استعملت القوة المهيمنة في النظام الدولي وهي الولايات المتحدة الأمريكية كل الوسائل والأدوات للإبقاء عل هيمنتها وزعامتها للنظام الدولي المشكل بعد الحرب الباردة، فطالما كان لديها خيارين لإدارة أي صراع ينشأ مع غيرها من الدول هما:

[1] Ronald L. Tammen, Jacek Kugler, Doug Lemke,Power Transition Theory, oxford bibliographies, see 25/12/2022 https://www.oxfordbibliographies.com/display/document/obo-9780199743292/obo-

- الدبلوماسية الاقتصادية القسرية من خلال توظيف الاقتصاد كوسيلة لتحقيق أهدافها في السياسة الدولية.

- القوة العسكرية والتي تعد خيار مكلف وغير محسوم النتائج ومرفوض دوليا.

فالعقوبات الاقتصادية الدولية تعتبر أحد أهم هذه الأدوات التي استعملت بعد الحرب الباردة وبقوة من أجل تشكيل وإدارة التوازنات الدولية، ولهذا سنحاول في الفصول الثلاثة الموالية تناول مدى تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية على التوازنات الجيواستراتيجية،والجيواقتصادية، والإقليمية.

الفصل الثاني

تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية على التوازنات الجيواستراتيجية

دراسة حالة العقوبات الاقتصادية الدولية على روسيا

بدأت تشهد العلاقات الدولية، بعد اقل من ربع قرن من نهاية الحرب الباردة، تغييرا ملحوظا،وعودة أجواء الحرب الباردة بين القوى الكبرى في النظام الدولي الجديد (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا،الصين،الاتحاد الأوربي)، إذ وبعودة روسيا الاتحادية إلى ساحة الصراع الدولي، بدأت تتقلص مساحة الهيمنة الأمريكية الأحادية، فأحدثت بذلك حركيةكبيرة في منظومة السياسات الدولية، وتم إعادة إحياء مبدأ توازن القوى على المستوى العالمي. تميزت هذه الحركية بعودة السياسة الروسية الواقعية، البعيدة عن البعد الأيديولوجي.

أدى طغيان الصراعات الجيواستراتيجية على الصراعات الجيواقتصادية في تحديد المصير لمستقبل التوازن الدولي، والعلاقات بين القوى الدولية الكبرى في النظام الدولي[1]،والتي أصبحت تستخدم العقوبات الاقتصادية الدولية كأداة للتأثير في ميزان القوى الدولي لاسيما بعد غزو روسيا لأوكرانيا في فيفري 2022 من خلال الخيارين التاليين[2]:

- الإغراء والترغيب لتعديل السلوك واستمالته باستخدام مبدأ الجزرة، أي تقديم مساعدات للبلد المستهدف والدخول معه في شراكات اقتصادية، وتوطين إستثمارات فيها لتحقيق غايات وأهداف محددة.
- العقوبات الاقتصادية باعتبارها اقل تكلفة ومقبولة دوليا، وتعد إجراء وسط بين الدبلوماسية والحرب وهذا ما ذهب إليه جوزيف ناي صاحب فكرة "القوة الناعمة" الذي وصف الحرب بأنها مكلفة ماديا وبشريا ومرفوضة دوليا، لذا تعد العقوبات الاقتصادية البديل الأمثل للردع.

إن سعي الغرب لتطويق روسيا الاتحادية واحتوائها، وذلك عبر توسع حلف الناتو شرقا،دفع بروسيا إلى اللجوء إلى التدخل العسكري الصريح في بعض هذه الدول والتي يحاول الغرب استقطابها،وضمها للتحالف الغربي بشكل يساهم في الإخلال بميزان القوى بين روسيا والغرب وهو ما حدث حتى الآن في جورجيا وأوكرانيا.

لذا تم فرض عقوبات اقتصادية دولية بعد الحرب الباردة بكثرة سواء جماعية في إطار الأمم المتحدة أو انفرادية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من اجل التأثير على ميزان القوى الدولي والإقليمي

[1] وسيم خليل قلعجية، روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط01، لبنان2016، ص.17.

[2] هيثم كريم صيوان روسيا الاتحادية والعقوبات الاقتصادية الغربية: التداعيات والرؤى المستقبلية، مرجع سابق، ص37.

وفق مصالح القوة المهيمنة، على غرار العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على روسيا بعد تدخلها في شرق أوكرانيا، وضمها لشبه جزيرة القرم في 2014، وكذا غزوها لأوكرانيا في 2022.

ولهذا سنتناول في هذا الفصل دراسة تأثيرالعقوبات الاقتصادية الدولية على التوازنات الجيواستراتيجية في النظام الدولي، من خلال دراسة حالة العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على روسيا، ومدى تأثر موقع هذه الأخيرة في ميزان القوى الدولي بعد الحرب الباردة، حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول، تناولنا فيه موقع روسيا في ميزان القوى العالمي بعد الحرب الباردة،والمبحث الثاني، تناولنا فيه مدى تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية على موقع روسيا في التوازنات الجيواستراتيجية الدولية.

المبحث الأول: موقع روسيا في ميزان القوى العالمي لفترة ما بعد الحرب الباردة؛من الإبقاء على الوضع الراهن إلى السعي إلى تعديله.

انتهى الاتحاد السوفيتي رسميا في 26 ديسمبر 1991، باستلام بوريس يلتسين مقاليد الحكم وتوقيع رؤساء الجمهوريات السوفيتية على وثيقة حل الاتحاد السوفيتي، حيث ورثت روسيا عن هذا الأخير بصفتها الوريث الشرعي له بعض عوامل القوة [1]،كما ورثت أيضا مكامن الضعف والمشاكل التي كان يعاني منها الاتحاد السوفيتي، والتي أدخلت روسيا في أزمات متعددة الأوجه (سياسية اقتصادية، عسكرية واجتماعية) هددت وجود روسيا في حد ذاتها، مما دفعها إلى التوجه نحو الغرب، لطلب المساعدات المالية ومحاولة تبني نموذج غربي للخروج من الأزمة.

في ظل الضعف الروسي في هذه المرحلة، أصبحت الولايات المتحدة القوة المهيمنة، حاولت الضغط على روسيا ومن خلال حلف الأطلسي لإجبارها على التخلي عن مكانتها كقوة عظمى، ومحاصرتها وتهديد أمنها القومي، وضم دول الجوار الروسي إلى الحلف الأطلسي والتي كانت تشكل لها الحزام الأمني في مواجهة الغرب، بالإضافة إلى نشر نظام الدرع الصاروخي، بهدف إعادة رسم ميزان قوى جديد بعد الحرب الباردة تكون روسيا الحلقة الأضعف فيه[2].

لكن بعد تولي فلاديمير بوتين السلطة عام 1999، وإعلان حلف الناتو التوسع شرقا، دفع الرئيس بوتين إلى تنفيذ برنامج إصلاحي داخليا وخارجيا، فعلى المستوى الداخلي قضى على الاختلالات الموجودة على مستوى النظام السياسي وقام بإصلاحات اقتصادية كبيرة، أما على الصعيد الخارجي عمل على استعادة مكانة روسيا كقوة عظمى في العالم، وذلك بالاعتماد على عوامل القوة التي تملكها روسيا، وهذا ما مكن روسيا من استعادة مكانتها المفقودة في الساحة الدولية.

---

[1] ورثت روسيا الجزء الأكبر من الترسانة النووية90% و85% من قوات الدفاع الجوي الإستراتيجية،و58% من قوات الأسلحة التكتيكية،و85% من القوات البرية، وسيطرت القيادة العليا الروسية على 12200 رأس نووي استراتيجي01منها ما هو موجود في أكرانيا وكازاخستان وبيلاروسيا ،كما سيطرت على 79% من الصواريخ العابرة للقارات ،100% من الغواصات النووية،و90%من القاذفات البعيدة المدى ،فضلا عن تولي الرس إدارة جميع المنشآت العسكرية الأساسية كالقيادة العليا والسيطرة والاتصالات والقوات النووية الإستراتيجية والمقاتلات الاعتراضية-الإستراتيجية والقوات الخاصة والأمن، لمزيد من التفاصيل أنظر:الإمارة لمي مضر، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستا اتجاه منطقة الخليج العربي في الفترة1990-2003، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط01،2005،ص.29.

[2] رماش يوسف، روسيا الاتحادية في البيئة الأمنية الدولية: التحديات والمواقف، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03،2016، ص.18.

يحمل الكثير من الباحثين وجهات نظر مختلفة حول مكانة روسيا الحالية في ميزان القوى الدولي،فمن ناحية ينظر إلى روسيا أنها قوة عظمى سابقة تعاني من تدهور اجتماعي واقتصادي، والذي يؤدي إلى تقليص دور روسيا في الساحة الدولية، ومن ناحية أخرى تتزايد المخاوف في الأوساط الغربية من تعزيز موقف روسيا في النظام الدولي، وحتى من التدخل الروسي في الشؤون الداخلية للدول الغربية، ولهذا فمن الصعب التوفيق بين فرضية بلد في حالة انحدار وبين فرضية التهديد الروسي السائد في كل مكان، ولهذا فيمكن ملاحظة فجوى كبيرة بين القدرات بين الولايات المتحدة الأمريكية،وروسيا، فالولايات المتحدة تدعي أنها "قوة عظمى مهيمنة ووحيدة" بصفتها الدولة الوحيدة القادرة على إبراز قوتها العسكرية التقليدية على مستوى العالم أما روسيا،على عكس الاتحاد السوفياتي،ليست قوى عظمى مهيمنة، ولكنها تضع نفسها كقوة كبرى تسعى إلى حماية وضمان مصالحها في النظام الدولي بحيث أصبحت تجاري القوة المهيمنة في عدة مناطق من العالم سواء في جوارها القريب وتدخلها في شبه جزيرة القرم في 2014 وتدخلها في سوريا في 2015 وكذا غزوها لأوكرانيا في2022، بصفتها قوة تعديلية تسعى لتعديل ميزان القوى الدولي المفروض عليها بعد الحرب الباردة، مما جعلها عرضة لأشد أنواع العقوبات الاقتصادية الدولية في تاريخ العقوبات الاقتصادية الدولية[1].

المطلب الأول: وضع روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ؛ الحفاظ على الوضع الراهن.

واكب انهيار الاتحادي السوفياتي عملية تحول هامة في بنية النظام الدولي بزوال الثنائية القطبية، التي أمنت حالة من التوازن الدولي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. دخل العالم في مرحلة جديدة أثر هذا التفكك أدت إلى انهيار اقتصادي وارتهان سياسي مس كل جمهوريات الاتحاد، حيث برزت روسيا الاتحادية بعد تفكك الاتحاد إلى خمسة عشر جمهورية، بصفتها الوريثة الشرعية،وتقلصت مساحتها الجغرافيا إلى 76% من مساحة الاتحاد السوفياتي، وتراجع عدد سكانها إلى 50% من سكانه، واقتصادها إلى 45%، وبالنسبة لعدد قواتها المسلحة تراجع بنسبة 33%. تولى بوريس يلتسين رئاسة روسيا في هذه الفترة، حيث نبذ فيها مقومات الحكم السوفييتي القائم على الأحادية الحزبية والاقتصاد المركزي،وتبنى مبادئ ليبرالية تقوم على حرية الأسواق،والتعددية الحزبية والتقارب مع الغرب.

[1] Patyuk, V, Balance of Powers between the U. Sand Russia, institute for u.s.and Canadian Studies, Russian academy of science, Moscow .2020, p.05.

تردى الوضع الداخلي لروسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، بفعل تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى الاضطرابات العرقية، والنزاعات الانفصالية، حيث انخفض الناتج القومي إلى 53%، وتداعت البنية التحتية وانخفض عدد السكان، وزاد انتشار الجريمة المنظمة والفساد.

أما على المستوى الدولي فقد تراجع دورها الدولي، بسبب تخليها عن ثوابت سياستها الخارجية خلال الحقبة السوفيتية وهذا راجع لتغيير وضعها الجيواستراتيجي والجيوبليتيكي، الناجم عن خسارتها للجمهوريات المستقلة وخاصة أوكرانيا، ودول البلطيق وخسارة الإطلالة على بحر البلطيق، والتواصل مع إقليم كلينغراد، بالإضافة إلى مواقف يلتسين التي تقر بنهاية الحرب الباردة ودفعه إلى الشراكة مع الغرب، وقبوله خفض عدد كبير في الأسلحة النووية والتعاون في إطار الأمم المتحدة والامتناع عن استخدام حق الفيتو[1].

كما واجهت روسيا معضلات سياسية بعدد تفكك الاتحاد السوفياتي تمثلت في النقاط التالية:

– كيفية صياغة مركز دولي جديد لروسيا الاتحادية يتفق مع قوتها العسكرية، في ظل ضعف اقتصادها وعيشها في حالة شاملة من عدم الاستقرار السياسي.

– إشكالية التوفيق بين مكانة روسيا الاتحادية كقوة عالمية كبرى، مع ما يتطلب ذلك من التزامات مالية وسياسية ضخمة للب ذلك الدور.

– كيفية التعامل ولعب دور جديد مع القوى الدولية الجديدة الصاعدة، كالاتحاد الأوربي الذي تشكل حديثا آنذاك وأصبح يلعب دور إحساسا في الجوار الروسي القريب.

– إعادة انبعاث الجدل التاريخي القديم حول هوية روسيا الاتحادية هل هي دولة أوربية أم آسيوية؟[2].

[1] رماش يوسف، روسيا الاتحادية في البيئة الأمنية الدولية: التحديات والمواقف، مرجع سابق، ص.25.

[2] الشعار الرسمي المعتمد حاليا لروسيا الاتحادية والذي يمثل النسر الإمبراطوري مزدوج الرأس، واحد ينظر في اتجاه الشرق(آسيا) والآخر اتجاه الغرب(أوروبا)، على درع أحمر اللون (شعار الإمبراطورية الروسية). وفوق النسر توجد ثلاثة تيجان تاريخية للقيصر بطرس الأكبر فوق كل من الرأسين تاج صغير وفوق التاجين تاج كبير، يملك النسر بمخالبه صولجانا ذهبيا وصليبا ذهبيا. وعلى صدر النسر درع أحمر شعار النبالة من موسكو الذي يصور القيس جاورجيوس يهاجم التنين ويهزمه ويرتدي زيا مدرعا أبيض ويعتلي جوادا أبيض ويرتدي قبعة زرقاء ممسكا درعا أزرق ويقف على حقل أحمر. الشعار الرسمي المعتمد حاليا لروسيا الاتحادية أعاد بعث الصراع بين الهويتين وعلى موقع النسر ذي الرأسين، جاء تطهيره في توجهين أساسين للسياسة الخارجية الروسية أولهما: التوجه"نحو أوربا"والثاني التوجه "الأوراسي الجديد".

الفرع الأول: الوضع الداخلي لروسيا بعد سقوط الاتحاد السوفياتي.

تميز الوضع الداخلي لروسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي بحالة من الضعف والارتهان سواء في الميدان السياسي الذي تميز بعدم الاستقرار والصراع على السلطة، من خلال التداخل الواضح بين السلطتين التشريعية والتنفيذية،أو الميدان العسكري والمتمثل في تراجع الصناعات العسكرية ودخول الجيش في أزمة حقيقية، كما انتشر الفساد والجريمة المنظمة وتدهور معيشة مستوى الفرد في المجتمع الروسي، أما القطاع الاقتصادي والمالي الذي تميز بالانهيار الكلي للاقتصاد وارتفاع المديونية الخانقة اتجاه المؤسسات المالية العالمية وكذا انخفاض قيمة العملة الوطنية والدخول في أزمات مالية خانقة.

هذا الوضع الداخلي الغير مستقر أدى إلى إحداث هزة عنيفة في نفسية المجتمع الروسي الذي أصبح مهددا بالتفكك وفقدان الثقة بين الحاكم والمحكوم، وتلاشى التلاحم بين مختلف القوميات المكونة له. بل أصبحت هذه المصاعب الداخلية تمثل تهديد حقيقي لمستقبل روسيا كدولة موحدة في ضل تنامي النزاعات الانفصالية المطالبة الاستقلال وخاصة في الشيشان.

1. وضع روسيا الاتحادية سياسيا :

أثرت عملية انهيار الاتحاد السوفييتي تأثيرا مباشرا على الميدان السياسي لروسيا الاتحادية، حيث تمثل هذا التأثير في الخلاف العميق بين النخب الحاكمة في الكرملين، وبين رئيس الجمهورية المدعوم من طرف الغرب، والبرلمان ذو الأغلبية ذات التوجهات المحافظة، والذي يسعى دوما إلى تقليص صلاحيات الرئيس، كما أدت التغييرات المتتالية لشخص رئيس الوزراء إلى إضعاف الحكومة المركزية، وفتح المجال لبروز المطالب الانفصالية.

لقد مر النظام السياسي لروسيا الاتحادية بعد الحرب الباردة بعدة أزمات سياسية كادت أن تعصف به، فطبقا للدستور الروسي الصادر عام 1993، فان مركز الثقل ومحور العملية السياسية الداخلية والخارجية هو الرئيس،في ظل التخلي عن الشيوعية وإتباع النهج الديمقراطي، مما جع الرئيس يمتلك صلاحيات واسعة جدا[1]، ومذ عام 2000تم إنشاء نظام بني على أساس عمودي لتدعيم النظام المركزي الذي عانى من الضعف خلال فترة حكم يلتسين، فبعد وصول بوتين للحكم قلص من القاعدة المساعدة

[1] علق الرئيس السابق للاتحاد السوفييتي "ميخائيل غورباتشوف" بأن الرئيس الروسي الحالي أصبح يملك صلاحيات واسعة لم يكن يملكها قيصر روسيا نفسه قبل الثورة البلشفية التي كانت بعيدة عن الديمقراطية.

للفرع التنفيذي وجعلها مرتبطة بشخصه، لاسيما خلال العهدتين الأولى والثانية، فقد أسس حكما قائما على الرئيس بدلا من القاعدة. ولعل أهم مشكلين عانى من النظام السياسي الروسي في هذه الفترة هما:

1.1 الصراع بين رئيس الجمهورية والبرلمان:

عمل الرئيس الروسي يلتسين على تحجيم دور البرلمان، مما ادخل النظام السياسي في عدة أزمات، فقد شهدت روسيا أول أزمة سياسية حادة، خلال المرحلة الانتقالية التي امتدت إلى غاية اعتماد الدستور الجديد عام 1993، تجلت في الصراع الحاد بين رئيس الجمهورية الذي يسعى إلى تكريس نظاما رئاسيا بسلطات واسعة، فبعد المحاولة الانقلابية الفاشلة في أوت 1991، أقدم على حل الحزب الشيوعي السوفييتي الذي يضم حوالي 14 مليون عضو[1].

تجلت هذه الأزمة في محاولة البرلمان إقصاء الرئيس الروسي من السلطة، خلال دورته الثامنة المنعقدة في مارس 1993، تعبيرا عن عدم الرضا للسياسات الاقتصادية والاجتماعية وكذا السياسة الخارجية التي أصبح ينتهجها الرئيس بوريس يلتسين، والتي كان ينظر إليها على أنها مذلة بالنسبة لدولة كانت في وقت قريب في وضع مكافئ للولايات المتحدة الأمريكية. لكن الرئيس في المقابل كان يعمل على تقليص دور البرلمان والحد من تدخله في صلاحياته، فقد دعا إلى إجراء استفتاء تعديل الدستور في 25 أفريل 1993، أين كانت النتائج مؤيدة له في حل البرلمان وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة،وتم إقرار الحالة الاستثنائية، وحل المحكمة الدستورية، وعزلحكام المقاطعات والأقاليم المعارضين له، مما أثار سخط رئيس البرلمان وعددا من نوابه مما أدى إلى تصعيد الأزمة إلى حدود استعمال القوة[2].

بفعل هذا الخلاف بين الرئيس والبرلمان شهدت روسيا أزمة سياسية حرجة، تمثلت في عدم قبول مجلس الدوما لمقترحات الرئيس فيما يخص تعيين الوزير الأول عام 1998، بالرغم م أن الرئيس كان يملك صلاحيات حل مجلس الدوما إلا أنه لم يقدم على هذا الإجراء خشية تفاقم الأزمة وخروج الوضع عن السيطرة وهذا دليل على عمق الأزمة السياسية وعد التوافق في تلك الفترة بين الرئيس والبرلمان والحكومة.

---

[1] الحزب الشيوعي السوفييتي سايقا، فقد النمانة التي يتمتع بها في هرم السلطة طبقا للمادة 6 من الدستور الروسي لعام 1990، ليتم إقصائه نهائيا من الحياة السياسية على خلفية فشل المحاولة الانقلابية عام 1991. القوة الرئيسية التي أصبحت تجمع أكبر مناصري الحزب الشيوعي في روسيا الفدرالية هو الحزب الشيوعي لروسيا الفدرالية الذي عقد مؤتمره التأسيسي عام 1993.

[2] رماش يوسف، روسيا الاتحادية في البيئة الأمنية الدولية: التحديات والمواقف، مرجع سابق، ص.29.

2.1 صعوبة التحول الديمقراطي:

ترجع إرهاصات التحول الديمقراطي في روسيا إلى السنوات الأخيرة من فترة حكم ميخائيل جورباتشوف، الذي قدم برنامجا إصلاحيا بجوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسة (البيروستريكا، جلاسنوست، الديمقراطية).

أقرت التعددية الحزبية في الاتحاد السوفييتي سنة 1987 ،بعدما تم إلغاء المادة 06 من دستور 1977 ، حيث كان الاتحاد السوفيتي سابقا يحكمه الحزب الواحد المتمثل في الحزب الشيوعي الذي يمثل القوة الوحيدة التي تمثل وتسير المجتمع السوفييتي إلى غاية عام 1993 أين تم توقيف نشاط الحزب الشيوعي وإقرار التعديد الحزبية بصفة عملية ،حيث وصل عدد الأحزاب السياسية في روسيا إلى 40 حزبا، مقسمة إلى مجموعتين متمثلة في الأحزاب الليبرالية التي تؤيد سياسة الإصلاح والانفتاح ودمقرطة نظام الحكم،وعلى رأسها حزب الوحدة أو روسيا الموحدة، والمجموعة الثانية وتتمثل في الأحزاب المحافظة والتي ترى أنها امتداد للحزب الشيوعي السوفييتي لى غرار الحزب الشيوعي لروسيا الفدرالية.

أما بخصوص الفصل بين السلطات في جمهورية روسيا الفدرالية، يحب التمييز بين مرحلةما قبل دستور 1993، أين كان مؤتمر نواب الشعب هو أعلى سلطة في البلاد طبقا لدستور 1997، والذي له الحق في التحكم في السلطات الممنوحة للرئيس أو تجديدهمنها، فالسلطات التي تمتع بها يلتسين في فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي هي سلطات استثنائية خولها له البرلمان في نوفمبر 1991، حيث كان يحق للبرلمان في مباشرة إجراءات عزل الرئيس بموافقة أغلبية الثلثين، وبالمقابل لم يكن للرئيس الحق في حل البرلمان[1]. أما المرحلة الثانية بدأت بعد صدور دستور 1993، الذي أصبح الرئيس هو مركز الثقل في النظام السياسي الروسي ،وهو محور عملية صنع القرار بالإضافة إلى تمتعه بصلاحيات واسعة، فهو القائد العلى للقوات المسلحة وهو وزير الدفاع، ومن يقرر السياسة الدفاعية، بالإضافة إلى أنه هو ممثل الدولة في الخارج، وله وأصبح له وظائف تنفيذية واسعة، مكن تعيين الوزراء،وكبار القضاة، ويرقي كبار الضباط ويعينهم في مراكزهم، يقترع تعديل الدستور والقوانين ، كما أن دستور 1993 منح له صلاحيات واسعة على حساب البرلمان ،بما فيها حق حل البرلمان والدعوى لإجراء الانتخابات[2].

[1] يتكون البرلمان الروسي من مجلسين: مجلس الفدرالية (المجلس الاعلى) يتكون من 178 عضو، ومجلس الدوما او مجلس الدولة، يتكون من 450 عضو يتم انتخابهم لمدة 04 سنوات.

[2] زيدان ناصر، دور روسيا في الشرق الوسط وشمال افريقيا من بطرس الأكبر حتة فلاديمير بوتين الدار العربية للعلوم، ناشرون الطبعة الاولى2013، لبنان، ص171.

2. وضع روسيا عسكريا:

شهدت المؤسسة العسكرية الروسية بعد نهاية الحرب الباردة حالة من الارتهان والضعف، بسبب تراجع الطلب الداخلي والخارجي على المنتجات العسكرية، وحالة الفوضى والارتباك التي طبعت نهاية الحقبة السوفييتية، هذا شكل نقطة ضعف في تكريس مكانة ونفوذ روسيا كقوة عظمى على الساحة الدولية، ولعل من أهم المشاكل التي أصبحت تعاني منها المؤسسة العسكرية الروسية هي:

•تراجع المجمع العسكري والصناعي وضعف صناعة الدفاع حيث لعب المجمع العسكري والصناعي دورا كبير في تطوير المؤسسة العسكرية في الحقبة السوفيتية، إلا انه أصبح يواجه مجموعة من المشاكل بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والتي تمثلت في تقليص ميزانية الدفاع فقد شهدت النفقات العسكرية انخفاضا تدريجيا فبخصوص ميزانية الدفاع انخفضت من 05% سنوات الثمانينات إلى 2.6% سنة 2000 ، ولهذا فالموروث العسكري لروسيا الاتحادية من الحقبة السوفيتية كان يسمح لها بان تكون قوة عظمى،إلا أنها لم تكن قادرة على إنفاق 200 مليار دولار من أجل المحافظة على القدرة التنافسية لإنتاجها العسكري[1]. حسب الإحصائيات الرسمية الروسية فان حوالي 2.5 مليون عامل غادروا مؤسسات المركب الصناعي والعسكري خلال الفترة ما بين 1990 و1995 وبقي منهم 3.6 مليون فقط،مما أدى إلى ضعف الإنتاج.

• عدم مواكبة التطورات التكنولوجية في الصناعات العسكرية وتخلف التقنية العسكرية فقد تلقت الأبحاث العسكرية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ضربة قوية بسبب تراجع النفقات وكذا الأزمة الاقتصادية التي أثرت على جميع جوانب وهياكل الدولة بما فيها البحث العلمي والعسكري ، هذا ما سبب تخلفا في التكنولوجيا العسكرية الروسية في الأسواق العالمية مقارنة بنظيرتها الأمريكية والأوربية مما جعل التجهيزات العسكرية قديمة ومعطلة في بعض الأحيان وغير صالحة في ميدان المعركة كما أن أغلب المعدات العسكرية ترجع إلى الحقبة السوفيتية بما فيها البوارج الأساسية للبحرية مثل حاملة الطائرات الأميرال Kuznetsov والطراد النووي بيار الأعظم،وكذا تراجع الطلب على المعدات في سوق السلاح العالمي.

[1] رماش يوسف، روسيا الاتحادية في البيئة الأمنية الدولية: التحديات والمواقف، مرجع سابق، ص.35.

●لم تستثمر روسيا في تطوير سلاح البحرية في المرحلة الممتدة ما بين 1991 –2000، وأصبحت تعتد في الخدمة على الوحدات التي ترجع في أغلبها إلى المرحلة السوفيتية. وهذا ما جعل البحرية الروسية تعاني من التأخر الفادح مقارنة مع القوات البحرية الغربية، ولم تعد مؤهلة وقادرة على خوض المعارك على نطاق واسع.

●استشراء الفساد داخل المؤسسة العسكرية: ارتبطت فئات كبيرة من العسكريين الروس بجماعات المصالح والجريمة المنظمة، من اجل تحقيق مكاسب مالية إضافية، لتغطية العجز الحاصل من جراء الأزمة الاقتصادية المتعددة الأوجه، التي أثرت بدورها علة توقف أجور العسكريين والتي أصبحت لا تكفي لضمان حياة كريمة لهم. ولهذا فقد ارتبط بعض العسكريين المافيا الروسية، وتولد عن ذلك الانقسام والطبقية وعدم تنفيذ الأوامر وتسجيل هروب عشرات ألاف من منتسبي المؤسسة العسكرية.

توجد عدة مجموعات محسوبة على المافيا الروسية ولها امتدادات داخل المؤسسة العسكرية، تهتم بالمتاجرة بالبشر والأسلحة والمخدرات، وتمارس مختلف أنماط الابتزاز والضغط والمساومة باستعمال كل الوسائل الممكنة والمتاحة.

طبقا لتقارير أجهزة الاستخبارات الأمريكية والألمانية، فإنه تم تهريب كميات معتبرة من البلوثنيوم من روسيا إلى كوريا الشمالية، وفي مارس 1993 كشفت جريدة ألمانية استنادا إلى مصادر روسية، أن 56 ملغ من البلوتيوم [1] تم نقلها بطريقة غير شرعية إلى كوريا الشمالية الأمر الذي دفع إلى توتر العلاقات بين البلدين [2]. كما شاركت المافيا الروسية في إطالة أمد الحرب الشيشانية الأولى، مما الحق الضرر بسمعة الجيش والمؤسسة العسكرية على مستوى الداخلي والخارجي، إلى درجة انه أصبح يطلق على هذه الحرب بالحرب الصفقة.

الفرع الثاني: الوضع الخارجي لروسيا.

ظهرت روسيا،بعد انهيار الاتحاد السوفياتي،أمام المجتمع الدولي،في موقف المتخلي عن كل شيء، والرافض للتدخل بأي شيء، لذلك فرض التخلي الروسي على حلفاء الاتحاد السوفياتي السابق،إعادة تقييم لدورهم وسياستهم داخليا وخارجيا، فلم تعد روسيا الاتحادية في موقع البديل للولايات المتحدة الأمريكية، بل صارت تابعا وحليفا وليس منافسا، كما أدى غياب التوازن الدولي إلى التخبط السياسي وسط تسارع

[1] 56 كلغ من البلوتونيوم تكفي لصناعة من 7 إلى 9 قنابل نووية.
[2] رماش يوسف، روسيا الاتحادية في البيئة الأمنية الدولية: التحديات والمواقف، مرجع سابق، ص.52.

الأحداث وتفاقم النزاعات المسلحة، هذا ما دفع بجمهوريات الاتحاد السوفياتي إلى إدراك خطورة غياب هذا التوازن، فبنت كل دولة إستراتيجيتها لتعزيز مواقفها لمواجهة أي خطر كامن في طيات النظام الدولي[1].ولهذا فتوجهات روسيا الخارجية يمكن تقسيمها لمرحلتين:

1. المرحلة الأولى: الانفتاح على الغرب وبداية الخيبات:

سيطرت على السياسة الخارجية الروسية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي فكرة التوجه نحو الغرب، وبدت هذه الملامح تظهر في ظل أهداف صاغها وزير الخارجية الروسي آنذاك أدريه كوزيريف وقبلها الرئيس بوريس يلتسين تمثلت في[2]:

– ضرورة اندماج روسيا الاتحادية مع الحضارة الغربية وبالتحديد مع التكتل المتمثل في مجموعة دول حلف شمال الأطلسي على اعتبار أن هذا الاندماج في المجال الأوربي–الأطلسي، سيكون وحده القادر على تمكين روسيا الاتحادية من النهوض اقتصاديا.

–إن قوة وسرعة الانطلاق في طريق الاندماج غير المشروط "مع المجال الأوربي–الأطلسي، سيكون وحده القادر على إخراج روسيا الاتحادية من عزلتها الدولية كما أن هذا الاندماج يضعف عودة الاشتراكية إلى روسيا.

–إن الواقعية السياسية تفرض ضرورة التواضع والاعتراف بأن روسيا الاتحادية قد أصبحت قوة دولية ولم تعد قوة شاملة، وليست قطبا عالميا أي أنها إحدى القوى الكبرى التي يتشكل منها النظام العالمي الجديد، ولم تعد إحدى أقطاب هذا النظام، ولهذا فعلى موسكو أن تتعود على إتباع سياسة تتفق مع واقعها الدولي الجديد. من خلال التخلي عن تطلعات العظمة والهيمنة الروسية. لذلك يجب أن تنصب موارد روسيا الاتحادية المحدودة على حل المشاكل الداخلية ودرء المخاطر المتأنية من المحيط القريب أي أوربا وآسيا والشرق الأوسط.

–أهمية عدم لجوء روسيا إلى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية، حتى ولو كان الأمر متعلقا بحماية الأقليات الروسية في الدول الجديدة التي انفصلت على الاتحاد السوفياتي.

[1] وسيم خليل قلعجية، روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، مرجع سابق، ص.30.
[2] المرجع نفسه، ص.33.

إن كل سياسات روسيا ينبغي أن تكون، منذ الآن فصاعدا، سياسات مصلحيه "غير إيديولوجية" لان روسيا الاتحادية بتوجهها الجديد لم يعد لها أعداء في النظام العالمي، ولا توجد إيديولوجية مسيطرة على نظامها السياسي.

عمل الرئيس بوريس يلتسين على إدارة السياسة الخارجية الروسية خلال فترة حكمه، القائمة على إرضاء الغرب، وهذا ما يفسره إقدامه في جانفي 1992 على إصدار بيان رئاسي روسي أعلن فيه أنه من الآن فصاعدا، لن توجه أسلحة الاتحاد السوفياتي السابق إلى مدن الولايات المتحدة الأمريكية من منطلق التكافل الاستراتيجي بل من منطلق القبول بالتفوق الأمريكي الشامل. هذا ما تجسد في تغيير العقيدة العسكرية الروسية وإبرام وثيقة التعاون الروسي –الأمريكي التي وقعت في كامب ديفيد في 01فيفري 1992 بين الرئيسين الأمريكي جورج بوش الأب والروسي بوريس يلتسين والتي تضمن التوافق على نهاية الحرب الباردة وعلى أسس جديدة تربط العلاقات بين البلدين.

والأهم من ذلك هو أن روسيا اقترحت على الولايات المتحدة الأمريكية عام 1993 المشاركة في نظام الدفاع الصاروخي (TRUST) وهو المشروع الذي يقوم على فكرة إطلاق أشعة البلازمويد على المنطقة الفضائية المحيطة بالصواريخ المهاجمة، بحيث يتم إخراجها عن مسارها وتدميرها في الفضاء الخارجي قبل وصولها إلى هدفها[1].

إلا أن هذه السياسة التي اعتمدها بوريس يلتسين في علاقاته مع الغرب قد واجهت انتقادات كبيرة من الداخل الروسي لاسيما من طرف الحزب الشيوعي، بحجة إضعاف مكانة روسيا على الساحة الدولية والإقليمية، كما أن يلتسين يشعر بعدم تجاوب الغرب لتنازلاته الكبيرة لهم، وعدم رغبتهم في تقبل روسيا ضمن الحضارة الغربية، ومباشرتهم في إجراءات من اجل احتوائها، وهذا ما دفع بوريس يلتسين إلى توجيه السياسة الخارجية نحو الأوراسية الجديدة.

2. المرحلة الثانية: ملامح التحول نحو أورسيا الجديدة.

بدأت تظهر العديد من المتغيرات الداخلية والخارجية، مع نهاية سنة 1993،دفعت روسيا إلى ضرورة التفكير في توجه جديد لسياستها الخارجية، واهم هذه المتغيرات:

[1] حسبة مخبي توجهات الإستراتيجية الروسية نحو الشرق الوسط:دراسة حالة سوريا، مجلة مدارات سياسية، عدد ديسمبر، 2017، ص.153.

-المعارضة القوية التي أصبح يواجهها الرئيس بوريس يلتسين من طرف الحزب الشيوعي الروسي والأحزاب القومية لتوجهاته السياسية اتجاه الغرب (الأورو أطلسية)، حيث انتقدت هذه الأحزاب الدور الجديد للسياسة الخارجية لبوريس يلتسين الذي أضعف مكانة روسيا في جوارها الإقليمي، مع مطالبته بإتباع سياسة جديدة تهدف لحماية مصالح روسيا على المستوى الإقليمي والعالمي. تكون أكثر استقلالية عن املاءات الولايات المتحدة الأمريكية العدو الأول لروسيا الاتحادية في نظرهم. أما أحزاب الوسط فقد طالبت بإتباع سياسة متوازنة تأخذ في اعتبارها مصالح روسيا في الشرق (آسيا الوسطى، الصين والشرق الأوسط) وفي جوارها القريب.

-بدأ يتوضح لروسيا مع بداية 1994وهم الاعتماد على الغرب لمساعدتها، فبدأت القيادة الروسية تدرك أن هناك حدودا مرسومة لدى الغرب في إدماج روسيا في مجاله الحضاري والتنموي.

-ظهور متغيرات جديدة في آسيا الوسطى دفعت روسيا إلى إعادة التفكير في توجيه سياستها الخارجية اتجاه تلك المنطقة. كاندلاع التنافس التركي الإيراني على أسيا الوسطى وهو ما هدد مصالح روسيا في المنطقة، وكذا صعود التيارات المتطرفة في هذه المنطقة، ولجوء هذه التيارات الى العنف، الأمر الذي هدد الأمن القومي الروسي، ومطالبة هذه الدول من روسيا لعب دور الضامن للأمن فيهذه المنطقة.

-أن روسيا هي دولة أوربية–آسيوية، وبالتالي فإن عليها أن توجه سياستها الخارجية نحو هذا العالم، ففي العالم الأوراسي تقع روسيا وتكمن مصالحها، ومن هنا تتبع مصادر التهديد الأساسية للأمن القومي الروسي كمان الغرب لن يخرج روسيا من أزمتها،لأنه حريص على بقائها دولة ضعيفة لأطول فترة ممكنة فالغرب لم يدمج روسيا في مؤسساته، وهذا عبر عنه بوريس يلتسين بالحصرة والشعور بالإهانة، حين قال مخاطبا الغرب:" أن روسيا لن توضع في غرفة الانتظار"[1].

اعتبارا من عام 1994، لجأ الرئيس يلتسين إلى تغيير السياسة الخارجية الروسية، حيث بدأت تظهر ملامح التحول "الأوراسي الجديد"، وهذا على أساس أن روسيا هي دولة أوربية–آسيوية وبالتالي عليها أن تتوجه نحو هذا الفضاء الأوراسي الجديد.

بدأ هذا التحول تدريجيافي نهاية عهد أندريه كوزيريف، الذي بدأ يتحدث عن أهمية التكامل مع مجموعة الدول المستقلة، وأولوية حماية الأقليات الروسية فيها، وبدأت روسيا تتدخل في نزاعات تلك

[1] حسبة مخبي،توجهات الإستراتيجية الروسية نحو الشرق الوسط:دراسة حالة سوريا،مرجع سابق، ص.154.

الدول كالنزاع الجورجي وأبخازياوأسيتيا الجنوبية،والصراع الأرمني–الأذري، والحرب الأهلية في طاجيكستان، وتسارع هذا التوجه الجديد للسياسة الخارجية الروسية مع نشر قوات عسكرية روسية وإقامة قواعد في تلك الدول.

تأكدت جدية هذا التحول مع تعيين يفغيني بريماكوف [1] وزيرا لخارجية روسيا الاتحادية في جانفي1996، والذي تولى رئاسة الوزراء من سبتمبر 1998 إلى ماي 1999، بعدما بلور خطة إستراتيجية لدور روسيا الاتحادية[2]، تمثلت في النقاط التالية[3]:

- إنشاء نظام عالمي جديد يقوم على التعددية القطبية التوافقية.
- أنشاء تحالف أرواسي بين روسيا والصين والهند "كمثلث استراتيجي "يوازن القوة الأمريكية، وعلى هذا الأساس عملت روسيا على إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون. كما شكلت أفكار بريماكوف الأساس النظري لتطير فكرة المثلث الاستراتيجي بإضافة كل من البرازيل وجنوب إفريقيا إلى هذا التحالف وإنشاء ما يعرف اليوم يتجمع دول "البريكس"
- المعارضة الشديدة لتوسع حلف شمال الأطلسي في دول حلف شمال وارسو المنحل
- الدفاع عن الهيئة الأممية والعمل على إصلاحها وتقوية دورها الذي بدا يضعف أما هيمنة دول حلف شمال الأطلسي.

المطلب الثاني: السياسة الروسية الجديدة2000–2022 ؛توجهات لتعديل الوضع القائم.

بدأ يتضح من العقد الأول من القرن الحالي،أن الدور الذي أصبحت تلعبه روسيا خارجيا أصبح يحركه طموحان اثنان يعزز كل منهما الآخر وهما تأكيد مكانة روسيا باعتبارها إحدى القوى العظمى في النظام الدولي، وضمان إدارة الشؤون الدولية من قوى عدة تقف على قدم المساواة فيما بينها، فالتصور الغالب اليوم هو أن روسيا،بفضل ما تتميز به من تاريخ فريد من نوعه،وأراضي واسعة وقوة عسكرية هائلة، صار يحق لها تبوأ مكانة "القوة الكبرى"، ولابد من إعادة تشكل نظاما عالميا تتحكم فيه مجموعة

[1] يعتبر يفغيني بريماكوف أحد كبار مفكري روسيا الاتحادية وأحد أهم خبراء السياسة الروسية في الشرق الأوسط، وأحد أشد أنصار وصانعي تيار التوجه"الأوراسي الجديد فضلا عن سعة معرفته وحسن إدراكه وكفاءته السياسية والدبلوماسية بالمقارنة مع سابقه اندريف كوزيروف.

[2] أصبحت هذه الخطة تعرف فيما بعد" بمبدأ بريماكوف "في السياسة الخارجية الروسية.

[3] وسيم خليل قلعجية، روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، مرجع سابق، ص.44

من القوى الكبرى سيكون نظاما طبيعيا وعادلا أكثر مما هو عليه العالم الأحادي القطب أو عالم معلوم عديم الأقطاب [1].

الجدول رقم03: توازن القوة في أوربا عام 2000.

البلد	القوة الكامنة		القوة الفعلية	
	الناتج القومي الاجمالي* ترليون دولار*	عدد السكان *مليون نسمة*	حجم الجيش	عدد الرؤوس الحربية النووية
المملكة المتحدة	1.26	59	301150	180
فرنسا	1.47	59	411800	470
المانيا	2.20	82	516500	00
ايطاليا	1.16	58	164900	00
روسيا	0.33	147	348000	10000

المصدر: جونميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى ترجمة مصطفى أحمد قاسم جامعة الملك سعود،2012، ص.480.

الفرع الأول: تجديد الدور الروسي في العالم.

بعد تسلم الرئيس فلاديمير بوتين زمام السلطة من الرئيس الأسبق المستقيل[2] في ديسمبر1999 عمل على إعادة تجديد الدور الروسي في العالم وإعادة توجيه السياسة الخارجية لروسيا الى مايلي:

1. السياسة الخارجية الجديدة مع روسيا: المواجهة مع الناتو:

يعتبر سيرغي كاراغانوف[3](sergey Karaganov) أن روسيا دخلت حقبة جديدة من سياستها الخارجية، يمكن تسميتها بنهج "التدمير البناء" في علاقاتها مع الغرب، هناك ملامح وتفكير جديد على

[1] جرايمي هيرد، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة للنظام الدولي، ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة2013،01، ص.206.

[2] وصل الرئيس فلاديمير بوتين إلى السلطة بعد استقالة سابقه بوريس يلتسين من الرئاسة في 1999/12/31، أي قبل ستة أشهر من موعد الانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة في 04 جويلية 2000، وتم تقديم موعد الانتخابات بموجب الدستور الروسي الذي يحدد طول الفترة الانتقالية بما أقصاه ثلاثة أشهر، وجاء قرار مجلس الاتحاد للبرلمان الفدرالي الروسي وحدد موعد الانتخابات بتاريخ2000/03/26، وهو تاريخ بداية عهدة الرئيس بوتين الذي تولى زمام السلطة لمدة عهدتين متتاليتين من سنة 2000الى سنة 2008.

[3]الرئيس الفخري للمجلس الروسي للسياسة الخارجية والدفاعية والمشرف الأكاديمي في كلية الاقتصاد الدولي والشؤون الخارجية بالمدرسة العليا للاقتصاد في موسكو ورئيس تحرير مجلة روسيا في الشؤون الدولية.

مدار الخمسة عشر السنة الماضية، وذلك منذ خطاب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في مؤتمر ميونيخ 2007 والذي شدد فيه على الاحتفاظ بالموقف الدفاعي الصلب على مصالح روسيا والتوقف من الاندماج في النظام الغربي، وهذا ما مثل الاتجاه العام في الخطاب والسياسة الروسية[1].

فهو يعتبر كذلك سيرغي كاراغانوف أن روسيا الآن تشهد العصر الرابع لسياستها الخارجية، بعد العصر الأول الذي امتد منذ بداية التسعينيات، والذي كان يميل إلى الضعف والأوهام، بعد فقدان الشعب الروسي لإرادة القتال، وصدقوا دعاية الديمقراطية الغربية، انتهى ها العصر في عام 1999بعد الموجات الأولى من توسع الناتو، وهو ما اعتبره الروس طعنة في الظهر وخاصة منذ تقسيم يوغسلافيا.

العصر الثاني: والذي بدأت فيه روسيا الوقوف على ركبتيها أ امتد منذ1999، عملت فيه روسيا على بناء نفسها خلسة وبشكل سري في الوقت الذي بدت فيه في المظاهر ودودة ومتواضعة، إلى غاية انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من معاهدة الصواريخ المضادة للباليستية (ABM) والتي أبانت من خلالها على نيتها في استعادة هيمنتها الإستراتيجية، وعلى هذا الأساس اتخذت روسيا قرار مصيري لتطوير أنظمة تسليح قادرة على مواجهة الهيمنة الأمريكية.

العصر الثالث وهو العودة للعظمة: بين عامي 2018/2017، وصلت روسيا في هذه المرحلة إلى مرحلة الاستقرار، مع استمرار عملية التحديث، وتعزيز القدرات الدفاعية لروسيا، رغم بعض الصعوبات الاقتصادية.

العصر الرابع: بدا مع توجيه روسيا للولايات المتحدة وحلف الناتو إنذار تطالب فيه التوقف عن تطوير البنية التحتية العسكرية من قرب الحدود الروسية ووقف التوسع شرقا، وكذلك التدخل العسكري في أكرانيا، وهو ما يمثل بداية لعملية "التدمير البناء" حسب سيرغي كاراغانوف لوضع أساس جديد للعلاقات بين روسيا والغرب، يختلف عما اتفت عليه مع الغرب ويوضح عملية إعادة التوازن في ميزان القوى لصالح روسيا. سعيا من روسيا إلى بناء نظام جديد للأمن والتعاون الدوليين، يشمل منطقة أوراسيا الكبرى

[1] سيرغي كاراغانوف، عقيدة بوتين: المواجهة الروسية مع الناتو مجرد بداية السياسة الخارجية الجديدة لروسيا، مركز الدراسات العربية الأوراسية، ص.03.

بكاملها، يعتمد على مبادئ الأمم المتحدة، والقانونالدولي وليس القواعد الأحادية الجانب التي كان الغرب يحاول أن يفرضها على العالم في العقود الأخيرة[1].

تقوم الإستراتيجية الأمنية الروسية الجديدة بعد 2017 على السعي على هدم تدريجي لنظام الأمن الأوربي الأطلسي الذي تأسس في وقت كانت فيه روسيا ضعيفة بشكل حاد في أعقاب الحرب الباردة، وذلك من خلال رفض المشاركة فيه واللعب وفقا لقواعده التي باتت بالية حسب الطرح الروسي، وغير مواتية لروسيا، التي تقوم على فكرة الأوراسية، والتي تسعى من خلالها روسيا إلى الاندماج في منطقة أوراسيا الكبرى، والتي يعتبر نظام الأمن الأوربي الأطلسي عائقا أمامها، ولذلك لابد من تفكيكه.

الفرع الثاني: عودة روسيا الى ساحة الصراع الدولي

كرس التحول في السياسة الخارجية الروسية ،في خطاب الرئيس المريكي بوتين، في مؤتمر ميونيخ للسياسات الأمنية في فيفري 2007، الذي عبر فيه عن انتقاده للهيمنة الاحتكارية الأمريكية على السياسة الدولية ،مع ميلها للاستعمال المفرط للقوة العسكرية، وبدات روسيا في العمل على التحول نحو بناء عالم متعدد الأقطاب، في إطار بنا قوتها الذاتية، وإعادة بناء محيطها الإقليمي، والتحول الى دولة ذات نفوذ على الساحة الدولية، وقد تميزت هته الفتر بحدثين هامين هما:

1. اعادة بناء القوة العسكرية العابرة للقارات(عقيدة فرض الاحترام) ،والتي بنيت في سياق التوجه الجيوسياسي العالمي الذي يقوم على بناء وتاسيس جيش قوي وقدرات عسكرية دفاعية وهجومية استراتيجة قادرة على مجابهة كل التهديدات والتحديات في مختلف مناطق العالم الأكثر توترا على غرار الشرق الأوسط. والتي كان أخطرها ارتفاع وتيرة التهديد الذي يمثله حلف شمال الأطلسي في توسع شرقا وضمه لدول اوربا الشرقية، وذلك بالعمل على ضم كل من أوكرانيا وجورجيا.

يعتبر يفغيني بريماكوف، أحد أبرز صانعي توجهات السياسة الروسية المعاصرة، بان روسيا قد بدأت في عام 2006 مرحلة جديدة في نهوضها ، وروسيا تسعى الى تحقيق أمرين أساسين هما: إحكام سيطرة الدولة على ثروات روسيا الطبيعية، والعمل على تجديد القدرة العسكرية الروسية وعودتها الى لعب دور متعاضم على المسرح الدولي بالاستناد الى ثرواتها الطبيعية[2]. ولهذا تشكلت العقيدة العسكرية الروسية

[1] سيرغي كاراغانوف، عقيدة بوتين: المواجهة الروسية مع الناتو مجرد بداية السياسة الخارجية الجديدة لروسيا، مرجع سابق، ص.08.
[2] وسيم خليل قلعجية، مرجع سابق، ص.88.

الجدية بناء على العوامل الجيوسياسية سابقة الذكر، وبالتالي صارت العقيدة العسكرية الروسية قائمة على الاستنفار والمواجهة مع الغرب منها الى الموقف الدفاعي المتفرج . لجات روسيا الى تجهيز القوات المسلحة الروسية بالعتاد الاستراتيجي القادر على مواجهة التهديدات حلف شمال الأطلسي ، كما وقفت بحزم وقوة لمختلف محاولات التمرد والعصيان والانتهاك لسيادة الدولة الروسية، أو تلك الجمهوريات التي تقع بحدود روسيا، كما حدث مع جورجيا وأوكرانيا، والرد بحزم على محاولات توسع حلف الناتو الجوار الاقليمي الروسي ، ولعل اهمها التدخل العسكري وضمه لشبه جزيرة القرم في 2014، و غزوه لأكرانيا في 2022.

2. تأكيد المكانة العالمية لروسيا من خلال فرض التوازن الاستراتيجي، والتي جاءت كرد فعل على استراتيجية الأمن القومي الأمريكي المعلن عنها والتي استبعدت روسيا من قائمة حلفاء وأصدقاء أمريكا في حربها ضد الارهاب، ولهذا تبنت العقيدة العسكرية الروسية الرابعة بعض الخيارات الاستراتيجة العسكرية الاستثنائية كخيار إقدام روسيا الاتحادية على توجيه ضربات نووية استباقية بهدف فرض التوازن الاستراتيجي، وكذا امكانية استخدام القوات العسكرية الروسية خارج نطاق روسيا الاتحادية. وعلى هذا الأساس عملت القيادة الروسية على إعادة التاكيد على مكانة روسيا الجيوسياسية والجيو استراتيجية في القرن الحادي والعشرين على الساحة الدولية.

المبحث الثاني: العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا، وأثرها على موقع الأخيرة في ميزان القوى العالمي.

أدت الأزمة الأوكرانية في نوفمبر 2013 إلى إعلان استقلال جمهورية القرم في مارس 2014، وانضمامها لروسيا. وأدى هذا الانضمام، الذي اعترفت به روسيا وطعن فيه عدد كبير من البلدان الغربية، إلى نشوب أزمة دولية بين الاتحاد الروسي والغرب (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة من الدول الأخرى). كوسيلة لممارسة الضغط على روسيا، قررت الدول الغربية فرض مجموعة من التدابير التقييدية. حيث شملت هذه التدابير المشتركة العقوبات الاقتصادية متعددة الأطراف، والقيود المالية، وضوابط التصدير على القطاعات الرئيسية للاقتصاد الروسي مثل البنوك (229 تصنيفا)، والطاقة (8 شركات كبرى)، والتكنولوجيا (32)، والدفاع والنقل (480)، والعقوبات الشخصية على النخب الروسية والأوليغارشية (663)[1]. رداً على ذلك، أعلنت روسيا عقوبات مضادة، بما في ذلك حظر غذائي كبير على المنتجات الأوروبية.

أدت العقوبات الدولية الناتجة عن الأزمة الأوكرانية إلى تغيير هيكل وكثافة العلاقات الاقتصادية بين روسيا وأوروبا. وفقًا لبيانات يوروستات 1، انخفضت صادرات دول الاتحاد الأوروبي في المتوسط بنسبة 29.84٪ بين عامي 2014 و2016. وأخذت المنتجات الغذائية الحصة الكبيرة في الانخفاض حسب التصنيف القياسي للتجارة الدولية (SITC)، حيث وصلت نسبة الانخفاض 50٪. وبشكل أكثر دقة، تكشف مجموعة منتجات التصنيف الموحد للتجارة الدولية عن انخفاض بنسبة 42.1٪ في مجموعة الغذاء[2].

تعتبر العقوبات الاقتصادية الغربية المفروضة على روسيا أداة مهمة للمحافظة على التوازنات الاستراتيجية التي سعت إلىإقامتها الدول الغربية بعد الحرب الباردة والتي تسعى روسيا لتعديلها في الوقت الحالي، فهي تعتبر سياسة عدم الاعتراف ، من خلال التأكيد على أن الدول التي تفرض هذه العقوبات لا تعترف بضم روسيا لشبه جزيرة القرم، أو غزوها لأوكرانيا في فيفري 2022. إن تطبيق هذه العقوبات

[1] Sanctions by the numbers economic measure against russia
https://www.cnas.org/publications/reports/sanctions-by-the-numbers-economic-measures-against-russia-following-its-2021-invasion-of-ukrain

[2] Morad Bali, The Impact of Economic Sanctions on Russia andits Six Greatest European Trade Partners, **halshs. archives**, 11Nov2018, p6.

يحول دون التعامل مع الوضع على أنه أمر واقع . وكرد فعل، فرضت الدول الغربية عقوبات غير مسبوقة على الأفراد الروس وعلى الكيانات وسلع الطاقة والصناعات عالية التقنية بهدف تغيير "السلوك السياسي" لروسيا والحفاظ على الوضع القائم كما هو، فوفقًا لدراسة أجرتها وكالة أبحاث الدفاع السويدية ، بينت فشل العقوبات الاقتصادية حتى الآن في إجبار روسيا على تغيير سياستها تجاه أوكرانيا[1] .

وفي المقابل أظهر تحليل أجراه معهد التمويل الدولي أن الاقتصاد الروسي سينكمش في عام 2022 بنحو 15 بالمائة بسبب شدة العقوبات المفروضة بعد غزو أوكرانيا، وسيكون لارتفاع أسعار السلع الأساسية تأثيرات سلبية في الأسواق الناشئة[2].

المطلب الأول: العقوبات الاقتصادية على روسيا؛ رؤية في الطبيعة والأسباب.

تواجه روسيا العقوبات الاقتصادية الغربية ردا على ضمها شبه جزيرة القرم في 2014 وكذا تدخلها العسكري في أوكرانيا في فيفري 2022. حيث ترى الدول الغربية بأنه لا يمكن ترك هذا الانتهاك غير المسبوق للقانون الدولي دون رد، والذي يمكن أن يؤدي إلى تغيير الخارطة الجيوسياسية في المنطقة ومنه إحداث خلل في ميزان القوى القائم بعد الحرب الباردة. وبالتالي أجبر الاتحاد الأوروبي، جنبًا إلى جنب مع شركائه (الولايات المتحدة وكندا وأستراليا واليابان والنرويج وسويسرا) على اعتماد سلسلة من التدابير التقييدية التي كان من المفترض أن تجعل روسيا تتوقف عن التدخل في السياسة الداخلية لدولة ذات سيادة.

وقد اتخذت تدابير عديدة ضد روسيا في هذا الصدد. في حالة الإكراه الدبلوماسي، تم إلغاء قمة مجموعة الثماني في سوتشي (2014) وتم تنظيم قمة مجموعة السبع (دون حضور روسي) في بروكسل. كما أيدت دول الاتحاد الأوروبي تعليق المفاوضات بشأن انضمام روسيا إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ووكالة الطاقة الدولية. وتم إلغاء القمة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا وقررت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عدم عقد قمم ثنائية منتظمة. كما تم تعليق المحادثات الثنائية مع روسيا بشأن مسائل

[1]Sanctions Programs and Country Information | U.S. Department of the Treasury https://home.treasury.gov/policy-issues/financial-sanctions/sanctions-programs-and-country-informa

[2]Emily Kilcrease, Jason Bartlett **and** Mason Wong, Sanctions by the Numbers: Economic Measures against Russia Following Its 2022 Invasion of Ukraine https://www.cnas.org/publications/reports/sanctions-by-the-numbers-economic-measures-against-russia-following-its-2021-invasion-of-ukrain

التأشيرات وكذلك بشأن الاتفاقية الجديدة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا. نظرًا لأن هذه التدابير لم تكن فعالة للغاية، فقد اضطر الاتحاد الأوروبي إلى استخدام أدوات أكثر صرامة على وجه التحديد فيما يتعلق بتصعيد الوضع في شرق أوكرانيا.

ووصف الإتحاد الأوربي التدابير القسرية غير العسكرية التي اتخذها في هذه الحالة بأنها «تدابير تقييدية» وقرر فرضها بموجب السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وحصرا في المجلس الأوروبي، الذي يتألف أعضاؤه من رؤساء دول أو حكومات جميع البلدان الأعضاء الـ 28 (مجلس الاتحاد الأوروبي). قرر المجلس الأوروبي في 17 مارس 2014 فرض تدابير تقييدية على الاتحاد الروسي ردًا على ضم روسيا لشبه جزيرة القرم،إلا أن روسيا لم تثنيها هذه العقوبات،وأعادت التدخل في أوكرانيا في فيفري 2022.

الفرع الأول: طبيعة العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على روسيا.

تنوعت العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على روسيا، سواء في 2014 و2022، بين العقوبات المالية، والتجارية، وحضر السفر وحتى العقوبات ذات الطابع السيبراني، وعرفت عملية فرض العقوبات عدة جولات تمثلت في:

1. الجولة الأولى: ردا على ضم شبه جزيرة القرم 2014 – 2021.

في 6 مارس 2014 ، وقع الرئيس الأمريكي باراك أوباما على أمر تنفيذي يتضمن قانون سلطات الطوارئ الاقتصادية الدولية وقانون الطوارئ الوطنية ، والقاضي بفرض عقوبات اقتصادية على روسيا، بما في ذلك حظر السفر وتجميد الأصول الأمريكية، ضد الأفراد الذين لم يتم إدراجهم بعد في قائمة العقوبات، والذين ينتمون إلى النخب الحاكمة في منطقة القرم دون إذن من حكومة أوكرانيا، وتبين أن أفعالهم،تقوض العمليات والمؤسسات الديمقراطية في أوكرانيا.

في17 مارس 2014، فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا عقوبات محددة الهدف، في اليوم التالي لاستفتاء شبه جزيرة القرم وقبل ساعات قليلة من توقيع الرئيس الروسي فلاديمير

بوتين مرسومًا يعترف شبه جزيرة القرم كدولة مستقلة، مما مهد الطريق لضمها لشبه جزيرة القرم من قبل روسيا . وشملت التدابير التقييدية التي فرضها الاتحاد الأوروبي على روسيا ما يلي[1]:

(أ) حظر تجارةالأسلحة: حظر تصدير واستيراد الأسلحة والمواد العسكرية الأخرى، بما في ذلك حظر تصدير السلع ذات الاستخدام المزدوج للاستخدام العسكري أو المستعملين النهائيين العسكريين في روسيا، وحظر المعونة التقنية. ينطبق هذا أيضًا على العقود الموقعة سابقًا مثل قضية (Mistral Tran).

(ب) تجميد الأصول والقيود المفروضة على السفر– يخضع 152 فردًا و37 كيانًا لتجميد الأصول ويحظر السفر إلى أراضي الاتحاد الأوروبي بسبب مسؤوليتهم عن الأعمال التي تقوض أو تهدد السلامة الإقليمية لأوكرانيا وسيادتها واستقلالها. ينطبق هذا التقييد حتى مارس 2017.

فرض الاتحاد الأوروبي في الفترة من 29 إلى 31 جويلية 2014 على روسيا حزمة من «العقوبات الاقتصادية» التي تستهدف قطاعات محددة من الاقتصاد الروسي. على الرغم من الدعاية المنتشرة إلى حد ما حول التأثير المدمر للعقوبات الاقتصادية الأوروبية على الاقتصاد الروسي، وقائمتها قصيرة نسبيا، وتتعلق أساسا بمنع 11 من أكبر الشركات الروسية المملوكة للدولة من الوصول إليها، في الأسواق المالية الأوروبية وفرض حظر على تصدير التكنولوجيات الحساسة لاستكشاف وإنتاج النفط والغاز والموارد المعدنية.

(ج) لا يجوز لمواطني وشركات الاتحاد الأوروبي بعد الآن شراء أو بيع سندات أو أسهم أو أدوات مالية مماثلة من طرف خمسة مصارف روسية كبرى مملوكة للدولة؛ وثلاث شركات طاقة روسية كبرى؛ وثلاث شركات دفاع روسية كبرى؛ خارج الاتحاد الأوروبي للكيانات المذكورة أعلاه، وتلك التي تتصرف نيابة عنها أو بتوجيه منها.

(د) لا يجوز أيضًا لمواطني وشركات الاتحاد الأوروبي تقديم قروض بأجل استحقاق يتجاوز 30 يومًا للكيانات المذكورة أعلاه.

(هـ) يخضع حظر تصدير بعض المعدات والتكنولوجيا المتصلة بالطاقة إلى روسيا لإذن مسبق من السلطات المختصة في الدول الأعضاء– تقييد تراخيص التصدير–.

[1]Ladis lav Tyll, Karel Pernica, Markéta Arltová, Theimpact of economic sanctions on Russian economyand the RUB/US Dexchangerate,Journal of International Studies,2018, p.15.

كانت عقوبات مارس 2014 أوسع العقوبات التي استخدمت ضد روسيا منذ سقوط الاتحاد السوفيتي عام 1991 في تلك الفترة . كما أعلنت اليابان أيضًا عقوبات ضد روسيا، والتي تضمنت تعليق المحادثات المتعلقة بالمسائل العسكرية، والفضاء، والاستثمار، ومتطلبات الحصول على التأشيرة . بعد أيام قليلة، وسعت الحكومة الأمريكية العقوبات.وفي 19 مارس، فرضت أستراليا عقوبات على روسيا بعد ضمها لشبه جزيرة القرم .استهدفت هذه العقوبات التعاملات المالية وحظر السفر على أولئك الذين لعبوا دورًا أساسيًا في التهديد الروسي لسيادة أوكرانيا. في أوائل أفريل، فرضت ألبانيا وأيسلندا والجبل الأسود ، وكذلك أوكرانيا ، نفس القيود وحظر السفر التي فرضها الاتحاد الأوروبي في 17 مارس .قال **إيغور لوكشيتش** ، وزير خارجية الجبل الأسود، إنه على الرغم من العلاقات الجيدة مع روسيا، فإن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في فرض العقوبات كان دائمًا الخيار المعقول الوحيد[1].كما فرضت مولدوفيا نفس العقوبات على رئيس أوكرانيا السابق فيكتور يانوكوفيتش وعدد من المسؤولين الأوكرانيين السابقين، كما أعلن ذلك الاتحاد الأوروبي في 5 مارس .

رداً على الحرب المتصاعدة في دونباس ، في 17 جويلية 2014 ، وسعت الولايات المتحدة حظر معاملاتها ليشمل شركتي طاقة روسيتين رئيسيتين، **روسنفت ونوفاتيك** ، وإلى بنكين، **غازبرومبانك وفنشيكونومبنك** ، كما حثت الولايات المتحدة قادة الاتحاد الأوروبي على الانضمام إلى الموجة الثالثة التي تقود الاتحاد الأوروبي لبدء صياغة العقوبات الأوروبية [2]. في 14 أوت 2014، أصدرت أوكرانيا قانونًا يفرض عقوبات أوكرانية على روسيا، يشمل القانون 172 فردًا و65 كيانًا في روسيا ودول أخرى لدعم وتمويل "الإرهاب" في أوكرانيا، على الرغم من أن العقوبات الفعلية ستحتاج إلى موافقة من مجلس الأمن القومي والدفاع الأوكراني[3].

وفي 16 فبراير 2015، زاد الاتحاد الأوروبي قائمة العقوبات الخاصة به لتشمل 151 فردًا و37 كيانًا .أشارت أستراليا إلى أنها ستتبع الاتحاد الأوروبي في جولة جديدة من العقوبات .إذا فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على كيانات روسية وأوكرانية جديدة، فستبقي أستراليا عقوباتها متماشية مع الاتحاد

[1] روسيا وأوكرانيا: ما هي العقوبات المفروضة على موسكو؟ تم تصفح الموقع يوم:23\07\2022
https://www.bbc.com/arabic/world-60558971

[2] Sanctions Programs and Country Information | U.S. Department of the Treasury see,20/05/2022
https://home.treasury.gov/policy-issues/financial-sanctions/sanctions-programs-and-country-inform2022/12/22

[3] Ladis lav Tyll, Karel Pernica, Markéta Arltová, op, cit, p.**27**.

الأوروبي . وفي 18 فيفري 2015، أضافت كندا 37 مواطنًا روسيًا و17 كيانًا روسيًا إلى قائمة العقوبات الخاصة بها .تمت معاقبة **روسنفت** ونائب وزير الدفاع **أناتولي أنتونوف**. في جويلية 2015، أضافت كندا ثلاثة أفراد و14 كيانًا، بما في ذلك غازبروم.

2. الجولة الثانية من العقوبات الاقتصادية الدولية ضد روسيا: بعد غزو أكرانيا 2022

بعد غزو روسيا لأوكرانيا في 24 فبراير 2022 بدأت الدول الغربية وغيرها في فرض عقوبات واسعة النطاق على روسيا، ولا سيما عندما اعترفت باستقلال دونباس. مع بدء الهجمات في 24 فبراير ،بدأ عدد كبير من الدول الأخرى في تطبيق عقوبات بهدف شل الاقتصاد الروسي، واستهدفت الأفراد والبنوك والشركات والمبادلات النقدية والتحويلات المصرفية والصادرات والواردات، انخرطت دولتان لم تشاركا سابقًا في العقوبات بعد ضم روسيا شبه جزيرة القرم في 2014، وهما كوريا الجنوبية وتايوان غير العضو في الأمم المتحدة، في عقوبات ضد روسيا. وفي 28 فبراير 2022، أعلنت سنغافورة أنها ستفرض عقوبات مصرفية على روسيا لغزو أوكرانيا، مما يجعلها أول دولة في جنوب شرق آسيا تفرض عقوبات على روسيا؛ وصفت صحيفة ساوث تشاينا مورنينج بوست هذه الخطوةبأنها "غير مسبوقة تقريبًا [1]."وشملت العقوبات أيضا مواد يمكن استخدامها لصنع أسلحة ضد أوكرانيا، فضلا عن الإلكترونيات والأجهزة التكنولوجية وغيرها من المعدات ذات الصلة، والتي تم إدراجها في بيان مفصل في 5 مارس2022[2].

وحتى جويلية 2022، كان أحد أهم التدابير التقييدية هو فرض عقوبات على البنك المركزي الروسي من قبل مجموعة السبع(G7)، الأمر الذي أدى فعليا إلى منع روسا من الوصول إلى الأصول المالية التي تمثل أكثر من 400 مليار دولار من احتياطيات النقد الأجنبي المحتفظ بها في الخارج. في المجموع، فرضت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن أكثر من 1500 إجراء عقوبات منفصل على أكثر من 800 هدف يتعلق بالغزو الروسي لأوكرانيا. بالإضافة إلى ذلك ما يقرب من 1000 شركة أجنبية "فرضت

[1] Ipid,p.30.

[2] أوروبا توسع من عقوباتها على روسيا في مجالات الاقتصاد والصناعة. تم تصح الموقع في: 2022/10/12 https://www.youtube.com/watch?v=4Nn1msnB8RI

عقوبات ذاتية" من خلال إغلاق أو تقليص عملياتها في روسيا، الأمر الذي ساهم في عزلة موسكو المالية عن الاقتصاد العالمي[1].

وستستمر العقوبات في التصاعد طالما استمر الغزو الروسي. وسيكون أحد مجالات التركيز الأساسية هو تطوير خيارات لاستهداف قطاع الطاقة الروسي بشكل أكثر شمولية. وقد سمح اعتماد أوروبا على الطاقة المستوردة من روسيا، وخاصة النفط والغاز الطبيعي، لموسكو بمواصلة تمويل عملياتها العسكرية في أوكرانيا. وفي الوقت نفسه، قد تكون روسيا على استعداد متزايد لتقوية نفوذها في مجال الطاقة على أوروبا، كما بدأت تفعل مع بولندا وبلغاريا، الأمر الذي يزيد من الحاجة إلى التطوير العاجل لمصادر الطاقة البديلة.

واعتبر سيرجي ألكساشينكو، نائب وزير المالية الروسي الأسبق العقوبات الاقتصادية ضد روسيا بأنها نوع من القنبلة النووية المالية التي تقع على روسيا[2]. وفي1 مارس 2022، قال وزير المالية الفرنسي برونو لومير إن المبلغ الإجمالي للأصول الروسية التي تم تجميدها بسبب العقوبات بلغ تريليون دولار[3].

- العقوبات المفروضة على روسيا حسب الهدف والقطاع:

استخدمت الحكومة الأمريكية سلطات العقوبات التابعة لوزارات الخارجية والخزانة والتجارة لاستهداف قطاعات الاقتصاد الروسي، التي تساهم في غزو موسكو غير المبرر لأوكرانيا. وتشمل هذه القطاعات النخب الروسية والأوليغارشية التي تستخدم ثرواتها المتراكمة لدعم بوتين وغزوه العسكري. ومست كذلك صناعات الدفاع والنقل التي توفر الأسلحة والمسارات لنقل المشاة، المؤسسات المالية، مثل البنوك، التي تساعد في تمويل العمليات العسكرية أو تخفي الأصول المالية للأهداف الخاضعة للعقوبات، شركات التكنولوجيا التي تسمح بإنتاج وابتكار المعدات المسلحة في المستقبل، وإلى حد أقل، قطاع الطاقة الذي يواصل دعم بوتين ونظامه ماليا.

[1] Emily Kilcrease, Jason Bartlett and Mason Wong, Sanctions by the Numbers: Economic Measures against Russia Following Its 2022 Invasion of Ukraine,on: 24/10/2022 https://www.cnas.org/publications/reports/sanctions-by-the-numbers-economic-measures-against-russia-following-its-2021-invasion-of-ukrain

[2] نطاق العقوبات الاقتصادية على روسيا تم تصفح الموقع في:2022/10/24
https://www.youtube.com/watch?v=wY-35Ha9A48

[3] الموقع نفسه. تم تصفح الموقع في:2022/10/24

1. النخب الحاكمة ورجال المال (الأوليغارشيون):

في محاولة غير مسبوقة لزيادة عزلة الاقتصاد الروسي، وأولئك الذين يدعمون ماليا غزو بوتين لأوكرانيا، فرضت الحكومة الأمريكية عقوبات على أكثر من 600 من رجال المال والنخب الروسية*، بما في ذلك أكثر من 300 عضو في مجلس الدوما الروسي. ومن خلال سلطة العقوبات التابعة لوزارة الخزانة ووزارة الخارجية، قيدت الحكومة الأمريكية الأوليغارشيين الروس والبيلاروسيين وأفراد أسرهم، من الوصول إلى أصولهم المالية وممتلكاتهم في الخارج، فضلا عن تقييد قدرتهم على السفر إلى الولايات المتحدة وإجراء المعاملات بالدولار الأمريكي. تلعب طبقة النخبة دورا رئيسيا في تمويل غزو بوتين لأوكرانيا واستهداف ثرواتها بهدف إحباط مساهماتها المالية، فضلا عن زيادة الضغط السياسي على المقربين من بوتين[1] لإعادة النظر في دعمهم للغزو. بالإضافة إلى ذلك، فرضت وزارة التجارة ضوابط تصدير السلع الفاخرة ذات المنشأ الأمريكي إلى روسيا أو بيلاروسيا أو الأشخاص الروس والبيلاروسيين المدرجين في أي مكان كانوا، ونشرت تدبيرا لم يكن يستخدم في السابق إلا ضد كوريا الشمالية. بالإضافة إلى وضع أنظارها على أصول الأوليغارشية الروسية، فإن وزارة الخزانة أدرجت عدد من المواقع الإلكترونية والمؤسسات الإعلامية المرتبطة بالنخبة ووكالة الاستخبارات الروسية المكرسة لنشر المعلومات المضللة الموالية لروسيا[2].

كما فرض حلفاء الولايات المتحدة مجموعة خاصة بهم من العقوبات والتدابير الاقتصادية التي تستهدف النخب الروسية والأوليغارشية. على سبيل المثال، كل من المملكة المتحدة و الاتحاد الأوروبي أعربت علنا عن اهتمامها بإلغاء "جوازات السفر والتأشيرات الذهبية * للأوليغارشيين الروس،

* هذه الإحصائيات متوقفة إلى غاية 1 جوان 2022

[1]Emily Kilcrease, Jason Bartlett **and** Mason Wong, Sanctions by the Numbers: Economic Measures against Russia Following Its 2022 Invasion of Ukraine,op,cit,p.1.

[2]Treasury Sanctions Russians Bankrolling Putin and Russia-Backed Influence Actors, on:03/11/2022 https://home.treasury.gov/news/press-releases/jy06

*جوازات السفر والتأشيرات الذهبية والتي تمنح للرعايا الأجانب طريقا للإقامة بعد استثمار مبلغ كبير من المال. وفي المملكة المتحدة وحدها، أصدرت لندن أكثر من 2500 تأشيرة للمواطنين الروس بموجب هذا البرنامج منذ إطلاقه في عام 2008، ويعتبر مالك نادي تشيلسي لكرة القدم **رومان أبراموفيتش** بعض من أبرز الأوليغارشية الخاضعة لعقوبات المملكة المتحدة ، والذي تبلغ قيمة ثروته أكثر من 11 مليار دولار أمريكي؛ **وأوليغديريباسكا،** الذي لديه حصص في صناعة الطاقة الروسية والذي فرضت عليه الولايات المتحدة عقوبات في عام 2018، **وإيغور إيفانوفيتش سيتشين،** صاحب واحدة من أكبر شركات النفط في العالم، روسنفت، وغالبا ما يوصف بأنه "اليد اليمنى لبوتين"

منذ غزو أوكرانيا،كما صنفت لندن أكثر من 1000 من الأفراد والكيانات الروسية مع 350 عقوبات جديدة صدرت في يوم واحد[1].

كما اتخذ حلفاء آخرون للولايات المتحدة الأمريكية، إجراءات اقتصادية ملموسة ضد الأوليغارشية الروسية وأفراد من النخبة. الاتحاد الأوروبي و أستراليا أصدرت كذلك العقوبات المالية ضد مجموعة واسعة من الأوليغارشيين الروس وأفراد أسرهم، مشيرين إلى صلات شخصية و/أو مالية بموسكو وبوتين. وبالمثل إيطاليا استولت على فيلات فاخرة مملوكة لروسيا ويخوت فاخرة يبلغ مجموعها حوالي 150 مليون دولار أمريكي، موناكو جمدت أصول الشركات والأفراد الروس الخاضعين لعقوبات الاتحاد الأوروبي، وحتى سويسرا جمدت أصول الشركات والمسؤولين الروس الرئيسيين، وفرضت قيودا على سفر الأوليغارشية الروسية، وفرضت عقوبات مباشرة على بوتين نفسه. وفي أمريكا الشمالية، كندا كذلك انضمت إلى مجموعة الدول الغربية والولايات المتحدة في فرض عقوبات على الأوليغارشية الروسية، وبلغ مجموعهم 31 عضوا في الدائرة المقربة من بوتين و355 فردا آخرين متورطين في غزو أوكرانيا، أو عمليات التضليل ذات الصلة. وفي آسيا، قامت اليابان أيضا بتعليق إصدار التأشيرات اليابانية للأفراد المحددين المرتبطين بحرب روسيا في أوكرانيا وقد جمد أصول 32 مسؤولا روسيا وبيلاروسيا على صلة بالغزو الأوكراني، بمن فيهم مسؤولون رئيسيون في بوتين ومديرون تنفيذيون لشركات مرتبطة بالجيش الروسي مثل ترانسنفت ومجموعة فاغنر[2].

2. القدرات الدفاعية واللوجيستسكية الروسية:

وكجزء من الجهود الرامية إلى إضعاف القدرات العسكرية وسلاسل التوريد التي تدعم غزو بوتين لأوكرانيا، استهدفت واشنطن بشكل مكثف صناعات الدفاع والنقل الروسية. وعلى وجه الخصوص، لعبت وزارة التجارةالأمريكية دورا رائدا في إضعاف صناعة الدفاع الروسية من خلال التوسع السريع في فرض ضوابط التصدير على التقنيات الحيوية، وتصنيفات قائمة الكيانات والشركات التي تدعم قطاع الدفاع

[1] Meet 7 Russian Oligarchs Recently Added to the UK Sanctions List (businessinsider, on:01/10/2022https://www.businessinsider.com/who-are-the-russian-oligarchs-uk-sanctions-list-roman-abramovich-2022

[2] Emily Kilcrease, Jason Bartlett and Mason Wong, Sanctions by the Numbers: Economic Measures against Russia Following Its 2022 Invasion of Ukraine ,on: 05/11/2022. https://www.cnas.org/publications/reports/sanctions-by-the-numbers-economic-measures-against-russia-following-its-2021-invasion-of-ukrain .

الروسي. منذ الغزو، أضافت وزارة التجارة الأمريكية ما يقرب من 190 كيانا جديدا إلى قائمة الكيانات الخاصة بها، والتي تصل الى جوان 2022 إلى أكثر من 450 كيانا روسيا. بالإضافة إلى تقييد قدرة روسيا للوصول إلى المعدات العسكرية لقواتها الدفاعية والجوية والبحرية، فإن هذه القواعد الجديدة تقيد أيضا قدرة موسكو على تطوير ونشر أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية. وأصدرت وزارة التجارة بيانا مماثلا قيود بشأن الكيانات البيلاروسية التي تقدم الدعم الدفاعي واللوجستي للجيش الروسي[1].

كما أصدرت الحكومة الأمريكية عقوبات مالية ضد شركات الدفاع التي تصنع الطائرات العسكرية الروسية وتوفر الشحن والدعم اللوجستي للعمليات العسكرية، مثل مصنع إنتاج الطائراتفي نوفوسيبيرسك، المعروف أيضا باسم سوخويو سوفكومفلوت. لدى وزارة الخارجية 22 كيانا روسيا مرتبطا بالدفاع مسؤولا عن المساهمات الحاسمة في العمليات العسكرية الروسية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: تصنيع المركبات الجوية غير المأهولة، وأنظمة الحرب الإلكترونية، ومركبات المشاة القتالية، والصواريخ والأسلحة المضادة للدبابات، والفرقاطات العسكرية، ومحركات الطائرات القاذفة، والمروحيات، وغيرها من المركبات. تحظر هذه التصنيفات المعاملات التي يقوم بها أشخاص أمريكيون أو داخل الولايات المتحدة والتي تنطوي على أي ممتلكات أو مصالح في ممتلكات الكيانات المحددة.

3. البنية التحتية المالية وقطاع الخدمات المالية:

ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للعقوبات الأمريكية وحلفائها في القطاع المالي الروسي، بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. ومنذ مارس 2022، فرضت الحكومة الأمريكية أكثر من 200 عقوبة اقتصادية على قطاع الخدمات المالية الروسي، بما في ذلك البنوك والأذرع المالية للشركات الروسية الكبرى. وتتراوح العقوبات المفروضة على المؤسسات المالية الروسية في شدتها. وبقدر ما تخضع بعض المؤسسات لعقوبات أقل من الحظر الكامل، هناك مجال إضافي لتصعيد العقوبات من خلال التحرك نحو الحجب الكامل لهذه المؤسسات.

[1]Targeting Russian Elites and Defense Enterprises of Russian Federation,0n:06/10/2022 https://www.state.gov/targeting-russian-elites-and-defense-enterprises-of-russian-fede

- **البنك المركزي الروسي:**

تمثلت العقوبات المفروضة على البنك المركزي الروسي، والتي تحظر على الأشخاص والشركاتالأمريكية الانخراط في أي معاملات مع البنك المركزي، هي واحدة من أهم إجراءات العقوبات الأكثر تأثيرا. على الرغم من عدم وجود حظر كامل للعقوبات، إلا أن هذه العقوبات تسعى لتحقيق نفس التأثير العملي إلى حد كبير في تقييد الوصول المالي من وإلى السوق الروسية. تمتلك الولايات المتحدة نسبة صغيرة نسبيا من أصول البنوك المركزية الروسية في الخارج – يبلغ مجموعها حوالي 7 % (38 مليار دولار أمريكي) – ويرجع ذلك جزئيا إلى أن روسيا اتخذت خطوات ملموسة لنقل أصولها بعيدا عن الأصول المقومة بالدولار وأصول الحفظ الأمريكية كجزء من إستراتيجيتها الوطنية من أجل أكثر مقاومة للعقوبات من طرف الاقتصاد الروسي[1]. ومع ذلك، لم تقم موسكو بإزالة مثل هذه الأصول من دول مجموعة السبع، والتي تحركت جميعها لفرض عقوبات على البنك المركزي*. هذه التدابير الاقتصادية المشتركة على البنك المركزي ستقوض بشكل كبير قدرة روسيا على إدارة السياسة النقدية العادية، وإدارة الانخفاض الحاد في الروبل، أو التخفيف من التأثير السلبي للعقوبات. التحركات الأخيرة لمنع التهرب من العقوبات المتعلقة بالذهب، والتي تم فيها حظر على الأشخاص الأمريكيين الذين يشاركون في معاملات الذهب مع فرض عقوبات على الكيانات، وذلك من أجل إضعاف محاولات روسيا لدعم الروبل بشكل كبير، من خلال زيادة الحد من قدرة روسيا على استخدام احتياطيات البنك المركزي وإدارة الأرباح الجزئية من العملات الأجنبية من عائدات الطاقة المستمرة.

[1]Central Bank Sanctions Halt Russia's Ruble Intervention,on :14/10/2022
https://www.bloomberg.com/news/articles/2022-02-28/central-bank-sanctions-breach-fortress- russia-hal

*شملت عمليات تجميد أصول الدول الحليفة (بالدولار الأمريكي) ما يلي: فرنسا، 71 مليار دولار (12 في المائة)، 71 اليابان، 58 مليار دولار (10 في المائة)، ألمانيا، 55 مليار دولار (9 في المائة)؛ المملكة المتحدة، 26 مليار دولار (4 في المائة)؛ النمسا، 17 مليار دولار (3 في المائة)؛ وكندا، 16 مليار دولار (2 في المائة).للمزيد اطلع على الرابط https://www.bloomberg.com/news/articles/2022-02-28/central-bank-sanctions-breach-fortress-russia-hal

شكل رقم02: قيمة الأصول الروسية المجمدة لدى بعض الدول الغربية

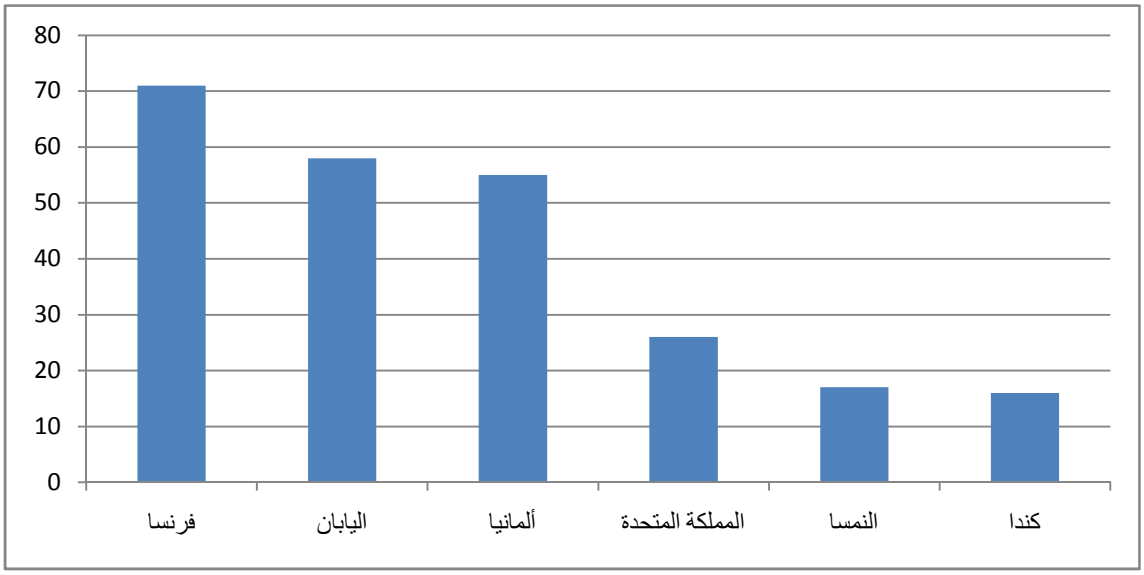

المصدر: من إعداد الطالب والمعطيات مستمدة من:

https://www.bloomberg.com/news/articles/2022-02-28/central-bank-sanctions-breach-fortress-russia-hal

- **قطاع الخدمات المالية:**

تم فرض عقوبات حظر كاملة على الشركات المالية الروسية الكبرى مثل Otkritie وNovikombank وPSB و Bank Rossiya وSovcombank، حيث تجمد عقوبات الحظر الكامل أي أصول أو كيانات أو عقارات مقومة بالدولار مملوكة (ملكية بنسبة 51 في المائة أو أعلى) من قبل كيان محدد، وتحظر على الأشخاص الأمريكيين التعامل معها، كما تم حضر البنوك الوسيطة التي تؤدي دورا وسيطا حاسما من خلال تمكين معاملات الدفع عبر الحدود بين الكيانات التي لا تشترك في أي أعمال رسمية أو حسابات تجارية مع بعضها البعض. تفرض العقوبات على البنوك الوسيطة بشكل كبير للحد من القدرة على إجراء معاملات مشروعة مقومة بالدولار الأمريكي. حيث اعتمد حلفاء الولايات المتحدة تدابير للحد من القنوات المالية البديلة.

وتخضع مؤسسات مالية أخرى، مثل غازبروم بنك، والبنك الزراعي الروسي، وبنك الائتمان في موسكو، لقيود الديون وحقوق الملكية، مما يمنع فرص الاستثمار الأجنبي وإقراض الأموال بالدولار الأمريكي ويقيد قدرة هذه المؤسسات المستقبلية على زيادة رأس المال. العديد من الشركات الروسية الكبرى

المشاركة في المعاملات المالية المتطورة، على سبيل المثال، Rostelecom وTransneft وRusHydro وRussian Railways – تخضع أيضا لقيود الديون وحقوق الملكية وتقتصر على فترات ائتمان قصيرة جدا. وبعيدا عن هذه التدابير المباشرة، فإن القيود المفروضة على البنوك الروسية تعني أن الكيانات الروسية التي لديها ديون قائمة والتي قد لا تزال مخدومة قانونيا قد تكافح من أجل سداد التزاماتها[1].

هذا ما أدى بروسيا إلى التخلف عن سداد ديونها للمرة الأولى منذ عام 1998 بعد أن تخلفت عن موعد نهائي رئيسي. ولديها المال اللازم لدفع 100 مليون دولار (81 مليون جنيه إسترليني)، لكن العقوبات جعلت من المستحيل القيام بذلك. ويأتي ذلك في أعقاب سلسلة من التدابير المتخذة ضد مؤسساتها المالية. بعدما منعت الولايات المتحدة روسيا من سداد ديونها باستخدام 600 مليون دولار تحتفظ بها في البنوك الأمريكية، مما يجعل من الصعب على روسيا سداد قروضها الدولية.وتم تجميد أصول البنك المركزي الروسي، لمنعه من استخدام 630 مليار دولار (470 مليار جنيه إسترليني) من الاحتياطيات التي يمتلكها بالعملات الأجنبية. بعدماتمت إزالة البنوك الروسية الكبرى من نظام الرسائل المالية الدولي سويفت(SWIFT)، والذي سيؤخر المدفوعات إلى روسيا مقابل صادراتها من النفط والغاز. كما استبعدت المملكة المتحدة البنوك الروسية الرئيسية من النظام المالي البريطاني، وجمدت أصول جميع البنوك الروسية، ومنعت الشركات الروسية من اقتراض الأموال، ووضعت قيودا على الودائع التي يمكن للروس القيام بها في البنوك البريطانية[2].

- **قطاع الطاقة:**

صناعة الطاقة هي مصدر رئيسي لرأس المال الأجنبي للاقتصاد الروسي، حيث يجلب ما يقرب من 40 % من إيرادات ميزانية الحكومة الروسية و60% من صادراتها الوطنية. مصادر الحكومة الروسية تقدر أن الصناعات الاستخراجية تشكل أيضا حوالي 60 % من الاقتصاد الروسي. وقد ركزت العقوبات المفروضة على قطاع الطاقة حتى الآن على الحد من أهمية الاستثمار في قطاع الطاقة على

[1] Ipid .
[2] What are the sanctions on Russia and are they hurting its economy? - BBC News, on:23/10/2022 https://www.bbc.com/news/world-europe-6012565

المدى الطويل، مع تجنب التأثيرات المباشرة على الإنتاج الحالي، وبالتالي عدم التأثير على الصادرات الحالية من الطاقة الروسية إلى أوروبا. وتستورد أوروبا حاليا ما يقرب من نصف إجمالي وارداتها من الغاز الطبيعي من روسيا، تصل إلى 45 % في عام 20211. قد يؤدي قطع الطاقة الروسية عن أوروبا إلى أزمة طاقة وركود في القارة، ومن المرجح أن يؤثر سلبا على أسواق الطاقة العالمية أيضا، حيث قدمت وكالة الطاقة الدولية خطة للاتحاد الأوربي مكونة من 10 نقاط من أجل التخلي التدريجي عن التبعية الطاقوية لروسيا*.

وتعود عملية استهداف إنتاج الطاقة الروسية إلى عام 2014 بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم،حيث فرضت الولايات المتحدة العقوبات التي تستهدف قطاع الطاقة الروسي وتحد من وصوله إلى الأسواق الأمريكية، من خلال فرض ضوابط على تصدير المعدات المتعلقة بمشاريع التنقيب في الأعماق في القطب الشمالي البحري والصخر الزيتي، والتي كانت تعد مصادر مستقبلية للإمدادات الروسية. وفي ظل موجات العقوبات الحالية، بذلت الدول الغربية جهودا مدروسة لعزل إنتاج الطاقة الحالي عن تأثير العقوبات، من خلال إنشاء الإعفاءات للمعاملات المتعلقة بالطاقة في جميع عقوبات البنك الرئيسي والبنك المركزي الروسي. وعلاوة على ذلك، فقد تركوا غازبروم بنك صراحة خارج قائمة البنوك المعنية بشكل خاص، نظرا للدور الرئيسي الذي تلعبه المؤسسة في معالجة معاملات الطاقة. وقد اقتصرت الإجراءات التي اتخذت ضد قطاع الطاقة إلى حد كبير على الإنتاج في المستقبل، مثل الجزاءات المفروضة على نورد ستريم 2، الذي لم يكن قد بدأ تشغيله بعد، إلى جانب القيود المفروضة على الديون والأسهم المفروضة على المؤسسات ذات الصلة بالطاقة.

---

[1] How Europe can cut natural gas imports from Russia significantly within a year https://www.iea.org/news/how-europe-can-cut-natural-gas-imports-from-russia-significantly-within-a-y

*لا توقع أي عقود جديدة لتوريد الغاز مع روسيا. 2-استبدال الإمدادات الروسية بالغاز من مصادر بديلة 3-إدخال الحد الأدنى من التزامات تخزين الغاز 4-تسريع نشر مشاريع جديدة لطاقة الرياح والطاقة الشمسية 5زيادة توليد الطاقة من الطاقة الحيوية والنووية إلى أقصى حد 6 سن تدابير ضريبية قصيرة الأجل على الأرباح غير المتوقعة لحماية مستهلكي الكهرباء الضعفاء من ارتفاع الأسعار 7 تسريع استبدال غلايات الغاز بمضخات حرارية 8 تسريع تحسينات كفاءة استخدام الطاقة في المباني والصناعة 9 تشجيع المستهلكين على خفض منظم الحرارة مؤقتا بمقدار 1 درجة مئوية 10- تكثيف الجهود الرامية إلى تنويع مصادر مرونة نظام الطاقة وإزالة الكربون منها، أنظر:

Emily Kilcrease, Jason Bartlett and Mason Wong, Sanctions by the Numbers: Economic Measures against Russia Following Its 2022 Invasion of Ukraine.https://www.cnas.org/publications/reports/sanctions-by-the-numbers-economic-measures-against-russia-following-its-2021-invasion-of-ukrain

الشكل رقم03: أكبر الدول إنتاجا للنفط في العالم لعام 2020

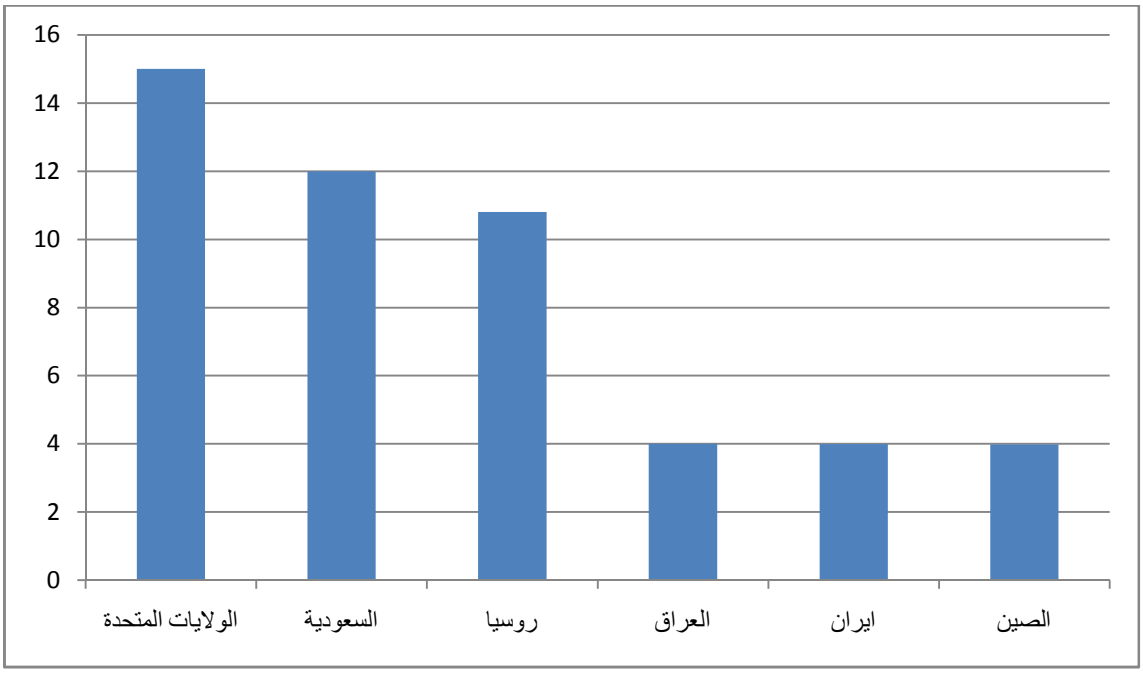

المصدر:من إعداد الطالب والمعطيات مستمدة من قاعدة بيانات البنك الدولي.

كان حظر الاستيراد الأمريكي، إلى جانب الحظر الذي فرضته كندا وأستراليا والمملكة المتحدة، أول خطوات مهمة لتقييد إنتاج الطاقة الحالية وإيراداتها في روسيا. تم تنفيذ هذا في الولايات المتحدة بموجب أمر تنفيذي في مارس يحظر استيراد النفط الروسي والغاز الطبيعي المسال، والفحم إلى الولايات المتحدة. أما الاتحاد الأوروبي فسوف يستغرق وقتا أطول بكثير لاتخاذ إجراءات أقوى في مجال الطاقة، نظرا لعلاقات الإمداد الحالية والبنية التحتية وعدم توفر فرص بديلة للطاقة الروسية.

ردا على الحرب الروسية الأوكرانية، قام الاتحاد الأوروبي بإعلان اعتزامه خفض اعتماده على النفط والغاز الروسيين بمقدار الثلثين قبل عام 2023، باستخدام مزيج من مصادر الغاز البديلة، وتكثيف الجهود للانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة، والحد من الطلب على الطاقة. في 25 مارس، أعلن بايدن خطة جديدة لتزويد أوروبا بالغاز الطبيعي المسال من السوق الأمريكية، إلى جانب ما يقابله من الغاز الطبيعي لدعم الجهود الأوروبية للابتعاد تدريجيا عن واردات الطاقة الروسية.

تدعم بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وخاصة بولندا ودول البلطيق، فرض عقوبات أكثر صرامة من الاتحاد الأوروبي على واردات النفط والغاز الروسية، لكن دولا رئيسية مثل ألمانيا قلقون بشأن الانتكاسات الاقتصادية والسياسية المحتملة، فالمجر كذلك اعترضت على الحظر المقترح من الاتحاد الأوروبي على واردات النفط الروسية. ومع ذلك، فإن الأدلة المتزايدة على انتهاكات حقوق الإنسان و الفظائع المرتكبة ضد المدنيين في أوكرانيا قد تدفع الدول الأوروبية اعتماد جدول زمني أسرع لعقوبات قطاع الطاقة. اتخذ الاتحاد الأوروبي خطوة أولية بحظره على واردات الفحم بعد الكشف عن الانتهاكات الإنسانية في بوتشا*، وأعلنت ألمانيا مؤخرا دعمها لفرض حظر تدريجي على النفط الروسي. طبقًا لبعض التقارير، ستدعم برلين نهجا مرحليا لاستهداف النفط بدلا من الخيارات الأخرى التي نوقشت في الاتحاد الأوروبي، مثل الحد الأقصى للأسعار أو آليات الدفع لحجب أجزاء من إيرادات موسكو. ويمثل هذا الموقف الجديد تحولا كبيرا في السياسة الألمانية التقليدية التي خنقت الاتحاد الأوروبي من تبني تدابير اقتصادية صارمة تستهدف قطاع الطاقة الروسي. ومع ذلك، لا تزال واردات النفط الروسية بمنأى إلى حد كبير عن التدابير الاقتصادية للاتحاد الأوروبي. اعتبارا من أوائل ماي، كانت الخلافات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حول التفاصيل المحيطة بحظر شحن النفط فعالة، واعتماد هذه الخطوة التي يحتمل أن تكون مؤثرة.

إن فرض عقوبات ذاتية من قبل شركات الطاقة متعددة الجنسيات يضخم من تأثير العقوبات التي تفرضها الحكومة. فقد قررت كبرى شركات الطاقة الأمريكية والبريطانية والأوروبية، بما في ذلك شركات الطاقة البريطانية العملاقة BP وShell، وExxonMobil الأمريكية، وEquinor النرويجية، وFranceTOTAL، بشكل مستقل الخروج من روسيا على الرغم من أن مثل هذه المخارج لم تكن مطلوبة بموجب العقوبات.

*تبادلت روسيا من جهة، وأوكرانيا والغرب من جهة أخرى، الاتهامات حول المسؤولية عما بات يعرف إعلاميا بـ"مجزرة بوتشا"، وبينما اتهمت كييف روسيا بارتكاب "مجزرة" غداة العثور على عشرات الجثث في مدينة بوتشا، الواقعة شمال غربى العاصمة بعد انسحاب القوات الروسية، ذكرت وزارة الدفاع الروسية أن جميع الصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو التي نشرها النظام في أوكرانيا، هي "استفزاز آخر"كما أكدت الوزارة خلال الوقت الذي كانت فيه هذه المدينة تحت سيطرة القوات المسلحة الروسية، لم يتعرض أي أحد من سكانها لأي أذى أو أي أعمال عنف".

لقد أثر تأثير الحرب والعقوبات الذاتية من القطاع الخاص بالفعل على سوق الطاقة العالمية بارتفاع أسعار النفط والغاز. وأدى إلى ارتفاع كبير في الولايات المتحدة وأوروبا*. وعلى العكس من ذلك، يبدو أن هذا الارتفاع في أسعار الطاقة يتسبب في عائدات كبيرة لصادرات الطاقة الروسية، حيث أن تأثير ارتفاع الأسعار يفوق خسائر روسيا في الوقت الحالي.

سعت الولايات المتحدة إلى الانخراط في المسعى الدبلوماسي مع المملكة العربية السعودية وفنزويلا وإيران للتفاوض المحتمل على صفقة تجارية للنفط كجزء من جهد أكبر لتعزيز إمدادات الطاقة العالمية. ومع ذلك، فهي بعيدة كل البعد عن أي قرار أو صفقة نهائية. بالإضافة إلى ذلك، هناك إمكانات صفقة مع قطر ويبدو أيضا أنها تتقدم، على الرغم من أن الدوحة لديها القليل من الإمدادات الجديدة لتقدمها على المدى القريب. وحتى الآن، قامت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) رفض لتغيير خطط الإنتاج الخاصة بهم للمساعدة في تخفيف الارتفاع الحاد في أسعار النفط العالمية، والتمسك بخطتهم للزيادات المعتدلة في اجتماعاتهم في فبراير ومارس، على الرغم من تزايد علامات تعطل الإمدادات. وفيما يتعلق بتفاوض واشنطن مع طهران وكاراكاس، من المرجح أن تستمر المناقشات الجارية حول برنامج إيران النووي والمخاوف بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في فنزويلا في الهيمنة على المحادثة، خاصة محليا داخل الولايات المتحدة[1].

- قطاع التكنولوجيا والاتصالات:

وسعت الولايات المتحدة العقوبات المالية المفروضة قطاع التكنولوجيا في روسيا بدءا من شركات التكنولوجيا التي ترعاها الدولة إلى شركات الاتصالات والتكنولوجيا المالية المدعومة من البنوك الروسية. وستؤثر هذه العقوبات على قدرة روسيا على شن عمليات عسكرية مستدامة

*أشارت جمعية السيارات الأمريكية إلى أكبر ارتفاع قصير الأجل في أسعار البنزين مع محطات الخدمة المحلية التي تصل إلى ما معدله 26 سنتا أكثر للجالون الواحد في أسبوع واحد فقط ومتوسط سعر الغاز العادي في الولايات المتحدة اين وصل إلى 4.17 دولار، محطما الرقم القياسي الأمريكي السابق البالغ 4.11 دولار للجالون الواحد في يوليو 2008. تجاوز متوسط السعر الوطني في جوان $5 دولار أمريكي جالون لأول مرة على الإطلاق. أما بالنسبةللاتحاد الأوروبي، ارتفع الرقم اليومي للغاز الطبيعي الروسي المستورد من حوالي 210 ملايين دولار أمريكي إلى 690 مليون دولار أمريكي من يناير 2022 إلى مارس 2022.أنظر:
https://jordanrussiacenter.org/news/economic-sanctions-on-russia-and-their-effects-part-i/#.YwIWxv.

[1] الغرب يعتزم فرض عقوبات جديدة على روسيا قد تستهدف قطاع الغاز تمت التصفح يوم:12\07\\2022
https://www.bing.com/videos/search?q .

ومتقدمة في أوكرانيا لأنها تستهدف الموردين الرئيسيين للتكنولوجيا الضرورية للجيش الروسي، مثل المعالجات الدقيقة وأشباه الاتصالات. في ماي2022، فرضت ضوابط إضافية على تصدير التكنولوجيا إلى روسيا وبيلاروسيا، فلم تعزز التدابير التقييدية على تجارة السلع الكمالية من وإلى هذين البلدين فحسب، بل فرضت أيضا متطلبات ترخيص إضافية للصادرات وإعادة التصدير والتحويلات داخل البلد إلى روسيا أو داخلها لأي أصناف محددة. هذا التوسع التنظيمي مهم من حيث زيادة عزل روسيا عن التجارة العالمية. بالإضافة إلى ذلك، ستؤثر ضوابط التصدير المطبقة في جميع أنحاء الاقتصاد الروسي على قطاع التكنولوجيا، وخاصة توريد أنواع والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. على سبيل المثال، وزيرة التجارة الأمريكية جينا ريموندو قال في مجلس الشيوخ في 11 ماي إن القوات الروسية لجأت إلى استخدام أشباه الاتصالات التي غالبا ما توجد في أدوات المطبخ المنزلية لمعداتها العسكرية، على الأرجح بسبب العقوبات وضوابط التصدير[1].

الجدول رقم04:قائمة العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا من طرف (الولايات المتحدة الأمريكية المملكةالمتحدة الإتحاد الأوربي).

نوعية العقوبات الاقتصادية	الولايات المتحدة الأمريكية	المملكة المتحدة	الإتحاد الأوربي
حضر البنوك الروسية الكبرى من نظامSWIFT	❖	❖	❖
حضر جميع واردات النفط ومشتقاته	❖		
حضر السفر على المشرعين والمشرعين والملياردیرات والمصرفيين وأفراد أسرهم	❖	❖	❖
مصادرة أملاك بعض رجال المال الروس	❖	❖	❖
فرض عقوبات على كيانات روسية تسيطر على وسائل الإعلام بالإضافة إلى 26 فرد يعملون في تلك الوسائل	❖		❖
مصادرة الأصول الفاخرة لأثرياء روسيا	❖	❖	❖

[1] واشنطن تفرض عقوبات على قطاع التكنولوجيا الروسي. تمت لمشاهدة يوم: 23\07\2022
https://www.bing.com/videos/search?q

طلب المغادرة ل 12 ديبلوماسي روسي لدى الأمم المتحدة	❖		
حضر الأفراد والمؤسسات الروسية من بورصات العملات المشفرة	❖		❖
حضر التعاملات مع البنك المركزي الروسي وصندوق الثروة الوطني الروسي ووزارة المالية	❖	❖	❖
منع شركات الطيران والفضاء من الروسية من سوق التأمينات	❖	❖	❖
حظر السفن المملوكة لروسيا أو الخاضعة للرقابة أو المستأجرة	❖	❖	❖
منع الطائرات المسجلة في روسيا من الهبوط	❖	❖	
تجميد الأصول الروسية في صندوق الاستثمار المباشر		❖	
منع جميع الشركات الروسية من جمع التمويل في أسواق المملكة المتحدة		❖	
حضر مجموعة من الصادرات التكنولوجية	❖	❖	
وضع سقف 50 ألف جنيه إسترليني على ودائع المواطنين الروس		❖	
اغلاق المجال الجوي أمام جميع الطائرات الروسية	❖	❖	❖
منع الروس الاستثمار في الأوراق المالية للاتحاد الأوربي.			❖
تعليق المعاملات التفضيلية التي تحظى بها موسكو على الصعيدين التجاري والاقتصادي	❖	❖	❖
العمل على تعليق حقوق عضوية روسيا في المؤسسات المالية متعددة الأطراف منها صندوق النقد والبنك الدوليان.	❖	❖	❖

المرجع: من إعداد الطالب والمعطيات مستمدة من:

Emily Kilcrease, Jason Bartlett and Mason Wong, Sanctions by the Numbers : Economic Measures against Russia Following Its 2022 Invasion of Ukraine https://www.cnas.org/publications/reports/sanctions-by-the-numbers-economic-measures-against-russia-following-its-2021-invasion-of-ukrain

سخر نائب رئيس مجلس الأمن الروسي والرئيس السابق دميتري ميد فيديف من العقوبات الغربية المفروضة على روسيا ، بما في ذلك العقوبات الشخصية ، وعلق على أنها علامة على "العجز السياسي"

الناتج عن انسحاب الناتو من أفغانستان، وهدد بتأميم الأصول الأجنبية التي تحتفظ بها الشركات داخل روسيا[1].

الفرع الثاني: الإستراتيجية الروسية لمواجهة العقوبات الاقتصادية الغربية.

تعتبر نقطة قوة روسيا الأساسية في مواجهتها للعقوبات الاقتصادية الدولية هي الإيرادات الزائدة والناتجة من خلال استمرارها في بيع النفط والغاز وارتفاع أسعارها، وتجميع الاحتياطيات الأجنبية البالغة 630 مليار دولار التي يحتفظ بها البنك المركزي. في الواقع، كان هناك قلق في الغرب من أن روسيا قد تفرض عقوبات مضادة مثل الحد أو وقف صادرات النفط و/أو الغاز فضلا عن السلع الرئيسية الأخرى. وكانت الفكرة هي أنه من خلال فرض عقوبات على الاتحاد الأوروبي، قد تقوض روسيا وحدة حلف شمال الأطلسي، فضلا عن تقويض العزم الأوروبي على فرض عقوبات على روسيا بسبب الغزو. وعلاوة على ذلك، كان من المفهوم أن روسيا، مع مجموعتها الضخمة من احتياطيات العملات الأجنبية، قادرة على تحمل تكاليف استيعاب الانخفاض الكبير في الإيراداتعلى الأقل مؤقتا[2].

اتخذت الحكومة الروسية، جملة من الإجراءات والتدابير لصد الهجوم الاقتصادي المضاد من الغرب. بينما يمكن لروسيا أن تدعي بعض الانتصارات الرمزية، فإن التأثير الكامل للعقوبات الغربية بدأ يظهر بطرق حقيقية للغاية. ولهذا كانت الإستراتيجية الروسية مبنية على اتخاذ جملة من العقوبات المضادة لمواجهة العقوبات الغربية:

1. العقوبات الروسية المضادة:

لم يعترف الاتحاد الروسي رسميًا بوجوده العسكري في أوكرانيا عند ضمه لشبه جزيرة القرم في 2014، فقد فرض مجموعة من الإجراءات المضادة ضد الاتحاد الأوروبي وشركائه. انعكس تأثيرها على الفور على دول الجوار وعلى الحياة اليومية للمواطنين الروس في نفس الوقت. وبالتالي، فإن الآثار السلبية لمتابعة مستويات معيشة العديد من الروس قد أسيء تفسيرها عمدا من قبل غالبية وسائل الإعلام

[1] أين تكمن نقاط قوة الاقتصاد الروسي، تم التصفح يوم 22/11/2022 .
https://www.facebook.com/asharqnews/videos/739965657276711
[2] Ira Kalish, how sanctions impact Russia and the global economy, on 23/12/2022
https://www2.deloitte.com/us/en/insights/economy/global-economic-impact-of-sanctions-on-russia

المحلية نتيجة للجزاءات الأوروبية حسب دراسة أجراها مجموعة من الباحثين في معهد (Journal ofInternational Studies)[1].

خفضت روسيا الإنفاق الحكومي على مشتريات بعض الآلات وبعض منتجات الصناعة الخفيفة وفرضت بشكل خاص حظرًا على واردات منتجات زراعية مختارة من دول فرضت أو انضمت إلى عقوبات ضد روسيا. في 7 أوت 2014 كان هناك حظر على واردات لحوم البقر ولحم الخنزير والدواجن ومنتجات اللحوم، بدلاً من حظر استيراد الأسماك والقشريات والرخويات والحليب ومنتجات الحليب والفواكه والخضروات وخلاصة الشعير والمنتجات الغذائية إلى الاتحاد الروسي.

تعتمد روسيا إلى حد كبير على الواردات الغذائية، وبالتالي لم تتسبب هذه القيود في نقص مؤقت في الغذاء فحسب، بل تسببت أيضًا في زيادة حادة في أسعارها، مما أدى إلى جانب انخفاض أسعار النفط وضعف الروبل إلى التأثير سلبًا على معدل التضخم المرتفع بالفعل.

ردت روسيا على العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في جويلية 2014 بتقييد واردات منتجات غذائية مختارة، بما في ذلك الأسماك والحليب الطازج ومنتجات الألبان والفواكه والخضروات. وتتناسب هذه العقوبات المضادة تماما مع الإستراتيجية الشاملة لاستبدال الواردات التي تم تبنيها قبل وقت طويل من ضم شبه جزيرة القرم، والحرب في شرق أوكرانيا، والعقوبات الناتجة عنها[2].

بعد ثلاثة أيام من العقوبات الأولى ضد روسيا، في 20 مارس 2014، نشرت وزارة الخارجية الروسية قائمة بالعقوبات المفروضة ضد بعض المواطنين الأمريكيين، والتي تتكون من عشرة أسماء، بما في ذلك رئيس مجلس النواب جون بوينر، والسناتور جون ماكين، واثنين من مستشاري باراك أوباما . وقالت الوزارة في البيان إن "معاملة بلادنا بهذه الطريقة، كما كان يمكن لواشنطن أن تتحقق منها بالفعل، غير مناسبة وتأتي بنتائج عكسية"[3] ، وفي 24 مارس، حظرت روسيا ثلاثة عشر مسؤولًا كنديًا، بمن فيهم أعضاء في البرلمان الكندي ، من دخول البلاد .

[1] Ladislav Tyll, Karel Pernica, Markéta Arltová, The impact of economic sanctions on Russian economy and the RUB/US Dexchangerate, op, cit, p.24.
[2] Iikka Korhonen, Economic Sanctions on Russia and their Effects https://jordanrussiacenter.org/ news/economic-sanctions-on-russia-and-their-effects-part.
[3] Emily Kilcrease, Jason Bartlett and Mason Wong, op,cit, p.89.

كما وقع بوتين مرسوماً بشأن "استخدام تدابير اقتصادية محددة"، يقضي بفرض حظر فعلي لمدة عام على واردات معظم المنتجات الزراعية التي يكون بلدها الأصلي دول انخرطت في فرض العقوبات على روسيا، في اليوم التالي ، تم تبني ونشر مرسوم الحكومة الروسية بأثر فوري،التي حددت المواد المحظورة وكذلك دول المصدر: الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والنرويج وكندا وأستراليا ، بما في ذلك حظر استيراد الفواكه والخضروات واللحوم والأسماك والألبان ومنتجات الألبان.

وفي أوت 2014، كانت روسيا قد اتخذت موقفًا سابقًا بأنها لن تشارك في عقوبات "واحدة بواحدة"، ولكن عند إعلان الحظر، قال رئيس الوزراء الروسي دميتري ميدفيديف "لا يوجد شيء جيد في العقوبات ولم يكن قرارا سهلا لكن كان علينا القيام بذلك [1]". وأشار إلى أنه يجري النظر أيضا في عقوبات تتعلق بقطاع تصنيع النقل .وقال المتحدث باسم وزارة الخزانة الأمريكية ديفيد كوهين إن العقوبات التي تؤثر على الوصول إلى الغذاء "ليست شيئًا يمكن للولايات المتحدة وحلفائها أن تفعله على الإطلاق[2]"

أعلنت روسيا حظر استخدام مجالها الجوي من قبل الطائرات الأوكرانية .كما منعت السلطات الروسية عضو البرلمان الأوروبي، النائب الليتواني غابريليوس لاندسبيرجيس، بزيارة موسكو لأسباب سياسية، ومنعت كذلك كل من النائبة اللاتفية ساندرا كالنيتي ورئيس مجلس الشيوخ البولندي بوغدان بوروسيفيتش من دخول روسيا بموجب نظام العقوبات الحالي، وبالتالي لم يتمكنوا من حضور جنازة السياسي المعارض المقتول بوريس نيمتسوف،وحظرت الحكومة الروسية "بشكل مؤقت" منتجات الأسماك المعلبة في لاتفيا وإستونيا بحجة مخاوف "صحية ."شكلت نصف حصة صادرات الدول لروسيا .

بعد منع عضو في البرلمان الألماني من دخول روسيا في ماي 2015، أصدرت روسيا قائمة سوداء لسلطات الاتحاد الأوروبي تضم 89 سياسيًا ومسؤولًا من الاتحاد الأوروبي لا يُسمح لهم بالدخول إلى روسيا بموجب نظام العقوبات الحالي .وفي 29 جوان 2016، وقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مرسوماً يمدد الحظر المفروض على البلدان الخاضعة للعقوبات بالفعل حتى 31 ديسمبر 2017.

وفقًا لدراسة أجريت عام 2020، لم تخدم العقوبات الروسية المضادة أهداف السياسة الخارجية لروسيا فحسب، بل سهّلت أيضًا السياسة الحمائية الروسية. نتيجة للعقوبات المضادة،جنبًا إلى جنب مع

[1] LadislavTyll, Karel Pernica, Markéta Arltová, op, cit, p.**27**.

[2] العقوبات الغربية على روسيا هل جاءت بنتائج عكسية؟ الجزيرة تم تصفح الموقع:
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/6/29/23\04\2022

الدعم الحكومي للإنتاج الزراعي المحلي، زاد إنتاج الحبوب والدجاج ولحم الخنزير والجبن والمنتجات الزراعية الأخرى .وانخفضت واردات روسيا من المواد الغذائية من 35٪ في عام 2013 إلى 20٪ فقط في عام 2018. كما ارتفعت أسعار هذه المنتجات بشكل كبير .في موسكو، من سبتمبر 2014 إلى سبتمبر 2018، ارتفع متوسط سعر الجبن بنسبة 23٪، والحليب بنسبة 35.7٪، والزيت النباتي بنسبة 65٪.[1]

شكل رقم 04:يبين انخفاض الواردات الغذائية الروسية.

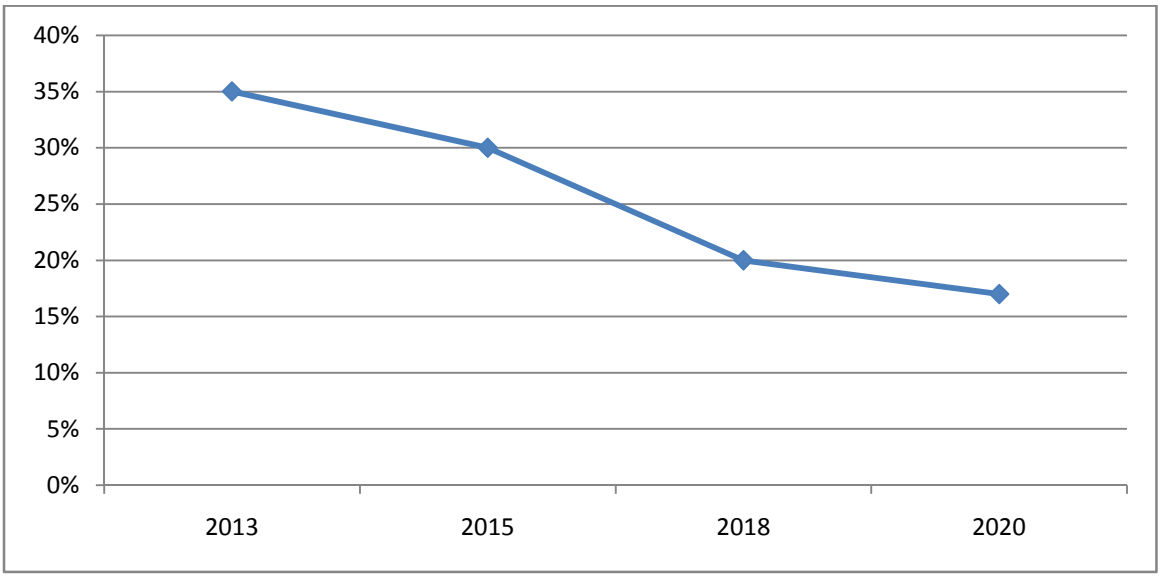

المصدر: من إعداد الطالب والمعطيات مستمدة من:

https://www.cnas.org/publications/reports/sanctions-by-the-numbers-economic-measures-against-russia-following-its-2021-invasion-of-ukrain

مع تحرك الغرب لقطع وصول روسيا إلى احتياطاتها الأجنبية، والحد من واردات التقنيات الرئيسية واتخاذ إجراءات تقييدية أخرى، أطلق الكرملين بعض الإجراءات الصارمة لحماية الاقتصاد. وشمل ذلك رفع أسعار الفائدة إلى ما يصل إلى 20٪ ، ووضع ضوابط على رأس المال وإجبار الشركات الروسية على تحويل أرباحها إلى روبل.وفي 3 ماي 2022 ، وقع الرئيس الروسي بوتين مرسوماً يأمر الحكومة الروسية بإنشاء قائمة خاصة بالكيانات الخاضعة للعقوبات التي يُحظر تصدير المنتجات والمواد الخام

[1]**Aparaajita Pandey** Sanctions on Russia and its implications for global trade, economics, and finance.
https://www.financialexpress.com/world-news/sanctions-on-russia-and-its-implications-for-global-trade-economics-and-finance

إليها [1].وُصف هذا المرسوم بأنه "أصعب استجابة اقتصادية للكرملين" منذ مرسوم 31 مارس بتغيير مخططات الدفع لعقود الغاز الطبيعي ووقف غاز بروم لتوصيل الغاز الطبيعي إلى بلغاريا وبولندا في 27 أبريل.

من ناحية أخرى، أدت العقوبات الروسية المضادة إلى زيادة الإنتاج الزراعي. ولهذا استنتج أن العقوبات المضادة خفضت بشكل واضح مستوى الرفاهية للأسرة الروسية المتوسطة من خلال رفع أسعار العديد من السلع. في المتوسط، اضطر كل روسي إلى خفض استهلاك المواد المحظورة بمقدار 2000 روبل سنويًا. ذكرت **بارانوفا وبوروخوفا** أن العقوبات الروسية المضادة خفضت الناتج المحلي الإجمالي لروسيا بنسبة 0.2٪ والدخل الحقيقي بنسبة 2-3٪ بين عامي 2014 و2018. كان الناتج المحلي الإجمالي أقل مما كان عليه في سيناريو بدون عقوبات مضادة بسبب انخفاض الاستهلاك الخاص الذي لم يقابله بالكامل زيادة الإنتاج الزراعي[2].

2. استخدام الغذاء كسلاح لموجهة خطر العقوبات الاقتصادية الدولية:

لقد حولت روسيا واحدة من أكبر نقاط ضعفهاالإستراتيجية مؤخرا إلى نقاط قوة. فقد أدي تغير المناخ إلى ترجيح كفة الميزان لصالح روسيا فيما يخص زيادة الأراضي الصالحة للزراعة وكذا زيادة إنتاجها من المواد الفلاحية والغذائية.

تاريخيا كان أداء روسيا في المجال الزراعي ضعيفا بسبب انخفاض جودة أراضيها الزراعية الباردة والمعرضة للجفاف، لكن على مدى العقد الماضي ازدهر الإنتاج الزراعي فيها. وهذا أمر مهم، لأن صادرات المواد الغذائية كانت منذ فترة طويلة مساهما حاسما في الأمن والتنمية على مستوى العالم، وهي الصادرات التي تتمتع فيها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بميزة كبيرة.

[1] Emily Kilcrease, Jason Bartlett and Mason Wong, Sanctions by the Numbers: Economic Measures against Russia Following Its 2022 Invasion of Ukraine,on 13/11/2022https://www.cnas.org/publications/reports/sanctions-by-the-numbers-economic-measures-against-russia-following-its-2021-invasion-of-ukrain,on 09/11/2022

[2] how-sanctions-areaffecting-the-russian,on 08/11/2022 -https://www-pbs-org.translate.goog/newshour/world/how-sanctions-are-affecting-the-russianeconomy?xtrsl=en

شكل رقم05: نمو المساحة المخصصة لزراعة القمح وكذا المردودية في روسيا.

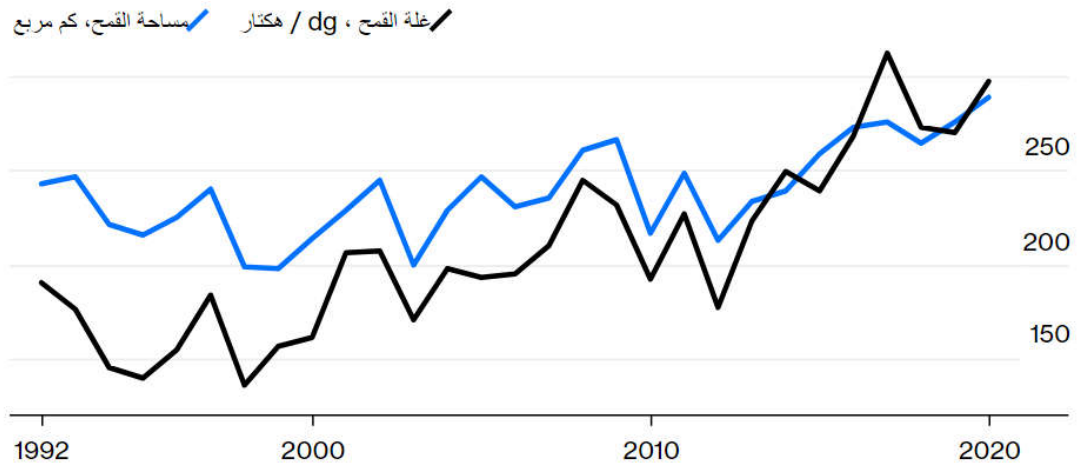

Source:https://www.bloomberg.com/opinion/articles/2022-02-28/russia-can-turn-food-into-a-weapon

منذ2014تاريخ فرض العقوبات على روسيا بعد ضمها لشبه جزيرة القرم ، حولت روسيا نفسها من واحدة من أكبر مستوردي الأغذية في العالم إلى واحدة من أكبر مصدري الغذاء، وكان السبب الرئيسي لارتفاع الإنتاج هو تحولات المناخ* وزيادة استخدام الأسمدة وإضفاء الطابع المهني عليها، وخاصة في الحزام الزراعي الجنوبي الواقع بين أوكرانيا وكازاخستان، وكان الدافع وراء ذلك هو الجهد المبذول في عهد بوتين للحد من الاعتماد على الواردات، مع تحديد الأهداف وتشديدها أثناء تحديث إستراتيجية الأمن الغذائي في البلاد في عامي 2010 و 2020. وأدت العقوبات في عام 2014، الذي عزمت فيه البلاد على التخلي عن الواردات من الدول الغربية ردا على العقوبات التي فرضت في أعقاب ضم شبه جزيرة القرم، إلى رفع المنتجات الغذائية[1].

* كما أن زيادة الإنتاج الفلاحي حسب خبراء المناخ سوف تتسارع مع ارتفاع درجة حرارة الكوكب. ويصور أحدث تقرير نشر مؤخرا من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن الأنواع النباتية والحيوانية ستزداد بالفعل وتتحول من خطوط العرض المضطربة بشكل متزايد إلى القطب الشمالي، فإن زيادة حرارة الأرض ب 1,6 درجة مئوية بحلول عام 2100، تؤدي إلىأن 8٪ من الأراضي الزراعية اليوم ستكون غير مناسبة للزراعة بحلول نهاية القرن، وفقا للتقرير. تهاجر الحياة في المحيطات نحو القطبين بسرعة 59 كيلومترا **كل**عقد، مما يضع المزيد من مصايد الأسماك الغنية في المحيط الهادئ في المياه الروسية. مع نمو المحاصيل الزراعية في روسيا وتراجع كبير في الأراضي المخصصة للزراعة والتي حافظت على تغذية العالم على مدار القرن الماضي، فإن الكثير من سكان العالم سيكونون أكثر عرضة لخطر المجاعة، وفقا للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. وستكون روسيا في وضع جيد لجني الفوائد الإستراتيجية لهذا المستقبل، حيث تفتح العوامل نفسها مناطق جديدة في الشمال مع مواسم نمو أطول وظروف أكثر دفئا.

[1] David Fickling, Russia Can Turn Food into a Weapon in Future Crises, Bloomberg,on 09/12/2022https://www.bloomberg.com/opinion/articles/2022-02-28/russia-can-turn-food-into-a-weapon.

شكل رقم 06: نصيب روسيا من مساحة الأراضي الزراعية الصالحة في العالم

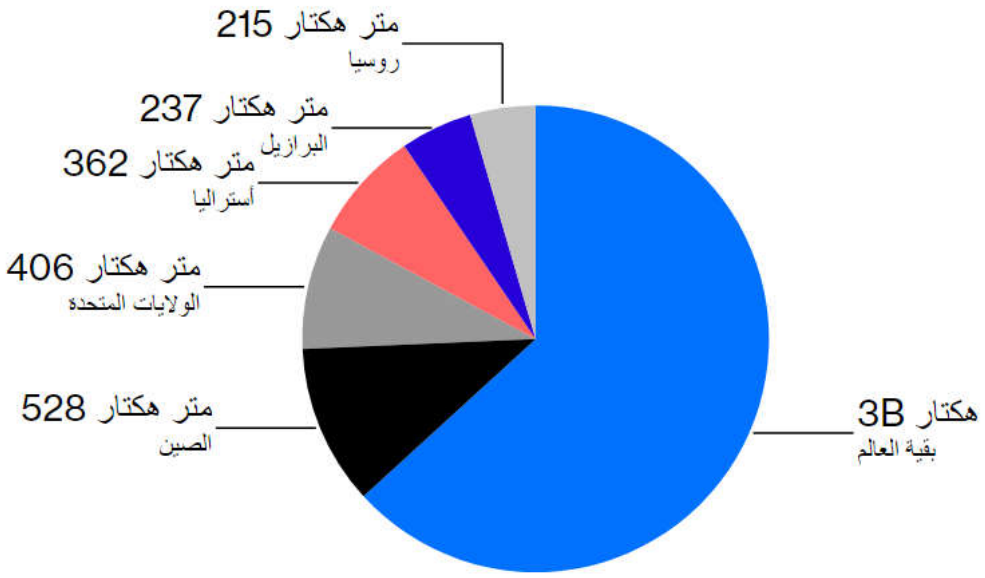

source:https://www.bloomberg.com/opinion/articles/2022-02-28/russia-can-turn-food-into-a-weapon

هذه العوامل السابقة التي جعلت روسيا رائدة في مجال الغذاء عل مستوى العالم، دفعتها بعد فرض العقوبات الاقتصادية الدولية عليها إلىإشهار سلاح الغذاء* لمواجهة العقوبات المفروضة عليها والتهديد بإدخال العالم في أزمة غذاء كبيرة، حيث حذر المدير التنفيذي لبرنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة ديفيد بايسلي، من أن الغذاء يتم استخدامه كسلاح في الحرب بين روسيا وأوكرانيا. وقال بايسلي حسب ما نقلته صحيفة "ذا هيل" الأمريكية: "لقد رأينا مخازن غذاء يتم تفجيرها، ورأيت بنفسي مخازن لا تحتوي إلا على الغذاء، لذلك لا شك أن الغذاء يتم استخدامه كسلاح بعدة طرق مختلفة هنا". وأكد بايسلي أنه ليس واثقا ما إذا كان برنامج الغذاء العالمي الأممي سيتمكن من توفير الإمداد المستمر بالغذاء إلى أوكرانيا، موضحا أن هناك بعض المناطق لا يمكن الوصول إليها مثل مدينة ماريوبول[1].

*إن فكرة استخدام سلاح الغذاء لإثارة الخوف لها دلالات مظلمة بشكل خاص في أوكرانيا بسبب ذاكرتها المؤسسية العميقة لمجاعة قاتلة في الفترة 1932-1933. تعرف باسم هولودومور، أو مجاعة الإرهاب، وقد تم هندستها بشكل مصطنع من قبل الزعيم السوفيتي جوزيف ستالين، الذي أزال مخزونات الغذاء من الفلاحين الأوكرانيين، مما أدى إلى وفاة الملايين من الناس. وبموجب القانون الأوكراني، يعتبر هولودومور عملا من أعمال الإبادة الجماعية، يهدف إلى إجبار الأوكرانيين على الخضوع ومنع الجهود الرامية إلى بناء دولة أوكرانية مستقلة. يتعلم الأطفال عن ذلك في المدرسة وتتوقف البلاد عن الوقوف دقيقة صمت خلال يوم ذكرى هولودومور السنوي. هناك نصب تذكارية في جميع أنحاء البلاد ومتحف كبير مخصص للمجاعة الكبرى وضحاياها في كييف.

[1] European Council President: Russia uses food as weapon and lies Soviet-style, on 08/11/2022 https://www.ukrinform.net/rubric-polytics/3502597-european-council-president-russia-uses-food-as-weapon-and-lies-sovietstyle.

كما اعتبرت الأمم المتحدة إن حرب روسيا في أوكرانيا، والعقوبات الاقتصادية قد تدفع ما يصل إلى 49 مليون شخص إلى المجاعة أو ظروف شبيهة بالمجاعة بسبب تأثيرها المدمر على إمدادات الغذاء وأسعاره العالمية، في أحدث تحذير شديد اللهجة بشأن انعدام الأمن الغذائي.

لقد أثر الغزو الروسي على كامل إنتاج الغذاء وسلسلة التوريد في أوكرانيا؛ من البذر إلى الحصاد إلى الصادرات. حيثتقدر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) أن ما بين 20٪ و30٪ من الأراضي الزراعية في أوكرانيا ستظل إما غير مزروعة أو غير محصودة هذا العام بسبب الحرب[1].

ويرجع ذلك جزئيا إلى أن مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الأوكرانية (حوالي نصف المساحة المزروعة بالقمح الشتوي وحوالي 40٪ من المساحة المزروعة بالشعير) كانت تحت الاحتلال الروسي في مارس، مما أدى إلى تعطيل موسم البذر.

كما أن الحرب تتسبب أيضا في نقص العمال، بسبب الأعداد الهائلة من الأشخاص الذين فروا من منازلهم أو انخرطوا في وحدات المتطوعين في القوات المسلحة الأوكرانية. كما كان للعقوبات الدولية المفروضة على روسيا بسبب غزوها لأوكرانيا تأثير على الإمدادات العالمية من الوقود والأسمدة والمنتجات.

واتهمت السلطات الأوكرانية وبعض المسؤولين الدوليين روسيا بسرقة الحبوب والسلع الأخرى في المناطق التي تحتلها. وقال دينيس ما رشوك نائب رئيس الاتحاد العام للمجلس الزراعي الأوكراني إن روسيا "سرقت نحو 600 ألف طن من الحبوب" من المزارعين الأوكرانيين. وقال إن الحبوب سرقت من مناطق محتلة في جنوب أوكرانيا ثم نقلت إلى موانئ في شبه جزيرة القرم التي تحتلها روسيا وتحديدا سيفاستوبول مضيفا أنها تنقل بعد ذلك إلى الشرق الأوسط. ونفى الكرملين هذه المزاعم، واصفا إياها بأنها "أخبار مزيفة"[2].

إن الأزمة في أوكرانيا لها تأثير غير مباشر في جميع أنحاء العالم لأن كلا من أوكرانيا وروسيا مصدرتان رئيسيتان للغذاء. ارتفعت أسعار الغذاء العالمية بنسبة 17٪ منذ جانفي2022، وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة. ارتفعت أسعار الحبوب بأكثر من 21٪. ولا يمكن التقليل من أهمية روسيا وأوكرانيا

[1] Ivana Kottasová,Why Russia is being accused of using food as a weapon of war, on 22/11/2022,https://edition.cnn.com/2022/06/10/europe/food-grain-crisis-ukraine-russia-intl/index.
[2] Ibid,

للإمدادات الغذائية العالمية. وجاء ما يقرب من ثلث صادرات القمح العالمية و60٪ من صادرات العالم من زيت عباد الشمس من البلدين العام الماضي. من بين كل 100 سعرة حرارية من الطعام الذي يتم تداوله في جميع أنحاء العالم، يأتي 12 من روسيا وأوكرانيا، وفقا للمعهد الدولي لبحوث السياسة الغذائية.

الشكل رقم07: النمو المتزايد لإنتاج القمح لكل من روسيا وأوكرانيا في العقود الأخيرة.

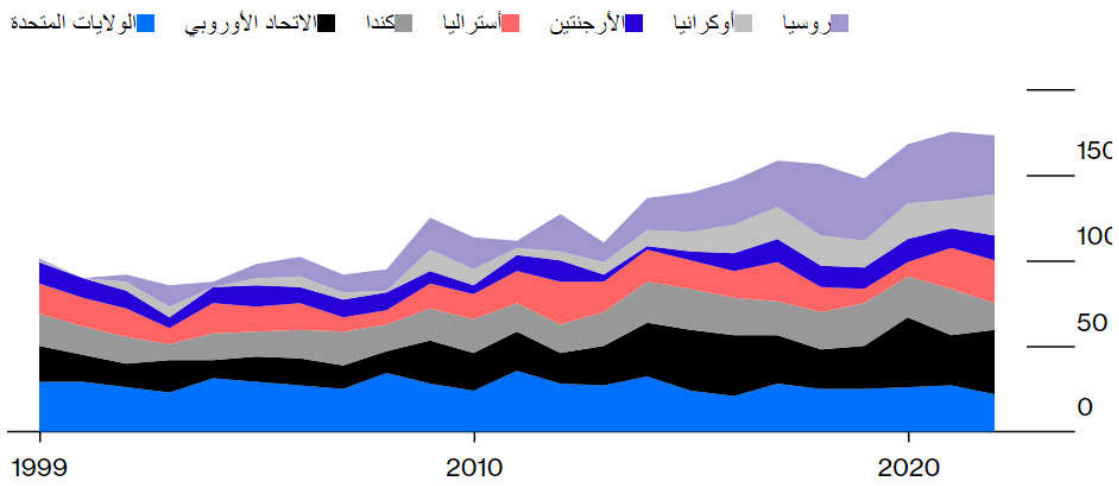

source:https://www.bloomberg.com/opinion/articles/2022-02-28/russia-can-turn-food-into-a-weapon

حذر تقرير جديد صادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة (WFP) في جوان 2022،من أن الحرب في أوكرانيا قد تدفع ما يصل إلى 47 مليون شخص إلى "انعدام الأمن الغذائي الحاد"، ليصل العدد الإجمالي للأشخاص المعرضين لخطر الوقوع في المجاعة إلى 323 مليون شخص.ووفقا لبيانات منظمة الأغذية والزراعة، فإن بعض البلدان الأكثر ضعفا في العالم هي من بين البلدان الأكثر اعتمادا على الواردات من أوكرانيا. واعتمد كل من لبنان وتونس والصومال وليبيا على أوكرانيا في نصف وارداتها من القمح على الأقل. وحصلت إريتريا على 47٪ من وارداتها من القمح من أوكرانيا وال 53٪ المتبقية من روسيا[1]، كما يشتري برنامج الأمم المتحدة لمكافحة انعدام الأمن الغذائي حوالي نصف القمح من أوكرانيا كل عام.حيث وضع مسؤولوا الأمم المتحدة خطة لإخراج الحبوب من ميناء أوديسا الأوكراني عبر البحر الأسود مع قيام تركيا بدور الضامن للاتفاق وقالت تركيا إنها منفتحة على محاولة التوسط في اتفاق مع روسيا، حيثاجتمع وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو مع نظيره الروسي سيرجي لافروف في أنقرة يوم الأربعاء لمناقشة القضية،

[1]European Council President: Russia uses food as weapon and lies Soviet-style,on 12/12/2022 https://www.ukrinform.net/rubric-polytics/3502597-european-council-president-russia-uses-food-as-weapon-and-lies-sovietstyle

في حين لم يتم التوصل إلى اتفاق من المحادثات، قال تشاووش أوغلو إنه "قد تكون هناك أرضية جديدة للمفاوضات" بين أوكرانيا وروسيا[1].

وبشكل منفصل، تعمل الولايات المتحدة على إدخال حاويات تخزين مؤقتة للحبوب الأوكرانية إلى البلاد، وهو إجراء مؤقت في الوقت الذي تسعى فيه إلى التخفيف من حدة الأزمة. وفي المقابل رفضت روسيا في السابق اتهامات بأن روسيا تعرقل تصدير الحبوب من أوكرانيا وألقى باللوم بدلا من ذلك على الغرب وكييف.

المطلب الثاني: انعكاسات العقوبات الاقتصادية الدولية ضد روسيا والعقوبات المضادة على التوازنات الجيواستراتيجية في النظام الدولي.

في حين تدعي الحكومة الروسية أن العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة عليها لم تحدث تأثيرا كبيرا على خطتها العسكرية في أوكرانيا، إلا أن الملاحظ والمسجل أن هناك تأثيرات كبيرة مست بروسيا لا سيما في الجانب الاقتصادي رغم ارتفاع المواد الأساسية العالمية.

تمثل السلع الأساسية 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي الروسي، وما يقرب من 70٪ من صادرات السلع، وأكثر من 20٪ من الإيرادات الحكومية. وبالتالي، على الرغم من أن روسيا سوف تستفيد من ارتفاع أسعار السلع الأساسية، فمن المرجح أن يعاني اقتصادها بسبب العقوبات المالية.

وسيكون لأسعار الفائدة الأعلى بكثير تأثير سلبي على نشاط سوق الائتمان. ومن شأن الجهود التي يبذلها المستهلكون لتصفية الودائع المصرفية وتحويل النقد إلى عملات أجنبية أن تقوض قدرة المصارف على توفير خدمات وساطة مالية قوية للاقتصاد. وتدفع العقوبات المفروضة على البنوك الروسية بعض الشركات العالمية إلى النفور من التعامل مع الشركات الروسية خوفا من الاصطدام بالعقوبات المعقدة التي تنفذها أنظمة متعددة. على الرغم من عدم وجود قيود مباشرة على التجارة في النفط، إلا أنه يقال إن المصافي والبنوك وشركات الشحن تتجنب سوق النفط الروسي، ربما لتجنب المخاطر القانونية ومخاطر السمعة المرتبطة بممارسة الأعمال التجارية في روسيا. كما ساهم ارتفاع تكاليف التأمين على الشحن في ارتفاع تكاليف ممارسة الأعمال التجارية في روسيا. وأوقفت بعض شركات الشحن الكبرى الشحنات من وإلى روسيا. وتقوم شركات أخرى إما بتصفية عملياتها الروسية أو

[1] David Fickling, Russia Can Turn Food into a Weapon in Future Crises, Bloomberg, on 12/12/2022,https://www.bloomberg.com/opinion/articles/2022-02-28/russia-can-turn-food-into-a-weapon

إنهاء التجارة مع روسيا بغض النظر عن العقوبات المنفذة. إذا تجنبت العديد من الشركات العالمية التجارة الروسية، فقد يؤدي ذلك إلى نقص في السلع الاستهلاكية وكذلك المدخلات الرئيسية المستخدمة في الإنتاج الروسي. والأهم من ذلك، من المرجح أن تؤدي التخفيضات في صادرات السلع الأساسية الروسية إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية العالمية، وبالتالي التأثير على الاقتصاد العالمي.

الفرع الأول:أثار العقوبات الاقتصادية الدولية على مكانة روسيا في ميزان القوى الدولي.

أثارت معظم الدراسات التي تناولت الآثار الاقتصادية للعقوبات الغربية على روسيا خلال المرحلة الأولى من تعرضها للعقوبات الغربية في 2014، الصعوبة والتعقيد الذي واجه عملية تقيم أثار هذه العقوبات، بسبب الانخفاض المتزامن تقريبا في أسعار النفط الخام بالتزامن مع فرض العقوبات الاقتصادية، حيث انخفضت أسعار النفط الخام بنسبة 50٪ تقريبًا بين جوان 2014 وأوائل عام 2015. ترتبط مثل هذه الانخفاضات تقليديًا بانخفاض عائدات التصدير والضرائب في روسيا، فضلاً عن تشديد الظروف المالية. وفي عامي 2014 و2015، تعززت هذه الآثار السلبية بفرض العقوبات الاقتصادية على روسيا.

منذ بداية العقوبات بدأ يتضح بعض التأثير السلبي للعقوبات على روسيا، اعتبر البنك الروسي **سيتي بنك** أن حوالي 90٪ من انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في 2014 وأوائل 2015 يمكن تفسيره بانخفاض سعر النفط، تاركًا 10٪ فقط ليتم تفسيرها بكل شيء آخر، بما في ذلك العقوبات. أما صندوق النقد الدولي فقد درس الآثار المحتملة للعقوبات والعقوبات المضادة الروسية، حيث رأى أن العقوبات خفضت الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الروسي في البداية بنسبة 1إلى1.5٪، على المدى المتوسط، كما اقترح صندوق النقد الدولي أن الخسارة التراكمية للإنتاج الروسي قد تصل إلى 9٪. ومع ذلك، فإن هذه الخسارة الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي تفترض مسبقًا مستوى أقل من الاستثمار ومستوى أقل من نمو الإنتاجية (حيث تؤدي سياسات روسيا المتطلعة إلى الداخل إلى مستوى أقل من المنافسة). وفقًا للبيانات المتاحة آنذاك، انخفض الناتج المحلي الإجمالي لروسيا في البداية بنحو 2.5٪، منها نقطة مئوية واحدة، أو ما يقرب من نصفها، يمكن تفسيرها بالعقوبات والعقوبات المضادة. (قامت وكالة الإحصاء الروسية Rosstat منذ ذلك الحين بمراجعة بيانات الناتج المحلي الإجمالي لإظهار أن الانخفاض في الإنتاج الروسي كان أقل مما كان يعتقد سابقًا). حيث تقيم دراسة أجراها البنك الدولي (2015) القنوات

المختلفة من خلال العقوبات والعقوبات المضادة التي قد تؤثر على الاقتصاد الروسي. وخلصوا إلى أن التأثير سلبي على الأرجح، لكنهم لا يحاولون تحديد حجم الانخفاض في النمو[1].

يرى رغيرفيش وبريلبسكي (Gurvichو Prilepskiy) في دراستهما لآثار العقوبات المالية على الشركات الروسية،أنه بينما قللت العقوبات المالية من فرص تمويل الشركات، لا يزال بإمكان الشركات الوصول إلى أصولها الأجنبية، مما يخفف من الآثار السلبية للعقوبات. ينظر صندوق النقد الدولي في تباطؤ النمو في روسيا بين عامي 2014 و2018 بمساعدة نماذج الاقتصاد الكلي الدولية، ويخلص إلى أن العقوبات خفضت معدل النمو الروسي 0.2 نقطة مئوية كل عام خلال تلك الفترة. ومع ذلك، كانت العوامل الأخرى، بما في ذلك سياسات الاقتصاد الكلي الروسية أكثر أهمية. وانخفضت أسعار النفط المنخفضة بنحو 0.7 نقطة مئوية من نمو الناتج المحلي الإجمالي سنويًا، وكانت سياسات الاقتصاد الكلي التقييدية تعني أن النمو كان في النهاية أقل. مما يسود تأثير أسعار النفط على العقوبات.

كما وجدت **بيستوفا ومامونوف أن** أسعار النفط كانت أكثر أهمية في دفع نمو الناتج المحلي الإجمالي لروسيا من العقوبات. وقرروا أن التأثير التراكمي للعقوبات في عامي 2014 و2015 قلل من الناتج المحلي الإجمالي الروسي بنسبة 1.2٪. ويجادلون بأن العقوبات نجحت من خلال خفض الاستثمار من قبل الشركات الروسية.

بشكل عام، تشير الدراسات إلى أن التغييرات في أسعار النفط عادة ما تكون أكثر أهمية في شرح النمو الاقتصادي الروسي، حتى لو أثرت العقوبات على اتجاهات الاقتصاد الكلي الروسي. ويمكن أن تعزى الاختلافات في النتائج الدقيقة المتحققة إلى عدة عوامل، مثل اختيار متغير الجزاءات، بينما تتعامل العديد من الدراسات الأخرى مع العقوبات على أنها متغير ثنائي. بالإضافة إلى ذلك، قد تعطي أنواع مختلفة من الناتج المحلي الإجمالي الروسي نتائج مختلفة. على سبيل المثال، قامت Rosstat بمراجعة تقديراتها للناتج المحلي الإجمالي لعام 2016 و2017 والطلب المحلي بشكل كبير في يناير 2019. كما تحول تقدير Rosstat لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، والذي يبلغ الآن −2.3٪، بين التقدير الأول والإصدار النهائي بأكثر من 1.5 نقطة مئوية. مع الأخذ في الاعتبار كل هذه التحذيرات.

[1]Iikka Korhonen, Sanctions and counter-sanctions – What are their economic effects in Russia and elsewhere? Institute for Economies in Transition,2019 ,p.24.

كما قام بعض الباحثين بتشريح التأثير التفاضلي للعقوبات الأوروبية والروسية. حيث كانت الصادرات من الدول الفارضة للعقوبات إلى روسيا أقل بمقدار 10.5 مليار دولار من منتصف عام 2014 حتى نهاية عام 2016 مقارنة بغياب العقوبات، وكان التأثير يأتي في الغالب من العقوبات الروسية المضادة. كما وجد أن أقل من نصف الانخفاض في صادرات الاتحاد الأوروبي إلى روسيا من البضائع التي فرضتها روسيا كان بسبب العقوبات نفسها. جاء الجزء الأكبر من انخفاض الصادرات من ضعف الروبل وانخفاض القوة الشرائية الروسية. علاوة على ذلك، أصبحت صادرات الاتحاد الأوروبي من السلع الزراعية إلى روسيا في 2019 أعلى مما كانت عليه قبل العقوبات، مما يشير إلى أن منتجي الاتحاد الأوروبي تمكنوا من إعادة توجيه صادراتهم للتحايل على العقوبات.

أدت العقوبات الدولية الناتجة عن الأزمة الأوكرانية إلى تغيير هيكل وكثافة العلاقات الاقتصادية بين روسيا وأوروبا. وفقًا لبيانات يوروستات1، انخفضت صادرات دول الاتحاد الأوروبي في المتوسط بنسبة 29.84٪ بين عامي2014 و2016. وأخذت المنتجات الغذائية الحصة الكبيرة في الانخفاض حسب التصنيف القياسي للتجارة الدولية(SITC)، حيث وصلت نسبة الانخفاض50٪. وبشكل أكثر دقة، تكشف مجموعة منتجات التصنيف الموحد للتجارة الدولية عن انخفاض بنسبة42.1٪ في مجموعة الغذاء[1].

الجدول رقم05: واردات روسيا من الاتحاد الأوربي بعد فرض العقوبات والعقوبات المضادة

صادرات الاتحاد الأوربي حسب لتصنيف الموحد للتجارة الدولية 2017&2013	2014	2015	2016	نسبة الانخفاض
المنتجات الغذائية	6369	3302	3188	% 49.95-
المنتجات الفلاحية	9245	5624	3188	% 38.35-
اللحوم والأسماك	159	65	65	% 42.10 -
المجموع	103203	73736	72408	% 29.84 -

Source:Morad Bali ،TheImpactofEconomicSanctionsonRussiaanditsSix GreatestEuropeanTradePartners,halshs. Archives, 11 Nov.2018, p6.

[1] Morad Bali, The Impact of Economic Sanction son Russia andits Six Greatest European Trade Partners,**halshs. archives**, 11Nov2018, p6.

ويعتبر فريتز وآخرون. في تحليل مضاد للوقائع يستند إلى نموذج اقتصادي قياسي لتقييم «تأثير العقوبات على صادرات دول الاتحاد الأوروبي» إلى روسيا. ووجدوا أن صادرات الاتحاد الأوروبي إلى روسيا بين عامي 2014 و2016 كانت أقل بمقدار 35 مليار دولار (أقل بنسبة 11٪ مقارنة بخط الأساس) مما كانت عليه لولا العقوبات. في هذا التحليل، كان انخفاض الصادرات هو الأكبر في السلع الزراعية المستهدفة بالعقوبات المضادة الروسية. ومع ذلك، انخفضت الصادرات في العديد من الفئات الأخرى أيضًا، مما يشير إلى أهمية تمويل التجارة وتوافرها.

خريطة رقم 01: التغيرات في صادرات الاتحاد الأوروبي إلى روسيا خلال الفترة من 2013 إلى 2016

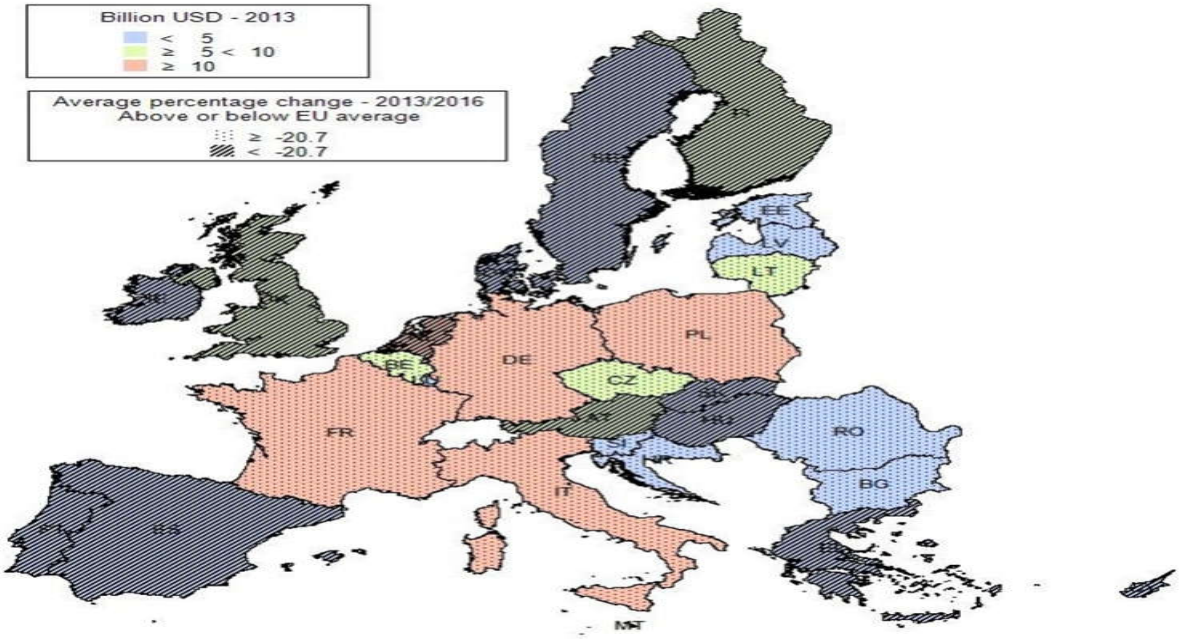

151Source: Oliver FRITWIFO, CHRISTEN,WIFO,Russia's and the EU's sanctions: economicand trade effects, compliance and the wayforward, European Parliament's Committeeon International Trad,2017p.14.

ومع استمرار الغزو الروسي لأوكرانيا في 24 فيفري 2022، وعدم اللجوء للخيار العسكري من طرف منظمة حلف شمال الأطلسي والدول الغربية الداعمة لأوكرانيا، فقد لجأت هذه الأخيرة (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحادالأوربي، اليابان) إلى فرض عقوبات اقتصادية صارمة على روسيا لإجبارها على التوقف على اجتياح أوكرانيا، وهذا أثر بشكل كبير على الاقتصاد العالمي في ضل عدم مشاركة الصين في فرض العقوبات على روسيا والذي إثر بدوره على فعالية العقوبات الاقتصادية على روسيا.

من المرجح أن تتأثر روسيا بالعقوبات الاقتصادية الدولية بعد غزوها لأوكرانيا في 2022 بطريقتين مهمتين هما: الانخفاض الحاد في قيمة الروبل، والذي تم معالجته بعد شهرين من بدأ الحرب، لكن السؤال المطروح وهو هل يستمر الروبل في الحفاظ على ارتفاعه؟، وثانيا، النقص المحتمل في السلع المستوردة والتي أدت إلى تسارع كبير في التضخم الروسي. وعلاوة على ذلك، فإن ضعف العملة، من خلال رفع أسعار السلع المستوردة، من شأنه أن يقلل من القوة الشرائية الحقيقية للمستهلكين الروس. وهذا بدوره من المرجح أن يؤدي إلى انخفاض حاد في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

نظرا لعدم اليقين بشأن الكيفية التي ستتطور بها الحرب وما هي العقوبات المضادة التي قد تبدأها روسيا، كان رد فعل الأسواق المالية في البداية قاسيا على الغزو، حيث انخفضت أسعار الأسهم العالمية بشكل حاد، وخاصة الأسعار في البورصات الأوروبية. وانخفضت عائدات السندات في الولايات المتحدة وأوروبا، وارتفعت قيمة العملات الآمنة (مثل الدولار الأمريكي والين الياباني)، وارتفعت أسعار النفط والغاز الطبيعي. كما ارتفعت أسعار السلع الأخرى التي تصدرها روسيا وأوكرانيا، مثل القمح والذرة. علاوة على ذلك، شهد الروبل الروسي والأسهم الروسية انخفاضا حادا.

شكل رقم 08:تداعيات الحرب على سوق الأسهم الروسية

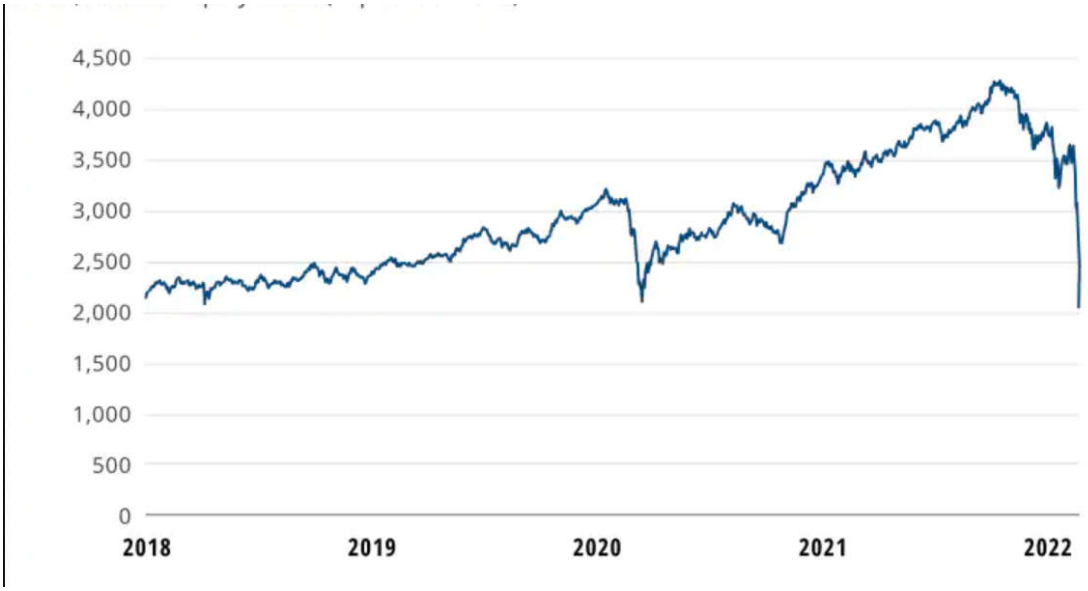

source: Ira Kalish, How sanctions impact Russia and the global economy

https://www2.deloitte.com/us/en/insights/economy/global-economic-impact-of-sanctions-on-russia

في 26فيفري فرضت الدول الغربية عقوبات على البنك المركزي الروسي، مما جعل من الصعب على البنك المركزي الروسي الوصول إلى الكثير من احتياطاتهاالأجنبية. حيث تمتلك روسيا حصة كبيرة من احتياطاتها من العملات الأجنبية في بلدان أخرى، وخاصة في الغرب. يتم الاحتفاظ بحصة كبيرة باليورو والجنيه الإسترليني والدولار، ولكن هناك مبلغ لا بأس به بالرنمينبي الصيني وكذلك الذهب. وإذا فشلت روسيا في بيع الكثير من احتياطاتها، فإنها لن تتمكن من الدفاع ضد الهجمات على الروبل، وبالتالي جعل الروبل عرضة للانهيار. بالإضافة إلى العقوبات المفروضة على البنك المركزي الروسي، حظرت القوى الغربية بعض البنوك الروسية من الوصول إلى نظام الرسائل المالية SWIFT.

في أعقاب فرض عقوبات البنك المركزي الروسي، انخفض الروبل الروسي بشكل حاد، حيث انخفض بنسبة تصل إلى 40٪ مقابل الدولار الأمريكي في اليوم الأول قبل أن يرتد مرة أخرى إلى خسارة تبلغ حوالي 28٪. وردا على ذلك، رفع البنك المركزي الروسي سعر الفائدة القياسي من 9.5٪ إلى 20٪. وقال محافظ البنك المركزي الروسي إلفيرا نابيولينا إن "البنك المركزي رفع اليوم سعر الفائدة الرئيسي إلى 20٪ حيث أدت العقوبات الجديدة إلى انحراف كبير في سعر الروبل وحدت من خيارات البنك المركزي لاستخدام احتياطاته من الذهب والنقد الأجنبي. كان علينا زيادة أسعار الفائدة لتعويض المواطنين عن المخاطر التضخمية المتزايدة"[1].

شكل رقم 09: يبين ارتفاع سعر الفائدة من طرف البنك المركزي الروسي

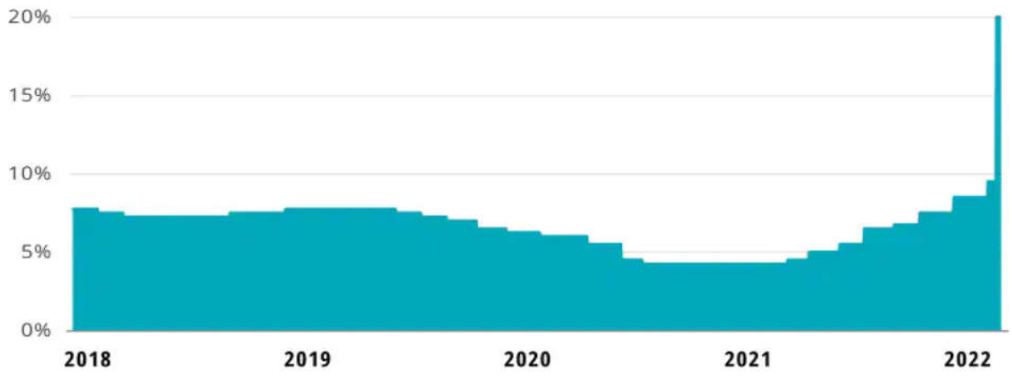

Source: Ira Kalish, How sanctions impact Russia and the global economy https://www2.deloitte.com/us/en/insights/economy/global-economic-impact-of-sanctions-on-russia

[1]What are the sanctions on Russia and are they hurting its economy? - BBC News https://www.bbc.com/news/world- europe- 6012565

كما فرضت الحكومة الروسية ضوابط على رأس المال، مما يعني أن الروس قد لا يرسلون الأموال إلى الخارج ولا يمكنهم خدمة الديون بالعملات الأجنبية. كما أمرت الحكومة المصدرين الروس ببيع 80٪ من العملات الأجنبية التي اكتسبوها هذا العام للمساعدة في دعم الروبل. وقد يساعد ذلك في تعويض النقص في العملات الأجنبية الناجم عن فرض عقوبات على البنك المركزي. وفي الوقت نفسه، خفضت ستاندرد آند بورز جلوبال الديون السيادية الروسية.

قبل هذه العقوبات، كان هناك رأي واسع النطاق بأن مجموعة احتياطيات البنك المركزي الروسي البالغة 630 مليار دولار من شأنها أن تساعد في حماية الاقتصاد الروسي من العقوبات الأخرى وتمكنه من تمويل لحرب وكذلك التعويض عن أي خسارة في عائدات التصدير. وهذا موضع شك الآن نظرا لأن روسيا سوفتفتقر إلى القدرة على الوصول إلى حصة كبيرة من احتياطاتها. وعلاوة على ذلك، أدى فرض العقوبات على البنك المركزي الروسي إلى محاولة تصفية الودائع المصرفية، وبالتالي وضع النظام المصرفي بأكمله تحت الضغط. من ناحية أخرى، تشمل العقوبات استثناءاتتتيح معظم المعاملات المتعلقة بالطاقة مع البنك المركزي الروسي. ويهدف هذا الاجراء إلى تجنب التقلبات الحادة في أسعار الطاقة والسماح للنفط والغاز بالاستمرار والتدفق من روسيا إلى بقية العالم.

حاولت دراسة قام بها كل من الباحثين s. kumagai,k. haykawa، t. gokan and k. tsubota من معهد IDE Policy Biefy تبين مدى تاثير العقوبات الاقتصادية ضد روسيا على الاقتصاد العالمي[1] .

الدراسة المذكورة أعلاه دراسة تأثير العقوبات الاقتصادية ضد روسيا على الاقتصادي العالمي في إطارحالتين: الحالة الأولى وهي حالة فرض العقوبات الاقتصادية من طرف كل الدول بما فيها الصين. والحالة الثانية هي حالة فرض العقوبات الاقتصادية من طرف الدول الغربية باستثناء الصين

لكن في الواقع لم تنظم جميع الدول لفرض عقوبات على روسيا، وهو ما يتضح من حقيقة ان141 دولة صوتت لصالح القرار الذي يدين روسيا في الأمم المتحدة بينما امتنعت 47 دولة عن التصويت بما فيها الصين.

[1] S. kumagai, k. haykawa, t. gokan and k. tsubota, impact of economic sanctions against Russia on the global economic, IDE Policy Brief, april 7, 2022; p.2.

-الحالة الأولى: فرض عقوبات اقتصادية شاملة من طرف الدول الغربية زائد الصين حيث يكون في هذه الحالة تأثيرالعقوبات الاقتصادية ضد روسا كبيرا عليها وتكون العقوبات الاقتصادية أكثر فعالية، بحيثعندما يكون فرض عقوبات اقتصادية على روسيا من قبل كل دول العالم فان تأثير هذه العقوبات على الاقتصاد العالمي يقدر ب0.7% : ويقدر على روسيا بنسبة 15.8% وهي الأكثر تضررا ثم تليها منغوليا 3.8% تتأثر أيضا بشكل كبير، وتليها دول آسيا الوسطى ب2.1% والصين ب0.9% يرجع التأثير الكبير على الصين ودول أوراسيا بحكم العلاقات الاقتصادية الوثيقة بين روسيا وهذه البلدان خاصة في حالة حضر النقل عبر خط السكك الحديدية لسيبريا والعابر لأوراسيا .

لكن في حالة عدم انضمام الصين لقائمة الدول الموقعة للعقوبات روسيا فان التأثير يكون قليل على روسيا ولا يتعدى نسبة 4.6%، ويكون التأثير على المناطق الروسية القريبة لأوربا كبيرا نسبيا، في حين يكون التأثير على المناطق الشرقية سيكون قليلا، ولهذا يكون لعدم مشاركة الصين في توقيع العقوبات على روسيا مهما جدا في فعالية العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها. أما دول أسيا الوسطى ومنغوليا فتتأثر تأثيرا كبيرا بالعقوبات الاقتصادية على روسيا نظرا لارتبطا اقتصاديات هذه البلدان باقتصاد روسيا.

خريطة رقم 02: تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية باستثناء الصين صد روسيا خلال سنة 2022 على دول العالم

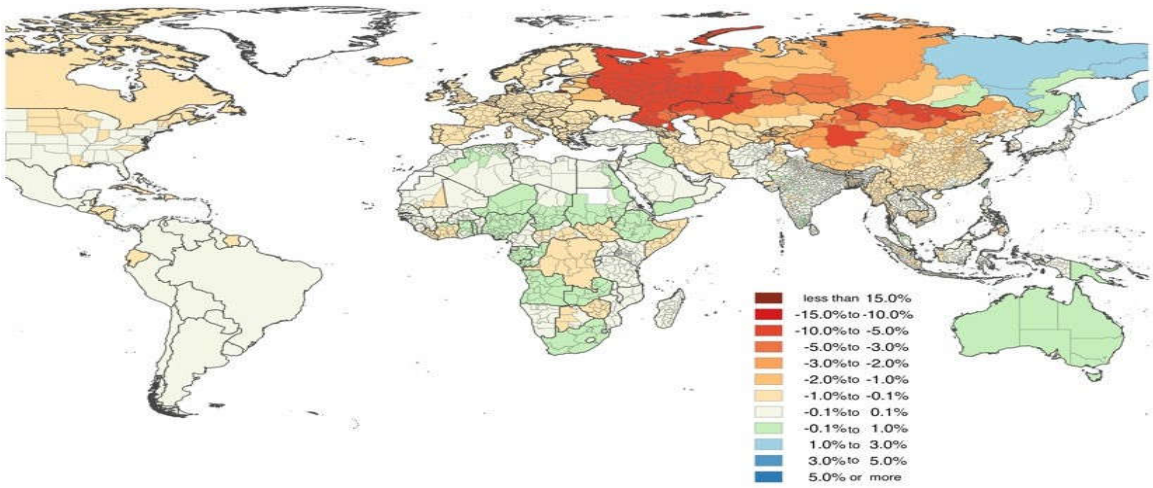

Source:S. kumagai,k. haykawa ،t. gokan and k. tsubota,impact of economic sanctions against Russia on the global economic ،IDE Policy Brief, april 7,2022; p.5.

الفرع الثاني: إنعكاسات فرض العقوبات الاقتصادية ضد روسيا على التوازنات الجيواستراتيجية في النظام الدولي.

أثرت العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة ضد روسيا على التوازنات الجيو استراتيجية من خلال عدة محاور أهمها:

1. التغيير في طبيعة التحالفات الدولية المشكلة للتوازنات على مستوى النظام الدولي:

بعد فرض مجموعة كبيرة من العقوبات الاقتصادية الدولية المنسقة على روسيا، من طرف الولايات المتحدة وحلفاؤها ، وتحركهم في إطار تحالف موحد، بدأ يتشكل تحالف موازي لهذا التحالف متشكل من طرف روسيا، والصين، وإيران وبعض القوى الدولية الأخرى التي تعمل على موازنة التحالف الغربي، والعمل على تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب، وكذا مراجعة السياسات النقدية والمالية العالمية التي تخدم الهيمنة الأمريكية، حيث عملت هذه الدول على مساعدة روسيا للتهرب من أنظمة العقوبات، بما في ذلك الاستخدام المحتمل للعملة المشفرة. ففي 20 أفريل ، مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخارجية الأمريكية حدد 40 كيانا و 29 فردا بموجب الأمر التنفيذي رقم EO14024- لمحاولاتهم مساعدة روسيا على التهرب من العقوبات الاقتصادية الأمريكية والعالمية. كما تمارس واشنطن وحلفاؤها ضغوطا دبلوماسية على الدول التي لا تشارك في العقوبات، مثل الصين والهند والشرق الأوسط وغيرها،لتحديد العواقب المترتبة على أي جهة فاعلة تساعد روسيا في انتهاك العقوبات.أعلنت وزارة العدل الأمريكية إطلاق فرقة العمل KleptoCapture، وهي فرقة عمل مشتركة بين الوكالات لإنفاذ الإجراءات الاقتصادية المفروضة ضد موسكو ردا على غزوها غير المبرر لأوكرانيا مع التركيز بشكل ملحوظ على التهرب من العقوبات التي ضد العملات المشفرة. أنشأت الولايات المتحدة وحلفاؤها الرئيسيون (أستراليا وكندا وألمانيا وإيطاليا وفرنسا واليابان والمملكة المتحدة والمفوضية الأوروبية) فرقة عمل لمنع النخب الروسية من الوصول إلى النظام المالي الدولي للمساعدة في التهرب من العقوبات نيابة عن موسكو ا. وتعد هذه الإجراءات المشتركة حاسمة في معالجة المخاوف الجدية بشأن التهرب الروسي من العقوبات في الخارج. ولهذا بدأت تتضح ملامح تحالف استراتيجي كبير بين مجموعة من القوى الكبرى في النظام الدولي لمواجهة الهيمنة الأمريكية وتمثلت أركان هذا التحالف في البلدان التالية:

الصين:

تتمتع بيكين "بشراكة إستراتيجية شاملة" مع موسكو، وُضعت الصين في موقف فريد فيما يتعلق بالحرب الروسية الأوكرانية. قبل عدة أسابيع من الغزو، التقى الرئيس الصيني شي جين بينغ وبوتين شخصيا ، وأطلقا بيان بعد ذلك ادعى أن "الصداقة بين روسيا والصين ليس لها حدود و لا توجد مجالات تعاون "محظورة". وهذا ما اعتبره البعض بأنه قد يبدو وكأنه يشير إلى استعداد الصين لدعم الحرب الروسية على أوكرانيا، فقد حاولت بكين إلى حد كبير أن تظل محايدة في تصريحاتها، في محاولة لتحقيق التوازن بين التزامها الخطابي بالسلامة الإقليمية للدول ودعمها لروسيا. وقد أدلت الصين ببيانات تعترف فيها بأحقية مطالبة أوكرانيا بدونيتسك ولوهانسك على أساس سلامتها وهو موقف ينبع من خوف الصين المحتمل من أن أي من الدول الأجنبية قد تدعم الحركات الانفصالية في الصين، فالصين التي تعتمد على حجج "السلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول" لانها كذلك تعاني من حركات انفصالية والمتعلقة بتايوان والتبت وشينجيانغ وهونغ كونغ ومنغوليا الداخلية. وفي الوقت نفسه، فإن الصين تعتبر في وضع مشابه بشكل أساسي لروسيا(قوة إقليمية مهتمة بتأكيد نفوذها في جوارها الاقليمي المباشر الذي تهدده التحالفات الأمريكية)، وبسبب هذه التناقضات، ركزت الصين إلى حد كبير على استخدام هذه الأزمة في انتقاد الولايات المتحدة، وخاصة استخدامها للعقوبات الاقتصادية، وتجادل بأن توسع حلف شمال الأطلسي شرقا هو السبب الرئيسي في استفزاز روسيا لغزو أوكرانيا ، فبدلا من معالجة السبب الجوهري للغزو الأوكراني تم معاقبة روسيا على فعلتها.

ولا تزال الصين تشكل عقبة رئيسية محتملة أمام عزل روسيا عن النظام المالي والاقتصاد العالميين. رفضت بكين الانضمام إلى العقوبات الدولية ضد موسكو، وسمحت للبنوك الروسية بالترخيص لعملائها بتحويل الأموال في حسابات التوفير الخاصة بهم إلى اليوان الصيني (وهي واحدة من العملات القليلة التي لا تخضع للحظر المرتبط بالعقوبات). كما بدأت بعض البنوك الروسية في التحول إلى الصين واعتماد نظام **يونيون باي** لإجراء المعاملات المالية حيث لم يعد بإمكانهم استخدام شبكات الدفع فيزا أو ماستركارد. في الماضي، قامت الحكومة الصينية بمساعدة دول مثل إيران وفنزويلا وكوريا

الشمالية لتتهرب من برامج العقوبات الأمريكية والأمم المتحدة، من خلال إنشاء حدود محدودة المنافذ المالية البديلة لهذه البلدان لاستخدامها. وقد يظهر سلوك صيني مماثل بالنسبة لروسيا[1].

الهند:

تعتبر الهند قوة اقتصادية بارزة ثانية، أثبتت ترددها في الانضمام إلى جهود العقوبات الأمريكية وحلفائها ضد روسيا ، ويرجع ذلك جزئيا إلى علاقاتها الوثيقة تاريخيا مع موسكو واعتمادها الكبير على المعدات العسكرية الروسية. وفي الوقت الحالي، يبدو أن الحكومة الهندية عازمة على الحفاظ على علاقاتها التجارية والعسكرية مع روسيا، وهي مستمرة في استيراد النفط الروسي. وكانت الهند أيضا من بين الدول القليلة التي أعلنت علنا أنها ستشتري الخام الروسي المخفض ، على الرغم من أن نيودلهي قد تواجه تحديات في التأمين والشحن. فالهند تدعي اعتمادها على المعدات العسكرية روسية المنشأ (مايقرب من 85% من المعدات العسكرية الهندية الحالية روسية الصنع)،مما يجبرها على الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع روسيا.

فموقف الهند الحذر يُنظَر إليه على أنه دعم ضمني لروسيا، ؛ في حين أن الهند بحاجة إلى روسيا والغرب لاحتواء الخطر المتزايد في جوارها (الصين تحديدًا) ،إلا أن بعض المحللين قدموا عدة أسباب وراء وقوف الهند على الحياد بشأن أوكرانيا، كان الأكثر إقناعًا منها هو اعتماد الهند القوي على روسيا للحصول على معدات عسكرية، ولكن في أعقاب العقوبات الشديدة المتزايدة من الغرب، ستتعرض القدرات الدفاعية لروسيا لضغوط قد تؤثر في إمداداتها الدفاعية إلى نيودلهي. كما تثير الشراكة الإستراتيجية لروسيا مع الصين شكوكًا بشأن ما إذا كان يمكن لموسكو أن تكون شريكًا أمنيًّا موثوقًا به لنيودلهي، خاصة في حالة نشوب حرب مع الصين؛ لذا تبذل الهند جهودًا لتنويع إمداداتها من الأسلحة منذ سنوات، حيث استحوذت موسكو على أكثر من (75%) من واردات السلاح للسوق الهندية في الفترة بين عامي 2006 و2010، لكنّ هذه النسبة انخفضت لكي تصل إلى أقل من (50%) في الفترة بين عامي 2016 و2020. وهناك سبب إستراتيجي آخر معقول للحياد الهندي؛ وهو أن رئيس الوزراء ناريندرا مودي لا يستطيع ببساطة عزل الصين وروسيا، فهي خطوة من شأنها أن تجعل حكومته أكثر اعتمادًا على الغرب،

[1]Ira Kalish, How sanctions impact Russia and the global economy https://www2.deloitte.com/us/en/insights/economy/global-economic-impact-of-sanctions-on-russia

مع أنه في السنوات الأخيرة ، كانت واشنطن ونيودلهي على خلاف غير مسبوق بشأن القيم الديمقراطية، وشهدت الفترة التي سبقت وصول إدارة بايدن إلى السلطة، انتقاد كثير من أعضائها، ومنهم نائبة الرئيس كامالا هاريس، حكومة مودي بسبب سياساتها القومية الهندوسية[1].

ومع هذا، قدرت روسيا موقف الهند بوصفه متوازنًا ومستقلًا، ويعد هذا الموقف استكمالًا لموقف الهند الرافض لإدانة روسيا عام 2014، بعد أزمة ضم/ استعادة موسكو لشبه جزيرة القرم، وبينما عبرت نيودلهي عن اعترافها بـ "المصالح المشروعة" لروسيا في أوكرانيا، فقد كانت السياسة الهندية أكثر توازنًا في تصريحاتها التي شددت فيها على الجهود الدبلوماسية، وضبط النفس، وقدمت المساعدة الإنسانية لأوكرانيا، وتواصلت مع قادة العالم على أعلى مستوى حكومي. وكان مودي على اتصال مباشر بكثير من قادة العالم، بما في ذلك الرئيس الروسي، والأوكراني، والبولندي، والفرنسي؛ لمحاولة دفع موقف الهند بشأن الحوار والحل السلمي، والوقف الفوري لإطلاق النار[2].

دول الشرق الأوسط:

كان المجلس الوزاري الخليجي قد أكد على أن "موقف مجلس التعاون من الأزمة الروسية الأوكرانية مبني على مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، والحفاظ على النظام الدولي القائم على احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها."

أكد المجلس الوزاري الخليجي أن "موقف مجلس التعاون من الأزمة الروسية الأوكرانية مبني على مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، والحفاظ على النظام الدولي القائم على احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها"، كانت العديد من دول الخليج (الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية) مترددة في الانضمام إلى العقوبات العالمية ضد روسيا ، حيث قاومت دعوات لزيادة إنتاج النفط لخفض أسعار الطاقة العالمية، على الرغم من اهتمامها لمساعدة أوروبا في عجز المحتمل في مجال الطاقة،حيث اعتبر وزير الخارجية الروسي لافروف أن دول الخليج أكدت عدم مشاركتها في تبني

[1] شلش مصطفى،الحياد الصعب لموقف الهندي من النزع الروسي الأوكراني،مركز الدراسات العربية الأوراسية، 2022، ص.7.
[2] المرجع نفسه،ص.9.

العقوبات الغربية الموقعة على روسيا، مضيفا في كلمة عقب اجتماع وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي وروسيا: "لا يمكن السماح لمجموعة من الدول أن تهيمن على الساحة الدولية، وللأسف فإن شركائنا الغربيين قد وضعوا أولوية أمامهم بتشكيل عالم من قطب واحد مبني على القواعد التي يعلنونها بأنفسهم[1]".

أما بخصوص الموقف التركي فقد اعتبر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إن العمليات العسكرية التي تقوم بها موسكو ترقى إلى ضربة قوية للسلام والاستقرار الإقليميين وكرر دعوته لحل المشاكل بين روسيا وأوكرانيا، ومع ذلك، لم تستخدم السلطات التركية كلمتي "إدانة" أو "غزو" حتى الآن في محاولة للحفاظ على علاقات جيدة مع البلدين – وكلاهما جاران عبر البحر الأسود.وتضغط تركيا منذ فترة طويلة من أجل التوصل إلى حل دبلوماسي في محاولة لنزع فتيل التوترات بين زملائها الأعضاء في حلف شمال الأطلسي وموسكو.

فتركيا لا يمكننا التخلي عن أي من البلدين لان لديها علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية مع روسيا، ولديها أيضا علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية مع أوكرانيا، وبينما يفرض حلفاؤها في حلف شمال الأطلسي عقوبات على روسيا، يقول محللون إنه من غير المتوقع أن تحذو تركيا حذوها، على غرار الوضع في عام 2014 عندما لم تفرض عقوبات على موسكو بسبب ضمها شبه جزيرة القرم على الرغم من أنها أدانت الاستيلاء على شبه الجزيرة، المعترف بها دوليا كأرض أوكرانية[2].

2.الانعكاسات على النظام التجاري العالمي:

- **الارتفاع في أسعار المواد الأساسية:**

في الأسبوع الموالي لبدء الحرب الأوكرانية، ارتفعت الأسعار العالمية للنفط والغاز الطبيعي بشكل حاد، وخاصة الغاز في أوروبا. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفعت أسعار السلع المعدنية والغذائية الرئيسية، بما في ذلك النيكل والبلاديوم والقمح والذرة. وتعكس هذه الزيادات، إلى حد ما، الخوف والمخاطرة بدلا من فرض جزاءات فعلية على التجارة أو تعطيلها. ومن المرجح أن يشعر المستثمرون بالقلق من احتمال وقوع

[1]موقف دول الخليج من العقوبات على روسيا،بالعربي cnn تم تصفح الموقع يوم:2022/08/26
https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2022/06/02
[2]Where do Russia's allies stand as Western powers slam Moscow? aljazeera
https://www.aljazeera.com/news/2022/2/25/where-do-russias-allies

أحداث جديدة من شأنها أن تعطل التجارة في السلع الأساسية، بما في ذلك التخفيضات الأوروبية في مشتريات النفط والغاز الروسي، أو ربما قرار روسي بالحد من صادرات السلع الرئيسية أو تقليصها[1].

شكل رقم 10: ارتفاع أسعار المنتجات الأساسية في العالم

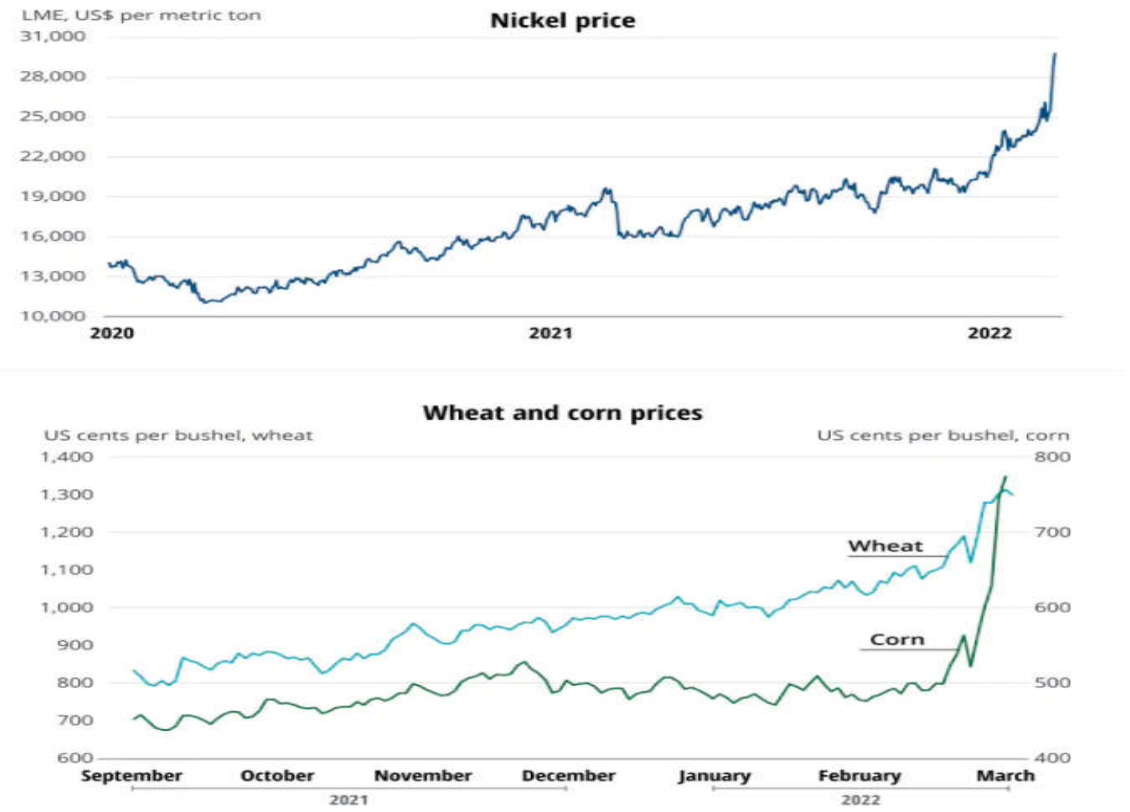

Source: Ira Kalish, How sanctions impact Russia and the global economy https://www2.deloitte.com/us/en/insights/economy/global-economic-impact-of-sanctions-on-russia

ومن المرجح أن يؤدي ارتفاع أسعار السلع الأساسية العالمية، إذا استمر أو تفاقمت حدته، إلى تسارع وطول أمد التضخم في العديد من البلدان، وخاصة في أوروبا. ويمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار السلع الأساسية أيضا إلى إضعاف النمو الاقتصادي. قبل الغزو، كانت بعض البنوك المركزية الرائدة في العالم تسير بالفعل على مسار نحو سياسة نقدية أكثر تشددا. رد فعل على الزيادة الحادة في التضخم في العديد من البلدان. وفي حين أن الحرب يمكن أن تؤدي إلى تفاقم التضخم، فإنها قد تضعف النمو أيضا.

[1] Ira Kalish, how sanctions impact Russia and the global economy https://www2.deloitte.com/us/en/insights/economy/global-economic-impact-of-sanctions-on-russia

وبالتالي، سيتعين على البنوك المركزية اختيار أي من السيناريوهين هو الأكثر أهمية. تشير أسواق العقود الآجلة إلى أن العديد من المستثمرين يتوقعون استمرار تشديد السياسة النقدية ولكن بوتيرة أبطأ قليلا. واستنادا إلى أسعار الفائدة هذه، من الواضح أن المستثمرين يعتقدون أن الأزمة سوف يكون لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في الغرب، وبالتالي تنطوي على ضغوط تضخمية أقل. ومن ناحية أخرى، فإن ارتفاع أسعار الطاقة والمزيد من الاضطراب في سلاسل التوريد من شأنه أن يعني ارتفاع التضخم. وبالتالي، بالنسبة للبنوك المركزية، سيكون هذا عملا صعبا لتحقيق التوازن[1].

- **التأثير على سلاسل التوريد للسلع الأساسية:**

أثرت العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على روسيا بشدة على سلاسل التوريد للسلع الرئيسية. وقعت العديد من المشاكل التي أدت إلى تعطل سلاسل التوريد. ووقف كبار شاحني الحاويات، بمن فيهم أكبر شركتين في العالم، القلقين من مخالفة العقوبات التي تفرضها الحكومات الغربية على جميع حجوزات البضائع من وإلى روسيا، مع إعفاء شحنات الأغذية والأدوية من قائمة العقوبات. يأتي هذا بالإضافة إلى قرار المملكة المتحدة بحظر جميع السفن الروسية من الموانئ البريطانية. وفي الوقت نفسه، يتم حظر الطائرات الأوروبية والروسية من المجال الجوي لبعضها البعض. والنتيجة هي أن الطائرات التي تسافر بين أوروبا وآسيا يجب أن تستغرق طرقا أطول وأكثر تكلفة. هذا لا يزعج سفر الركاب فحسب، بل يزيد أيضا من التكلفة ويقلل من كفاءة نقل البضائع عالية القيمة. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تعطيل طائرات الشحن الروسية، مما يقلل من القدرة العالمية. والجدير بالذكر أن حوالي 14٪ من البحارة العاملين على متن سفن الشحن إما روسية أوكرانية، مما قد يخلق مشكلة عمالية لصناعة الشحن والنقل لبحري إذا احتاج إلى استبدال هؤلاء العمال[2].

كما زادت تكلفة التأمين على شحن البضائع بشكل حاد. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفعت أسعار المعادن الصناعية، مثل الألمنيوم، فضلا عن المواد الغذائية بسبب المخاوف من احتمال حدوث نقص أو تعطيل. وزادت تكلفة النقل لناقلات النفط بسبب المخاوف من احتمال تعطل خطوط الأنابيب الروسية والأوكرانية، وبالتالي زيادة الطلب على نفط الشرق الأوسط وغرب أفريقيا.

[1] Elliot Smith, "Russia's incursion into Ukraine heightens the chance of policy mistakes by global central banks," CNBC, February 23, 2022,P,45.
[2] Harry Dempsey, Philip Georgiadis, and Neil Hume, "World's biggest shipping groups suspend Russian cargo bookings," Financial Times, March 1, 2022

تتمثل إحدى طرق قياس الاضطراب، أو على الأقل التهديد بالتعطيل، في النظر إلى سلوك أسعار السلع المتداولة. حتى جوان 2022، كانت هناك زيادة كبيرة ليس فقط في أسعار النفط والغاز، ولكن أيضا في القمح والذرة والفحم والصلب والألومنيوم والبلاديوم على سبيل المثال لا الحصر. ويأتي تعطيل سلاسل التوريد الروسية الأوكرانية، أو خطر حدوث مثل هذا الاضطراب، في نفس الوقت الذي تتعرض فيه سلاسل التوريد العالمية بالفعل لضغوط بسبب الزيادة الكبيرة في الطلب على السلع في العام الماضي إلى جانب القيود الناجمة عن وباء كورونا على الإنتاج والنقل.

- **التأثير على الطاقة:**

تأتي الحرب الأوكرانية وسط الوضعية المتذبذبة التي تشهدها أسواق الغاز الطبيعي العالمية الضيقة. كان هناك عدد من المشاكل التي مست العرض والطلب في الأشهر الأخيرة للحرب على أوكرانيا: اضطرابات العرض، وزيادة الطلب على للغاز في آسيا، والجفاف الشديد في البرازيل. بالرغم من زيادة القدرة التصديرية للغاز الطبيعي السائل (LNG) من الولايات المتحدة فس شتاء 2021 والطقس المعتدل نسبيا، لا تزال مستويات تخزين الغاز الطبيعي الأوروبي عند أدنى مستوياتها في خمس سنوات. توفر روسيا حوالي 40٪ من الطلب على الغاز في أوروبا عبر خطوط الأنابيب والغاز الطبيعي المسال. رغم أنه يمكن إدارة أي انقطاع مؤقت أو جزئي في شحنات الغاز الطبيعي من روسيا إلى أوروبا (حوالي 10٪ من الطلب على الغاز الطبيعي في أوروبا يعبر أوكرانيا) من خلال زيادة واردات الغاز الطبيعي المسال أو زيادة الإنتاج المحلي. ومع ذلك، فإن حدوث اضطراب طويل الأجل أو قطع كامل، وإن كان من المستبعد إلى حد كبير، سيكون له عواقب أكثر خطورة. بالإضافة إلى ذلك، قبل الصراع، توقعت أوروبا أن ينقل خط أنابيب نورد ستريم 2 كميات إضافية من روسيا إلى أوروبا للمساعدة في إعادة ملء التخزين في صيف 2022. ومع ذلك، أوقفت ألمانيا اعتماد خط الأنابيب إلى أجل غير مسمى.

شكل رقم 11: موقع روسيا في ميزان الغاز الدولي (مليار متر مكعب)

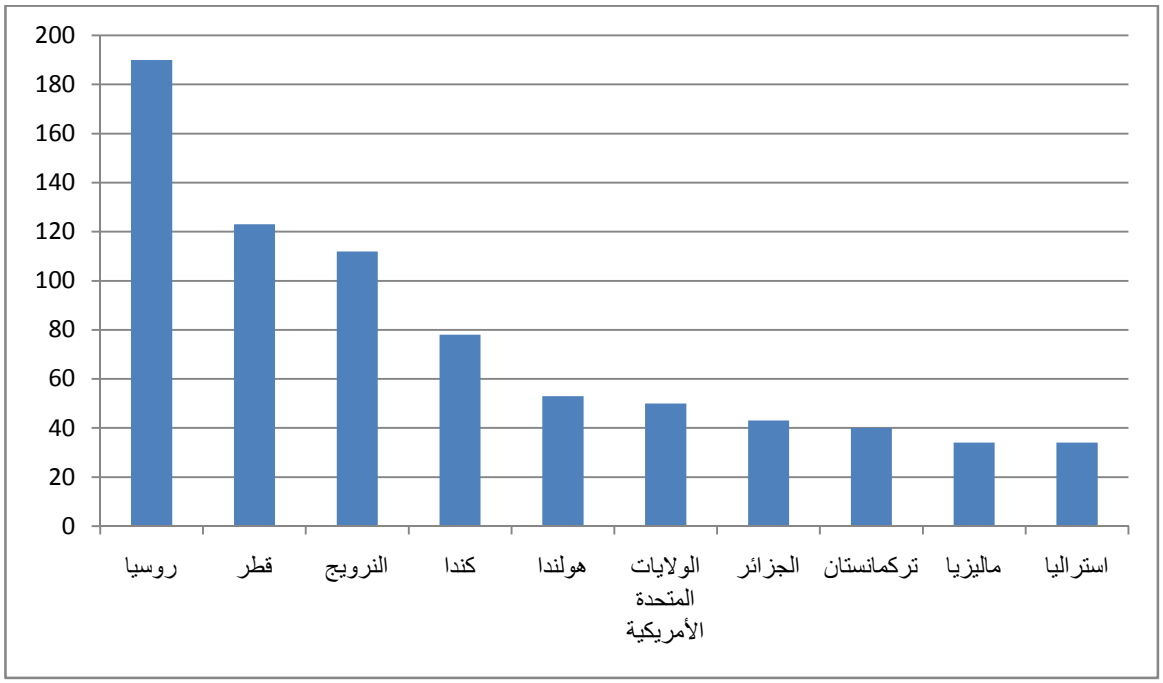

المصدر: من إعداد الطالب والمعطيات مستمدة من:

https://www2.deloitte.com/us/en/insights/economy/global-economic-impact-of-sanctions-on-russia

كما أدى التصعيد في الصراع الروسي الأوكراني إلى دفع أسعار خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط إلى أعلى مستوياتها منذ عام 2014. كانت أسعار النفط بالفعل أعلى من المعتاد مع عودة الطلب عليها، لكن المنتجين الأمريكيين اتبعوا زيادة الإنتاج البطيئة بشكل غير عادي استجابة لارتفاع الأسعار. في عام 2021، ارتفعت أسعار النفط بأكثر من 75٪ بينما زادت النفقات الرأسمالية للشركات البترولية بنسبة 17٪ فقط. ومن الجدير بالذكر أن أسعار النفط والقدرات الاستثمارية لشركات النفط والغاز قد انفصلت إلى حد ما حيث أعطت شركات النفط والغاز الأولوية لضبط رأس المال. ومما زاد من الضيق على مستوى العالم، كما أن إنتاج أوبك لم يصل إلى المستوى المستهدف، حيث تعاني أنغولا ونيجيريا من انقطاع التيار الكهربائي.

شكل رقم 12: عودة ارتفاع سعر النفط في 2022

source: Ira Kalish, How sanctions impact Russia and the global economy https://www2.deloitte.com/us/en/insights/economy/global-economic-impact-of-sanctions-on-russia

حيث أبلغت منظمة "أوبك" الاتحاد الأوروبي، أنّ "العقوبات الحالية والمستقبلية على روسيا قد تخلق واحدة من أسوأ صدمات المعروض النفطي على الإطلاق."، واعتبر الأمين العام لـ "أوبك"، محمد باركيندو، خلال اجتماعه مع مسؤولين بالاتحاد الأوروبي، أنّه "سيكون من المتعذر استبدال الكميات المفقودة المحتملة في إمدادات النفط الروسي[1]." رغم الدعوات المتجددة قادة الدول الغربية، بضرورة ضخ كميات إضافية من البترول والغاز في الأسواق الدولية،حيث أوضح ممثلي الاتحاد الأوربي في الاجتماع الذي عقد في فيينا مع ممثلين عن الأوبيك أنّ أوبك عليها مسؤولية لضمان أسواق نفط متوازنة[2].

3.الانعكاسات على النظام المالي العالمي:

نتيجة الاستخدام الموسّع للعقوبات الأمريكية ضد عدد مُتزايد من دول العالم، فقد بدأت هذه الدول السعي للخروج من دوائر السيطرة الأمريكية على النظام المالي العالمي، وهو ما أدى إلى انخفاض عوامل فاعلية العقوبات وتأثيرها، ولعل أكثر ما يجري استهدافه من هذه العوامل هو وضع الدولار والنظام المالي

[1] أوبك: العقوبات على روسيا قد تخلق واحدة من أسوأ صدمات المعروض النفطي، الميادين https://www.almayadeen.net/news/economic

[2] مواقف الدول الآسيوية من العقوبات ضد روسيا، موقعRT تم تصفح الموقع، 23\05\2022 https://arabic.rt.com/press/1344628

الأمريكي عن طريق تقليل الاعتماد عليهما أو استبدالهما، بما يُمكن أن يتغير معه شكل الاقتصاد العالمي بالكامل، كما نوضّح فيما يلي[1]:

- **انخفاض نسبة الدولار في الاحتياطيات العالمية:**

يشكّل الدولار مُعظم الاحتياطيات النقدية في العالم وذلك بنسبة تُقارب 59% من مُجملها، لكن هذه النسبة شهدت انخفاضًا حادًا عند مُقارنتها بما كانت عليه قبل 20 عامًا، حيث كانت عند مستوى 71.1% في عام 2000، وبالتالي جرى استبدال ما يزيد على 10% من الدولار بعُملات أخرى، كما يوضح الشكل التالي الذي يُقارن بين الحصص بنهاية الرُبع الرابع في عامي 2000 و2020:

الشكل رقم13: حصص العملات من الاحتياطات النقدية الأجنبية بين عامي 2000و2020.

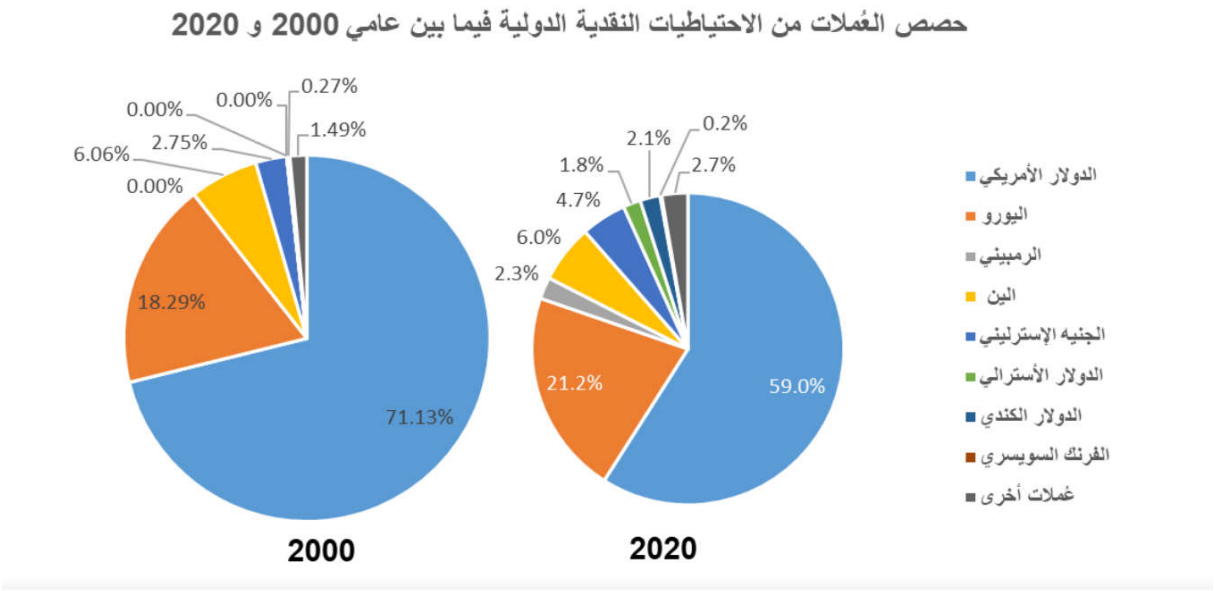

يتضح من الشكل تراجع الدولار لصالح عُملات أخرى أهمها اليورو الذي ارتفعت حصته من 18.29% إلى 21.2%، والجنيه الإسترليني الذي ارتفع من مستوى 2.75% إلى مستوى 4.7%، وأخيرًا مجموعة العملات الأخرى التي ارتفعت من 1.49% إلى 2.7%، الأمر الذي يعني بالتبعية خفض سيطرة الدولار على الاحتياطيات الدولية، وبالتالي انخفض الطلب عليه بقدرٍ ما، وفي حال استمر هذا الاتجاه بنفس المُعدل في المُستقبل فسيعني أن الدولار قد يفقد أكثر من النصف، وستكون الاحتياطيات النقدية بعملات غير الدولار على غرار الروبل الروسي بعد فرض العقوبات على روسيا ،حيث سعت روسيا الى

[1] محمد شادي، العقوبات الاقتصادية وتأثيرها على النظام المالي، المعهد المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، ماي2022، ص.56،

استبدال الدولار بعملتها المحلية في مبيعاتها النفطية مع الدول الغربية، وهو أمر متوقع بشدة خاصة في ضوء العدد الكبير من المحاولات التي تجري لتقليص سيطرته على التجارة الدولية والتي نشير إلى بعض منها في النقاط التالية.

- **اتساع نطاق اتفاقات التبادل التجاري بالعملات المحلية:**

بدأت الدول المُستهدفة بالعقوبات الأمريكية مُحاولات حثيثة لتقليل تعاملاتها التجارية الدولية بالدولار، بحيث تخفض من انكشافها عليه من ناحية، ومن ناحية أخرى تقلل من تأثرها بالعقوبات، سواء في مستوياتها الحالية أو في المُستقبل، وعلى رأس هذه الدول تأتي روسيا والصين اللتان تقودان التيار، لكن الجهود الصينية لتحويل الرمبيني إلى عُملة دولية تحل تدريجيًا محل الدولار هي الأبرز على الإطلاق، فبحلول عام 2020 امتلكت الصين نحو 40 اتفاقية للتبادل التجاري باستخدام العملات المحلية مع دول مُختلفة أهمها:

- وفي عام 2014، وقّعت الصين مع روسيا صفقة تبادل عملات لمدة ثلاث سنوات بقيمة 150 مليار يوان (24.5 مليار دولار)، مُددت الصفقة لمدة ثلاث سنوات في عام 2017، ومن جديد في 2020. وتسمح الاتفاقية للبنك المركزي لكل بلد بالوصول إلى عملة الطرف الآخر دون التداول عبر الدولار الأمريكي.
- في مارس 2020، اتّخذت الدول الثماني الأعضاء في منظمة شنجهاي للتعاون (SCO) وعلى رأسها الصين وروسيا والهند، قرارًا باعتماد العملات المحلية والوطنية في التبادل التجاري والاستثمار الثنائي وإصدار سندات، بدلًا عن الدولار الأمريكي.

وتعمل هذه الاتفاقيات جميعها –إذن– على رفع حصة الرمبيني من التجارة الدولية، وبالتالي خفض سيطرة الدولار وإن كان بنسب بسيطة نسبيًا، إلا أنها تشير إلى اتجاه مُتنامٍ إلى تراجعه.

- **تعزيز مكانة العملات المُشفرة:**

تتميز العُملات المُشفرة في الوقت الحالي بخواص فريدة، أهمها عدم وجود جهة مُعينة تتحكم في إصدارها وتحديد ثمنها، بل يُترك تحديد ثمنها لتفاعلات السوق بشكل تام، وهو ما يعني –من ناحية أخرى– عدم قُدرة أية جهة على تتبع المُعاملات التي تجري عن طريق استخدامها، وهو ما دفع عددًا كبيرًا من الأفراد إلى استخدامها. وأخيرًا أعلنت شركة تسلا الرائدة في صناعة السيارات الكهربائية شراءها وحدات من Bitcoin بما يُعادل 1.5 مليار دولار تحتفظ بها كأصول. ومن ناحية أخرى قبول العملة

ذاتها في عمليات البيع التي تجريها الشركة، وهو ما حفز عددًا آخر من الشركات على الإقدام على الخطوة ذاتها، لكن مميزات هذه العُملات هي في الوقت ذاته أهم عيوبها، وعلى الخصوص التقلبات الحادة في سعرها، واستخدامها في تمويل الأنشطة غير المشروعة.

لذلك، سعت بعض الشركات متعددة الجنسيات إلى إصدار عملات رقمية أكثر استقرارًا لاستخدامها على نطاق أوسع. فعلى سبيل المثال، أصدر JP Morgan عملة رقمية (JMP Coin) في عام 2019، كما يسعى تحالف واسع من الشركات بقيادة Facebook إلى إصدار عملة رقمية عالمية جديدة libra (أعيد تسميتها بـ"diem " في ديسمبر 2020 بعد مواجهة تدقيق من المنظمين في عدد كبير من دول العالم). وفي حين ترتبط عملة JMP بالدولار الأمريكي؛ سيجري ربط diem بسلة من العملات، بما فيها الدولار[1].

لكن التحول الأبرز هو محاولة عدد كبير من البنوك المركزية في العالم، تبلغ نسبتها 80% وفقًا لبنك التسويات الدولية، إصدار عُملاتها المُشفرة الذاتية، وعلى رأس هذه العُملات يأتي اليوان أو الرمبيني المُشفر، الذي يتوقع له أن يُشكل التهديد الأهم للدولار على الإطلاق إذا ما قللت السُلطات الصينية من الرقابة عليه، وسمحت بتداوله خارج الصين.

الاستنتاج الرئيسي هو أن العقوبات الاقتصادية المستهدفة للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ساهمت في فرض تكلفة على الاقتصاد الروسي إلى جانب عوامل أخرى، لكنها لم تقنع روسيا حتى الآن بتغيير سياساتها تجاه أوكرانيا. العوامل التي عززت آثار العقوبات هي شدة العقوبات في حد ذاتها واتساع نطاقها، وانخفاض قيمة الروبل وضعف معدلات التبادل التجاري، والنظام الاقتصادي المسيس. ويضمن نظام تخصيص الموارد السياسية وتوزيع الريع بقاء النظام ويمثل تهديدا لنجاح الجزاءات. إن الطبيعة الاستبدادية للنظام السياسي والدعم الذي يتلقاه ن أطراف ثالثة على غرار الصين لمواجهة أنظمة العقوبات الغربية، تجعل النظام أقل عرضة للآثار الكاملة للعقوبات الاقتصادية. وعليه فمن أجل حل قضية الحرب الأوكرانية مهمة لكل من روسيا والغرب. ومن أجل حلها، لابد من استراتيجيات على الأقل لحفظ ماء الوجه لكلا الجانبين[2].

[1] محمد شادي، المرجع السابق، ص.59.

[2]What are the sanctions on Russia and are they hurting its economy? - BBC News12/10/2022 https://www.bbc.com/news/world-europe-6012565

الفصل الثالث:

تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية على التوازنات الجيواقتصادية

دراسة حالة العقوبات الاقتصادية ضد الصين.

تقر العديد من الدراسات أن المرحلة التي شهدها النظام الدولي المتشكل بعد الحرب الباردة، القائم على الأحادية القطبية ما هي إلا مرحلة انتقالية لبنية النظام الدولي، فالتطور المتسارع للتكنولوجيا،والترابط والتشابك العالميين بفعل العولمة، وكذا التداخل الاقتصادي والتجاري بين الدول والشركات العالمية، بالإضافة إلى عوامل أخرى ساهمت بشكل أو بأخر في الدفع بعجلة التنمية في العالم، خاصة في شرق وجنوب شرق آسيا، بالإضافة إلى تورط الولايات المتحدة الأمريكية في حروب ونزاعات كثيرة في كل أنحاء المعمورة بغية إقرار وتثبيت الهيمنة الأمريكية أدى إلى تراجع في القوة الأمريكية، بشكل استفادت منه قوى آسيوية صاعدة وصفت بالتعديلية وعلى رأسها الصين[1]، هذا ما دفع بكثير من الباحثين إلى الحديث عن حدوث أكبر تحول استراتيجي تعرفه العلاقات الدولية من وقت بعيد،وهو ما اصطلح عليه جوزيف ناي **بانتقال القوة نحو الشرق.** فقد أشار في كتابه "**مستقبل القوة**" إلى أن العالم يشهد انتقالا للقوة من الغرب إلى الشرق،وان أفضل طريقة لفهم هذا التحول حسبه،هي تخيل صورة العالم في عام 1800 حيث كانت تمتلك آسيا نصف سكان العالم ونصف إنتاجه المحلي، وإذا لاحظنا نفس الصورة في عام 1900 نجد انه لا يزال نصف سكان العالم في آسيا،ولكنها تمتلك فقد 20%من إنتاج العالم ، أما الآن فهناك عودة لمعدلات سنة 1800 نصف سكان العالم ونصف الإنتاج العالمي.

تعتبر الصين هي الرائدة في الانطلاقة الاقتصادية في آسيا، ففي سنة1980 كان الناتج المحلي الصيني يقدر ب2 %من الناتج العالمي، ثم ارتفع إلى 7.6%في عام 2001، ووصل إلى 17% في 2015،وبلغ 18.08% في سنة 2021[2].فقد ارتفعت حصتها من القوة النسبية أكثر من أي دولة أخرى، فقد تضاعفت ثلاث مرات من 5.6% عام 1990الى 18.32% في 2020.

رافق هذا النمو السريع في المؤشرات الاقتصادية،تطورات على جميع الأصعدة الأخرى (الاجتماعية والسياسية والعسكرية)،فقد ارتفعت نسبة التمدن بشكل كبير في العقود الثلاثة الأخيرة من 51.5% في 2012، ويتوقع ان يصل عدد سكان المدن إلى 800 مليون فرد بحلول عام 2050، كما أدت الزيادة في معدلات الدخل الفردي ومستوى الرعاية الصحية إلى رفع متوسط عمر الفرد الصيني ليبلغ 73 عاما[3]. في

[1] خشيب جلال، أثر التحولات الطارئة في بنية النظام الدولي على التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية التركية،مركز إدراك للدراسات والاستشارات ،ط01، اسطنبول 2017، ص.209.
[2] الصين ...إلى ماذا تشير أهداف الناتج المحلي الإجمالي بعام 2021؟ WWW.ALJAZEERA.NET
[3] التوفيق حكيمي، مرجع سابق، ص.72.

حين زاد معدل الإنفاق العسكري بأكثر حيث وصل إلى 6.8% من ميزانية البلاد، ومن المتوقع أن يصل في 2023 الى7.1%،حيث تقوم الصين ومنذ عدة سنوات من أجل تحديث شامل لقواتها المسلحة.

هذه القوة التي وصلت إليها الصين تعبر عنها مجموعة من المؤشرات، التي تحمل دلالات متعددة عن حجم القدرات التي تتوفر عليها الصين حاليا،بالشكل الذي يؤهلها لتصبح أشد القوى تأثيرا في النظام الدولي في السنوات القادمة،فهذه المؤشرات تقدم تفسيرا لدوافع القلق لدى القوى الكبرى وبعض القوى الإقليمية في الجوار القريب للصين، لاسيما الهند ودول شرق آسيا حول ما إذا كانت الصين تسعى إلى استخدام قوة سياسية متكافئة مع قوتها الاقتصادية الهائلة،وهو ما تراه هته القوى تهديدا للنظامين الإقليمي والعالمي،وهذا مادفع بالقوة المهيمنة إلى فرض عقوبات اقتصادية دولية بهدف كبح القوة الصينية الساعية لخلق اختلال في ميزان القوى الدولي والإقليمي.

غالبًا ما كانت الصين هدفًا للعقوبات منذ ثورة 1949 الشيوعية. أدى تدخلها في الحرب الكورية عام 1950 إلى فرض حظر أمريكي كامل، تم تخفيفه فقط كجزء من التغيير الشامل لإدارة نيكسون في سياسة الصين، عبر منظمة شنغهاي عام 1972، منذ ذلك الوقت وعلى الرغم من اهتمام مجتمع الأعمال الأمريكي المستمر بالصين، تم معاقبة الكيانات والأفراد الصينيين بسبب مجموعة متنوعة من الأسباب، تتراوح من انتهاكات حقوق الإنسان إلى مبيعات الأسلحة إلى دعمهم للتهرب من العقوبات الكورية الشمالية والإيرانية. وأنشطتها في بحر الصين الجنوبي، ودعمها لحكومة نيكولاس مادورو في فنزويلا[1].

سنتناول في هذا الفصل تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية على التوازنات الجيواقتصادية في النظام الدولي بعد الحرب وذلك من خلال دراسة حالة العقوبات الاقتصادية الدولية على الصين سواء كجهة فارضة ومفروضة عليها العقوبات الاقتصادية الدولية، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تناولنا فيه موقع الصين في ميزان القوى للاقتصاد العالمي، والمبحث الثاني تناولنا فيه العقوبات الاقتصادية الصينية سواء كجهة مفروضة عليها العقوبات أو كجهة فارضة، ومدى تأثير هذه العقوبات التوازنات الجيواقتصادية.

[1]James Reilly, China’s Unilateral Sanctions, The Washington Quarterly, 2012;p.121.

المبحث الأول: موقع الصين في ميزان القوى للاقتصاد العالمي.

لدى الصين مجموعة من الإمكانات والمقومات جعلت منها المنافس القوي، والند للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما أسهم في إحداث تغيرات على النظام الاقتصادي العالمي، الذي يتزعمه الغرب عموما والولايات المتحدة الأمريكية خصوصا في ظل نموذجها للعولمة الاقتصادية.

منذ إطلاق مبادرة الإصلاحات الاقتصادية الكبرى في جمهورية الصين الشعبية عام 1979،أصبحت الصين أحد أسرع اقتصاديات العالم نموا، فخلال العقود الثلاثة الأخيرة، كان الناتج الداخلي الصيني ينمو بمعدل سنوي يقارب 10%، ويتوقع العديد من الاقتصاديين أن الحكومة الصينية قادرة على مواصلة وتعميق الإصلاحات الاقتصادية، والإبقاء على معدلات النمو العالية إذا نجحت في تفعيل المؤسسات المملوكة للدولة،وإصلاح نظامها البنكي[1].

بعد الأزمة العالمية عام 2008، والتي كانت محطة بارزة في مسيرة الاقتصاد العالمي، من حيث إعادة توزيع القوة في النظام الدولي، طالبت العديد من القوى الاقتصادية وعلى رأسها الصين المجتمع الدولي بتغيير قواعد النظام المالي، والاقتصادي العالمي، ليكون متعدد الأقطاب، عكس النظام الحالي القائم على هيمنة الدولار الأمريكي على المعاملات التجارية الدولية،كما رفضت الصين في العديد من المرات الاستجابة لمطالب الولايات المتخذة والاتحاد الأوربي لرفع قيمة عملها أمام الدولار واليورو.

شكل رقم 14: موقع الصين في ميزان القوى الدولي لسنة2022

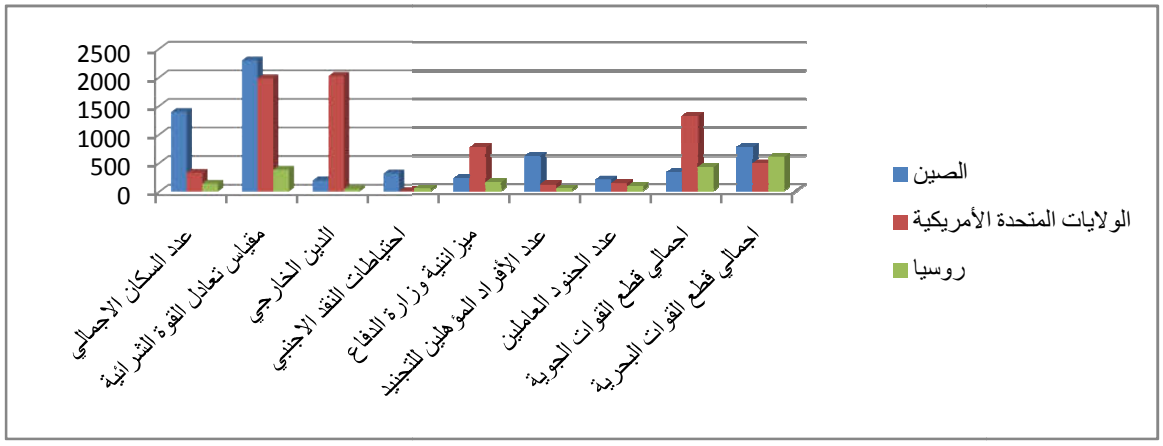

المصدر:من إعداد الطالب والمعطيات مستمدة من موقع2022 Military Strength Ranking (globalfire power.com)

[1] التوفيق حكيمي،مرجع سابق،ص.74.

ألزمت بيكين صندوق النقد الدولي باعتماد اليوان الصيني ضمن وحدات حقوق السحب الخاصة بصندوق النقد الدولي،وهذا ما أدى إلى دخول عملتها ضمن عملات التعامل الحر في السوق الدولية، مما فتح الباب أما الصين لأن تكون جزءا من النظام النقدي العالمي، وقد ساهمت خطوة ببكين لإنشاء بنك البنية الأساسية،الذي اعتبره العديد من المتتبعين بأن يكون البديل لصندوق النقد الدولي،وهذا ما يأتي ضمن مخططات بيكين لأن تكون قوة عظمى.

لم يأت موقف الصين تجاه قضايا الاقتصاد العالمي، وتغيير قواعد اللعبة من فراغ، ولكنه ينطلق من امتلاكها العديد من مقومات القوة الاقتصادية، فلم تعد هناك بقعة على وجه الأرض يغيب عن اقتصادها اسم الصين،كمورد للبضائع،أو مستثمر.

المطلب الأول: مظاهر بروز الصين كقوة اقتصادية عالمية.

بعد إقرار الصين لبرنامجها الإصلاحي عام 1979، المتمثل في تقديم حوافز حرية الأسعار والملكية للفلاحين، ومكنتهم من بيع قسم من محاصيلهم في سوق حرة، وتأسيس أربع مناطق اقتصادية خاصة على طول الساحل في خطوة ذكية لجلب استثمارات واستيراد منتجات ذات تكنولوجيا عالية إلى الصين، ،قامت في مراحل لاحقة ، وفي فترات متفرقة على تقديم إصلاحات إضافية ،لتبني اللامركزية في صناعة القرار السياسي في القطاعات الهامة خصوصا التجارة ، وتم التخلي عن المراقبة الاقتصادية لأغلب المؤسسات إلى السلطات المحلية والقروية ،التي سمح لها بالتفاعل والتنافس وفق مبادئ السوق الحرة ، وتم الشروع في التخلي التدريجي عن نظام مراقبة الأسعار من قبل الدولة على عدد كبير من المنتجات. وكنتيجة مباشرة لهذه الإصلاحات ، حقق الاقتصاد الصيني نموا كبيرا مقارنة بمرحلة ما بعد الإصلاحات ،فقد نما الناتج المحلي الإجمالي الصيني بنسبة تقدر 9.9% في الفترة الممتدة بين(1979-2011)،بينما كانت نسبة النمو في 2021 في حدود 8.1% وذلك بعد بداية التعافي من مخلفات جائحة كورنا بعدما كان في حدود 2.3% في 2020[1] بسبب مخلفات الجائحة.

[1] قاعدة بيانات البك الدولي،تم تصفح الموقع يوم 2022/05/30 .

http://www.albankaldawli.org

الفرع الأول : مؤشرات قوة الاقتصاد الصيني.

تتمثل أهم المؤشرات التي تدل على قوة الاقتصاد الصيني في:

1. تعاظم الناتج المحلي:شهد الأداء الاقتصادي للصين من خلال العديد من المؤشرات الاقتصادية تطورا ملحوظا خاصة مع بداية الألفية الثالثة ، فقد بينت إحصائيات البنك الدولي،أن الناتج المحلي الصيني بلغ عام 2000 نحو 1.21 تريليون دولار ،ما يمثل نسبة 3.6% من الناتج المحلي العالمي المقدر ب33.5 تريليون دولار ، لكن بحلول 2018، زاد الناتج المحلي الصيني إلى 13.6 تريليون دولار بنسبة تقدر 15.8% من الناتج المحلي العالمي ،البالغ في نفس العام 85.7 تريليون دولار ، ووصل في 2021 إلى 16.64 تريليون دولا من إجمال الناتج المحلي العالمي المقدر 93.86 تريليون دولار ، ولهذا فالناتج المحلي الصيني تضاعف لحوالي 15 ضعف خلال الفترة الممتدة بين 2000الى 2021[1].

شكل رقم 15: تطور الناتج المحلي الصيني منذ 1990 إلى 2021 (تريليون دولار)

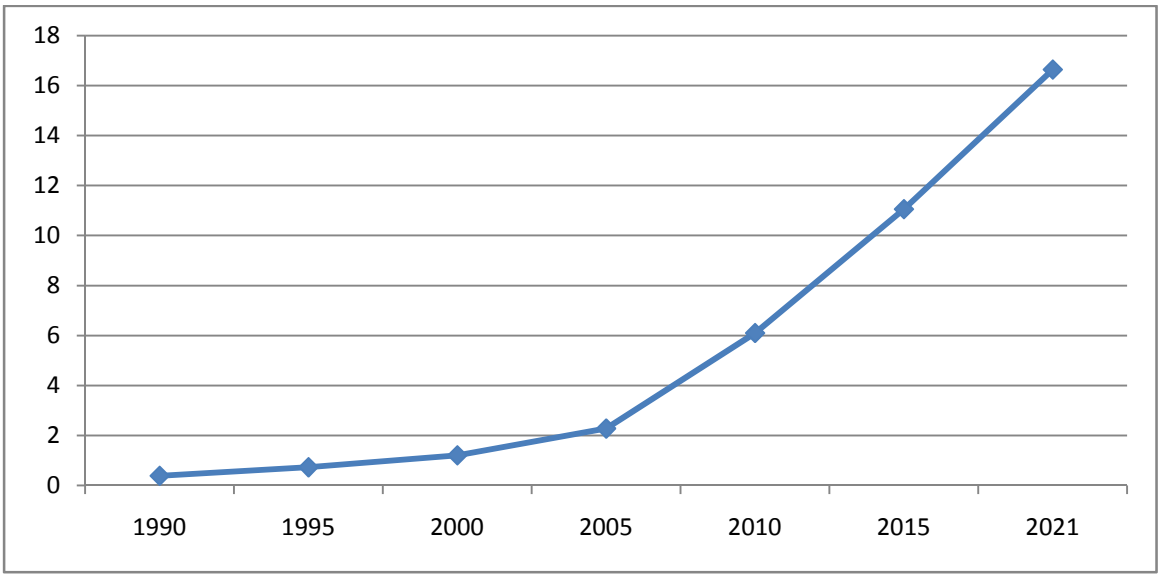

المصدر:من إعداد الباحث والمعطيات مستمدة من موقع البنك الدوليhttp//www.worldbank.org

هذا التطور الملحوظ والمتزايد للناتج المحلي، يضع الصين في المرتبة الثانية منذ عدة سنوات بعد أمريكا التي تحقق ناتجا محليا يفوق 20 تريلون دولار، أم إذا أدرجت بعض التجمعات الاقتصادية في الترتيب فالاتحاد الأوربي يأتي في المرتبة الثانية بعد أمريكا بناتج محلي يفوق 18 تريليون دولار.

[1] من الصعود إلى الهيمنة (كيف أصبحت الصين قوة مهيمنة؟) ، قسم البحوث ، صحيفة الاستقلال، ص.04.

2. اعتماد اليوان الصيني ضمن سلة العملات الخاصة بصندوق النقد الدولي:

اعتمد صندوق النقد الدولي في سبتمبر 2016 "اليوان" ضمن سلة عملات السحب الخاصة به، إلى جانب الدولار واليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني [1]. حيث اعتبرت هذه العملية قفزة نوعية تبين مدى قدرة تأثير الاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي، وهي المرة الأولى التي تنظم فيها عملة لدولة بخلاف الدول المتقدمة منذ إنشاء صندوق النقد الدولي عام 1947، وكذلك إلغاء العمل بنظام بروتين وودز في 1973 وبناء على الخطوة التي اعتمدا الصندوق،دخل اليوان الصيني كعملة مقبولة في التداول الحر بالسوق الدولية،وبالتالي تتمكن الدول من اعتمادها ضمن سلة عملاتها، وهناك شروط يعتمدها صندوق النقد الدولي لاعتماد أي عملة ضمن سلة حقوق السحب منها أن يكون صاحب العملة من أكبر خمسة بلدان مصدرة على مستوى العالم[2].

3. احتياطي النقد الأجنبي:

تعتبر الصين من أهم اكبر الدول المستحوذة على النقد الأجنبي في العالم ففي سنة 2000 كان لدى الصين احتياطات من النقد الأجنبي بحدود 171 مليار دولار فقط ولكن في 2014 بلغت تلك الاحتياطات ذروتها عند 3.6 تريليون دولار. بعد عام 2014 شهدت احتياطا النقد الأجنبي في الصين تراجعا ملحوظا، وهذا راجع لازمة انهيار أسعار النفط في السوق الدولية ،وما ترتب عليه من تراجع في معدلات النمو والتجارة الدولية.وبقدر ما يمثل احتياطي النفط مصدر قوة للاقتصاد الصيني، إلا أنها عادت في الارتفاع منذ 2018 حتى فاقت 3.7 تريليون دولار في سبتمبر 2021 . وهذا ما يعتبر في نظر البعض أنه مصدر ضعف، لان امتلاك هذه الثروة التي يشكل الدولار الجزء الأكبر منها، يعرض الاقتصاد الصيني لهزات كبيرة، يمكن أن تصنعها السياسة النقدية والمالية في أمريكا من انخفاض قيمة الدولار أو حتى سعر الفائدة يؤثر على ثروة الصين المتمثلة في احتياطي النقد الأجنبي، أو سندات الخزانة الأمريكية، حيث تعتبر بكين أكبر مستثمر في سندات الخزانة الأمريكية منذ عام 2016 حتى مايو 2019، وتقدمت عليها اليابان في جوان 2019 بقيمة استثمارات بلغت 1.22 تريليون دولار ، بينما حلت الصين بقيمة 1.11 تريليون دولار، وبشكل عام نلاحظ الصين منذ وقوقع الأزمة المالية العالمية تحاول

[1] صندوق النقد الدولي ، بيان صحفي، 2016/09/30 تم تصفح الموقع في:2002/05/22
http://www.imf.org/ar/news/articles/2016/09/30am16-pr16440-imf

[2] من الصعود إلى الهيمنة (كيف أصبحت الصين قوة مهيمنة؟) ، قسم البحوث ، صحيفة الاستقلال، ص.05.04.

أن تخفف من مخاطر تركز ثروتها في الدولار الأمريكي لذلك توسعت في الاستثمارات المباشرة على العالمي، سواء في أفريقيا وآسيا، أو أوربا وأمريكا حتى يكون هناك جانبا من ثروتها متمثلا في أصول رأسمالية، وليس في أوراق النقد الأمريكية التي تتلاعب بها السياسات النقدية والمالية الأمريكية تجاه أي دولة في العالم.

شكل رقم16: احتياطي النقد الأجنبي ل10 الدول الأوائل لسنة 2021(مليار دولار)

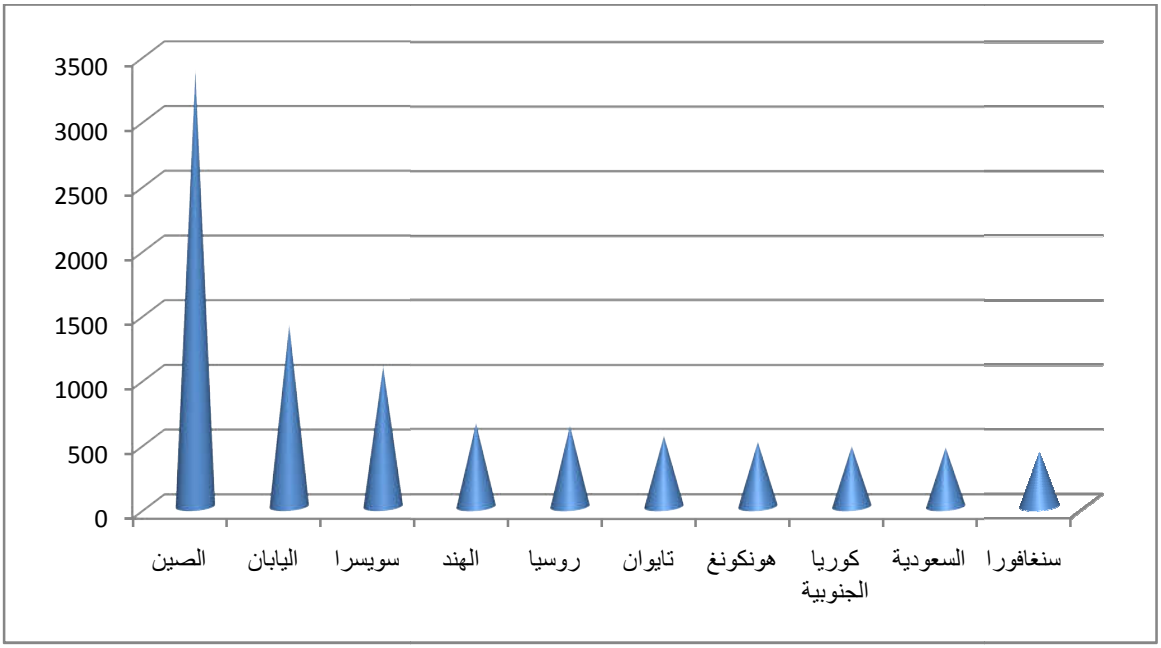

المصدر: من إعداد الطالب ،والمعطيات مستمدة من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.
https://www.imf.org/ar.

4. الهيمنة على التجارة العالمية:

تحتل الصين المرتبة الأولى في التجارة الدولية على مستوى العالم ، فلأول مرة تجاوز حجم التجارة الخارجية للصين 6 تريليونات دولار عام 2021 ، وتعتبر هذه المرة الأولى التي تحقق فيها التجارة الخارجية الصينية هذا الرقم،بعد ثماني سنوات من وصولها إلى رقم 4 تريليونات دولار في عام 2013 ، حيث بلغت الزيادة في عام 2021 فقط 1.4 ترليون دولار[1].

بالرجوع إلى بيانات عام 2001 نجد أن القفزة التي حققتها الصادرات السلعية الصينية كبيرة على مدار 20 سنة، فقد ارتفعت الواردات والصادرات الصينية منذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية سنة

[1] التجارة الخارجية الصينية تتجاوز6تريليونات دولار، صحيفة الشعب تم تصفح الموقع يوم:2022/05/27
https://www.arabic.people.com.cn/n3/2022/0118/c316.

2001،فبعد ما كانت من 4.22 تريليون يوان في عام 2001 ، وصلت إلى 39.1 تريليون يوان في 2021؛أي بمتوسط نمو سنوي قدره 12.2%[1].

الجدول رقم 06:إجمالي التجارة الخارجية الصينية بين عامي 2000 و2018 (مليار دولار)

بيان	2000	2018
الصادرات	249	2487
الواردات	225	2135
إجمالي التجارة	474	4622
الميزان التجاري	224	352

المصدر:من الصعود إلى الهيمنة (كيف أصبحت الصين قوة مهيمنة؟)، قسم البحوث، صحيفة الاستقلال، ص.07.

وعلى الرغم من أن البعض كان ينظر إلى الصين على أنها مجرد ورشة في بداية انطلاقها الاقتصادي في التسعينيات وما بعدها،إلا أنها استطاعت أن تطور أداءها ،من حيث نوعية صادراتها السلعة، والتي اتسعت لتشمل صادرات السلع الالكترونية ، متجاوزة بذالك الصادرات السلعية التقليدية من ملابس وأحذية وأدوات كهربائية، وما يدل على ذلك البيانات الخاصة بالصادرات التي تتقدمها السلع التكنولوجية، حيث حققت الصين في 2018 صادرات من هذا النوع بنحو 504 مليار دولار،وبنسبة تصل إلى 25.3% من إجمالي السلع الموجهة للاستيراد في هذا المجال.بينما في عام 2000،كانت صادرات الصين من السلع التكنولوجية لا تزيد عن 41.7 مليار دولار،وبما يمثل نسبة 3.5% من إجمالي صادرات العالم السلعية من نفس التكنولوجيا والبالغة عام 2000 ما قيمته 1.16 تريليون دولار[2].

بالعودة إلى بيانات الجدول أعلاه نجد أن كافة مؤشرات التجارة الخارجية بين عامي 2000 و2018، ايجابية بالنسبة للصين فتقريبا تضاعف حصة الصين في التجارة الخارجية قرابة 10أضعاف في مدة حوالي 20سنة ، فقد ارتفعت سنة 2021 إلى أكثر من 06 تريليونات دولار محتلة المرتبة الأولى في العالم، مما مكن الصين من أداء اقتصادي جيد.

[1] الموقع السابق.
[2] من الصعود إلى الهيمنة (كيف أصبحت الصين قوة مهيمنة؟)، مرجع سابق، ص.06.

شكل رقم 17: مقارنة بين الاقتصاد الصيني والأمريكي حسب مقياس "تعادل القوة الشرائية" لسنة 2020

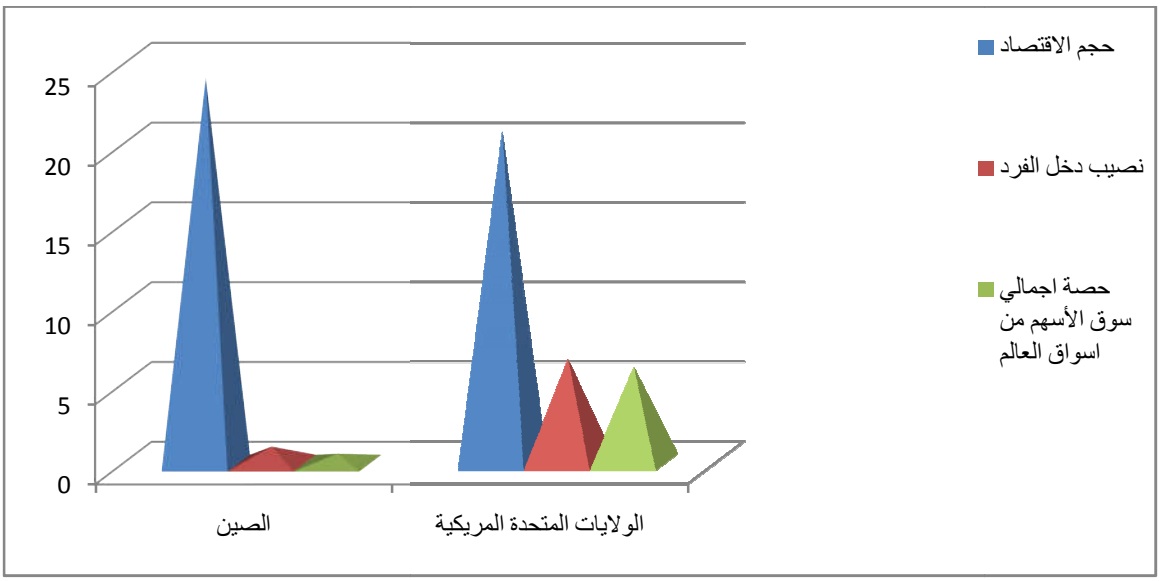

المصدر: من إعداد الطالب والمعطيات مستمدة من:
http://www.aljazeera.net/amp/sebusiness/2020/10/19

في تقرير نشرته مجلة **ناشيونال إنتريست** حول التحديات التي يوجهها الاقتصاد العالمي، اعتبر الكاتب غراهام أليسون، إن صندوق النقد الدولي عرض توقعاته الاقتصادية لعام 2020 بأن الاقتصاد الصيني أزاح الاقتصاد الأمريكي من المرتبة الأولى، وذلك بالاعتماد على مقياس "تعادل القوة الشرائية*" المستعمل حديثا في الدراسات وليس المقياس التقليدي المعروف بمقياس سعر صرف السوق لحساب الناتج المحلي الإجمالي.

حسب صندوق النقد الدولي،فإن أسعار الصرف أكثر تقلبا ويمكن أن يؤدي استخدامها إلى تقلبات كبيرة جدا في مقاييس النمو الإجمالية حتى عندما تكون معدلات النمو في مختلف البلدات مستقرة. في حين أن المقياس الذي أعتاد عليه معظم الأمريكيين عليه لا يزال يشير إلى أن الاقتصاد الصيني أصغر بمقدار الثلث من الولايات المتحدة ، وبالنظر إلى حقيقة أن دولار واحد يشتري في الصين ضعف ما

* مقياس تعادل القوة الشرائية : هو مقياس طورته كل من وكالة المخابرات الأمريكية وصندوق النقد الدولي على مدى العقد الماضي كمقياس أكثر ملاءمة،فهو مقياس حسب صندوق النقد الدولي يقضي على الفوارق في مستويات الأسعار بين الاقتصاديات وبالتالي يقارن بين الاقتصاديات الوطنية من حيث المقدار التي تستطيع كل دولة أن تشتريه بعملتها الخاصة وبالأسعار التي تباع بها، ومن أجل تسهيل فهم هذه النقطة أنشأت صحيفة إيكونوميست مؤشر "بيغ ماك" الذي يبين مثلا ما يمكن للمستهلك الصيني شراءه مقابل شطيرة هامبرغر "بيغ ماك" في بكين مقابل 21 يوانا/ وفي حال قام بتحويل هذا المبلغ بسعر الصرف الحالي سيحصل على 3 دولارات والتي ستشتري له فقط نصف شطيرة "بيغ ماك" في الولايات المتحدة. بعبارة أخرى عند شراء معظم المنتجات،بدءا من الهابرغر والهواتف الذكية وصولا إلى الصواريخ والقواعد البحرية،يحصل الصينيون على حولي ضعف الأرباح عن كل دولار.

يشتريه الولايات المتحدة فإن الاقتصاد الصيني اليوم يعد أكبر بمقدار السدس من الاقتصاد الأمريكي. حسب توقعات صندوق النقد الدولي[1].

لقد أصبحت الصين ورشة تصنيع في العالم لجميع المنتجات،بما فيها معدات الحماية والوقاية كما هو الحال في أزمة كورنا ، فبفضل هذا النمو الهائل في ميزانيتها، استثمرت جزء كبير لتعزيز قوتها الدفاعية ، حيث عملت بشكل مطرد على تعزيز مركز القوة البحرية في الصراعات الإقليمية خاصة في بحر الصين الجنوبي.

الفرع الثاني:تحديات الاقتصاد الصيني على المدى البعيد.

يعتبر معظم الباحثين أن النمو الاقتصادي للصين سيستمر بوتيرة مرتفعة لسنوات أخرى في المستقبل، لكن في المقابل يعتبرون أن هذا النمو يتوقف على الاستمرار في مباشرة الإصلاحات الاقتصادية الكبرى ، وكذا القدرة على التعافي من مخلفات جائحة كورونا وكذا المرونة في التعامل مع الأحداث وتداعياتها الجارية بين روسيا وأوكرانيا، فالفشل مثلا في تنفيذ الإصلاحات المطروحة سيؤدي إلى تأثير سلبي على نمو الاقتصاد الصيني مستقبلا، فالنمو الاقتصادي الحالي كان له مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية مثل الاعتماد المفرط على الاستثمارات الثابتة وعلى التصدير لتحقيق النمو الاقتصادي ،إلى جانب عدم الفعالية التي تميز عددا من القطاع تالي مردها بشكل رئيسي سياسات التصنيع الحكومية والتلوث الشديد وتنامي فروقات الدخل[2]:

1. النزاع بين الحكومة المركزية والأقاليم: حققت تجربة المناطق الاقتصادية الخاصة نجاحا اكبر في الصين، إلا انه كان لها في المقابل عدة سلبيات مست بالصيرورة الحسنة لاقتصاد الصيني، فقد حاول حكام الأقاليم ومسؤوليها بعد النجاحات التي حققوها في مناطقهم الاقتصادية مجادلة المركز في حدود صلاحياتهم، وقد ذهب بعضهم إلى حدود التنصل من الالتزامات المالية لمناطقهم اتجاه المركز، وفي وقت بدا فيه حكام بعض المناطق الغنية غير متحمسين لدفع لتنمية بقية مناطق الصين الفقيرة، حيث تعود بداية صراع الأقاليم مع المركز إلى الفترة (1990-1994) وكان قد اكتمل في هذه الفترة نقل الصلاحيات التنفيذية في مجال الاقتصاد والتجارة الخارجية من الوزارات المركزية إلى السلطات الإقليمية

[1] الصين تزيح أمريكا لتصبح أضخم اقتصاد في العالم،موقع الجزيرة، 2020/10/19، تم تصفح الموقع في 2022/05/28 http://www.aljazeera.net/amp/sebusiness/2020/10/19

[2] التوفيق حكيمي، مرجع سابق،ص 84

والبلدية، وتمثلت أبرز مظاهر هذه العملية في إنشاء مناطق اقتصادية خاصة تهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، مع تدفق الأموال بدأت سيطرت المركز في بيكين على القرارات الاقتصادية بالتقلص، والانتقال إلى الهيئات الإقليمية ورجال الأعمال المحليين بالإضافة إلى المغتربين الصينيين ورجال الأعمال الأجانب ،وقد وصلت حدة النزاع بين المركز والأقاليم في بعض الأحيان إلى حد رفض السلطات المحلية تقديم المعلومات حول إمكانياتها الاقتصادية، واستطاعت الأقاليم وشركاتها أن تفوز بالاستثمارات الأجنبية دون المرور على السلطات المركزية، ومن أمثلة ذلك ما قامت به حكومة قواندونج عندما رفعت الحكومة المركزية في بكين أسعار البترول الذي تسيطر على تسويقه وتسعيره، حيث قامت حكومة قاندونج بتأجير ناقلات لشراء البترول من الأسواق العالمية دون موافقة بكين[1].

بالإضافة إلى ذلك فقد زادت في السنوات الأخيرة حدة مشكلة ديون الحكومات المحلية ،بعدما سمح للحكومات المحلية بإصدار السندات وغيرها من مختلف الأساليب التي توسع من قنوات التمويل بناء المناطق الحضرية،والسماح لرأس المال الاجتماعي من خلال منح الامتيازات الخاصة بأساليب الإدارة وغيرها من أساليب المشاركة في استثمارات وإدارة البنية التحتية في المدن، فوفقا للنتائج التي أعلنتها وزارة المالية الصينية فقد بلغ إجمالي ديون الحكومات المحلية حوالي 3.84 تريليون دولار في نهاية سبتمبر 2020 وهي قيمة تقع ضمن الحد الأقصى الرسمي والسقف ب 28.8 تريليون دولار لعام 2020[2].

2. **التحول غير التام نحو اقتصاد السوق:** مع مرر أكثر من أربعة عقود ، على مباشرة الصين لإصلاحاتها الاقتصادية ، مازال يتمسك قادة الصين بان بلادهم تمثل "اقتصاد سوق –اشتراكي" ،حيث توافق الحكومة الصينية وتسمح باستخدام قوى السوق الحرة في عدد من المجالات للمساهمة في نمو الاقتصاد، لكن الحكومة تحتفظ مع ذلك بدور رئيسي في التنمية الاقتصادية للبلاد.

3. **المؤسسات المملوكة للدولة:** بالرغم من تقلص المؤسسات العمومية في الدولة في السنوات الخيرة، إلا أنها مازلت ملك العديد من المؤسسات العمومية لاسيما في مجال المنشآت البترولية،والمعدنية الاتصالات والمواصلات،وهي تمثل أزيد من 50% من أكبر 500 مؤسسة صناعية في الصين،وأزيد من 61% من أكبر 500 مؤسسة في قطاع الخدمات،وإلى جانب ذلك، الوضعية المالية الفقيرة لغالبية المؤسسات المالية

[1] أحمد فاروق عباس، التجربة التنموية في الصين..الواقع والتحديات،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة،2019/20/26،ص 569.

[2] ديون الحكومات المحلية الصينية ، تم تصفح يوم 2022/05/30
http://arabic.people.cn/n3/2020/1026/c31659-977254.

التابعة للدولة يجعل إقدام الحكومات الصينية على تخفيض الحواجز التجارية أمرا صعبا، بسبب خوفها من انتشار الإفلاس وسط هذه المؤسسات[1].

4. **مشكلة التلوث البيئي والفساد الحكومي وتنامي الفروقات الاجتماعية:**يشكل كل من التلوث البيئي والفساد الحكومي، وتنامي الفروقات الاجتماعية، تهديد كبيرا للاقتصاد الصيني، حيث تعتبر الصين أكبر مصدر لانبعاث غازات الاحتباس الحراري والزئبق في العالم، هذا ما شكل تهديدا للشعب الصيني وكذا الصحة والاقتصاد العالمين. تشير دراسة حديثة نشرت في مجلة **لانسيت** الطبية إلى وفاة مايقدر بنحو 1.24 مليون شخص بسبب التعرض لتلوث الهواء في الصين عام 2017[2] .كما أقرت الحكومة بوجود أكثر من 74.000 احتجاج عام 2004 ،تورط فيها 3.8 مليون فرد ،مقابل 53.000 احتجاج عام 2003 وترجع أسباب هذه الاحتجاجات في الغالب إلى مشكل التلوث، والفساد السياسي، والفروقات الاجتماعية داخل المجتمع الصيني. أما بخصوص الفساد الحكومي، فقد أقرت الحكومة الصينية أنها عاقبت أكثر من مليون مسؤول بتهم فساد مقترن بوظائفهم في الثلاث سنوات الماضية [3].

المطلب الثاني: مظاهر بروز الصين كقوة عسكرية عالمية.

يعد جيش التحرير الشعبي الكيان الرئيسي الضامن لتحقيق أهداف الأمن القومي للصين ،بما يتجاوز الحدود الحالية المعترف بها دوليا لجمهورية الصين الشعبية. ولدعم جهود القوات الأمنية المحلية داخل البلاد، تتضمن مهام جيش التحرير الشعبي تشكيل بيئة أمنية إقليمية ودولية من خلال التعاون والمشاركة العسكرية في عمليات حفظ السلام وغيرها من المهام غير الحربية،وهو المسؤول كذلك للدفاع عن المصالح الرئيسية من خلال الحفاظ على إستراتيجية ردع والدفاع عن المطالب الإقليمية والبحرية ،والدفاع عن الحدود البرية والبحرية ،والجوية ،وتنفيذ مجموعة متنوعة من المهام لحماية المصالح الاقتصادية والمصالح الأخرى البعيدة[4].

يمتلك الجيش الصيني عقيدة عسكرية مستمدة منذ إنشائه عام 1921 لمواجهة القوى الكبرى التي تهدد امن البلاد ،وهي تنطلق من مبدأ"الدفاع النشط"؛ أي أن العدو مزدوج ولا بد من قتاله بأسلوب متنوع

[1] التوفيق حكيمي مرجع سابق، ص. 84.
[2] تلوث الهواء في الصين يلحق الضرر بمواطنيها ودول العالم، تم تصفح الموقع يوم:2022/05/30.
http://arabic.pople.com.cn/n3/2020/1026/c31659-9772954.
[3] الصين تعاقب مليون مسؤول بتهم فساد، تم تصفح الموقع في 2022/05/30 . http://www.bbc.arabic.com
[4] تيموثي آرهيث، كريستين غانيس،كورتيز إي كوبر، إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي، مؤسسة راند، كاليفورنيا، 2016 ،ص.5.

فليس هناك عدو محدد،وإنما هناك عدو متغير،ومن هنا فإن أسلوب القتال يعتمد على خطط مرنة متغيرة حسب التهديدات والظروف، فقد جاء في الورقة البيضاء لعام 2019 للإستراتيجية العسكرية الصينية الصادرة عن المكتب الإعلامي لمجلس الدولة الصيني "**إنه لحلم صينيتحقيق تجديد كبير للأمة الصينية، فالحلم الصيني هو جعل البلاد قوية...وبدون وجود جيش قوي لا يمكن لدولة أن تكون آمنة أو قوية**"[1].

الفرع الأول:الإنفاق العسكري الصيني.

في سنة 2022 بلغت ميزانية الدفاع الصينية 230مليار دولار، بعدما أعلنت وزارة المالية الصينية زيادة الميزانية العسكرية بنسبة7,1% هذه السنة، عند افتتاح الدورة السنوية العامة للجمعية الوطنية الشعبية (البرلمان الصيني). وتمثل هذه النسبة زيادة عن العام الماضي المقدرة ب 6,8% وهي الأعلى منذ 2019. الملفت أن نمو الإنفاق العسكري الصيني أعلى بفارق كبير عن النمو المتوقع لإجمالي الناتج المحلي الذي قدره رئيس الوزراء لي كه تشيانغ بنسبة 5,5% لسنة 2022[2].

تحتل الصين المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية ب770 مليار دولار من حيث الإنفاق العسكري، فمنذ أن أصبح **شي جين** رئيسا للصين سنة 2013، ومؤشر النفقات العسكرية في ارتفاع حيث كانت سنة 2013 تقدر 107.4 مليار دولار ثم أصبحت سنة 2019 تقدر ب177.6مليار دولار ،ووصلت في 2022 إلى 230 مليار دولار[3]. حيث أمر الرئيس شي جين بأنه ينبغي على القوات المسلحة الصينية التحديث بحلول عام 2035،وينبغي أن تصبح قوة عسكرية "عالمي" قادرة على خوض الحروب وكسبها بحلول عام 2049. [4]

[1] Defence intelligence Agency,china military powery.Modernising a force to fight and win,p.711.

[2] الصين تزيد مجددا إنفاقها العسكري، تم تصفح الموقع يوم:2022/06/02، https://www.france24.com/ar

[3]https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=china

[4]Why China could win the new global arms race. See 02/06/2013 https://www.bbc.com/news/world-asia-china-59600475

شكل رقم 18: نمو الإنفاق العسكري الصيني من 2010 إلى 2022

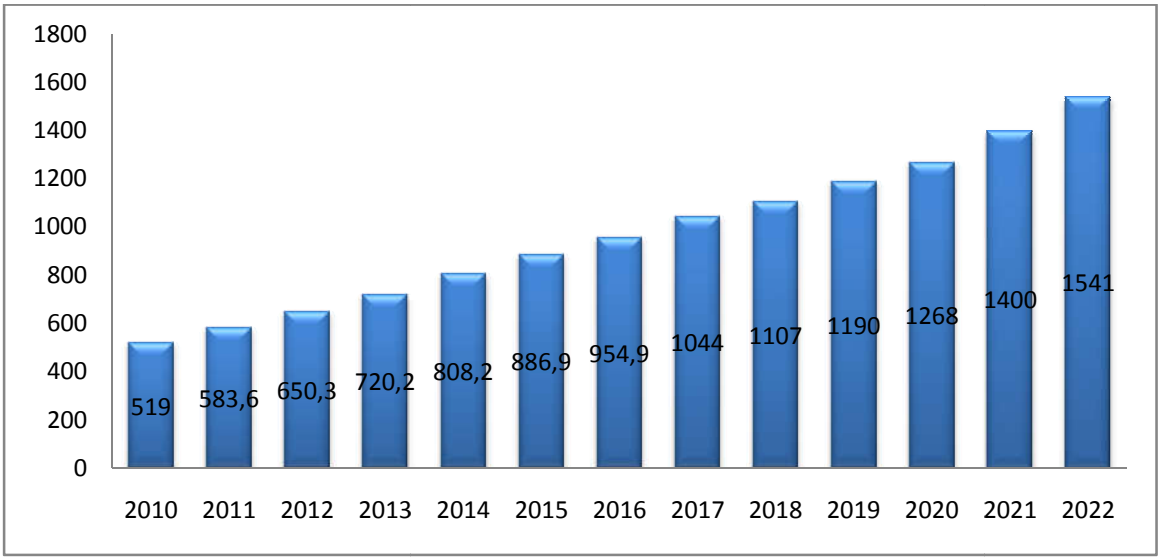

المصدر:من إعداد الطالب.

يرجع سبب هذا الارتفاع الكبير في الإنفاق العسكري للصين إلى تحقيق أهداف السياسة الأمنية الجديدة وكذا لردع الخصوم في الجوار الإقليمي، ومواجهة الولايات المتحدة فيما يخص الخلافات القائمة بينهما في وقت تصاعد فيه التوتر في العالم،مع الغزو الروسي لأوكرانيا ونزاعاتها مع تايوان والدول المطلة على بحر الصين الجنوبي . حيث امتنعت بكين حتى الآن عن إدانة الغزو الروسي لأوكرانيا مبدية "تفهمها" للمخاوف الأمنية التي ذكرتها موسكو لتبرير تحركها. وأبدى البلدان خلال زيارة للرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى بكين في مطلع عام 2022، معارضتهما لتوسع الحلف الأطلسي.

من جانبه، حصل الرئيس الصيني **شي جينبينغ** على دعم بوتين للتنديد بـ"التأثير السلبي على السلام والاستقرار" للولايات المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. هذا ما جعل بكين تصعد لهجتها تجاه تايوان، في هذه الجزيرة ذات الحكم الذاتي التي تعتبرها الصين جزءا من أراضيها وتتوعد بالسيطرة عليها ولو بالقوة، مع مطالبتها بالسيادة على كامل بحر الصين الجنوبي في نزاع خصوصا مع فيتنام والفيليبين، وبحر الصين الشرقي حيث تتنازع مع اليابان السيطرة على جزر سنكاكو، وفي الهملايا في نزاع مع الهند[1].

[1] نور الدين عفان، تأثير الإستراتيجية الدفاعية لصون تزو على العلاقات الصينية الأمريكية في فترة ترامب:تايوان أنموذجا، المجموعة العلمية للطباعة والنشر، ط.1 ،2020،ص،80.

الفرع الثاني: تطور القوة العسكرية الصينية.

تتكون القوة العسكرية الصينية من أربعة أقسام وهي، القوات البرية،القوات البحرية،والقوات الجوية، وقسم الصواريخ الإستراتيجية أو ما يسمى ب(Second Artillery)، في حين تشكل الشرطة الشعبية المسلحة كتنظيم شبه عسكري إلى جانب الاحتياط وهو العنصر المكون الخامس للقوة العسكرية الصينية، ويتجاوز مجموع أفراد الفرق الخمس 3.2 مليون فرد وهو ما يجعل الصين تتوفر على أكبر جيش في العالم من حيث عدد الأفراد[1].

الجدول رقم 07: عناصر القوة الخاصة بكل من الولايات المتحدة،روسيا،الصين، إيران

		الولايات المتحدة	الصين	روسيا	إيران
عدد السكان الإجمالي		334.998.398	1.397.897.720	142.320.790	85.888.910
مقياس تعادل القوة الشرائية		19.84 تريليون دولار	23.009 تريليون دولار	3.87 تريليون دولار	1.04 تريليون دولار
إجمالي اليد العاملة		146.128.000	774.710.000	69.923.000	30.500.000
الدين الخارجي		20.27 تريليون دولار	2.02تريليون دولار	0.47تريليون دولار	7.99مليار د
إجمالي احتياطات النقد الأجنبي والذهب		0.12تريليون دولار	3.23تريليون دولار	0.43 تريليون دولار	0.012 تريليون دولار
	ميزانية وزارة الدفاع	770مليار دولار	230مليار دولار	154مليار دولار	5مليار دولار
عدد أفراد القوات المسلحة	الأفراد المؤهلين أداء الخدمة العسكرية	122.274154	619.268.690	46.681.219	40.367.788
	عدد الأفراد العاملين(النشطة)	1.390.000	2.000.000	850.000	575.000
	الأفراد الاحتياطيين	442.000	510.000	250.000	350.000
	شبه العسكريين	107.000	624.000	250.000	90.000
القوة البرية	الدبابات	6612	5895	12420	2831
	المركبات المدرعة	45.193	35.000	30.122	7600
	مدفعية ذاتية الدفع	1.498	4.120	6.574	1.030
	مدفعية	1.339	1.734	7.571	2.018
	حاملات الصواريخ ارض جو	1366	3.160	3.391	2.485
القوة الجوية	اجمالي معدات القوة الجوية	13.247	3.285	4.173	543
	الطائرات الهجومية	783	371	739	23
	طائرات النقل والامداد	2661	522	445	96

[1] التوفيق حكيمي، مرجع سابق ، ص. 86.

	المروحيات	5.463	912	1.543	126
	الموحيات الهجومية	910	281	544	12
القوة البحرية	إجمالي القطع	484	777	605	142
	حاملات الطائرات	11	2	1	0
	حاملات المروحيات	9	1	1	0
	المدمرات	92	41	15	0
	الفرقطات	05	49	11	7
	الغواصات	68	79	70	19
	كاسحات الألغام	8	36	49	1

المصدر: من إعداد الطالب.

1. القوة البحرية:Naval Power

تعتبر **ماريان بيرون**[1] الباحثة في شؤون آسيا الشمالية،في مقالها "من البحار القديمة، إلى البحار البعيدة،من البحر الأصفر إلى خليج عدن" إن الصين في طريقها إلى أن تصبح قوة بحرية بامتياز، فتاريخيا الصين ليست قوة بحرية كبرى، وإنما قوة قارية تريد السيطرة على البحر، إلا أن النمو الصيني غير المسبوق ،ووصول الصين إلى مصاف القوى الاقتصادية العالمية، دفعا الصين إلى التعبير عن طموحها في السيطرة على أجوائها البحرية؛ومن ثم البحث عن مكان لها في البحار يوازي قوتها الاقتصادية، وقد طهر ذلك من خلال مشاركتها المجتمع الدولي في محاربة القرصنة قبالة سواحل الصومال[2].

رغم وجود إحصائيات سنوية خاصة بإعداد القطع والمنصات البحرية التابعة للأسطول البحري الصيني، تظل هذه الإحصائيات تقديرية نظرا للسرية التي تفرضها الصين على مشاريعها العسكرية وبالأخص البحرية منها، فهي طبقا لموقع "قلوبل فاير بور"**globalfirepower** الأمريكي،أصبحت الصين تمتلك لوحدها 777 قطعة بحرية من مختلف الأسلحة،منها 79 غواصة هجومية، و36 كاسحة للألغام،و42 مدمرة قتالية، و03 حاملات للطائرات والمروحيات و49 فرقاطة و123 سفينة دورية[3]،وهي

[1] ماريان بيرون باحثة في شؤون آسيا الشمالية، ومديرة برنامج الأمن البحري الدولي في معهدالأبحاث الإستراتيجية التابع للمدرسة العسكرية الصينية.

[2] عبد الرحمان حكمات، اللغز الصيني:إستراتيجية الصين وقوتها وتأثيرها منذ الحرب الباردة، سياسات عربية،العدد 35 نوفمبر 2018،ص.119.

[3]https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=china

بصدد نمو سريع ومتزايد بفعل دخول قطع محلية جديدة وإبرام صفقات خارجية مهمة، وهذا ما يجعلها اكبر قوة غواصات في العالم وأكبر قوة بحرية في آسيا.

ولدعم بحرية الجيش الصيني ،تسعى الصين إلى إنشاء سلاح مشاة البحرية الأمريكية، يمكنه عرض قوته بعيدا عن الصين وبعيدا عن شواطئها،في أي مناخ ومكان قائم على التكامل والتنوع في العمليات،وسرعة الاستجابة،والقدرة على القتال تحت ظروف متعددة الأبعاد. ففي حين وافقت الدولة الصينية على تخفيض جيشها البالغ مليوني جندي،فإنها تخطط لتنمية سلاح مشاءة البحرية بنسبة 400%، من 20 ألف جندي إلى أكثر من 100ألف جندي، وستدمج الوحدات البرمائية لجيش التحرير الشعبي الصيني في سلاح مشاة بحرية الجيش الصيني، نحو قوة يمكنها "حماية طرق التجارة البحرية الشريانية وفرض مصالحها الخارجية المتزايدة.

شكل رقم19: إجمالي قطع القوات البحرية.

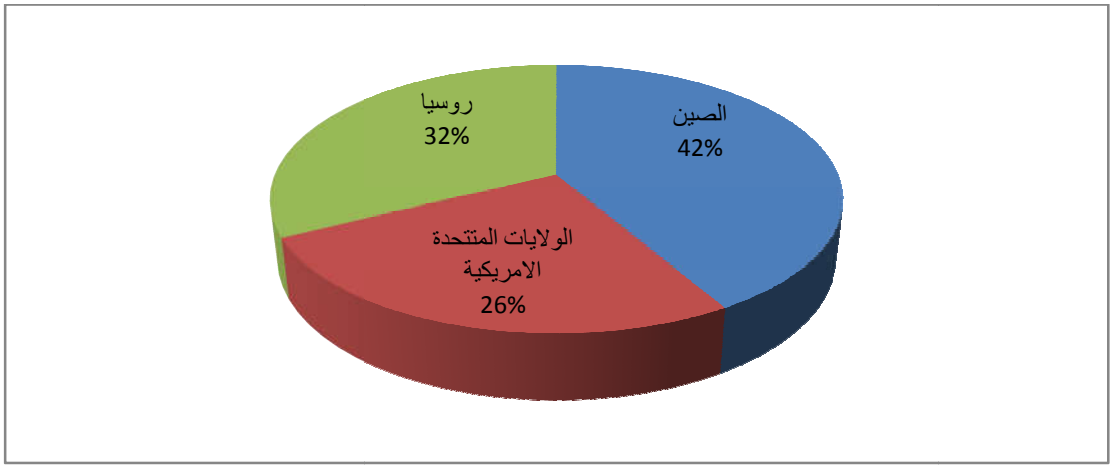

وتشرح **ماريان بيرون** نظرية سلاسل الجزر،التي اعتمدتها البحرية الصينية منذ نهاية 1980،والتي تتضمن ثلاثة مراحل ؛تهدف المرحلة الأولى إلى احتواء تايون واليابان، وتسمح المرحلة الثانية للصين بالتدخل عسكريا في السلسلة الجزرية الثانية التي تغطي بحر الفلبين وجزيرة غوام وغينيا الجديدة.أما المرحلة الثالثة والتي تنتهي في 2020 فعلى الصين أن تكون قد وصلت إلى مرتبة قوة بحرية معترف بها تسمح لها بالتدخل فيما بعد السلسلة الجزرية الثانية،وقد أعلن الصين أن الهدف الأساسي من عملية التحديث السريعة لبحريتها يتمل في الحفاظ على السلامة الإقليمية، ووضع حد لمحاولات تايوان الاستقلالية، والوقوف في ادعاءات ببحر الصين الجنوبي والشمالي.

كما تعمل البحرية الصينية على تحقيق وجودها في المحيط الهندي، من خلال إستراتيجية عقد اللؤلؤ التي تسمح لها ببناء شبكة من القواعد البحرية تمتد حتى الشرق الأوسط الأمر الذي يثير مخاوف كل من الهند والولايات المتحدة الأمريكية ،فحسب الباحثة **ماريان بيرون** أن الصين تقترب من تحقيق حلم الصينيين ، حيث أشار الرئيس جين بينغ عندما تولى منصب الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني عام 2012 ،إلى أن تصبح الصين قوة بحرية عالمية، فالصين من البحر الأصفر إلى خليج عدن،ومن البحار القريبة إلى البحار البعيدة ، لم تعد تخشى أن ينظر إليها عل أنها قوة بحرية عالمية[1].

3 .القوة الجوية: Air-power

استمر التطور الصيني في مجال الصناعات الحربية الجوية وتطويرها حتى وصلت إلى مرحلة مهمة جدا، فالقوات الجوية الصينية صارت تضم أكثر من 250.000 فرد وحوالي 3200 قطعة سلاح ،منها 2300 طائرة حربية،ويشمل هذا العدد مقاتلات الدفاع الجوي،والمقاتلات متعددة الأدوار،قاذفات القنابل، كما تمتلك حوالي 912 مروحية و281 مروحية هجومية و02 حاملات الطائرات، وحاملة مروحيات، وهذا ما يجعلها ثالث قوة في العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا ،ولكن بفارق كبير بينها وبين الولايات المتحدة صاحبة المركز الأول.

شكل رقم 20: إجمالي قطع القوات الجوية.

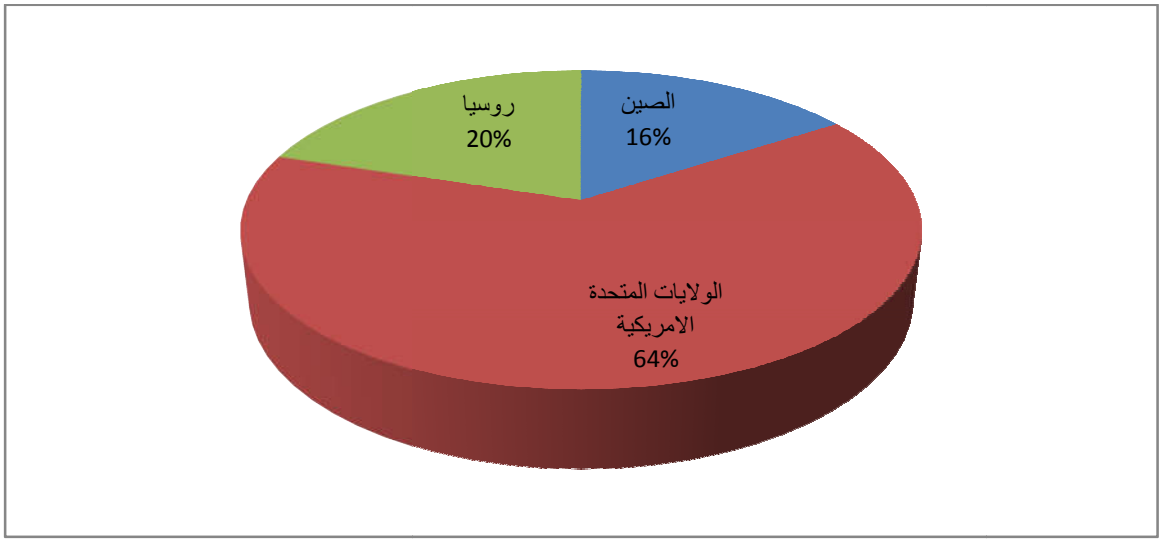

[1] عبد الرحمان حكمات، اللغز الصيني:إستراتيجية الصين وقوتها وتأثيرها منذ الحرب الباردة،مرجع سابق،ص.120.

ووفقا للتقرير السنوي لوزارة الدفاع الأمريكية حول الجيش الصيني لعام 2021، فان القوات الجوية الصينية والقوات الجوية للبحرية الصينية تشكل أكبر قوة طيران بالمنطقة وثالث أكبر قوة عالميا. كما تقدر وزارة الدفاع الأمريكية عدد الطائرات التي تملكها الصين بين القوتين الجوية والبحرية ما يقرب 2800 طائرة لا تشمل الطائرات دون طيار وطائرات التدريب،منها 800 مقاتلة من طائرات الجيل الرابع ،وبحسب التقرير فقد تحولت القوات الجوية الصينية على وجه الخصوص،في السنوات الأخيرةمن الدفاع الجوي الإقليمي إلى العمليات الهجومية والدفاعية ؛لبناء قوة قادرة على استخدام القوة الجوية على نطاق بعيد[1].

إلا أن بعض المتتبعين يعتبرون بان الصين مازالت تبحث عن المزيد من التطوير لسد الفجوة بينها وبين والدول المتقدمة في هذا المجال. ولهذا يعتقد العقيد في القوات الفرنسية **جون كريستوف نويل** أن الحكم على سلاح الجو الصيني بأنه سيكون من القوة الكبرى في العالم،أمر مبكر جدا.ويرجع ذلك إلى أسباب متعددة ؛منها انعدام التوازن والترابط بين فروع سلاح الجو الصيني، واختلال توازن القوى داخل القوى الجوية الصينية،متفوقا في مجالات ،ومتقدما بعض الشيء في مجالات أخرى،وهو ما يكشف ضعف القوات الجوية الصينية أما القوات الجوية الأمريكية،القوة الأكبر والأهم في العالم،منذ الحرب العالمية الثانية. وفي الوقت نفسه لا يمكن إغفال دور الخطر الذي تمارسه الدول الغربية على مبيعات الأسلحة والتكنولوجيا المتقدمة للصين في عدم قدرة بكين على تحقيق ما تسعى إليه من التقدم[2].

شكل رقم21:إجمالي قطع القوات الجوية.

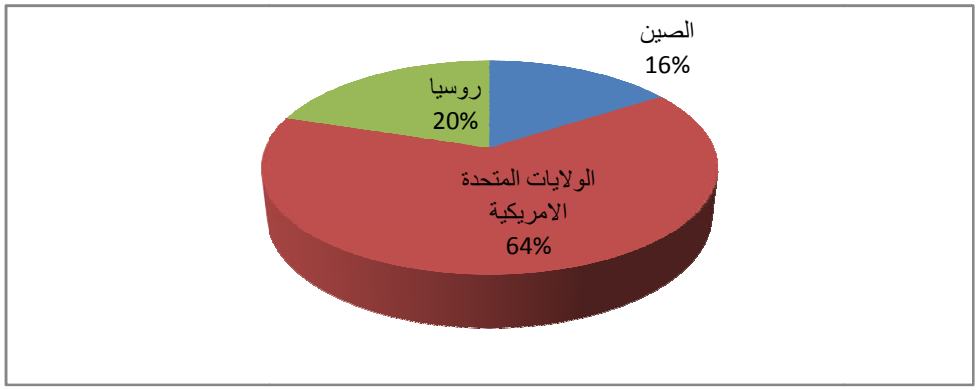

المصدر: من إعداد الطالب والمعطيات مستمدة من:

https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=china

[1] سلاح الجو الأمريكي كيف انتقل من التقليد الى قوة منافسة لأمريكا وروسيا، تم تصفح الموقع يوم 2013/06/02 .https://www.arabicpost.net .

[2] عبد الرحمان حكمات، اللغز الصيني:إستراتيجية الصين وقوتها وتأثيرها منذ الحرب الباردة،مرجع سابق،ص.119.

وفي الأخير يمكن القول انه لتطوير القوة العسكرية الصينية، لا بد من استخدام نُظم أسلحة هجوم دقيقة متقدمة بعيدة المدى وإعادة تنظيم القوات لتسهيل القيادة والتحكم والعمليات المشتركة وإجراء تغييرات على نظام الأفراد العسكريين وقدرات عمليات جمع المعلومات لغرض الهجوم وزيادة قدرات القيادة والتحكم والاتصالات والحوسبة والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع والقدرات الفضائية، وقوة ردعٍ نووية أصغر حجما وأكثر كفاءة. تتضمن الاتجاهات البارزة في تطوير قدرات جيش التحرير الشعبي ما يلي[1]:

– اختبار منصات جديدة عالية التقنية ونشرها، بما في ذلك طائرات حربية بدون طيار، وطائرات بدون طيار، ومركبات انزلاقية بسرعة فوق صوتية، ومقاتلات شبح جديدة.

– التطوير المستمر لقدرات التلويح بالقوة بما في ذلك حاملات الطائرات والهجوم بعيد المدى (الصواريخ الباليستية والقذائف الانسيابية).

– الاستثمار في أنظمة القيادة والتحكم والاتصالات والحوسبة والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، والاستطلاع المضاد، والقدرات الفضائية بما في ذلك أجهزة رادار كشف ما وراء الأفق، وقدرات حرب المعلومات والحرب الإلكترونية والتجسس الإلكتروني.

– إعادة هيكلة نظام القيادات العسكرية الإقليمي المرتبط بالصين. إن الهدف النهائي من عملية إعادة التنظيم هذه هو أن يكون هيكل صناعة القرار بجيش التحرير الشعبي أكثر سهولة وأكثر محورية في اللجنة العسكرية المركزية. وسيمتلك جيش التحرير الشعبي خفيف القوة والمعاد تنظيمه قدرات قتالية مشتركة واستعداداً متزايدا، في الوقت نفسه.

[1] تيموثي آرهيث، كريستين غانيس،كورتيز إي كوبر،إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي،مرجع سابق،ص.8.

المبحث الثاني:العقوبات الاقتصادية الدولية ضد الصين؛ التموقع للهيمنة على الاقتصاد العالمي.

غالبًا ما كانت الصين هدفًا للعقوبات منذ ثورة 1949 الشيوعية.حيث أدى تدخلها في الحرب الكورية عام 1950 إلى فرض حظر أمريكي كامل عليها، الذي تم تخفيفه فقط ،بعد التغيير الطارئ على العلاقات الأمريكية الصينية، منذ عام 1969، عندما بدأت عودة العلاقات في عهد الرئيس ريتشارد نيكسون، منذ ذلك الوقت وعلى الرغم من اهتمام مجتمع الأعمال الأمريكي المستمر بالصين، تم معاقبة الكيانات والأفراد الصينيين بسبب مجموعة متنوعة من الأسباب ، تتراوح من انتهاكات حقوق الإنسان إلى مبيعات الأسلحة إلى دعمهم التهرب من العقوبات الكورية الشمالية والإيرانية، الاتجار غير المشروع بالفنتانيل، وأنشطتها في بحر الصين الجنوبي، ودعمها لحكومة نيكولاس مادورو في فنزويلا، وغيرها من الأسباب[1].

منذ الحرب العالمية الثانية، والصين متلقية للعقوبات الاقتصادية الدولية، ولهذا عارضت الصين في سياستها الخارجية من حيث المبدأ ومنذ فترة طويلة فكرة التهديد بفرض عقوبات اقتصادية أوفرضها .حيث قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية هونغ لي إن "الصين تعارض قيام دولة ما بوضع قوانينها المحلية فوق القانون الدولي وفرض عقوبات أحادية الجانب على دولة أخرى"[2]. ومع ذلك، فإن هذا الخطاب المألوف يخفي تحولًا دقيقًا ولكنه مهم في استخدام الصين للعقوبات الاقتصادية، يستكشف الإستراتيجيون الصينيون طرقًا جديدة لنشر القوة الاقتصادية للصين لتحقيق منفعة استراتيجية. فاستخدام الصين للضغط الاقتصادي الأحادي الجانب لتعزيز أهدافها الإستراتيجية والدبلوماسية ليس فريدًا على الصعيد الدولي– فقد سعت الدول دائمًا إلى استخدام الأدوات الاقتصادية لتحقيق ميزة استراتيجية. كما أن استخدام الصين للضغط الاقتصادي ليس جديدًا. منذ تأسيس الجمهورية الشعبية في عام 1949، قام القادة الصينيون مرارًا وتكرارًا بتسييس العلاقات الاقتصادية، وتقديم المساعدات أو رفض التجارة لدعم أهداف استراتيجية وأيديولوجية أوسع.

شهد العقد الأخير، تحولا وانعطافا في عقيدة الصين حول العقوبات الاقتصادية الدولية سواء من حيث الاستعداد لتلقيها أو من حيث القدرات في فرضها والتي أصبحت تستعملها هي كذلك أداة مهمة في

[1]China:Economic Sanctions, Congressional Research Service, August 22, 2016,p1.
[2]James Reilly, China's Unilateral Sanctions, The Washington Quarterly, 2012;p.122.

سياستها الخارجية، مثلما تؤكد تهديدات الصين الأخيرة بحظر الشركات الأمريكية المتورطة في صفقات أسلحة مع تايوان، فالصين أصبحت الآن تستخدم العقوبات ليس فقط للانتقام ولكن كأداة إيجابية للسياسة ولتعزيز مجموعة واسعة من المصالح الوطنية، وتكريس ريادتها على الاقتصاد العالمي[1].

لإدارة التحديات الدولية التي تواجه الصين،عملت الصين على استخلاص بعض الدروسمن كيفية استخدام الولايات المتحدة للعقوبات في سياستها الخارجية، لا سيما التهديد بفرض العقوبات والذي يساهم في تحقيق أهداف مهمة دون اللجوء إلى استخدام القوة، فقد شهد العقد الأخير استخدام واسع للعقوبات الاقتصادية فقد استهدفت العقوبات الصينية الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها في كثير من الحالات.

المطلب الأول: طبيعة العقوبات الاقتصادية المفروضة على الصين.

كانت إحدى أهم العلامات الواضحة على النظام الاقتصادي العالمي بعد الحرب الباردة، هو التوتر الواضح بين الولايات المتحدة والصين خاصة في العقد الماضي. ومازال هذا التوترحتى الآن، مدفوعًا في الغالب بالعقوبات الاقتصاديةالمفروضة من الجانب الأمريكي. حيثبدأ يتضح هذا جليا من خلال التحول في الإستراتيجية الأمريكية منذ 2010 «التحول نحو آسيا» في ظل إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما، نتيجة الثقل المتزايد للقوة الصينية في جوارها الإقليمي والدولي، حيث تحرك أوباما بجرأة لتحويل مركز الثقل الرئيسي في آسيا بهدف احتواء الصين، وبوصول الإدارة الجديدة بقيادة دونالد ترامب، أصبحت الآراء السلبية بشأن الصين أكثر وضوحًا سواء في وسائل الإعلام أوالسياسة في الولايات المتحدة. على الرغم من وجود العديد من الأشياء التي قد يختلف والجمهوريون والديمقراطيون بشدة مع بعضهم البعض، فقد توصلوا إلى تحالف فيما يتعلق باحتواء الصين. ففي جويلية 2020، ألقى مايك بومبيو، وزير الخارجية الأمريكي، خطابًا بعنوان «الصين الشيوعية ومستقبل العالم الحر» في مكان رمزي، مكتبة ومتحف ريتشارد نيكسون الرئاسي. أعرب بومبيو عن أسفه لفشل استراتيجية الصين الأمريكية، بحجة أن مشاركة الولايات المتحدة مع الصين منذ عهد نيكسون أفادت الصين على حساب الولايات المتحدة[2].كما سلط كيرون سكينر، المدير السابق لتخطيط السياسات في وزارة الخارجية الأمريكية، الضوء على تهديد

[1] Gary Clyde Hufbauer ,and Euijin Jung, US economic sanctions against human atrocities, Peterson Institute for International Economics (PIIE), April 8, 2021,p.12.

[2] Zhun Xu ,The political economy of the US sanctions against China,University of New York,Brill 2022,p,45.

الصين وأعتبر أنها المرة الأولى التي سيكون فيها منافس قوي للولايات المتحدة[1]. كل هذه الآراء تمهد أرضية جديدة لفرض عقوبات على الصين.

منذ تأسيس الجمهورية الشعبية في عام 1949، كانت الصين لفترة طويلة هدفًا للعقوبات الأكثر صرامة التي تقودها الولايات المتحدة. لم يتم رفع الحظر التجاري حتى تطبيع العلاقة بين الولايات المتحدة والصين في أوائل السبعينيات. منذ ذلك الحين، اندمجت الصين بعمق في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وأصبحت منتجًا وتاجرًا رئيسيًا. على الرغم من بعض القيود التجارية طويلة الأجل والاستثناءات العرضية، امتنعت الولايات المتحدة إلى حد كبير عن فرض عقوبات جديدة كبيرة على الصين.

عكست الحوادث التي وقعت في ميدان تيانانمين ماكان خلال عقدين من الخطوات الإيجابية في العلاقات الاقتصادية الكاملة وغير المقيدة بين الولايات المتحدة والصين، حيث تم فرض العديد من هذه العقوبات كرد فعل أمريكي على حملة الحكومة الصينية ضد حركة ديمقراطية وليدة في ربيع عام 1989 في تيانانمين.

ومما زاد في تأزيم العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، هو اتهام الصين بتصدير المواد النووية والسلع والتكنولوجيا المتعلقة بانتشار الصواريخ الباليستية، فقد أفادت تقارير بأن الصين ساعدت باكستان وإيران وكوريا الشمالية في سعيها للحصول على أسلحة الدمار الشامل. كما تم تصنيف الصين على أنها بلد يثير قلقًا خاصً، حسب التقرير السنوي لوزارة الخارجية عن هذه المسألة باعتبارها منتهكة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان[2].

الفرع الأول: العقوبات الاقتصادية الدولية الحالية ضد الصين.

1. التقليل من المساعدات الخارجية ومراقبتها:

تقدم الولايات المتحدة المساعدة الخارجية للصين، في شكل برامج تساعد المجتمعات التبتية، للتدخل في فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المعدية الأخرى، وتمول مستشارًا قانونيًا مقيمًا يعمل من سفارة الولايات المتحدة في بكين "لتوفير الخبرة في القانون الجنائي والإجراءات للمسؤولين والحقوقيين والأكاديميين الصينيين منذ عام 1993، كما نشرت الولايات المتحدة فيلق السلام تشكل من

[1] Ipid,p.23.
[2] Cooper Drury and Yitan Li, U.S. Economic Sanction Threats Against China: Failing to Leverage Better Human Rights, Foreign Policy Analysis,Vol. 2, No. 4 Oxford University (OCTOBER 2006), p. 322.

متطوعين في الصين، للعمل كمعلمين للغة الإنجليزية في المدارس الثانوية والجامعات الصينية. تنص اعتمادات العمليات الخارجية لوزارة الخارجية لعام 2016 مثلا على ما يلي:

- لا يجوز استخدام أي من الأموال المقدمة للبرامج الدبلوماسية والقنصلية لوزارة الخارجية لمعالجة تراخيص تصدير الأقمار الصناعية ذات المنشأ الأمريكي إلى الصين (بما في ذلك الأقمار الصناعية التجارية ومكونات الأقمار الصناعية) دون إخطار مسبق للجان العقوبات.

- اعتماد لوائح ووضع إجراءات لضمان عدم استخدام المعونة الخارجية الأمريكية على النقيض من المصالح الفضلى للولايات المتحدة، أو تعزيز أو مساعدة مشاريع المعونة الخارجية لأي بلد من البلدان الشيوعية، مطلوب كذلك لتطبيق هذه المشروطية على المشاريع أو الأنشطة" من قبل أي كيان يملكه أو يسيطر عليه "جيش التحرير الشعبي الصيني. وعلاوة على ذلك، يتعين على وزير الخارجية أن يحظر استخدام الأموال المخصصة أو المتاحة بطريقة أخرى في العمليات الخارجية واعتماد وزارة الخارجية "لتمويل أي منحة، عقد، أو اتفاق تعاوني مع جيش التحرير الشعبي، أو أي كيان لديه سبب للاعتقاد بأن جيش التحرير الشعبي يملكه أو يسيطر عليه أو ينتسب إليه.

- تُستخدم الأموال المخصصة للدبلوماسية العامة لمواجهة تأثير الصين.

- يجب أن تقابل أي مساعدة أجنبية متاحة لـ «برنامج الأعمال وحقوق الإنسان» مصادر أخرى غير حكومة الولايات المتحدة.

- حضر الأموال الأمريكية لصندوق الأمم المتحدة للسكان من الاستخدام في الصين. يجب على صندوق الأمم المتحدة للسكان إبقاء مساهمات الولايات المتحدة منفصلة عن صناديقه الأخرى، ويجب عليه توثيق نفقاته في الصين.

تمتع ليق برنامج الصين التابع لشركة الاستثمار الخاص في الخارج في أيام بعد حملة تيانانمي ن ومازال معلقًا. والغرضمنهذاالبرنامجهو "تيسير مشاركة رؤوس الأموال والمهارات الخاصة في الولايات المتحدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان والمناطق الأقل نموا، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من الاقتصاد غير السوقية إلى الاقتصاديات السوقية، عن طريق توفير التأمين ضد المخاطر السياسية، تمويل صناديق المشاريع والاستثمار، والخدمات الأخرى[1].

[1]Xin-zhu JChen, China and the US Trade Embargo, 1950-1972, American Journal of Chinese Studies, no.2(2006): p.169

تواصل الولايات المتحدة عمومًا الامتناع عن التصويت بـ «لا» أو الامتناع عن التصويت عليها في المؤسسات المالية الدولية عند النظر في تقديم قروض لمشاريع في الصين. في ماي 2016، وهو الشهر الذي قدمت فيه وزارة الخزانة الأمريكية تقريرًا مؤخرًا، نظرت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي ومرفق البيئة العام الدولي، وبنك التنمية الآسيوي في ثمانية طلبات لمشاريع مختلفة في الصين (بما في ذلك مشروع إقليمي واحد ومشروع واحد بدون تكلفة)، بإجمالي 209.4 مليون دولار. من بين هؤلاء، امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت في ست حالات. يُطلب من المديرين التنفيذيين للولايات المتحدة في البنوك بموجب القانون التصويت بـ «لا» أو الامتناع عن التصويت لأسباب تتعلق بحقوق الإنسان، مالم يدعم المشروع الاحتياجات الإنسانية الأساسية. تأخذ الولايات المتحدة في الاعتبار أيضًا مجموعة من العوامل الأخرى،بما في ذلك التدهور البيئي المحتمل، وحقوق العمال، وتشوه التجارة، والظروف في التيبت*.

2. العقوبات المفروضة على مبيعات الأسلحة وعمليات نقلها.

تحظر حكومة الولايات المتحدة تصدير المواد العسكرية والخدمات الدفاعية إلى الصين بموجب السلطات العامة الممنوحة للرئيس ووزير الخارجية لمراقبة استيرادوتصدير هذه السلع والخدمات في سياق السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وكذلك وفقً العقوبات عهدت يانانمين.

في ماي 1994 أعلن الرئيس بيل كلينتون العقوبات على الواردات الصينية من خلال حضر استيراد الذخائر من الصين. عزز الكونغرس هذا الحظر في عام 2005، وحظر على وزير الدفاع شراء السلع أو الخدمات من أي شركة صينية .ويُسمح بالاستثناءات للمشتريات أثناء زيارة سفينة عسكرية أو

* بالإضافة إلى القيود المفروضة على الاعتماد المتعلقة بالمساعدة الخارجية فهناك قيود أخرى فرض على الصين :المادة 1673من قانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية 2016، يحظر استخدام الاعتمادات الدفاعية «لدمج نظام دفاع صاروخي لجمهورية الصين الشعبية في أي نظام دفاع صاروخي للولايات المتحدة». المادة515، قانون مخصصات التجارة والعدالة والعلوم والوكالات ذات الصلة، 2016، يحظر استخدام الاعتمادات المخصصة لوزارتي التجارة والعدل، ناسا، أو المؤسسة الوطنية للعلوم للحصول على «نظام معلومات عالي التأثير أو متوسط التأثير» ما لم يفي هذا النظام بعدد من التقييمات المتعلقة بمخاطر سلسلة التوريد، خطر التجسس الإلكتروني، أو التخريب "، بما في ذلك أي خطر مرتبط بمثل هذا النظام يتم إنتاجه، التي صنعتها أو جمعتها كيان أو أكثر حددتها حكومة الولايات المتحدة على أنها تشكل تهديدا إلكترونيا، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تلك التي قد تكون مملوكة أو موجهة أو مدعومة من قبل جمهورية الصين الشعبية ".ويحضرالتنسيق بشكل ثنائي بأي شكل من الأشكال مع الصين أو أي شركة مملوكة للصين ما لم تكن هذه الأنشطة مصرح بها على وجه التحديد بموجب قانون صدر بعد تاريخ سن هذا القانون. "كما يحظر على وكالة ناسا استضافة الزوار الصينيين الرسميين ما لم يتم استيفاء شروط محددة تتعلق بالأمن القومي والأمن الاقتصادي وحقوق الإنسان. الباب 730، مخصصات الزراعة والتنمية الريفية وإدارة الأغذية والعقاقير والوكالات ذات الصلة، 2016 ، يحظر استخدام الاعتمادات لتجهيز منتجات الدواجن المجهزة من الصين لاستخدامها في مختلف برامج الوجبات المدرسية الفيدرالية.

طائرة أمريكية إلى الصين، أو المشتريات المتعلقة بأغراض الاختبار، أو المتعلقة بجمع المعلومات الاستخبارية. والوزير مخول بالتنازل عن الحظر إذا رأى أنه ضروري لأغراض الأمن القومي للولايات المتحدة، وأخطر لجان القوات المسلحة قبل 15 يومًا بذلك*.

وفيالعقد الأخير بدأت تتضح ملامح عداء جديد ناشئ بين الولايات المتحدة والصين فالعقوبات الجديدة الناتجة عن ذلك،فرضت على عدد كبير من الشركات والجامعات ومؤسسات البحث الصينية.فلسنوات، كانت الولايات المتحدة تلقي باللوم على الصين في العديد من مشاكلها الخاصة. ولا سيما في عهد ترامب، وصلت المشاعر المعادية للصين إلى مستوى تاريخي،حيث بلغ حسب ترامب عدد فقدان الوظائف في الولايات المتحدة بسبب العجز التجاري مع الصين 3.7 مليون بين عامي 2001 و 2018.

تتمتع الصين بفائض تجاري ضخم مع الولايات المتحدة، لكن المكاسب الفعلية من التجارة مبالغ فيها، خلقت الشركات الأجنبية المستثمرة العاملة في الصين ما يقرب من 45٪ من الناتج المحلي في الصادرات الصينية، في حين أن الشركات المملوكة للصين لم تساهم إلا بأقل من 5٪ مع بداية الألفية. علاوة على ذلك، من حيث توزيع الدخل، استحوذ أصحاب المصانع الأجانب على أكثر من نصف قيمة الصادرات الصينية.

شهدت الصين توسع صناعي دراماتيكي في العقود القليلة الماضية، لكن هذا كان يعتمد بشكل أساسي على رأس المال المحلي. على سبيل المثال، يوثق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2020) أن الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) لا يشكل سوى 2.3 % من إجمالي تكوين رأس المال الصيني في عام 2019، وهو أقل من الرقم في الولايات المتحدة (5.6 %) أو العالم (7 %).

تنقسم العقوبات الاقتصادية المفروضة ضد الصين حديثا إلى ثلاث فئات: أولا، الجزاءات المفروضة على المؤسسات والأفراد بسبب علاقتها بالجيش الصيني ، ثانياً، العقوبات المفروضة على الكيانات والأفراد الذين يقيمون علاقات تجارية مع أعداءالولايات المتحدة مثل إيران ،وثالثا، فرض عقوبات

* المادة 531 من قانون الاعتماد العامة الأمريكي، يحظر استخدام الاعتمادات المخصصة للإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء (ناسا) أو مكتب سياسات العلم والتكنولوجيا "لوضع أو تصميم أو تخطيط أو إصدار أو تنفيذ سياسة أو برنامج أو أمر أو عقد ثنائي من أي نوع للمشاركة أو التعاون.

على الحكومات والشركات المحلية بسبب انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان، مثل القضية في شينجيانغ وقضية التبت.

الفئة الأولى:العقوبات المفروضة على المؤسسات والأفراد بسبب علاقتها بالجيش الصيني. كان عدد كبير من الشركات والجامعات في الصين تحت مراقبة الصادرات، حيث فقد الطلاب في بعض الجامعات الرائدة في الصين فجأة الوصول إلى البرامج القياسية مثل Matlab، حيث علقت شركة MathWorks الأمريكية خدمتها لهذه الجامعات. منذ عام 2017، تمت إضافة عشرات الشركات الصينية إلى قائمة الكيانات التابعة لوزارة التجارة، والتي تم تجميعها وصيانتها من قبل مكتب الصناعة والأمن (BIS). حيث تمت إضافة 7 شركات إلى قائمة مكتب الصناعة والأمن BIS لصلاتها المعروفة أو المشتبه بها بالجيش الصيني وقوات الأمن، ولتعزيز أهداف الأمن القومي وحقوق الإنسان. تشمل القائمة الشركات المركزية لخطط التطوير الحكومية الصينية، بما في ذلك Huawei والشركات التابعة لها، وشركةSemiconductor Manufacturing International Corporation SMIC ، وغيرها من الشركات المرتبطة بالتكنولوجيا[1].وفي أفريل 2021، أضافت إدارة بايدن سبعة كيانات صينية إلى قائمة الكيانات التجارية لأنهم اشتروا سلعًا أمريكية المنشأ لاستخدامها فيبناء حواسيب عملاقة تدعم التحديث العسكري الصيني وتعبتر هذه هي المرة الأولى التي تضيف فيها الإدارة الجديدة أطرافًا صينية إلى قائمة الكيانات. كما أدرجت الولايات المتحدة في إطار قانون**العقوبات المفروضة على بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي لعام 2021***، **الذي** يجيز فرض عقوبات على الأفراد والكيانات الصينية التي تشارك في أنشطة معينة تتعلق بنزاعات الصين الإقليمية في بحر الصين الجنوبي وبحر الصين

[1]Mary Lovely and Jeffrey Schott, Can China Blunt the Impact of New USE conomic Sanctions, Peterson Institute for International Economics, June2021,p.234.

* يجيز مشروع القانون هذا فرض عقوبات على الأفراد والكيانات الصينية التي تشارك في أنشطة معينة تتعلق بنزاعات الصين الإقليمية في بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي. حيث يجوز للرئيس فرض عقوبات على حظر الممتلكات ورفض منح التأشيرات على بعض الأفراد والكيانات الصينية، بما في ذلك أولئك الذين مسؤولون عن بعض المشاريع الكبيرة الحجم أو يساهمون فيها بشكل كبير، مثل مشاريع الاستصلاح والعسكرة، في الأجزاء المتنازع عليها من بحر الصين الجنوبي؛ و أولئك الذين يتحملون مسؤولية أو يساهمون بشكل كبير في بعض المشاريع واسعة النطاق، مثل مشاريع الاستصلاح والعسكرة، في الأجزاء المتنازع عليها من بحر الصين الجنوبي؛ وأولئك الذين يتحملون مساهمات كبيرة في بعض المشاريع واسعة النطاق، مثل مشاريع الاستصلاح والعسكرة، في الأجزاء المتنازع عليها من بحر الصين الجنوبي؛ و أولئك الذين يتحملون مسؤولية عن الإجراءات التي تمنع بلدا آخر من حماية حقوقه السيادية في الوصول إلى الموارد في بحر الصين الجنوبي أو المساهمة فيها بشكل كبير؛ و مسؤول أو متواطئ في الأعمال التي تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في مناطق بحر الصين الجنوبي المتنازع عليها أو في منطقة بحر الصين الشرقي التي تديرها اليابان أو كوريا الجنوبية. كما يجوز للرئيس أيضا رفض منح التأشيرات لمسؤولي الشركات والمساهمين المسيطرين في الكيانات الخاضعة للعقوبات، وإخضاع الأفراد أو الكيانات الخاضعة للعقوبات لقيود تصدير معينة، و منع الأفراد والكيانات الأمريكية من الاستثمار في الكيانات أو الأفراد الخاضعين للعقوبات.

الشرقي،والذي أدرج 24 شركة صينية على القائمة السوداء واستهدفت أفرادا قالت إنهم جزء من أعمال بناء وأعمال عسكرية في بحر الصين الجنوبي في أول تحرك من هذا القبيل ضد بكين بشأن الممر المائي الاستراتيجي المتنازع عليه واعتبرتوزارة التجارة الأمريكية، أن الشركات الأربع والعشرين لعبت "دورا في مساعدة الجيش الصيني على بناء وعسكرة الجزر الصناعية المدانة دوليا في بحر الصين الجنوبي[1].

وتشمل القائمة أيضا المؤسسات التي ليس صلة واضحة بالجيش. فعلى سبيل المثال، يشمل معهد أنهوي للمقاييس، وهو مؤسسة تقدم خدمات القياس في مقاطعة أنهوي؛ وتشمل أيضًا جامعة رينمين، وهي جامعة رائدة تشتهر بالعلوم الاجتماعية والإنسانية.

من المفارقات اتهام الجامعات الصينية بوجود صلات عسكرية، فالجامعات الأمريكية الرائدة والعديد من الشركات الكبيرة لديها صلات عميقة بالقوة العسكرية الأمريكية، التي غزت بلدانًا في جميع أنحاء العالم وتحافظ على قوة عسكرية نشطة حول الصين. في منحة واحدة، قدمت وزارة الدفاع الأمريكية 49 مليون دولار أمريكي إلى 91 مؤسسة في عام 2020 (وزارة الدفاع الأمريكية 2019). في نفس العام، قدمت وزارة الدفاع الأمريكية أيضًا حوالي 434 مليونًا في إطار مبادرات الأبحاث الجامعية. علاوة على ذلك[2].

الفئة الثانية: العقوبات المفروضة على الكيانات والأفراد الذين يقيمون علاقات تجارية مع أعداءالولايات المتحدة مثل إيران وروسيا. منذ عام 1979، فرضت الولايات المتحدة عقوبات مختلفة على إيران. تم تخفيفها بعد الاتفاق النووي الذي حصل في 2015، بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الدولي بالإضافة إلى ألمانيا وإيران. سمحت خطة العمل الشاملة المشتركة لإيران بشكل أساسي بتقليص/إعادة تصميم منشآتها النووية مقابل تخفيف كبير للعقوبات. ومع ذلك، في عام 2018، انسحبت إدارة ترامب بسرعة من هذا الاتفاق وأعادت فرض العقوبات. كان لهذا بعض التأثيرات الرئيسية على الشركات الصينية العاملة في إيران،طبقت وزارة الخزانة الأمريكية في 2021 عقوبات أولية ضد 118 صينيًا، و134 كيانات صينية مدرجة في قائمة شبكة وزارة الخزانة الأمريكية. معظم الذين تم تحديدهم

[1]S.1657 - South China Sea and East China Sea Sanctions Act of 2021
https://www.congress.gov/bill/117th-congress/senate-bill/16
بكين: العقوبات الأمريكية على شركات تعمل في بحر الصين الجنوبي غير عادلة، روسيا اليوم.تم تصفح الموقع يوم 20\07\2022https://arabic.rt.com/world/1148187

[2]Zhun Xu ,The political economy of the US sanctions against China,op,cit,p.14,

مرتبطون ببرامج أمريكية ضد كوريا الشمالية وإيران التي تسعى لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. في الآونة الأخيرة، استهدفت العقوبات الأمريكية 23 شخصًا صينيًا لتواطئهم في قمع قوى الديمقراطية في هونغ كونغ. على الرغم من أن الجوانب الرئيسية للقوانين الصينية لا تزال بحاجة إلى توضيح، يبدو أن القانون يسمح لوزارة الخارجية والكومنولث بإصدار أوامر تمنع الشركات الصينية، بما في ذلك الشركات التابعة للشركات الأجنبية متعددة الجنسيات، من الامتثال للعقوبات الأمريكية على الأفراد والكيانات الصينية[1].

على سبيل المثال، تعاونت شركة إريكسون السويدية ذات مرة مع ثاني أكبر مشغل للهاتف المحمول في إيران MTN-Irancell لتطوير شبكة G5، لكنها اضطرت لاحقًا إلى مغادرة إيران بسبب الضغوط الأمريكية (Khaasteh 2020). تتعامل بعض الشركات الصينية مع إيران على الرغم من العقوبات، بما في ذلك ZTE و Huawei. لقد أحرزت Huawei تقدمًا ثابتًا في إيران بعد مغادرة منافسين مثل إريكسون (في 2020). بينما تتهم الحكومة الأمريكية شركة Huawei منذ فترة طويلة بالتجسس على الدول الأجنبية لصالح الحكومة الصينية دون أي دليل، فقد بدأوا مع ZTE أولاً. في عام 2017، أقرت ZTE بأنها مخطئة بتصدير التكنولوجيا الأمريكية إلى إيران وكوريا الشمالية وتم تغريمها 1.2 مليار دولار أمريكي في 2017. في عام 2018، أعلنت الحكومة الأمريكية أن ZTE لم تفعل ما يكفي لتأديب موظفيها المتورطين في انتهاك العقوبات وحظرت على الشركات الأمريكية تقديم الصادرات إلى ZTE لمدة سبع سنوات حسب وزارة التجارة الأمريكية 2018. أدى هذا إلى شل أعمال ZTE لأنها اعتمدت على التكنولوجيا الأساسية من الولايات المتحدة. في وقت لاحق تم رفع الحظر بعد أن دفعت 1.4 مليار دولار أمريكي أخرى واستبدلت مجلس الإدارة والقيادة العليا بأكمله [2].

بدأت الولايات المتحدة في التعامل مع Huawei بعد بضعة أشهر من التوصل إلى اتفاق مع ZTE في عام 2018. في ديسمبر 2018، بناءً على طلب من الولايات المتحدة، ألقت الحكومة الكندية القبض على كبير المسؤولين التنفيذيين في Huawei Meng Wanzhou، ابنة مؤسسها ورئيسها

[1] Mary Lovely and Jeffrey Schott, Can China Blunt the Impact of New USE conomic Sanctions,op,cit,p.230.

[2] US Department of Commerce. 2020. "Commerce Department Further Restricts Huawei Access to U.S. Technology and Adds Another 38 Affiliates to the Entity List". https://www.commerce.gov/news/press-releases/2020/08/commerce-department-further-restricts-huawei-access-us-technology-and.

التنفيذي Ren Zhengfei. اتُهم منغ وهواوي بانتهاك العقوبات الأمريكية على إيران. كان الاعتقال على أساس انتهاك الشركة المزعومة للعقوبات خطوة جريئة. كما علق جيفري ساكس، الاقتصادي الأمريكي البارز، نادرًا ما تعتقل الولايات المتحدة كبار رجال الأعمال لجرائم مزعومة ارتكبتها شركاتهم، يعتبراعتقال رجل أعمال صيني بارز هو استفزاز كبير للحكومة الصينية، وضعت الحكومة الأمريكية لاحقًا شركة Huawei من بين آخرين على بقائمة الكيانات المحضورة من النشاط على مستوى الولايات المتحدة، والتي تمنع Huawei من الوصول إلى العناصر المنتجة محليًا وخارجيًا من التكنولوجيا والبرامج الأمريكية[1]

مع الدور الرائد للتكنولوجيا الأمريكية في الاقتصاد العالمي والذراع الطويل للقانون الأمريكي، أظهرت قضية Huawei تمامًا القوة للولايات المتحدة. تعزز العقوبات والاعتقالات الأمريكية الموجهة ضد هذه الشركات الصينية. والأهم من ذلك، أن تهديد صارخ لجميع الدول أن الولايات المتحدة لديها قوة وتصميم تام على تنفيذ عقوبة شديدة لأولئك الذين يجرؤون على تحدي المصالح الأمريكية وعقوباتها،وكذا ردعهم.

ترتبط الفئة الأخيرة بالعقوبات المقروضة بسبب الانتهاك المزعوم لحقوق الإنسان، لا سيما في منطقة شينجيانغ،الأويغور المتمتعة بالحكم الذاتي. منذ عام 2019، فرضت إدارة ترامب سلسلة من العقوبات القاسية على المنظمات والشركات الصينييشأن انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات التي تستهدف الأويغور والأقليات العرقية الأخرى في إقليم شينجيانغ. ففي أكتوبر 2019، أخذت وزارة التجارة الأمريكية زمام المبادرة لإضافة 28 منظمة صينية إلى قائمة الكيانات الخاصة بها، بما في ذلك عشرين منظمة حكومية وثماني شركات عالية التقنية في جميع أنحاء الصين. اتُهمت هذه الكيانات بأنها متورطة في تنفيذ حملة القمع الصينية، والاحتجاز التعسفي الجماعي، والمراقبة عالية التكنولوجيا[2]. في ماي 2020، أعلنت الولايات المتحدة عن نيتها معاقبة 33 كيانًا صينيًا لمساعدة الحكومة الصينية في التجسس على سكان الأويغور. في أوائل جويلية 2020، أصدرت الولايات المتحدة استشارات أعمال سلسلة التوريد في شينجيانغ لتحذير الشركات من المخاطر القانونية والاقتصادية والسمعة للتعامل مع

[1]Ipid
[2]US Department of Justice. "ZTE Corporation Agrees to Plead Guilty and Pay Over $430.4 Million for Violating U.S. Sanctions by Sending U.S.-Origin Items to Iran". March 7, 2021. https://www.justice.gov/opa/pr/zte-corporation-agrees-plead-guilty-and-pay-over-4304-million-violating-us-sanctions-

الشركات الصينية المتورطة في انتهاكات حقوق الإنسان.وفي 2 ديسمبر 2020، حظرت الولايات المتحدة رسميًا واردات القطن ومنتجات القطن من شركة شينجيانغ للإنتاج والبناء[1].

يمكن تحديد العقوبات الأمريكية على انتهاكات حقوق الإنسان في شينجيانغ على وجه التحديد: الإبادة الجماعية للأويغور والعمل القسري في شينجيانغ. في جوان 2020، زعم تقرير كتبه أدريان زينز ونشرته مؤسسة جيمستاون أنه، وفقًا للإحصاءات الرسمية للصين، انخفض معدل النمو السكاني الطبيعي في شينجيانغ بشكل حاد من عام 2015 إلى عام 2018، منذ أن نفذت الحكومة الصينية حملة واسعة النطاق للتعقيم الإجباري ضد نساء الأويغور والأقليات المسلمة الأخرى وعززت سياسة «استعمار الهان» في شينجيانغ. اتُهمت الحكومة الصينية بتسهيل نقل العمالة القسرية الجماعية للأويغور إلى المصانع. في منتصف عام 2020، بدأت الشائعات الجديدة تنتشر بأن حكومة شينجيانغ أجبرت الأويغور، وخاصة خريجي مراكز التعليم والتدريب المهني، على الانخراط في أعمال قطف القطن المرهقة في حقول القطن حسب مانقل في تقرير بعنوان «الأويغور للبيع» نشره معهد السياسة الإستراتيجية الأسترالي (ASPI) في مارس 2020.حيث تم فرض معظم العقوبات الأمريكية ضد الشركات الصينية ومسؤوليها وحظر منتجات القطن من شينجيانغ، خاصة بعد جويلية 2020، تحت شعار معارضة وحظر الأعمال الشاقة[2].

وتتبنى الصين الآن قواعد حظر جديدة لإبطال تأثير العقوبات الأجنبية أو غيرها من التدابير "المطبقة بشكل غير مبرر" ضد المواطنين الصينيين. وتسمح القواعد الجديدة لمسؤولي الحكومة الصينية

[1]Zhun Xu ,The political economy of the US sanctions against China,op,cit,p.24,

[2] يعتبر بعض المفكرين الصينيين أن هذه التقارير لا تقدم أي دعم واقعي للادعاء بأن شينجيانغ نفذت سياسات «الإبادة الجماعية» . منذ عام 1978، كان معدل النمو السكاني للأقليات العرقية، وخاصة الأويغور، مرتفعًا، قامت شينجيانغ بمراجعة لوائح السكان وتنظيم الأسرة في عام 2017، ومنح نفس السياسة المتساوية لجميع المجموعات العرقية: يمكن للأزواج الحضريين إنجاب طفلين، ويمكن للأزواج الريفيين إنجاب ثلاثة حسب لجنة صحة منطقة شينجيانغ الأويغور ذات الحكم الذاتي في 2019. كما أن شائعات «عمالة الأويغور القسرية» تتعارض مع تاريخ صناعة القطن ووضعها الحالي في شينجيانغ. في عام 2000، أصبحت شينجيانغ أكبر منطقة منتجة للقطن في الصين. ومع ذلك، كانت زراعة القطن في شينجيانغ في ذلك الوقت غير متوافقة مع المتطلبات التشغيلية لآلات حصاد القطن، وكانت كمية كبيرة من القوى العاملة تتطلب بشكل عاجل خلال فترة حصاد القطن. بعد ذلك، انتقل مئات الآلاف من المهاجرين موسمياً من المقاطعات الوسطى والشرقية إلى حقول القطن في شينجيانغ. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن حدوث جامعي القطن الأويغور، كمهاجرين عماليين في حقول القطن في شينجيانغ، ليس ظاهرة ناشئة حديثًا. تشير بعض التقارير الإخبارية إلى أن العديد من مزارعي الأويغور من هوتان أو كاشغر شرعوا، حوالي عام 2003، أو حتى قبل ذلك، في رحلة المهاجرين للعمل كقاطعي قطن موسميين في أكسو (شو وآخرون 2005). تباينت دوافعهم للهجرة الموسمية قليلاً عن دوافع جامعي القطن الموسميين من المقاطعات الداخلية، والتي لا علاقة لها بالعمل القسري ولكنها مستمدة إلى حد كبير من الرغبة في زيادة الدخل النقدي للحفاظ على سبل العيش أو تحسينها. نظرًا لأن عدد وحجم جامعي القطن الأويغور كان أقل بكثير من أولئك الذين هاجروا من المقاطعات الداخلية، لم يحظوا بتغطية واهتمام إعلاميين واسع النطاق. ومع ذلك، لا يمكن إنكار أن مجموعة جامعي القطن الأويغور كانت قوة عاملة رئيسية وطويلة الأمد لحصاد القطن يدويًا.

بإصدار أوامر تحظر على الشركات الصينية الامتثال للعقوبات الأجنبية، مما يجبرها بشكل أساسي على الاختيار بين الوصول إلى السوق الصينية والوصول إلى السوق الأمريكية، مع إمكانية فرض عقوبات في أي من الاتجاهين. وعلى مدى عقود، سمح التراجع الأجنبي الضعيف للعقوبات الأحادية الجانب بأن تظل أداة قوية نسبيا لفن الحكم الاقتصادي الأمريكي، لكن قواعد الحظر الصينية تشير إلى تغيير كبير في الوضع الراهن. ويجادل المؤلفون بأن الشركات متعددة الجنسيات العاملة في الخارج معرضة بشكل متزايد لخطر الوقوع بقوة بين العقوبات الأمريكية، بما في ذلك ضوابط التصدير، والتدابير المضادة الصينية. وتضيف هذه الضغوط إلى تزايد الاحتكاكات التجارية بين الولايات المتحدة والصين التي تدفع بالفعل إلى إعادة هيكلة سلاسل التوريد العالمية[1].

الفرع الثاني : الحرب التجارية الصينية الأمريكية.

الحرب التجارية* بين الولايات المتحدة والصين هي حرب مستمرة بين جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية تتميز بزيادة التعريفات الجمركية وغيرها من التدابير منذ عام 2018 من أجل الانتقام من بعضهما البعض. فالهيمنة الاقتصادية والتكنولوجية العالمية هي السبب الرئيسي للصراع بين الصين والولايات المتحدة. يعتبردي فلادوس أن الحرب التجارية هي دليل آخر على إعادة الهيكلة التدريجية للتوازن العالمي. ويعتقد أن العواقب طويلة المدى للصراع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية ستؤدي إلى تشكيل هيكل نظام اقتصادي عالمي جديد. وسيؤدي هذا الهيكل الجديد أساسا إلى إحداث نظام توازن عالمي جديد يسميه «العولمة الجديدة»2.

تعتبر الولايات المتحدةالهيمنة المطلقة المحتملة للصين خطرًا على الاقتصاد العالمي، نظرًا لعوامل عدة مثل الاختلالات المتزايدة في تجارتهما الثنائية، وتنامي القدرة التنافسية لشركات التكنولوجيا الفائقةالصينية، وزيادة الصادرات الأجنبية المباشرة من الصين. وفقًا لمسؤولين أمريكيين، تنتهج الصين

[1]China:EconomicSanctions, Congressional Research Service,August22, 2016, www.crs.gov

* الحروب التجارية ليست ظاهرة جديدة في تاريخ البشرية. وفي أغلب الأحيان، يُفهم من الحرب التجارية على أنها تعني الاستيلاء على الأسواق الخارجية ، باستخدام أدوات مثل التعريفات أو الحصص أو الجزاءات. وبالتالي، يمكن لأي بلد أن يستخدم الحرب التجارية كإجراء من إجراءات السياسة الخارجية يهدف إلى الحفاظ على مركزه الاقتصادي أو زيادته من خلال سياسة تجارية صارمة تجاه البلدان الأخرى.

[2] Vlados, C. The Dynamics of the Current Global Restructuring and Contemporary Framework of theUS-ChinaTradeWar.GlobalJournalofEmergingMarketEconomies,(2020),p.90,

سياسة تجارية غير عادلة من خلال الاستفادة من تحرير التجارة وعضوية منظمة التجارة العالمية. في الوقت نفسه، تحافظ جمهورية الصين الشعبية على تجارتها المحلية في مأمن من المنافسة الأجنبية من خلال تقديم الإعانات وتشجيع الصادرات من خلال خفض قيمة العملة. سرقة التكنولوجيا والهندسة العكسية وسوء التعاملمن بين الاتهامات التي توجهها الولايات المتحدة إلى الصين.

1. **أسباب الحرب التجارية الناشئة بين الصين والولايات المتحدة:**

سبقت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين العديد من الخلافات. أحد هذه الخلافات هو أن تريليونات الدولارات التراكمية التي يحولها الأميركيون إلى الخارج نتيجة للعجز السنوي، ثم تستخدمها تلك البلدان لشراء أصول أميركا، بدلا من استثمار تلك الأموال في الولايات المتحدة.

المجال الثاني للنزاع هو الادعاءات ضد الصين بسرقة الملكية الفكرية الأمريكية والتكنولوجيا العسكرية إلى جانب تبني وإنفاذ السياسات. ووفقا لهذه المزاعم، اضطر أصحاب براءات الاختراع الأمريكية في الأسواق الصينية إلى الانخراط في مشاريع مشتركة مع الشركات الصينية، والتي بدورها تمنح الشركات الصينية وصولا غير مشروع إلى تقنياتها.

على سبيل المثال، لم يسمح للعديد من الشركات الأمريكية بدخول بعض قطاعات الأعمال، وخاصة صناعة السيارات، ما لم يتم إنشاء مشروع مشترك مملوك بالأغلبية من قبل شريك محلي. في مثل هذه المشاريع، تحصل الشركات الصينية المحلية على إمكانية الوصول إلى استخدام الملكية الفكرية من شريكها الأجنبي، حتى تتمكن من إنتاج منتجات محلية تستند إليها. ويعتقد أن هذا يشكل انتهاكا لقواعد منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالمعاملة العادلة للشركات المحلية والأجنبية لأن انتقال الملكية الفكرية أمر مهم ينبغي الاهتمام به[1].

وفرضت الولايات المتحدة قيودا على الصادرات الصينية للحصول على بعض الفوائد للاقتصاد الوطني، على النحو التالي:

- خفض العجز التجاري الثنائي وإعادة التوريد إلى الولايات المتحدةكان أحد الدوافع لمثل هذه السياسة الأمريكية هو الرغبة في زيادة الوظائف من خلال إعادة رأس المال الأمريكي إلى الوطن وإعادة

[1]IMPACT OF US-CHINA TRADE WAR, IMPACT OF US-CHINA TRADE WAR,Jun, 2021 https://www.techsciresearch.com/blog/impact-of-us-china-trade-war/110

تصنيع إمكانات ثورة الطاقة الصخرية، والاختراق الرقمي، والتقدم التكنولوجي في الثورتين الصناعية الثالثة والرابعة . وينبغي التأكيد على أن التجارة المتبادلة مع الصين عامل هام يؤثر على نمو عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة (أنظر الشكل1). في عام 2019، بلغ العجز التجاري الأمريكي مع الصين 320.8 مليار دولار أمريكي. 19٪ من إجمالي صادرات الصين تذهب إلى الولايات المتحدة. لكن 8.3٪ فقط من الصادرات الأمريكية تذهب إلى الصين.

●خفض عجز الميزانية الفيدرالية ستحتاج الولايات المتحدة إلى مصادر إيرادات إضافية، مثل التعريفات، لموازنة ميزانيتها، ويُنظر إلى التعريفات الجمركية على السلع الصينية على أنها المصدر الرئيسي لهذه الإيرادات. نما عجز الميزانية الفيدرالية الأمريكية إلى أكثر من 3.1 تريليون دولار اعتبارًا من 1 جانفي 2021. إذا كان في عام 2018 يساوي 3.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ففي عام 2020 ارتفع إلى مستوى غير مسبوق (في الوقت غير العسكري) بلغ 14.9٪[1].

●تقليل قدرات التكنولوجيا الفائقة في الصين. الولايات المتحدة غير راضية عن مطالب الصين بإنشاء مشاريع مشتركة وشراء شركات في البلدان المتقدمة (في الولايات المتحدة على وجه الخصوص) لنقل التكنولوجيا. تهتم الولايات المتحدة أيضًا بنجاح الصين في تنفيذ خطة استراتيجية لتحديث الإنتاج بناءً على إنجازات الصناعة 4.0 (شبكات G5، والذكاء الاصطناعي، والحوسبة الكمومية، والتوليفات النووية الحرارية، والروبوتات، والتقنيات المضافة، والتقنيات الحيوية والفضائية، والروبوتات، وما إلى ذلك).

2. كرونولوجيا الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية:

بدأت ملامح الحرب التجارية بين البليدين خلال الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب ففي جوان 2016: أثناء تجمع حاشد في ولاية بنسلفانيا، وضع ترامب خططه لمواجهة الممارسات التجارية غير العادلة من الصين.

وفي مارس2017: وقع دونالد ترامب، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، أمرين تنفيذيين: أحدهما لتشديد زيادة التعريفات الجمركية في قضايا مكافحة الدعم ومكافحة الإغراق التجاري والآخر استعرض العجز التجاري الأمريكي وأسبابه.

[1]Mary Lovely and Jeffrey Schott, Can China Blunt the Impact of New USE conomic Sanctions, Peterson Institute for International Economics, June2021,p.234.

أفريل2017: اتفق ترامب والرئيس الصيني شي جين بينغ على خطة مدتها 100 يوم للمحادثات التجارية في اجتماعهما الأول.

جويلية2017: فشل الجانبان في الاتفاق على خطوات جديدة لخفض العجز الأمريكي مع الصين بعد 100 يوم من المحادثات.

أوت 2017: أمر ترامب بإجراء تحقيق "القسم 301" في سرقة الملكية الفكرية الصينية المزعومة،والتي وصفت بأنها أول إجراء تجاري مباشر له ضد بكين*.

جانفي 2018: هدد ترامب، ب"غرامة" كبيرة على الصين بسبب سرقة الملكية الفكرية المزعومة، دون تقديم تفاصيل. فرض ترامب تعريفات جمركية على جميع الغسالات المستوردة والألواح الشمسية – وليس فقط تلك القادمة من الصين.

مارس 2018: أمر ترامب بتعريفات جمركية بنسبة 25٪ على واردات الصلب و10٪ على الألومنيوم من جميع الموردين – وليس فقط الصين.

أفريل 2018: فرضت الصين رسوما جمركية تصل إلى 25٪ على 128 منتجا أمريكيا. وكشف ترامب النقاب عن خططه لفرض رسوم جمركية بنسبة 25٪ على نحو 50 مليار دولار من الواردات الصينية. وردت الصين بخطط لفرض رسوم جمركية انتقامية على نحو 50 مليار دولار من الواردات الأمريكية.

جوان 2018: حددت الولايات المتحدة تاريخ سريان 6 جويلية لفرض رسوم بنسبة 25٪ على واردات صينية بقيمة 34 مليار دولار. وقالت إن التعريفات الجمركية بنسبة 25٪ ستبدأ أيضا في 16 مليار دولار إضافية من السلع بعد فترة تعليق عام. وردت الصين بالمثل بفرض رسوم جمركية على سلع أمريكية بقيمة 34 مليار دولار.

جويلية 2018: كشفت الولايات المتحدة النقاب عن خططها لفرض رسوم جمركية بنسبة 10٪ على واردات صينية بقيمة 200 مليار دولار.

*يشير القسم 301 إلى جزء من قانون تجاري لعام 1974 يحدد كيف ينبغي للولايات المتحدة إنفاذ حقوقها بموجب الاتفاقيات التجارية.

أوت 2018: أمر ترامب بزيادة التعريفات الجمركية على واردات صينية بقيمة 200 مليار دولار إلى 25٪ من 10٪ المقترحة أصلا. أصدرت الولايات المتحدة قائمة ب 16 مليار دولار من السلع الصينية التي ستخضع لتعريفات جمركية بنسبة 25٪. وترد الصين برسوم بنسبة 25٪ على 16 مليار دولار من السلع الأمريكية. وتدخل الرسوم الجمركية على السلع التي تظهر في قوائم 7 أوت من كل من الولايات المتحدة والصين حيز التنفيذ.

سبتمبر 2018: هدد ترامب بفرض رسوم جمركية على واردات صينية إضافية بقيمة 267 مليار دولار. وطبقت الولايات المتحدة رسوما جمركية بنسبة 10٪ على واردات صينية بقيمة 200 مليار دولار. وقالت الإدارة إن المعدل سيرتفع إلى 25٪ في 1 يناير 2019. وترد الصين برسوم خاصة بها على سلع أمريكية بقيمة 60 مليار دولار[1].

ديسمبر 2018: اتفقت الولايات المتحدة والصين على وقف الرسوم الجمركية الجديدة لمدة 90 يوما. ووافق ترامب على تأجيل الزيادة المقررة في 1 يناير على الرسوم الجمركية على سلع صينية بقيمة 200 مليار دولار حتى أوائل مارس بينما تجري محادثات بين البلدين. وافقت الصين على شراء كمية "كبيرة جدا" من المنتجات الأمريكية.

فيفري 2019: مدد ترامب الموعد النهائي في 1 مارس ، تاركا التعريفات الجمركية على 200 مليار دولار من السلع الصينية بنسبة 10٪ على أساس مفتوح.

ماي **2019:** غرد ترامب أنه يعتزم رفع معدل التعريفات الجمركية على 200 مليار دولار من السلع الصينية إلى 25٪ في 10 ماي. أعطت إدارة ترامب إشعارا رسميا بنيتها رفع التعريفات الجمركية على واردات صينية بقيمة 200 مليار دولار إلى 25٪ من 10٪ ، اعتبارا من 10 مايو.

جوان **2019:** ترامب وشي يتحدثان هاتفيا، ويتفق الجانبان على إحياء المحادثات التجارية قبل اجتماع مخطط له بين الزعيمين من المقرر عقده في قمة مجموعة العشرين في اليابان في نهاية يونيو. وفي اجتماع مجموعة العشرين في أوساكا، اتفقت الولايات المتحدة والصين رسميا على استئناف المحادثات التجارية بعد تنازلات من الجانبين. ووافق ترامب على عدم فرض رسوم جمركية

[1]Impact of Us-China trade war, impact of us-china trade war,jun, 2021: https://www.techsciresearch.com/blog/impact-of-us-china-trade-war/110

جديدة وتخفيف القيود المفروضة على شركة هواوي تكنولوجيز الصينية المحدودة، ووافقت الصين على مشتريات جديدة غير محددة من المنتجات الزراعية الأمريكية.

في يناير 2020، تمكن الطرفان من توقيع المرحلة الأولى من اتفاقية التجارة. دخلت المرحلة الأولى من اتفاقية التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية حيز التنفيذ في 14 فبراير 2020. بموجب ذلك، لا يزال متوسط الرسوم الجمركية الأمريكية على الواردات من الصين أعلى بأكثر من ستة أضعاف مما كان عليه قبل الحرب التجارية في عام 2018 ؛ انخفض متوسط الرسوم الجمركية الصينية بشكل طفيف فقط. وفي الوقت نفسه، فرضت الولايات المتحدة تعريفات جديدة على الصلب والألومنيوم تقارب 450 مليون دولار لدعم الصناعات المتضررة من التعريفات السابقة، مما أضر بشكل رئيسي بالواردات من تايوان واليابان والاتحاد الأوروبي، وبدرجة أقل الصين؛ من جهة أخرى.كان الشرط الرئيسي لاتفاقية التجارة التي طال انتظارها هو التزام الصين باستيراد سلع وخدمات أمريكية تزيد قيمتها عن 200 مليار دولار على الأقل عن عام 2017 خلال العامين المقبلين[1].

فيفري 2020: خفضت الصين التعريفات الإضافية على 75 مليار دولار من المنتجات الأمريكية إلى النصف والتي شملت السيارات والمنتجات الزراعية مثل لحم الخنزير والدجاج ولحم البقر وفول الصويا والمواد الكيميائية والنفط الخام والويسكي والمأكولات البحرية. كما بدأ استيراد الدواجن من الولايات المتحدة إلى الصين.

ماي 2021: وسط كل تأثير COVID-19 على الاقتصاد العالمي ، تحتل الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة حيزا خلفيا، على الرغم من أن الرئيس الأمريكي المنتخب، جو بايدن أكد أنه لن يتخذ أي "خطوات فورية" لرفع تعريفات الحرب التجارية قبل مراجعة كاملة.

بعد عام من توقيع المرحلة الأولى من الاتفاقية، كانت الصين لا تزال تفشل بشكل كبير في التزامها بشراء المزيد من السلع الأمريكية. في الأشهر الـ 11 الأولى من عام 2020، وصلت مشتريات الصين من المنتجات المدرجة في الاتفاقية إلى 58٪ فقط من المستوى المحدد في اتفاقية المرحلة الأولى.

[1]RogachOleksandr,PidchosaOleksandr ,op,cit,p.85.

وعقب التوقيع على الاتفاق، أعلنت لجنة التعريفات الجمركية التابعة لمجلس الدولة الصيني قائمة جديدة بالسلع الواردة من الولايات المتحدة والتي يمكن استبعادها من التعريفات ذات الصلة لمدة سنة واحدة.

المطلب الثاني: العقوبات والعقوبات المضادة الصينية وأثرها على التوازنات الاقتصادية العالمية.

تسببت العقوباتالاقتصادية في ألم اقتصادي على كلا الجانبين وأدت إلى تحويل التدفقات التجارية والمالية بعيدا عن كل من الصين والولايات المتحدة. وتعد الصين حاليا أكبر مصدر في العالم، حيث تم تصدير أكثر من 2.2 تريليون دولار من المنتجات إلى الخارج. 18٪ من صادراتها تذهب إلى الولايات المتحدة ، مما يجعل الولايات أكبر شريك تجاري لها.

إن الصراع التجاري والمالي بين الولايات المتحدة والصين وأدواته وآثاره على هذه الاقتصادات والبلدان الأخرى بشكل عام له أثر سلبي كبير على الاقتصاد العالمي لأنه يؤدي إلى انخفاض سلاسل التوريد العالمية. ونتيجة لذلك، فإن الصراع التجاري المستمر بين هذه البلدان سيخفض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمقدار 450 مليار دولار[1] .

كما تؤثر التعريفات الجمركية المفروضة والحرب التجارية المستمرة بشكل كبير على اقتصاد الصين وكذلك المناطق المجاورة. ومع تزايد الصراعات التجارية، تباطأ نمو الاقتصاد الصيني مع انكماش التصنيع. كما وصل اليوان الصيني إلى أدنى مستوى له في 11 عاما، كما تباطأ النمو الاقتصادي الأمريكي،وتجمد الاستثمار التجاري، ولم توظف الشركات الكثير من الناس. في جميع أنحاء البلاد، و أفلس الكثير من المزارعين، ووصل قطاعا التصنيع ونقل البضائع إلى أدنى مستوياتهما التي لم نشهدها منذ الركود الأخير.

فحسب دراسة لموديز أناليتكس أن الحرب التجارية قد كلفت الاقتصاد الأمريكي بالفعل ما يقرب من 300،000 وظيفة وما يقدر بنحو 0.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وحسب تقرير من بلومبرغ إيكونوميكس في 2019 تشير التقديرات إلى أن الحرب التجارية كلفت الاقتصاد الأمريكي 316

[1]Ipid,p.59.

مليار دولار بحلول نهاية عام 2020 ، وان الشركات الأمريكية خسرت ما لا يقل عن 1.7 تريليون دولار في سعر أسهمها نتيجة للتعريفات الأمريكية المفروضة على الواردات من الصين[1].

الشكل رقم22: الآثار الناتجة عن التعريفات الجمركية الناتجة عن العقوبات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين.

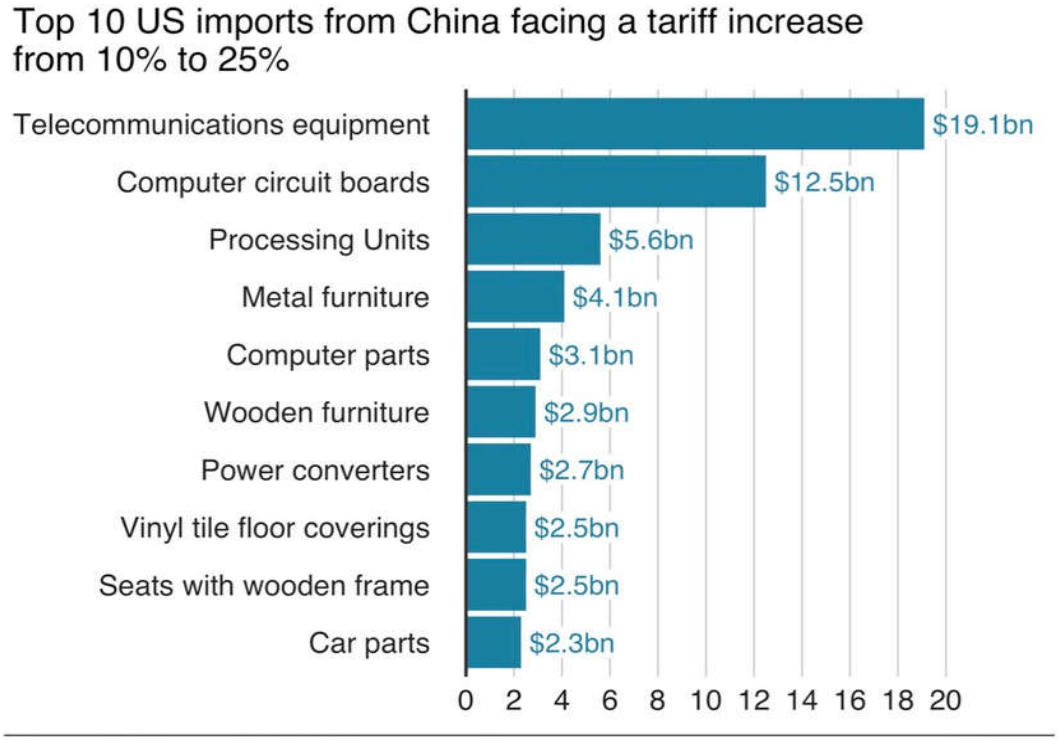

Source :US-China Trade War Impact on Global Economy, https://www.inaa.org/us-china-trade-war-impact-on-global-economy

وتتمتع الدول المجاورة، مثل كوريا الجنوبية وتايوان وماليزيا وسنغافورة، بروابط اقتصادية وثيقة مع الصين مما يجعلها عرضة بشكل خاص للعقوبات الاقتصادية. ويرتبط ما يقرب من 1.6٪ من إنتاج تايوان، مثل أجهزة الكمبيوتر والإلكترونيات، بصادرات الصين إلى الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، تعاني صادرات هذه البلدان من الانخفاض، حيث أبلغت كوريا الجنوبية عن انخفاض صادراتها إلى أدنى مستوى لها في 2020. كما تواجه البلدان الأكثر اعتمادا على صادرات الولايات المتحدة إلى الصين، مثل كندا

[1]US-China Trade War Impact on Global Economy,https://www.inaa.org/us-china-trade-war-impact-on-global-economy

والمكسيك، مواقف مماثلة. ومع ذلك، فإن هذه البلدان ليست معرضة للحرب التجارية مثل جيران الصين الآسيويين[1].

الفرع الأول: طبيعة التأثير على مكامن القوة للقوى الاقتصادية الكبرى في النظام الدولي.

1. الآثار المترتبة على القوة الاقتصادية الصينية

أثار تقرير أعدته وزارة الأمن العام الصينية ووزارة أمن الدولة حول كيفية تأثير العقوبات الغربية على الصين، وما يمكن أن يحدث إذا ردت الولايات المتحدة وأوروبا واليابان على حالة الطوارئ في تايوان من خلال فرض عقوبات اقتصادية لاحتواء الصين، كما فعلت مع روسيا بسبب غزوها لأوكرانيا.

وحلل التقرير ما سيحدث باستخدام قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد قدر نيكاي حجم الخسارة الاقتصادية التي ستحدث إذا توقفت التجارة بين الصين والدول الكبرى.ووفقا للتقديرات، فإن ما مجموعه 2.61 تريليون دولار سوف يتبخر، وهو مبلغ يعادل 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.باعتبار الناتج المحلي الإجمالي للصين أكبر 10 مرات من الناتج المحلي الإجمالي لروسيا.ويقر التقرير: "أنه إذا تحركت الولايات المتحدة وحلفاؤها لفرض عقوبات، فإن بلدنا سيعود إلى اقتصاد مخطط مغلق أمام العالم".وما يقلق أعضاء مجلس الدولة هو نقطة الضعف الوطنية التي أبرزها التقرير(المشكلة الغذائية)، ويحذر التقرير من أن "هناك خطرا كبيرا يمكن أن تواجهه الصين هوالأزمة الغذائية"[2].

وإذا تعطلت الصادرات والواردات الصينية بسبب العقوبات الغربية، فإن عائدات الصين في الخارج سوف تختفي، وسوف تتوقف المواد الأساسية عن الاستيراد. ومن شأن وقف واردات فول الصويا، من بين مواد أساسية أخرى، أن يزيد من الأزمة الغذائية ، حيث تعتمد البلاد على الولايات المتحدة في 30٪ من وارداتها من فول الصويا. رغم أن الصين هي قوة زراعية. لكن الحقيقة هي أن معدل الاكتفاء الذاتي من فول الصويا أقل من 20٪، فوقف واردات فول الصويا لا تؤدي فقط إلى التوقف في إنتاج زيت الطعام،

[1]US-China Trade War Impact on Global Economy,https://www.inaa.org/us-china-trade-war-impact-on-global-economy

[2]The Age Of Great China2.6tn could evaporate from global economy in Taiwan emergency, Sanctions against China would be a double-edged sword at: https://asia.nikkei.com/Spotlight/The-age-of-Great-China/2.6tn-could-evaporate-from-global-economy-in-Taiwan-emergenc

وهو أمر ضروري للمطبخ الصيني، ولكن أيضا كعلف في تربية الخنازير. يمثل لحم الخنزير 60٪ من اللحوم المستهلكة في الصين. وإذا توقفت إمدادات فول الصويا إلى الصين، فإن سكان البلاد البالغ عددهم 1.4 مليار نسمة سيعانون من مشاكل غذائية على الفور.

في جوان 1989، قمع الجيش الصيني الاحتجاجات الطلابية المؤيدة للديمقراطية في ميدان تيانانمين في بكين. وبينما كان المتظاهرون يهتفون بشعارات مؤيدة للديمقراطية، كان التضخم يتسارع. ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بوتيرة تتراوح بين 20٪ و30٪ على أساس سنوي. ويقول البعض إن الارتفاع الحاد في أسعار لحم الخنزير وغيره من المواد أدى إلى تضخيم الاضطرابات الاجتماعية، وأصبح سببا غير مباشر للاحتجاجات.

في منتصف شهر جوان 2022، قدم السيناتور روبرت مينينديز، وهو ديمقراطي يرأس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، والسيناتور الجمهوري ليندسي غراهام مشروع قانون من الحزبين لمعاقبة الصين في حالة حدوث حالة طوارئ في تايوان.وقال مينينديز في بيان إن "التشريع التاريخي" يرسل "رسالة واضحة إلى بكين بعدم ارتكاب نفس الأخطاء مع تايوان التي ارتكبها فلاديمير بوتين في أوكرانيا[1]".

ويتضمن مشروع القانون إدخال تدابير مثل استبعاد الصين من شبكة الدفع الدولية، ولكن لن يكون من السهل تشريعها.وذلك لأن الولايات المتحدة لديها الكثير لتخسره من خلال العقوبات ضد الصين.

استخدم ك. إيتاكورا نموذج التوازن العام للتجارة العالمية لإظهار تأثير العقوبات الاقتصادية على الاستثمار والإنتاجية الاقتصادية. وفقًا لتقديراته، سيؤدي سيناريو المزيد من تصعيد للعقوبات إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في الصين بنسبة1.41٪ والولايات المتحدة بنسبة 1.35٪، ووجد أنه حتى بعد المرحلة الأولى من اتفاقية التجارة، يقدر انخفاض الرفاهية في الصين بنسبة1.7٪ وفي الولايات المتحدة بنسبة 0.2٪. ويعتقدون أن صادرات الصين إلى الولايات المتحدة قد تنخفض بنسبة 52.3٪، وستنخفض الواردات من هذا البلد بنسبة 49.3٪[2].

[1]Sanctions against China would be a double-edged sword,22/08/2022 https://asia.nikkei.com/static/vdata/infographics/2-dot-6tn-dollars-could-evaporate-from-global-economy-in-taiwan-eme

[2]RogachOleksandr,PidchosaOleksandr,op,cit,p.49.

تظهر الدراسات الآثار السلبية للعقوبات على الاقتصاد الصيني. على الرغم من أن الصين سجلت أعلى معدل نمو (مقارنة بالدول الأخرى) في عام 2020، فمن الواضح أنه كان ينبغي أن يكون أكبر في غياب الآثار السلبية للحرب التجارية. في عام 2020، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للصين بنسبة 2.3٪. لم تتأثر ديناميات الاقتصاد الكلي للبلد بالصراع التجاري مع الولايات المتحدة فحسب، بل إلى حد أكبر، بسبب الإغلاق العالمي بسبب COVID-19. ومع ذلك، يتوقع الاقتصاديون الصينيون أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للصين بنسبة 8.2٪ في عام 2021، ويستمر في التفوق على جميع الدول الصناعية الأخرى[1].

الشكل رقم 23: معدل التجارة بين الولايات المتحدة والصين.

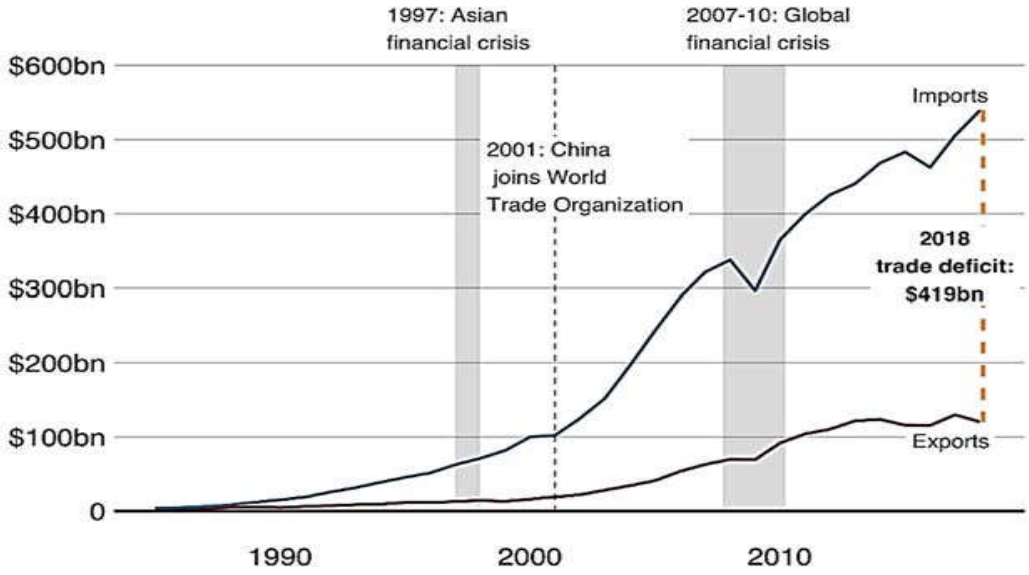

Source: RogachOleksandr,PidchosaOleksandr,Us-China trade war: impact onglobal economyandimplicationforukraine,InstituteofInternationalRelations,2021,p.56.

بشكل عام، زادت صادرات الصين بنسبة 3.6٪ مقارنة بعام 2021، بينما انخفضت الواردات بنسبة 1.1٪ في عام 2020. في عام 2020، زادت الواردات من الولايات المتحدة بنسبة 9.8٪ لتصل إلى 134.9 مليار دولار أمريكي، بينما زادت الصادرات بنسبة 7.9٪ – لتصل إلى 451.8 مليار دولار أمريكي، مما أدى إلى فائض فيالميزان تجاري قدره 316.9 مليار دولار أمريكي.

[1] Ibid,p.52,

شكل رقم24: الميزان التجاري الصيني(تريليون دولار)

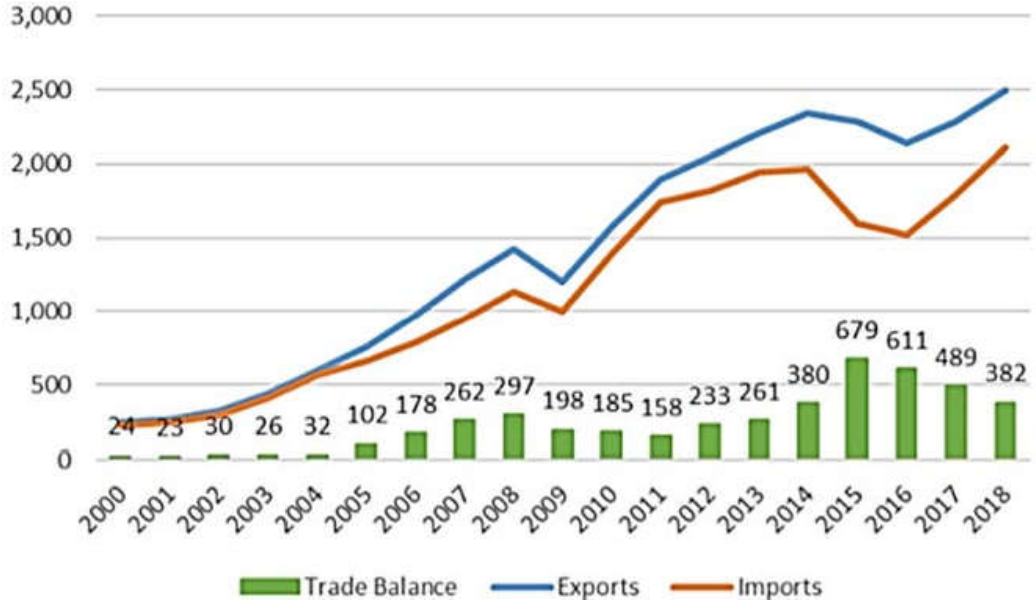

Source:www.inaa.org/us-china-trade-war-impact-on-global-economy/text=The%20US

كما ضعف تأثير الحرب التجارية على الاقتصاد الصيني بسبب التدفق القياسي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين. على عكس التوقعات السابقة بأن إعادة نشر الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية والأوروبية إلى بلدان أخرى ذات عمالة رخيصة وعادات مواتية.

2. الآثار المترتبة على القوة الاقتصاديةللولايات المتحدة الأمريكية:

على الرغم من الرسوم الجمركية الأمريكية المفروضة على الواردات الصينية، في عام 2020، فقد بلغ الفائض التجاري السنوي للصين مع الولايات المتحدة 323.32 مليار دولار، وهو رقم قياسي. وفقًا لدراسة أجراها الاتحاد الوطني الأمريكي للتجار، فإن فرض تعريفة بنسبة 25٪ على الأثاث الصيني سيكلف المستهلكين الأمريكيين 4.6 مليار دولار إضافية سنويًا[1].

أظهر تحليل أجراه معهد بيترسون للاقتصاد الدولي أن الصين أدخلت تعريفات موحدة بمتوسط 8٪ لجميع مستورديها في يناير 2018، قبل بدء الحرب التجارية. بحلول يونيو 2019، زادت الرسوم الجمركية على الواردات الأمريكية إلى 20.7٪، وانخفضت الرسوم الجمركية على الدول الأخرى إلى 6.7٪. أظهر التحليل أيضًا أن متوسط الرسوم الجمركية الأمريكية على السلع الصينية ارتفع من 3.1٪ في عام 2017 إلى 24.3٪في أوت 2019. كم فقد أكثر من 300 ألف فرد أمريكي وظائفهم ، بسبب

[1]Ipid,p.47.

الحرب التجارية، ولا سيما التي أثرت على قطاعات التصنيع والتخزين والتوزيع والتجزئة، حتى سبتمبر 2019، خفض المصنعون الأمريكيون استثماراتهم الرأسمالية وأجلوا التوظيف بسبب عدم اليقين الناجم عن الحرب التجارية.

أعلن مكتب الميزانية في الكونجرس عن تقديراته لتأثير الرسوم الجمركية على الاقتصاد الأمريكي. بحلول عام 2020، خفضت التعريفات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للولايات المتحدة بنحو 0.3٪، وخفضت الاستهلاك الحقيقي بنسبة 0.3٪، وخفضت الاستثمار الخاص الحقيقي بنسبة 1.3٪ وخفضت دخل الأسرة الحقيقي بمقدار 580 دولارًا. الولايات المتحدة الأمريكية 1٪. وانخفضت الصادرات الأمريكية الحقيقية بنسبة 1.7٪ وانخفضت الواردات الحقيقية بنسبة 2.6٪. يتوقع مكتب الميزانية أن تستمر الآثار السلبية، ولكنها ستكون أقل في المستقبل حيث تعيد الشركات توجيه سلاسل القيمة الخاصة بها إلى البلدان التي لا تخضع للتعريفات[1].

حدد عدد من الدراسات الآثار القطاعية لارتفاع رسوم الاستيراد على الاقتصاد الأمريكي. وينطبق هذا بشكل خاص على التأثير السلبي للحرب التجارية على صادرات المنتجات الزراعية الأمريكية. وتقدر هذه الخسائر بمبلغ يتراوح بين 13.5 و18.7 بليون دولار سنويا. وفقًا لمكتب المزارعين الأمريكي، انخفضت الصادرات الزراعية من الولايات المتحدة إلى الصين من 24 مليار دولار في عام 2014 إلى9.1 مليار دولار في 2018، بما في ذلك انخفاض مبيعات لحم الخنزير وفول الصويا والقمح[2].

فور تنصيب الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن، حذرت مجموعة من الشركات الأمريكية الكبرى العاملة في الصين في بيان، نقلاً عن أكسفورد إيكونوميكس، من أن المزيد من تصعيد التوتر وانقسام الاقتصاديين يمكن أن يخفض الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بمقدار1.6 تريليون دولار أمريكي على مدى السنوات الخمس المقبلة. قد يؤدي ذلك إلى فقدان وظائف 732 ألف في الولايات المتحدة في 2022 والوظائف 320 ألف في 2025[3].

[1]Congressional Budget Office (CBO) (2020). The Budget And Economic Outlook: 2020 To 2030. Avaliable 15/10/2022 at:https://www.cbo.gov/system/files/2020-01/56020-CBO-Outlook.pdf.
[2]Ipid,
[3]RogachOleksandr,PidchosaOleksandr,op,cit,p.55

هناك آراء مختلفة حول السبل الممكنة للتطور المستقبلي الذي يقدمه الخبراء للعقوبات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية. ونرى أن السيناريوهات الثلاثة التالية لمسار الأحداث الأخرى لحل النزاع هي الأكثر احتمالا:

السيناريو 1. منع المزيد من التوترات.

ستنتهي الحرب التجارية بحل وسط إذا اتخذت الدول موقفًا تفاوضيًا أكثر مرونة. وقد أعلنت الصين بالفعل استعدادها لإدخال الخطوات التالية: فتح سوق سياراتها؛ وتحرير القطاع المصرفي؛ وتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية؛ وزيادة الواردات من السلع والخدمات من الولايات المتحدة؛ وتخفيض الإعانات الحكومية المقدمة لأعمالها؛ جعل نقل التكنولوجيا الأمريكية أكثر شفافية.

السيناريو 2. تجميد الصراع التجاري.

تجدر الإشارة إلى أن الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن اقترح إمكانية مراجعة المرحلة الأولى من اتفاقية التجارة. لكن مادام تواصل الولايات المتحدة النظر في الصين كمنافس استراتيجي، هناك احتمال كبير ألا يتم حل الصراع الاقتصادي بالكامل. قد يجمد هذا الأخير للسنوات القادمة كحد أدنى من منظور منتصف الطريق. في مثل هذا السيناريو، ستخفض الولايات المتحدة العجز التجاري مع الصين، لكن العجز التجاري الإجمالي قد يكون أعلى من ذلك. سيتم توريد السلع ذات المنشأ الصيني إلى السوق الأمريكية من دول أخرى، مثل دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ المجاورة (APR).

السيناريو 3. تصعيد الصراع الاقتصادي.

على الرغم من أن هذا السيناريو يبدو غير مرجح، إلا أنه لا يمكن استبعاده تمامًا في ضل التوترات الدولية الحاصلة على مستوى النظام الدولي ،لاسيما الحرب الروسية الأوكرانية والتطورات الأخيرة في تايوان.فإنه يمكن استكمال العقوبات الاقتصادية بشدة في هذه الحالة من خلال فرض قيود على التكنولوجيا والاستثمار والتمويل. نتيجة لذلك، سيتعين على الصين خفض الإنتاج الموجه نحو التصدير وستسعى إلى طرد الولايات المتحدة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ المجاورة . في الوقت نفسه، ستتبع الصين سياسة «استبدال» السوق الأمريكية، وزيادة العلاقات التجارية والاستثمارية بنشاط مع أوروبا واليابان والدول الآسيوية المجاورة.

وستستمر الولايات المتحدة، بتشجيعها سياسات إعادة التأهيل والحوافز الاقتصادية، الشركات العالمية الأمريكية على العودة إلى الولايات المتحدة. حتى الآن، وفقًا لمسح أجرته غرفة التجارة الأمريكية في شنغهاي، قالت 78.6٪ من الشركات التي شملها الاستطلاع إنها لن تحول استثماراتها من الصين. لكن الوضع قد يتغير في المستقبل. ونتيجة لذلك، سينخفض دور الولايات المتحدة في سلاسل القيمة العالمية والتجارة الدولية. ستاينبوك، قد يتصاعد الصراع التجاري والتكنولوجي العالمي بين الولايات المتحدة والصين إلى «فصل» بين الاقتصاديين ويؤدي إلى ركود عالمي طويل الأمد ومواجهة جيوسياسية جديدة[1].

3. الآثار المترتبة على البلدان الثالثة.

قد تحل دول ثالثة محل جزء من التجارة الثنائية بين الولايات المتحدة والصين. نتيجة لهذا التحويل التجاري أو آثار الاستبدال، تمكنت الصين من الحفاظ على ما يقرب من 75٪ من تجارتها في المنتجات المستهدفة. ويعرض الشكل أسفله آثار إعادة توجيه التجارة بالنسبة لبعض البلدان.

إن تحول التركيز في مجال العلاقات الاقتصادية الخارجية للصين إلى دول ومناطق مثل الاتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا واليابان وروسيا، يمكن أن يعني ضمناً إعادة توجيه تجارة جمهورية الصين الشعبية. بالإضافة إلى ذلك، أصبح السوق الآسيوي أكثر أهمية من السوق الأمريكية، وتضاعف الإنفاق الاستهلاكي في الصين أربع مرات مقارنة بالولايات المتحدة خلال العقد الماضي. ستؤدي العقوبات والعقوبات المضادة إلى خسائر لكلا طرفي الصراع، لكنها قد تحقق فوائد قصيرة الأجل لدول أخرى. كانت إحدى عواقب إدخال الرسوم الجمركية الأمريكية والصينية هي زيادة واردات الولايات المتحدة من البلدان الأخرى. في هذا السياق، السؤال الرئيسي هو أي دولة حصلت على حصة الصين في سوق الولايات المتحدة، أيالبلدان التي استفادت من الحرب التجارية وإلى أي مدى؟.

منذ بداية الحرب التجارية، إلى جانب تقييد الواردات الأمريكية من الصين، نظمت ست دول في جنوب شرق آسيا وتايوان إمدادات لما يقرب من 1600 فئة جديدة من السلع التي لم تبيعها للولايات المتحدة من قبل. في هذا السيناريو، ستحقق الولايات المتحدة هدفها المتمثل في خفض العجز التجاري في التجارة الثنائية مع الصين، لكن العجز التجاري مع البلدان الأخرى قد يزداد بشكل كبير.

[1]Bown, Chad P, The US-China Trade War and Phase One Agreement. PIIE Working Paper 21-2 (February). Washington: Peterson Institute for International Economics. 2021.

لكن أي نقل للتجارة يستغرق وقتًا ويترتب عليه تكاليف إضافية. لن يكون للموردين البديلين كفاءة توريد مماثلة للمعاملات . لهذا السبب قد يكون للعقوبات الاقتصادية تأثير سلبي نهائي (حتى مع استبدال التجارة) على رفاهية كلا البلدين. هذا ينطبق بشكل خاص على الصناعات الرئيسية – الهندسة والهندسة الكهربائية والاتصالات–. إن إعادة تنسيق سلاسل القيمة العالمية في هذه الصناعات عملية طويلة ومكلفة.وتجدر الإشارة إلى أن بعض الدراسات تبين وجود تأثير مضاعف شديد التعقيد في إدخال تعريفات أعلى على بلدان ثالثة. ويرجع ذلك إلى ما يسمى بآلية «نقل» سلاسل القيمة العالمية. في هذه الحالة، تزداد التعريفات الإجمالية للبلدان الثالثة، وبالتالي سيكون هناك تأثير سلبي حتى على البلدان الشريكة للولايات المتحدة أو الصين في سلاسل القيمة العالمية. ويمثل هذا التأثير السلبي ارتفاع تكلفة صادرات البلدان الثالثة. كما أن الرسوم الجمركية الصينية على الواردات الأمريكية لها تأثير انتشار أقل، ولكن سيتم الشعور بها أيضًا من خلال التحويلات في سلاسل القيمة العالمية .

الشكل رقم25: آثار إعادة توجيه التجارة حسب البلدان الثالثة والمجموعات الإقليمية

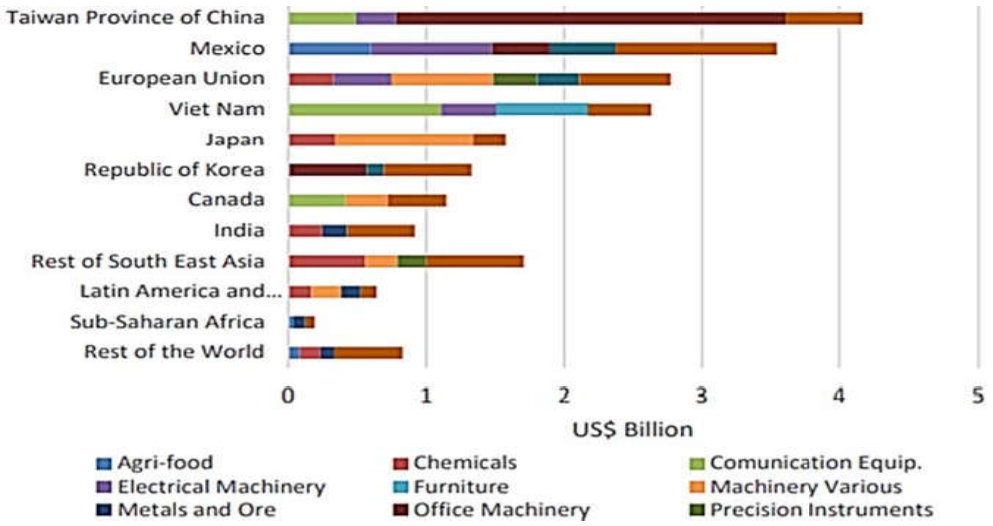

Source:https://www.worldfinance.com/special-reports/the-impact-of-economic-

وبغض النظر عن التعرض للصادرات، أثرت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين على الأسواق المالية العالمية. يؤثر عدم اليقين على ثقة المستثمر ، وبالتالي على استعداده للاستثمار في السوق.

في 2020، انخفض مؤشر Hang Seng في هونغ كونغ بأكثر من13٪ بينما انهار مؤشر شنغهاي المركب بنسبة 25٪. كان عام 2019 عاما أفضل مع زيادة بنسبة 12٪ و16٪ على

التوالي.وتظهر الأبحاث أيضا أنه إذا تم توسيع التعريفات الجمركية لتشمل جميع التجارة بين الولايات المتحدة والصين، فسوف تتراجع الأسواق ويمكن أن يصل الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 600 مليار دولار (487.61 جنيه إسترليني) في عام 2021.

- فرص الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين:

في حين أن الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين قد خلقت بالتأكيد بعض التحديات وعدم الاستقرار للمستثمرين، إلا أنها خلقت أيضا فرصا فريدة. مع استمرار الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين ، يتطلع العديد من المستثمرين إلى نقل الإنتاج إلى دول بديلة.أصبحت تايلاند والهند وفيتنام من أفضل الدول للاستثمار الأجنبي حيث يعتبر الكثيرون فيتنام واحدة من أكبر المستفيدين من الحرب التجارية. تتلقى البلاد الآن 7.9٪ من ناتجها المحلي الإجمالي من واردات أمريكية إضافية.

وتحاول الحكومة الصينية أيضا الحفاظ على المستثمرين الأجانب من خلال تحسين قوانين الاستثمار الأجنبي، وتوفير حماية إضافية من الحكومات المحلية، وتعزيز حقوق الملكية الفكرية وتوسيع سوقها. ويبدو أن هذه الجهود تعمل مع زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين من الولايات المتحدة بنسبة 65.6٪ في الربع الأول من عام 2019.

وفي الأخير، فمن غير المرجح أن تساعد العقوبات الاقتصادية والعقوبات المضادة الصينية الشعب في أي من البلدين. على سبيل المثال، سيكون للحظر الأمريكي على القطن في شينجيانغ آثار سلبية شديدة على سبل عيش مزارعي القطن في شينجيانغ، الذين يبدون أن حقوق الإنسان الخاصة بهم مهملة تمامًا من قبل إدارة ترامب أثناء فرض العقوبات. كما واجهت شركات المنسوجات في شينجيانغ، بما في ذلك تلك التي توفر للأويغور عمالة مضمونة وذات أجر معقول، خطر الإفلاس بسبب قطن الولايات المتحدة. كما أن هذه العقوبات لا تساعد الاقتصاد الأمريكي وتقوض كذلك فرص العمل للشعب الأمريكي أيضًا. فحضر صناعات أو شركات معينة في الصين، يؤثر على رأس المال الأمريكي ويؤدي إلى صعوبة الاستعانة بمصادر خارجية للوظائف في أماكن أخرى، باعتبار أن الاقتصاد الصيني والأمريكي مترابطان بشكل وثيق في الاقتصاد العالمي. لا يمكن للولايات المتحدة نظريًا الانفصال عن الصين دون تغيير جوهري في الاقتصاد السياسي العالمي مما يعني على الأرجح أزمة رأسمالية كبرى[1]. كما كتب

[1]RogachOleksandr,PidchosaOleksandr,op,cit,p.56.

رينيمو، نظرًا لأهمية الصين، فإن الولايات المتحدة تخاطر بإلحاق الضرر بأداة العقوبات الخاصة بها، والتحالفات طويلة الأمد، وموقعها الجيواقتصادي[1].

الفرع الثاني: الإستراتيجية الصينية لمواجهة العقوبات الغربية لتعزيز الهيمنة على الاقتصاد العالمي.

على الرغم من أن الصين تاريخياً، كانت متلقية للعقوبات، مع عدد قليل فقط من الحوادث المعزولة لاستخدام العقوبات الاقتصادية، فمن المرجح أن يتغير هذا الوضع في السنوات القادمة. مع تحسن الوضع الاقتصادي العالمي للصين، فضلا عن طموحاتها في العمل ليس فقط كقوة عالمية، ولكن أيضا كقوة دولية رائدة تدفعها إلى النظر في وسائل ممارسة النفوذ الدولي. أظهرت الولايات المتحدة بوضوح في السنوات 30 الماضية أن العقوبات هي إحدى الوسائل لتحقيق هذه الغاية، ويظهر العلماء الصينيون اهتماما متزايدًا بعقيدة العقوبات.

إن إصرار الصين المتزايد على العقوبات الاقتصادية سيسمح لها ليس فقط بالرد مباشرة على الولايات المتحدة بإجراءات انتقامية، ولكن أيضًا لتطوير أسس منطقية مستقلة لتطبيق العقوبات سعياً وراء أهداف السياسة الخارجية الصينية.

قد تبدأ الصين في استخدام العقوبات كأداة إيجابية للسياسة. باعتبار للاضطرابات الحاصلة في العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين. فاعتماد الولايات المتحدة على التمويل الصيني، خاصة للديون الوطنية الأمريكية، والنمو الاقتصادي الصيني في المناطق التي تتفوق فيها الولايات المتحدة عادةً يُظهر قدرة الصين على استهداف الولايات المتحدة لمكافحة هذا التهديد الناشئ المحتمل، يجب على الولايات المتحدة أن تسعى أولاً للتفاوض مع الصين حول طرق لتجنب الصراع. ولكن نظرًا لاحتمال المنافسة، يجب على الولايات المتحدة أيضًا إضافة تطوير العقوبات إلى عملية إدارة الأزمات، وزيادة القدرات الاستخباراتية والتحليلية التي تركز بشكل مباشر على عقيدة وممارسة العقوبات الصينية.

منذ عام 1978، استخدمت الصين مرارًا أدوات السياسة الخارجية لتعزيز مصالحها الاقتصادية. الآن، بدأت بكين أيضًا في عكس هذه المعادلة من خلال استخدام قوتها الاقتصادية الهائلة لدعم أهداف السياسة الخارجية. تستعرض الصين قوتها الاقتصادية بشكل متكرر وفي مجموعة واسعة من القضايا، مدعومة غالبًا بالمشاعر القومية في الداخل. في السنوات الأخيرة، على سبيل المثال، اختلطت

[1] شلش مصطفى،مرجع سابق،ص.10.

المساعدات والعقوبات الاقتصادية لبكين لردع مبيعات الأسلحة إلى تايوان، وعزل **الدالاي لاما**، ومواجهة انتقادات سياسات حقوق الإنسان في الصين، والدفاع عن مزاعمها البحرية. بالنظر إلى الثقل الاقتصادي والتصميم السياسي للصين، فإن استخدام بكين الموسع للعقوبات الأحادية الجانب له تداعيات سياسية كبيرة على الولايات المتحدة وحلفائها.

في حين أنه من غير المرجح أن تردع الصين واشنطن عن سياساتها الأساسية في آسيا، فقد يكون حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا وآسيا أكثر عرضة للخطر، لا سيما وسط الأزمة الاقتصادية العالمية المستمرة الناتجة عن جائحة كورونا . نتيجة لذلك، قد تجد الولايات المتحدة نفسها في كثير من الأحيان وحدها في تحدي الصين. قد تصبح الشركات الأمريكية أيضًا أكثر حذرًا من تجاوز الخطوط الحمراء لبكين. توريد الأسلحة إلى تايوان أو انتقاد انتهاكات حقوق الإنسان قد يؤدي لزيادة الرقابة الصينية و إلى تقليل الوصول إلى السوق الصينية المربحة، مما قد يؤدي إلى تآكل أرباح الشركات في عصر عدم اليقين الاقتصادي العالمي. في حين لا ينبغي المبالغة في تقدير قدرة الصين على ممارسة مثل هذا الضغط الاقتصادي، لا يمكن تجاهلها أيضًا.

- **تفكير الصين الجديد بشأن العقوبات.**

على مدى السنوات القليلة الماضية، بدأ الخبراء الصينيون في إزالة بعض العقبات القانونية والأخلاقية والأيديولوجية والعملية أمام استخدام بكين للعقوبات الاقتصادية الأحادية الجانب. فلعقود من الزمان، شجبت بكين العقوبات ووصفتها بأنها عقوبة غير أخلاقية للسكان الأبرياء والضعفاء. على الرغم من أن العقوبات الذكية تم تطويرها دوليًا واستخدمت في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ضد إيران وكوريا الشمالية، إلا أن العلماء الصينيين رفضوا في البداية هذه التدابير. يوضح ليو وي، الخبير في جامعة ووهان: "إن الحجة القائلة بأن العقوبات الاقتصادية تؤدي إلى كارثة إنسانية ضعيفة بشكل متزايد وهذا يوفر للصين فرصة جديدة لتنفيذ العقوبات الاقتصادية"[1].كما ندد الخبراء الصينيون سابقا بالعقوبات باعتبارها غير قانونية، لكنهم بدأوا مؤخرًا في إعادة النظر في هذا الافتراض أيضًا. كما يقول الباحث القانوني جيان جيسونغ: "مع زيادة الصين لنفوذها الاقتصادي الدولي، يجب على الصين زيادة استخدامها للعقوبات الاقتصادية أحادية الجانب من أجل الحفاظ على مصالحها الدولية القانونية وتحقيق

[1]James Reilly, China's Unilateral Sanctions, The Washington Quarterly,op,cit,p.122.

أهداف سياستها الخارجية. وينبغي للصين أن تحرر تفكيرها، وأن تستخدم الأداة الهامة للجزاءات الأحادية الجانب استخداما كاملا. ومن أجل الاستخدام الكامل والفعال لهذه السياسة الخارجية والأداة القانونية، ينبغي للصين أيضا أن تضع قوانين وتنظيمات محلية داعمة[1].

من الأفضل فهم نهج الصين المتطور بالمقارنة مع الولايات المتحدة، الرائدة في العالم في استخدام العقوبات الأحادية الجانب. على عكس العقوبات الأمريكية، التي يتم إضفاء الطابع الرسمي عليها من خلال القانون المحلي و/أو القرارات الرئاسية، نادرًا ما تعلن الصين علنًا عقوباتها الاقتصادية. بدلاً من ذلك، تفضل بكين استخدام التهديدات الغامضة، والتباين في زيارات القيادة، والمشتريات الانتقائية (أو غير المشتريات)، وغيرها من التدابير غير الرسمية. تعزز هذه التدابير غير الرسمية مرونة القيادة، حيث يمكن إزالتها دون انعكاس محرج للسياسة.

معظم البلدان تفرض جزاءات دولية لفرض تكاليف باهظة علىالبلد المستهدف من خلال وضعه في عزلة اقتصادية مستدامة. في **المقابل، يعتبر جيمس راي أن عقوبات الصين تنبح أكثر من كونها عظة.** حيث يتضح من هذه الاستعارة لجيمس راي حول العقوبات الاقتصادية،أن بكين تركز على التهديد بفرض عقوبات أكثر من فرض العقوبات في حد ذاتها.

تعتمد «عقوبات بكين الافتراضية» على نفوذ غير متناسب: تجمع الصين بين التهديدات الاقتصادية قصيرة الأجل شديدة التركيز والضغط الدبلوماسي على دولة أو شركة لحل قضية ذات أهمية محدودة بالنسبة لهدف العقوبات. من الناحية النظرية، سيقدر الهدف علاقته الاقتصادية مع الصين بشكل أعلى من القضية ذات الأهمية المحدودة. تميل العقوبات الصينية أيضًا إلى أن تكون قصيرة الأجل إلى حد ما. على سبيل المثال، شهدت دول مثل فرنسا والولايات المتحدة واليابان، التي التقى قادتها مع الدالاي لاما – وهو أمر تتفاعل الصين بشدة ضده – في المتوسط انخفاضًا في صادراتها إلى الصين لمدة عامين فقط. مثل هذه «الدبلوماسية الشرائية»، عندما تشتري الشركات الصينية المملوكة للدولة أو لا تشتري سلعًا تجارية بارزة من دولة أخرى، تكون تكلفة منخفضة نسبيًا للصين .

[1]James Reilly, China’s Unilateral Sanctions. 10/06/2022 http://www.carnegiecouncil.org/publications/ethics_online/0082.

بينما تحاول الولايات المتحدة تبرير عقوباتها الأحادية الجانب على أنها تدعم القضايا الدولية مثل حقوق الإنسان أو عدم الانتشار، تشير الصين ببساطة إلى مصالحها الوطنية. حتى عندما تتماشى العقوبات الصينية مع بعض المعايير الدولية، مثل الدفاع عن سيادة الدولة، فبكين تخطو بحذر بشأن العقوبات والقانون الدولي. فعلى سبيل المثال، تحظر منظمة التجارة العالمية عموما فرض قيود على الاستيراد كمناورات سياسية، فإن قواعد منظمة التجارة العالمية تشمل استثناء واسعا للأمن القومي. كان بيان الصين في جانفي 2010 الذي يهدد بفرض عقوبات على الشركات الأمريكية التي ستبيع أسلحة لتايوان حريصًا على الادعاء بأن الولايات المتحدة «أضرت بالأمن القومي للصين»، حتى تتجنب الصين التعرض لمحاكم منظمة التجارة العالمية المحتملة ردًا على ذلك[1].

غالبًا ما تفضل العقوبات الصينية أيضًا استهداف الشركات الفردية – وهو نهج يتوافق مع إستراتيجية العقوبات الذكية. حرصًا على الحفاظ على موقعها في سوق الصين المربح، فغالبًا ما تستجيب هذه الشركات بسرعة للعقوبات.خاصة الشركات المتعلقةبتجارة الأسلحة. يوضح البروفيسور **تان كايجيا**، من جامعة الدفاع الوطني، أن بعض هؤلاء التجار يكسبون ثروات من خلال التعامل مع جانبي مضيق تايوان، ربما تكون العقوبات الاقتصادية هي أفضل طريقة لجعلها تختار بين أرباح بيع الأسلحة والسوق الصينية. تفترض إستراتيجية بكين للضغط الاقتصادي أيضًا أن التهديد بخسارة السوق سيجبر هذه الشركات القوية على الضغط على حكوماتها الأصلية بطريقة مؤيدة للصين. نظرًا لأن القادة الأوروبيين والأمريكيين يظهرون بانتظام في بكين مع مجموعات كبيرة من قادة الأعمال، فإن افتراض الصين يبدو معقولاً تمامًا.

الجمهور الصيني هو أيضًا جزء من لعبة العقوبات. غالبًا ما يشجع المسؤولون الصينيون مقاطعة المستهلكين – حدث هذا في عام 2005 ضد السلع اليابانية عندما زار رئيس الوزراء جونيشيرو كويزومي ضريح ياسوكوني المثير للجدل في اليابان (ضريح شنتو مخصص للجنود اليابانيين الذين فتلو، بما في ذلك أربعة عشر من مجرمي الحرب من الدرجة الأولى)، ومرة أخرى في عام 2008 ضد كارفور، سلسلة البيع بالتجزئة المملوكة لفرنسا، في أعقاب الاحتجاجات على طول تتابع الشعلة الأولمبية في باريس التي انتقدت سياسات الصين في التبت وسياساتها المتعلقة بحقوق الإنسان. يستغل القادة الصينيون الغضب

[1]James Reilly, China’s Unilateral Sanctions, The Washington Quarterly,op,cit,p.132.

العام لمثل هذه الأحداث من أجل كسب نفوذ دبلوماسي. تغذي الدعاية والتقارير الإعلامية الانتقائية المشاعر القومية، والتي تسمح للدبلوماسيين بالادعاء بأن عملاً معينًا قد أضر بمشاعر الشعب الصيني ويجب عكسه. هذه الإستراتيجية المعايرة هي أداة رئيسية في استخدام بكين للرأي العام في سياستها الخارجية[1].

ردا على الحرب التجارية المتصاعدة مع الولايات المتحدة ، قدمت وزارة التجارة الصينية في عام 2019 برنامج العقوبات الدولية الخاص بها، ونشرت تصنيفات على قائمة الكيانات والأفراد غير المرغوب فيها (UEL). ووفقا لوزارة المالية والفن الصيني، فإن العقوبات تمس أفرادا وكيانات أجنبية "تضر بالسيادة الوطنية للصين وأمنها ومصالحها الإنمائية" وتنتهك "القواعد الاقتصادية والتجارية المقبولة دوليا". حيث ينص قانون التجارة الخارجية على فرض قيود اقتصادية على السلع والتكنولوجيا إذا ما كان من الضروري تقييد أو حظر الاستيراد أو التصدير تحت أي ظرف آخر، في حين يمكن قانونالأمن القومي الصين من فرض عقوبات على "الاستثمار الأجنبي والبنود المحددة والتكنولوجيات الرئيسية ومنتجات وخدمات تكنولوجيا معلومات الشبكات التي تؤثر أو قد تؤثر على الأمن القومي[2].

في نهاية المطاف، تستخدم الصين العقوبات لنفس الأسباب التي تفعلها الدول الأخرى: فهي طريقة منخفضة التكلفة نسبيًا ومنخفضة المخاطر للإشارة إلى عدم الرضا، وزيادة التكاليف على أولئك الذين يتخذون إجراءات غير مرغوب فيها، وتلبية المطالب المحلية للاستجابة لتلك الإجراءات. يمكن للعقوبات أن تهدئ الانتقادات المحلية بينما لا تقوض المصالح الاقتصادية والدبلوماسية الأوسع.

لهذه الأسباب، لجأت الصين بشكل متزايد إلى فرض عقوبات أحادية الجانب في السنوات الأخيرة بهدف تحقيق أهداف اقتصادية وإستراتيجية.على قضايا مثل تايوان والتبت، والنزاعات البحرية في بحر الصين الجنوبي والشرقي، وقضايا حقوق الإنسان.

[1]Ipid,p.133.
[2]China Sanctions: What You Need To Know, 14\08\2022,https://complyadvantage.com/insights/china-sanction

1. نزع سلاح تايوان:

تايوان* هي القضية الأكثر حساسية في العلاقات الخارجية للصين. على هذا النحو، لم يكن انتقاد بكين الكبير لمبيعات الأسلحة الأمريكية في جانفي 2010 لتايوان غير متوقع. بقيمة تقدر بنحو 6.4 مليار دولار، باعت الولايات المتحدة صواريخ لتايوان PAC-3 وHarpoon ومروحيات بلاك هوك وسفن صيد الألغام من فئة أوسبري – على الرغم من أن الصفقة لم تشمل الطائرات المقاتلة المثيرة للجدل من طراز F-16 C/D التي سعت إليها تايوان.

أبلغ نائب وزير الخارجية الصيني خه يافعي السفير الأمريكي جون هانتسمان على الفور أن الصين «ستفرض» عقوبات على الشركات التي ستنخرط في تسليم الأسلحة إلى تايوان. تمثلت هذه العقوبات ضد الشركات في : توقيف التعاون التكنولوجي، تأخير أو إلغاء مشترياتها و منتجاتها، و الحدمن نطاقها التشغيلي، أو الوصول حتى حضر الشركات الجديدة من الأسواق الصينية. في المقابل، رفض معظم العلماء والمسؤولين الأمريكيين تهديدات الصين ووصفوها بأنها غير عملية وغير واقعية[1].

*تايوان تابعة للصين وتتمتع بحكم ذاتي وترجع قصة نشأتها إلى بعد اندلاع الثورة البلشفية في روسيا عام 1917 بقيادة فلاديمير لينين وتروتسكي، الأمر الذي حفز جماعة من الشباب الصيني المتحمس لإتباع خطى النموذج الروسي الشيوعي، فأسسوا الحزب الشيوعي الصيني، وظهر ماو تسي تونغ لأول مرة على الساحة السياسية في الصين.في بداية الأمر، كانت العلاقات جيدة أو شبه جيدة بين الحزبين الشيوعي والقومي،غير أنه سرعان ما اشتدت شوكته وتحول صراعه الإيديولوجي مع الحزب القومي إلى صراع مسلح، وبدأت بالفعل الحرب الأهلية غير المتكافئة بين الشيوعيين والقوميين. ظلت المناوشات بين الطرفين في نطاق محدود حتى عام 1934 الذي شهد أضخم مطاردة في التاريخ، والتي تعرف تاريخيا بـ"المسيرة الطويلة". وقد طارد فيها جيش القوميين الجيش الأحمر الشيوعي من جنوب شرق الصين إلى غربها ثم إلى الشمال الغربي، تلك المطاردة التي راح ضحيتها 80 ألف فرد من الشيوعيين من أصل 100 ألف فقط، كانوا يشكلون قوام الجيش الأحمر.في عام 1937، استغلت اليابان النزاعات الداخلية في الصين فاحتلت الأجزاء الشمالية وامتدت بسرعة إلى العمق الصيني ، مما دفع الجنرال شيانغ كاي شيك وماو تسي تونغ للاتحاد مؤقتاً من أجل صد الغزو الياباني الجائر. وبالفعل تمكن، تحالف الأعداء المؤقت إلى جانب عوامل أخرى من إخراج اليابان من الأراضي الصينية، وبذلك طويت صفحة الغزو الياباني الثاني. ما إن غادر آخر جندي ياباني أراضي الصين حتى استؤنفت الحرب الأهلية مرة أخرى بين القوميين والشيوعيين.
في 10 أكتوبر سنة 1949، اعتلى ماو منصة المدينة المحرمة في ميدان تيانانمين الشهير ليعلن تأسيس جمهورية الصين الشعبية، بعدما استطاع بدعم الفلاحين والفقراء والعمال سحق قوات تشيانغ كاي شيك التي كانت تملك العتاد والمال والدعم الغربي. هرب كاي شيك ورفاقه إلى مقاطعة فوجيان بجنوب الصين، وواصل الشيوعيون مطاردتهم إلى أن تركوا البر الرئيسي برمته متوجهين إلى جزيرة صغيرة تسكنها جماعة من المزارعين والصيادين تسمي "جزيرة تايوان"، استولوا على الجزيرة وحموها بالأحكام العرفية لمدة الأربعين سنة التالية. انشغل ماو ورفاقه في ترتيب البيت من الداخل وحل المشاكل الاقتصادية، ولم تتوقف أميركا عن دعم حكومة كاي شيك، بل اعتبرتها الحكومة الوحيدة التي تمثل جمهورية الصين، ورفضت أميركا الاعتراف بماو تسي تونغ وحكومته. ومنذ وفاة ماوتسيتونغ شهدت علاقات الصين تحسنا ملحوظا بالولايات المتحدة التي اعترفت أخيرا بحكومة الصين الشعبية، وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع جزيرة تايوان، ثم استعادت الصين مقعدها في الأمم المتحدة، وتحسنت العلاقات مع جزيرة تايوان إلى حد كبير. وفي عام 1992، طرحت الصين مبادرة سمتها "صين واحدة ونظامان"، والتي تعني أن هناك صينا واحدة في العالم، ولكن لبعض مناطقها الحق في الحكم الذاتي، مثل تايوان، وهونغ كونغ ومكاو. وهذا ما تعترف به أغلب دول العالم الآن.

[1] Yan Hao, China May Sanction Arms-selling U.S. Companies with Multifold Options,FirmsRemainSilent,Xinhua,February2,2018.

في الواقع، عاقبت الصين بالفعل الولايات المتحدة بشأن مبيعات الأسلحة التايوانية. بين عامي 2000 و 2012، استحوذت الولايات المتحدة على 94 في المائة من جميع واردات الأسلحة التايوانية (3.1 مليار دولار). وبالمقارنة، فإن مبيعات الأسلحة إلى تايوان من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وهي فرنسا وألمانيا، شكلت أقل من ستة بالمائة فقط (192 مليون دولار). هذا ليس سوى جزء بسيط من 1.6 مليار دولار من عمليات نقل الأسلحة الأوروبية بحكم الواقع إلى الصين التي حدثت في نفس العقد (بالرغم من حظر الأسلحة الذي فرضه الاتحاد الأوروبي منذ عام 1989). في الواقع، كان آخر بيع كبير للأسلحة الأوروبية لتايوان هو بيع فرنسا 1992 لطائرات ميراج المقاتلة، وهو إجراء دفع بكين إلى إغلاق القنصلية الفرنسية في قوانغتشو وكلف الشركات الفرنسية الإقصاء من فرصة بناء طريق غوانغتشو الفرعي. ولهذا اتخذ الأوروبيون خيارًا واضحًا: فهم يفضلون الوصول الآمن إلى السوق المحلية للصين على مبيعات الأسلحة إلى تايوان.

إن أكبر نفوذ اقتصادي للصين هو على تايوان نفسها. قامت بكين بعناية بتنظيم اتفاقية إطار التعاون الاقتصادي التاريخية لعام 2010 لتوفير وصول أكبر إلى الأسواق للقطاع الزراعي في تايوان – وهو معقل طويل الأمد لحركات الاستقلال في «الجنوب الأخضر» في تايوان. كانت إعادة انتخاب الرئيس التايواني ما ينغ جيو الناجحة في جانفي 2012 تتوقف جزئيًا على تعهداته بتأمين المزيد في حين اعتمدت الصين بشكل أساسي على مثل هذه الحوافز الاقتصادية الإيجابية تجاه تايوان، فقد يتغير هذا. على سبيل المثال، ورد أن لي كوان يو، رئيس الوزراء المؤسس لسنغافورة، قال لدبلوماسي أمريكي، "كما في حالة هونغ كونغ، إذا لزم الأمر، يمكن إيقاف الصنبور[1]."

هذا القوة الاقتصادية بالكاد تضيع على خبراء العلاقات الدولية الصينيين، مثل Xue Benhui وWang Li. وأوضحوا في عام 2006: "إذا رفضت الصين جميع الواردات من منتجات الصلب التايوانية، فإن هذا سيشكل تهديدًا خطيرًا لصناعة تايوان. إذا توقفت الصين عن إرسال الحصى إلى تايوان، فإن أسواق البناء والعقارات ستواجه كارثة. مع الاعتراف بأن مثل هذه الخطوات ستقلل بشكل كبير من تجارة تايوان واستثماراتها مع البر الرئيسي، يصر شيوي ووانغ على أنه إذا تحولت تايوان بشكل حاسم ضد بكين، "فليس من المستحيل على البر الرئيسي التفكير في فرض عقوبات اقتصادية.

[1]WikiLeaks,Singapore'sLeeRatesChina'sLeaders,mWallStreetJournal,November30, 2010 http://blogs.wsj.com/chinarealtime/2010/11/30/wikileaks-singapores-lee-rates-chinas-leaders/

- كما جمدت الواردات من فرنسا في عام 1992، على سبيل المثال، بسبب مبيعات الأسلحة الفرنسية إلى تايوان.وتم تخفيف العقوبات في عام 1994 فقط بعد أن وافقت الحكومة الفرنسية في بيان رسمي، على «عدم السماح لأي شركات فرنسية بالمشاركة في تسليح تايوان»، في المقابلأصدرت الصين تهديدات في جويلية 2019، عندما أعلنت بكين أنها ستفرض عقوبات محددة على مصنعي الأسلحة الأمريكيين المتورطين في صفقات أسلحة مع تايوان وسط أزمة أوسع في العلاقات الاقتصادية والسياسية مع واشنطن. وفي أكتوبر 2020تم الإعلان عن عقوبات ضد العديد من الكيانات والأفراد الأمريكيين الذين اعتبرتهم الصين متورطين في بيع الأسلحة إلى تايوان.[1]

2. قضية التبت:

بينما هددت الصين إلى حد كبير فقط بفرض عقوبات على مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى تايوان، نفذت الصين عقوبات اقتصادية متكررة على التبت. على أمل تقييد الاضطرابات داخل التبت وإضعاف حركة استقلال التبت في الخارج، غالبًا ما تمارس الصين ضغوطًا اقتصادية لثني القادة الأجانب عن لقاء الدالاي لاما. اعترف رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو برلسكوني للدالاي لاما في عام 1995 بالمأزق الذي وضعه فيه بأنه عالقًا بين أهمية الحفاظ على العلاقات التجارية الصينية وحماية حقوق الإنسان[2].

في مثال آخر، في عام 2009 بعد أن أعلن المسؤولون الفرنسيون أن الرئيس نيكولا ساركوزي (الذي تولى في ذلك الوقت أيضًا الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي) سيلتقي بالدالاي لاما، أجلت الصين القمة السنوية الحادية عشرة بين الاتحاد الأوروبي والصين، التي ستعقد في باريس (تم نقل القمة لاحقًا إلى براغ). كما جمدت الصين طلبًا لشراء 150 طائرة من شركة طيران إيرباص ومقرها فرنسا. سرعان ما عبر وفدان تجاريان صينيان فرنسا عن أجندات سفرهما: وقع الوفد الأول وحده صفقات تجارية بقيمة 15 مليار دولار في دول أوروبية أخرى. بعد الاجتماع الفعلي مع الدالاي لاما في ديسمبر 2010، اعتبر هي يافعي أن ساركوزي قامبتخريب الأساس السياسي للعلاقات بين الصين وفرنسا، والصين والاتحاد الأوروبي ، وحذر من المزيد منالعواقب الوخيمة.

[1] Richara Nephew,China and Economic Sanctions: Where does Washington have Leverage?Global China, September 2019,P.33.

[2] بكين: العقوبات الأمريكية على شركات تعمل في بحر الصين الجنوبي غير عادلة، روسيا اليوم.تم تصفح الموقع يوم 20\07\2022، https://arabic.rt.com/world/1148187

وجد أندرياس فوكس ونيلز هندريك كلان، اثنان من الاقتصاديين الألمان، أنه في الفترة من 2002 إلى 2008، أدى استقبال الزعيم السياسي للدالاي لاما في البلاد إلى انخفاض متوسط بنسبة 12.5 في المائة في الصادرات إلى الصين خلال العامين التاليين. كان التأثير الأكثر أهمية وثباتًا على صادرات الآلات ومعدات النقل، والسلع التي تباع عادة أثناء زيارات الدولة والبعثات التجارية. من 1959 إلى 2009، زار زعيم التبت 62 دولة في جميع القارات. تمثل أوروبا حوالي نصف جميع حفلات الاستقبال الرسمية، لكن الولايات المتحدة هي المضيف الفردي الأكثر شيوعًا، حيث زارها الدالاي لاما ستة عشر مرة بين عامي 1991 و 2008. التقى الدالاي لاما بالرؤساء الأمريكيين الأربعة الأخيرين، والعديد من قادة الكونجرس، وقضى أيامًا في الولايات المتحدة أكثر من أي دولة أخرى (باستثناء الهند). ومع ذلك، حتى واشنطن كانت حذرة. في سبتمبر 1995، على سبيل المثال، رتب الرئيس بيل كلينتون لعضو مجلس الوزراء بدلاً من نفسه لاستقبال الدالاي لاما، لكنه بعد ذلك شارك بشكل عرضي في محادثة سريعة، وقال أن استقبال أكثر رسمية كان سيكلفنا التجارة مع الصينيين[1].

يشير إحجام القادة في الولايات المتحدة وأستراليا وأماكن أخرى عن استقبال الدالاي لاما رسميًا إلى أن التهديدات الاقتصادية للصين أصبحت أكثر فاعلية في السنوات الأخيرة. واحدومن المؤشرات الأخرى تواتر شعور الدول بأنها مضطرة لتقديم تنازلات دبلوماسية من أجل استعادة نعمة بكين الطيبة. على سبيل المثال، في أعقاب الجدل حول اجتماع ساركوزي المخطط له مع الدالاي لاما، أصدرت باريس بيانًا قويًا يعترف بالتبت كجزء من أراضي الصين المتكاملة. كما استهزأفي مقال بصحيفة تشاينا ديلي،فرنسا تعود إلى قائمة التسوق الصينية .

3. الرد على الادعاءات الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان :

أصدرت الصين تهديدات بفرض عقوبات اقتصادية أحادية الجانب لمواجهة انتقادات لسياستها في مجال حقوق الإنسان. ويظهر ذلك بوضوح في حادثة جائزة نوبل للسلام لعام *2010. قبل الإعلان عن القرار، حذر مسؤول صيني كبير بشكل خاص رئيس معهد نوبل النرويجي، غير لوندستاد، من أن منح جائزة السلام **لليو** من شأنه أن يقوض المحادثات بشأن صفقة تجارية ثنائية. بعد الإعلان عن الجائزة، ألغت الصين على الفور وفدًا تجاريًا وزاريًا نرويجيا، وانخفضت مبيعات السلمون النرويجي الطازج إلى

[1] RICHARDNEPHEW. china and economic sanctions: where does washington have leverage?global china, september 2019,p.15.

* وذهبت الجائزة إلى ليو شيابو، وهو مؤلف ومفكر من بكين حُكم عليه بالسجن أحد عشر عامًا لدوره في كتابة الميثاق 08، وهو بيان على الإنترنت يدعو إلى الديمقراطية في الصين

الصين بمقدار النصف خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2011. ومع ذلك، بصرف النظر عن صادرات السلمون، شهدت التجارة الثنائية بين الصين والنرويج تأثرا ملحوظا وفقًا للإحصاءات النرويجية. بعد أن فشلت في ثني لجنة نوبل، بدأت بكين في تثبيطمن الحضور حفل توزيع الجوائز. كتبت البعثة الدبلوماسية الصينية في أوسلو إلى كل بعثة دبلوماسية في النرويج تحثهم على عدم فعل أي شيء ضد المصالح الصينية، وحذر نائب وزير الخارجية كوي تيانكاي علنًا من أن الدول التي تحضر الحفليجب أن تتحمل العواقب ، كما علقت بكين أيضا **(جزرة)**، من خلال الإشارة إلى الفوائد الاقتصادية للعلاقات الودية مع الصين، فقبل أسبوع من إعلان جائزة نوبل، كان الرئيس هو جينتاو في باريس، ووضع الحبر على صفقات تجارية بقيمة 20 مليار دولار مع شركات فرنسية رائدة، بما في ذلك إيرباص وتوتال وأريف[1]. على سبيل المثال، بعد إعلان الجائزة، أصدرت فرنسا بيانًا تحث فيه على إطلاق سراح ليو، لكن تم التوقيع عليه فقط من قبل وزير الخارجية برنارد كوشنر، بدلاً من الرئيس ساركوزي.كما رفض رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون إصدار بيان بشأن جائزة ليو. بدلاً من ذلك، بعد يومين من إعلان جائزة نوبل، سافر كاميرون إلى بكين. برفقة أربعة وزراء في مجلس الوزراء و 50 من قادة الأعمال، أشرف كاميرون على توقيع صفقات ثنائية تقدر قيمتها بنحو 2.7 مليار دولار، بما في ذلك صفقة بقيمة 1.2 مليار دولار لشركة رولز رويس لتوفير محركات نفاثة لستة عشر طائرة إيرباص A330. من الصين، حث كاميرون الاتحاد الأوروبي على الاعتراف بوضع اقتصاد السوق الصيني. وأشاد بالديمقراطية عندما تحدث مع الطلاب الصينيين، لكنه امتنع عن رفع مستوى حقوق الإنسان أو ليو شياوبو في اجتماعاته مع القادة الصينيين[2].

كما فرضت الصين في 2020 حزمة من العقوبات ضد اللجنة التنفيذية للكونغرس الأمريكي بشأن الصين إلى جانب العديد من السياسيين الأمريكيين ردا على العقوبات الأمريكية لحقوق الإنسان ضد الصين، وفرضت الصين عقوبات على عدد من الأفراد الأمريكيين، بمن فيهم أعضاء في مجلس الشيوخ والنواب، ردا على العقوبات الأمريكية المفروضة على مسؤولين صينيين يعتقد أنهم يقوضون العملية الديمقراطية في هونغ كونغ. وفي مارس 2021، فرضت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا عقوبات على العديد من المسؤولين والكيانات الصينية بموجب أنظمة حقوق الإنسان الخاصة بكل منها. وفي أعقاب تلك العقوبات الغربية، ردت الصين بفرض عقوبات بموجب نظامها

[1]James Reilly, China's Unilateral Sanctions, The Washington Quarterly 35, no.4 (2012): p.133.
[2]Ipid,p143.

الخاص، مضيفة التصنيفات التالية إلى قائمة العقوبات الصينية[1]:10 أفراد و4 كياناتمن الاتحاد الأوروبي، و9 أفراد و 4 كيانات من المملكة المتحدة، و2 أفراد أمريكيين و1 فرد كندي و 1 كيان كندي.

4. العقوبات المطبقة في إطار النزاع على بحر الصين الجنوبي والشرقي:

بدأت الصين أيضًا في إلقاء ثقلها الاقتصادي في النزاعات البحرية. هددت بكين شركة بريتيش بتروليوم في 2007، وإكسون موبيل في عام 2008 بفقدان صفقاتها إذا لم تنتهي الشركتان مشاريعهما المشتركة مع فيتنام – المشاريع التي جرت في الأراضي المتنازع عليها في جنوب الصين ـ كما رفضت الصين منح مساعدات دولية للفيتنام لتطوير حقول النفط والغاز في المياه المتنازع عليها في المنطقة.

كان أحد الأمثلة اللافتة للنظر على مثل هذا النفوذ الاقتصادي هو المواجهة حول اعتقال اليابان واحتجاز قبطان قارب صيني في سبتمبر 2010. سافرت السفينة إلى منطقة بحرية متنازع عليها، ثم صدمت سفينة تابعة لخفر السواحل اليابانية واجهتها. أطلقت اليابان سراح الطاقم بسرعة، لكنها احتجزت قبطان السفينة لمدة ثمانية عشر يومًا. مع تزايد إحباط الصين من استمرار احتجاز القبطان، أبلغت الشركات اليابانية طوكيو أن مسؤولي الجمارك الصينيين منعوا شحنات من منتجات إلى اليابان. أطلقت اليابان سراح القبطان بعد ثلاثة أيام، لكن الصين واصلت حصارها للشحنات. أشارت التقارير اللاحقة إلى أن شحنات منتجات إلى الولايات المتحدة وأوروبا تأثرت أيضًا لفترة وجيزة، لكنها سرعان ما استؤنفت. بعد قمة القادة، أكد المسؤولون الصينيون لوزير التجارة الياباني أكيهيرو أوكاتو أنه سيتم تسريع صادرات صينية إلى اليابان.

مارست الصين أيضًا ضغوطًا اقتصادية على الفلبين في نزاعها الإقليمي في عام 2012 حول سكاربورو شول، وأيضًا في بحر الصين الجنوبي.اندلعت في البداية من قبل قوارب الصيد الصينية العاملة في المنطقة التي يطالب بها كلا البلدين، مع تصاعد النزاع، بدأ مصدرو الموز الفلبينيون في الشكوى من أن عمليات التفتيش المشددة للحجر الصحي تحضر منتجاتهم من الأسواق الصينية. بعد عدة أيام،أعلنت سلطات الحجر الصحي الصينية عن إجراءات أكثر صرامة على جميع واردات الفواكه الفلبينية[2].

قامت بكين بحساب عقوباتها بعناية لممارسة ضغوط سياسية محلية على الحكومة الفلبينية، حيث تشكل الزراعة خمس الاقتصاد الفلبيني وتوظف ثلث السكان، والموز هو ثاني أكبر المنتجات تصديرا. وبالنظر إلى أن ما يقرب من نصف صادرات الفلبين من الموز يتم شحنها إلى الصين، قامت هذه الأخيرة

[1] China Sanctions: What You Need To Know,12/08/2022https://complyadvantage .com /insights/china-sanction

[2]James Reilly, op,cit,p.133.

بالتضييق على الصادرات الفلبينية بهدف الضغط على مانيلا لحل النزاع البحري بسرعة.كما لدى بكين أيضًا واردات محدودة من الإلكترونيات الاستهلاكية، والتي تشكل 61 % من جميع الصادرات الفلبينية إلى الصين، و المعادن 16% ، بينما أشارت بكين إلى أن الصادرات الفلبينية إلى الصين، بقيمة 14.6 مليار دولار بعد ارتفاع بنسبة 21 % في عام 2011، قد تكون في خطر.

على عكس الولايات المتحدة، التي تقيم عمومًا علاقات اقتصادية ضئيلة مع الدول التي ترغب في معاقبتها (إيران وسوريا وكوريا الشمالية)، تعتمد الصين على الوصول إلى الأسواق، والنقل التكنولوجي، وتوفير رأس المال من العديد من الدول الغنية في أوروبا وأمريكا الشمالية التي قد تسعى إلى معاقبتها. على هذا النحو، بكين غير مستعدة لتنفيذ تدابير مكلفة للغاية. حتى حلفاء الصين الأفقر مثل ميانمار (التي يمكنها التواصل مع الهند) وكوريا الشمالية (التي يمكنها متابعة برنامج أسلحتها النووية) يتمتعون بالنفوذ في مواجهة بكين، مما يقيد استعداد الصين لتنفيذ ومواصلة العقوبات.

والأهم من ذلك، كافحت الصين لعقود من الزمن لتنمية سمعتها كعضو مسؤول في النظام الاقتصادي الدولي، وسعت أيضًا إلى تخفيف المخاوف من «تهديد الصين»، خاصة بين جيرانها الآسيويين. حيث يعتبر بعض الدول أن الضغط الاقتصادي الأحادي الجانب الذي تمارسه بكين يهدد بتقويض خطابها الصاخب بعدم التدخل.

الفصل الرابع:

تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية على التوازنات الإقليمية

دراسة حالة العقوبات الاقتصادية ضد إيران

نحاول في هذا الفصل دراسة تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية على التوازنات الإقليمية، بالتركيز على دراسة حالة العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران وأثرها على مكانة إيران في ميزان القوى الشرق أوسطي، حيث تعتبر هذه المنطقة من أكثر مناطق العالم توترا، وهي تعتبر منطقة غير مستقرة شهدت صراعات سياسية واقتصادية وعسكرية، وتفجرت على ساحتها حروب وإضرابات مسلحة ذات جذوة عميقة تاريخيا، وعلى رأسها الصراع العربي الإسرائيلي، والصراع السني الشيعي، والصراع على موارد الطاقة من قبل القوى الكبرى في المنطقة والذي أفرز العديد من الدول الفاشلة في المنطقة.

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق ديناميكية نظرا لأهميتها الجيوبوليتيكية، إذ يقول جورج ليوفسكسي، لا يمكن لأي قوة كبرى أن تتجاهل منطقة الشرق الأوسط وأثرها على بقية أنحاء العالم، فهذه المنطقة تعبر من خلالها طرق تجارية مائية عبر مضائقها (مضيق هرمز، باب المندب، مضيق تيران، وقناة السويس)، بالإضافة إلى الاحتياطات الكبيرة من المواد الطاقوية الأحفورية والمتجددة مما زاد في أهميتها الاقتصادية[1]. كما تتمتع المنطقة بأهمية جيوسياسية كبيرة، حيث تعد مركز استقطاب لمختلف القوى الدولية والإقليمية، التي تسعى كل دولة إلى رسم الأجندة التي تخدمها في المنطقة، فوجهة النظر السائدة في الغرب، ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية أن توازن القوى هو الضمانة الرئيسية للأمن في الشرق الأوسط، عبر إستراتيجية الموازنة، الاحتواء، أو الردع ، بهدف حماية المصالح الأمريكية، أمن إسرائيل، والدفاع عن دول الخليج[2]. لذلك يعتبر ستيفن والت أن الولايات المتحدة ليس بمقدورها السيطرة علي منطقة الشرق الوسط بنفسها، ولن تنسحب وتتركها بمفردها تماما، فإن البديل الوحيد لها هو محاولة تشجيع توازن القوى هناك. فهذه ليست سياسة مثالية حسبه، ولكنها فقط أفضل بديل.

تسعى كل قوة إقليمية في الشرق الأوسط إلى خلق اختلالا في توازن القوى لصالحها. فكل قوة تسعى لتكون أقوى قوة في المنطقة.كما أن ميزان القوى الإقليمي ليس مستقرا بل يتأثر بعلاقات القوة بين القوى العظمى في النظام الدولي وعلى نوع تدخلها الإقليمي(تنافس، تعاون)، فمن وجهة نظر أمريكية بحتة، فإن أفضل ما يخدم مصالحها هو وجود توازن تقريبي للقوى بين مختلف البلدان في الشرق الأوسط. فهي لا تريد أن تسيطر أي دولة بمفردها على هذا الجزء من العالم. قد يكون ذلك كارثة بالنسبة للولايات

[1] غازي التوبة، المرتكزات الديموغرافيا والاجتماعية والثقافية في المشروع الإيراني، دار عمار للنشروالتوزيع،عمان، ط1،2013 ، ص.24.

[2] عياش بوشريف،توازن القوى ومعضلة التحالفات في الشرق الوسط، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**،العدد 10جانفي 2017،ص.104.

المتحدة، كما سيخلق ذلك الاحتمال المتمثل في أن دولة واحدة يمكن أن تتلاعب بإمدادات النفط بطرق نجدها غير سارة. لذلك كانت سياسات الولايات المتحدة العامة لمدة 50 عاما أو أكثر هي محاولة لتشجيع توازن القوى الإقليمي.

فقد أفضى التحول في ميزان القوى بين القوى الإقليمية في هذه المنطقة، بعد حرب الخليج الثانية، بانحصار لاعب محوري آنذاك وهو العراق، وحدوث اختلال في ميزان القوى داخل الإقليم، وبروز أقطاب شرق أوسطية، مقابل تراجع الأقطاب العربية، فقد برزت إيران بعد سعيها لامتلاك السلاح النووي، كما برزت تركيا بقيادة أردوغان كقوة إقليمية تتمتع باستقلالية يجب عدم الاستهانة بها ، وبدأت تظهر هذه الاستقلالية بعد عدم موافقتها للقوات الأمريكية لضرب العراق من الأراضي التركية في 2003. أدى بروز هذه القوى إلى اتساع هامش الحركة أمامهم واتساع قدرتهم على المناورة في النظام الإقليمي.كما تظهر إسرائيل كذلك كقوة إقليمية مدعومة من طرق الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فأهم عمل تقوم به هذه الأخيرة لتكريس الهيمنة الإسرائيلية على الشرق الأوسط حاليا، هو الضغط على إيران للحيلولة دون امتلاكها السلاح النووي، فكما تم إخراج العراق من معادلة التوازن مع إسرائيل، فانه يجري العمل، من اجل إخراج إيران من هذه المعادلة، بالاعتماد على سلاح العقوبات الاقتصادية لإضعاف قدراتها المادية والمعنوية ، وتسليم إرادتها للولايات المتحدة.حيث واصلت هذه الأخيرة لعب دور الموازن في المنطقة للحفاظ على ميزان القوى الذي يخدم أمن ومصالحها، ويمكن إسرائيل من الهيمنة على مقدرات النظام الإقليمي الشرق أوسطي، من خلال دعم مطلق وغير محدود لها بما يمكنها من التفوق الكاسح على كل القوى الإقليمية المجاورة، والقضاء على القوى المنافسة لها وعلى رأسها العراق الذي تم تدميره وتعطيل قدراته في 2003، وتدمير القدرات العسكرية لسوريا بعد تدخلها فيها بعد أحداث الربيع العربي.

ولهذا نحاول رصد تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية ضد إيران على مكانتها في ميزان القوى الإقليمي، التي تهدف إستراتيجيتها إلى تحويل إيران إلى قوة إقليمية رئيسية تتحكم في مقدرات المنطقة ومسار الأحداث بها، ومقارنتها بالقوى الإقليمية الكبرى في الشرق الأوسط وهي السعودية وإسرائيل وتركيا، هذه القوى التي تعتبر محورية في المنطقة خصوصا بعد الفراغ الاستراتيجي الذي شهدته المنطقة بعد خروج الجيش الأمريكي من العراق في إطار إستراتيجية أوباما الجديدة "التحول نحو أسيا الباسيفيك"، وأحداث الربيع العربي التي عرفت انحسار ادوار ثلاث قوى محورية عربية في المنطقة وهي العراق، ومصر، وسوريا.

المبحث الأول: موقع إيران في نظام توازن القوى في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة.

عملت إيران منذ نهاية الحرب الباردة على إعادة التموقع في ميزان القوى الإقليمي للشرق الأوسط كقوة مؤثرة، خاصة بعد إضعاف غريمها الاستراتيجي العراق بعد حرب الخليج الثانية، وفرض عقوبات شاملة عليه وإنهاك قوته، زاد نفوذ إيران بعدها بإسقاط نظام صدام حسين في 2003، أين وجدت هذه الأخيرة مكانا هاما لتغلغلها في الشرق الأوسط ، فالوضع الجديد الذي نشأ بعد الغزو الأمريكي للعراق في 2003*، قد غير تماما الوضع الراهن آنذاك وميزان القوى التقليدي لصالح إيران،ولهذا يعتقد ستيفن والت أن الناس في الولايات المتحدة غالبا ما يبالغون في الخطر إلى حد ما، فزوال العراق كثقل موازن لا يعني أن إيران يمكنها الآن إملاء السياسة في جميع أنحاء المنطقة. فهي ليست قوية بما يكفي للقيام بذلك، لكن نفوذها قد نما بلا شك، ويرجع ذلك جزئيا إلى أنها تتمتع بنفوذ كبير مع الحكومة العراقية الجديدة، وجزئيا لأن القدرة العسكرية العراقية السابقة ليست موجودة كثقل موازن محتمل[1].

المحطة المهمة لزيادة النفوذ الإيراني قي الشرق الأوسط هي اندلاع ثورات الربيع العربي، حيث عمدت إيران على مد نفوذها في المنطقة عبر الطوائف الشيعية في العراق، وحزب الله في لبنان و دعم نظام بشار الأسد في سوريا، ودعم الحوثيين في اليمن، هذا ما أثر على التوازن الإقليمي في كفة إيران مع زيادة التمدد الشيعي في الشرق الأوسط.

كما عملت إيران على زيادة ثقلها في ميزان القوى الإقليمي، من خلال العمل على تحسين علاقتها مع الغرب، بعد إبرام الاتفاق النووي في 2015 والتوصل إلى اتفاق 5+1 بخصوص برنامجها النووي، الذي يتيح لها فرصة لزيادة قوتها الاقتصادية بعد تخفيف العقوبات الاقتصادية عليها، وجعل نفوذها أكثر قوة، وحضورها كطرف فاعل في الأزمات الإقليمية (سوريا،اليمن)، وكذا في مواجهة داعش وتهديها لها،

* بعدما كانت هناك حالة من التوازن العام في منطقة الشرق الأوسط قبل الغزو الأمريكي للعراق في 2003. حيث أصبح العراق أضعف مما كان عليه في الماضي- فقد أضعفته حرب الخليج الأولى، وكذا العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه لأكثر من عقد - لكنه كان لا يزال يمثل ثقلا موازنا لإيران في منطقة الخليج الفارسي، فيمكن أن نعتبر بأن وضع العراق في 2001-2002 كان مثاليا تقريبا من وجهة نظر أمريكية، فالعراق لم يعد بإمكانه تهديد جيرانه بعد، لكنه لم يصبح ضعيفا بعد لدرجة أن القوى الإقليمية الأخرى يمكن أن تستفيد من ضعفه أيضا وتؤثر على ميزان القوى الإقليمي. من خلال الغزو، فككت الولايات المتحدة تقريبا جميع القدرات العسكرية العراقية، لكنها لم تتمكن من إعادة إنشائها بسرعة. وكانت النتيجة ترجيح كفة التوازن الإقليمي لصالح إيران، والقوى الإقليمية.

[1]The Iranian Factor in the Emerging Balance of Power in the Middle East, see 17/05/2022 https://studies.aljazeera.net/en/reports/2018/09/iranian-factor-emerging-balance-power-middle-east-1809090847351

وبذلك تسعى لتعزيز دورها في عملية إعادة صياغة الترتيبات الأمنية والإستراتيجية في المنطقة كقوة إقليمية فاعلة[1].

حاولت إيران مرارا منذ إسقاط نظام الشاه في 1979، إلى امتلاك عناصر القوة من أجل التفرد بالزعامة الإقليمية في الشرق الأوسط، هذا ما دخلها في حرب طويلة مع العراق دامت ثمانية سنوات، كما قامت بتطوير برنامجا النووي والصاروخي من أجل امتلاك القنبلة النووية ومنه ريادة المنطقة، هذا ما دفع القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى مواجهة إيران بفرض حزمة شديدة من العقوبات الاقتصادية الدولية.

الفرع الأول: عناصر القوة الإيرانية في محيطها الإقليمي.

تعتبر إيران بلد فريد من نوعه، ولها طريقتها الخاصة في التموقع في موقع يسمح لها بأن تكون لاعب محوري في بيئتها الجيوسياسية. فالاعتبارات الجغرافية لإيران (كونها تقع في مركز الأنظمة الفرعية الإقليمية ومركز الطاقة الدولي)،وهي واحدة من دول الشرق الأوسط، تبلغ مساحتها الكبيرةأكثر من مليون كيلومتر مربع،مما انعكس على تنوع المناطق والمناخ والغطاء النباتي ونشاط السكان والاقتصاد. كما أنهاتتمتع بإطلالة على أهم المسطحات المائية، ولديها أطول خط ساحلي يطل على الخليج العربي، بطول (635) ميل بحري. نقطة القوة الجيوسياسية الإيرانية هي سيطرتها على مضيق هرمز، الذي يعد أحد أهم الممرات المائية في العالم. وكذا الاعتبارات الاجتماعية التاريخية (كونها فارسية وشيعية) وتتمتعبقوة سكانية، حيث بلغ عدد سكان الجمهورية الإسلامية في عام 2020 (81) مليون نسمة. 25٪ منهم تقل أعمارهم عن (15) سنة، وهذا أمر يمثل قاعدة سكانية مستقبلية كبيرة لها تأثير فعال على السياسة الإيرانية. تمكنت الجمهورية الإسلامية من استغلال التركيبة العرقية المتنوعة لخلق عملية تواصل مع القوميات الأخرى في البلدان المجاورة، جعلت من إيران قوة محورية في الشرق الأوسط، مستغلة كل عناصر قوتها المادية والمعنوية، وساعية لبسط نفوذها على المنطقة، في ضل وجود منافسة قوية للاعبين آخرين إقليميين ودوليين.

أما بالنسبة لقوتها الإلكترونية. لقد حققت تقدما نوعيا واضحا في القدرات التكنولوجية، هذا ماجعلها من بين أقوى (5) دول إلكترونيا في العالم. أما العامل الأيديولوجي فيظهر في السياسة الخارجية

[1] نانيس عبد الرزاق فهمي، تأثير العقوبات الدولية على النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط تم تصفح الموقع يوم 2023/02/18 -http://www.ncmes.org/ar/publications/special publications

للجمهورية الإسلامية عندما تدعم وتتفق مع مصالحها وأهدافها وسياستها وتوجهاتها الوطنية الساعية إلى توسيعها إقليميا وعالميا. واستفاداتها من كل الظروف والإمكانيات.

- ميزان القوة العسكري بين إيران والقوى الإقليمية:

يمكن قياس القوة العسكرية الإيرانية من خلال عدة مؤشرا أهمها القاعدة الصناعية العسكرية، وحجم القوات المسلحة، حجم ونوعية الأسلحة التقليدية، والقدرة النووية والكيماوية، وكذا الإنفاق العسكري وغيرها من المؤشرات التي نحاول دراستها أسفله، ولهذا فالقوات الإيرانية تتكون من بنيتين منفصلتين هما الجيش الإيراني، وحرس الثورة الإسلامية.

سعت إيران منذ عقود إلى بناء قدراتها العسكرية، وتحين منظومتها الدفاعية والهجومية لبناء إستراتيجيتها العسكرية، من اجل أن تبقى قوة ردع تقليدية وغير تقليدية، فهي تعتبر من أكبر القوات البرية في المنطقة من الناحية العددية، يبلغ عددها أكثر من 355 ألف فرد، وحوالي 260 ألف قوة احتياطية، تتكون القوة البرية من خمس قيادات مركزية تحتوي على أربعة فيالق مدرعة، وفرقة قوات خاصة وفرقتين من قوات المغاوير، ولواء محمول جوا، ست مجموعات مدفعية. كما تمتلك إيران حوالي 2600 دبابة حديثة من مختلف الأنواع منها 1700 دبابة قتال رئيسية، وتمتلك 2900 مدرعة، منها 1500 مدرعة قتال رئيسية، ألف مدرعة ناقلة جند، في حين يبلغ عدد قطع المدفعية 2400 قطعة، بينما يبلغ عدد راجمات الصواريخ 876 قطعة منها حوالي 570 من عيار 107 ملم[1].

أما القوات الجوية فيقدر عدد أفرادها بحوالي 55 ألف فرد، منهم 12 ألف من قوات الدفاع الجوي عن الإقليم، تمتلك إيران نحو 325 طائرة موزعة على تشكيلات مختلفة المهام والمدى القتالي، كما توجد 118 طائرة أخرى مقسمة على تسعة أسراب مقاتلة. أما القوات البحرية تضم 18 ألف عسكري بما في ذلك 2600 من مشاة البحرية، وفيها قيد الخدمة: 03 غواصات و69 سفينة سطح قتالية (فرقاطات، وزوارق صاروخية، وكاسحات ألغام، وسفن إنزال)، 250 مركبة من المراكب الدورية والقتال الساحلي، 10 مركبات برمائية[2]. مقر قيادتها في بندر عباس، موزعة على ثلاث تشكيلات رئيسية ثلاثة منها تقع في

[1] فهيم رملي، التوجهات الإقليمية للسياسة الخارجية الإيرانية وأبعادها الدولية منذ 2001، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2021/2020،ص.83.

[2] القوة العسكرية الإيرانية تم تصفح الموقع يوم 2023/01/12 https://arabic.rt.com/news/819551

الخليج العربي (ميناء بندر عباس، وبوشهر، وخرج) وواحدة تقع في ميناء شاه بهار على المحيط الهندي، والأخيرة تقع في ميناء بندر أنزلي على بحر قزوين.

يعتبر الحرس الثوري الإيراني البنية الثانية للقوة العسكرية الإيرانية، ويعد من أهم القوات العسكرية من حيث التسليح والإعداد والنفقات والمهمات العسكرية الموكلة إليه، تم تأسيسه مباشرة بعد نجاح الثورة الإسلامية، يتمتع بالولاء للقيادة السياسية الممثلة في المرشد الأعلى للثورة الإسلامية، وأسمى هدف للحرس الثوري هو حماية الثورة الإسلامية والنظام السياسي، يبلغ تعداده أكثر من 175 ألف فرد موزعون على ثلاث قوات وهي البرية والجوية والبحرية[1].

تخضع قوات الحرس الثوري الإيراني إلى تدريب وتنظيم خاص جدا، وذلك من أجل أداء المهام الموكلة إليه باحترافية وتحقيق الأهداف المطلوبة بدقة عالية، فمن بين أهم مبادئه هي الحفاظ على المصالح الخارجية الإيرانية، وحفظ الأمن الداخلي، وكذا مهام استخباراتية، لذا غالبا ما تتصرف قوات الحرس الثوري الإيراني وكأنها قوة مستقلة، تقوم بإجراء مهامها الخاصة وإجراء عملياتها بشكل مستقل[2].

هذه المؤهلات العسكرية حسب تصنيف موقعpowerfireglobal3 لسنة 2023 وضعت إيران في المرتبة 17 عالميا من حيث القوة العسكرية، وتأتي في المرتبة الثانية إقليميا بعد تركيا، حيث تتفوق على كل من إسرائيل والعربية السعودية، وفيما يلي الجدول أسفله يوضح ميزان القوى بين المحاور الإقليمية في الشرق الأوسط بأكثر تفصيل.

[1] فهيم رملي، مرجع سابق، ص.85.

[2] كنيث كاتزمان، الحرس الثوري الإيراني... نشأته وتكوينه ودوره، ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث، الامارات العربية المتحدة، ص.65.

[3] يعتمد الموقع في تصنيفه وترتيبه للدول على أكثر من 50 معيارا، لتحديد درجة مؤشر القوة للجيوش، منها نجاح المهمات وقوة وكفاءة القوة العسكرية وتقنيات تصنيع الطائرات المقاتلة والدبابات، والقطع البحرية ومعدات أخرى، والموارد المالية والبشرية، والموقع الجغرافي، والوضع الاقتصادي، والموارد الطبيعية، ومستوى الصحة العامة، وعدد القوات العاملة والاحتياط، كما يعتمد في المعطيات العسكرية عن كل دولة على ما تعلنه من إمكانياتها العسكرية.

الجدول رقم08: ميزان القوى العسكري بين إيران وتركيا وإسرائيل والسعودية:

	إيران	تركيا	السعودية	اسرائيل
القوة البشرية	83 024 745	85 816 199	33 091 113	9 174 520
التصنيف العالمي لقوة الجيوش	17	11	22	18
الإنفاق العسكري العام	14,1مليار دولار	19,5مليار دولار	46,7 مليار دولار	16,6مليار دولار
عدد منتسبي القوات المسلحة	875 000	910 000	803 000	635 000
الجنود النظاميين	525 000	530 000	478 000	170 000
الجنود الاحتياطيين	350 000	380 000	325 500	465 000
الطائرات الحربية	509	568	848	595
المروحيات العسكرية	99	497	278	128
المطارات العسكرية	319	200	214	42
الغواصات البحرية	29	12	00	5
اجمالي القطع البحرية	398	194	55	65
سلاح الدبابات	3700	2628	1062	1650
القدرة النووية والكيماوية	تسعى لامتلاك السلاح النووي			دولة نووية

المصدر: من اعداد الطالب والمعطيات مستمدة من The International Institute for Strategic Studies ((iiss.org

بداية من حيث التصنيف العالمي في قائمة أقوى جيوش العالم لعام 2023، يبدو التفوق لصالح تركيا التي يحتل جيشها المرتبة 11، لتليها إيران في المرتبة الـ17 عالمياً، ثم إسرائيل في المرتبة 18، بينما يحتل الجيش السعودي المرتبة 22 عالمياً من بين 140 دولة[1]. حيث تتفوق كل من تركيا إيران من حيث الإمكانات البشرية لكل جيش، بكتلة بشرية أكثر من 85 مليون لتركيا و83 لإيران في حين يربو سكان السعودية قليلا على 33 مليون نسمة، بينما تأتي إسرائيل في المرتبة الأخيرة بأكثر من 8 ملايين

[1]Military Strength Ranking2023, see 21/01/2023, ttps://www.globalfirepower.com/countries-listing.ph

فرد، أما القوى العاملة المؤهلة للخدمة العسكرية فيفوق عددها في تركيا و إيران إلى 40 مليونا، في حين يزيد العدد قليلا على 16 مليونا في السعودية،و5 ملايين لإسرائيل.

الشكل رقم26: ميزان القوة البشرية المتاحة للخدمة العسكرية بين القوى الإقليمية في الشرق الأوسط

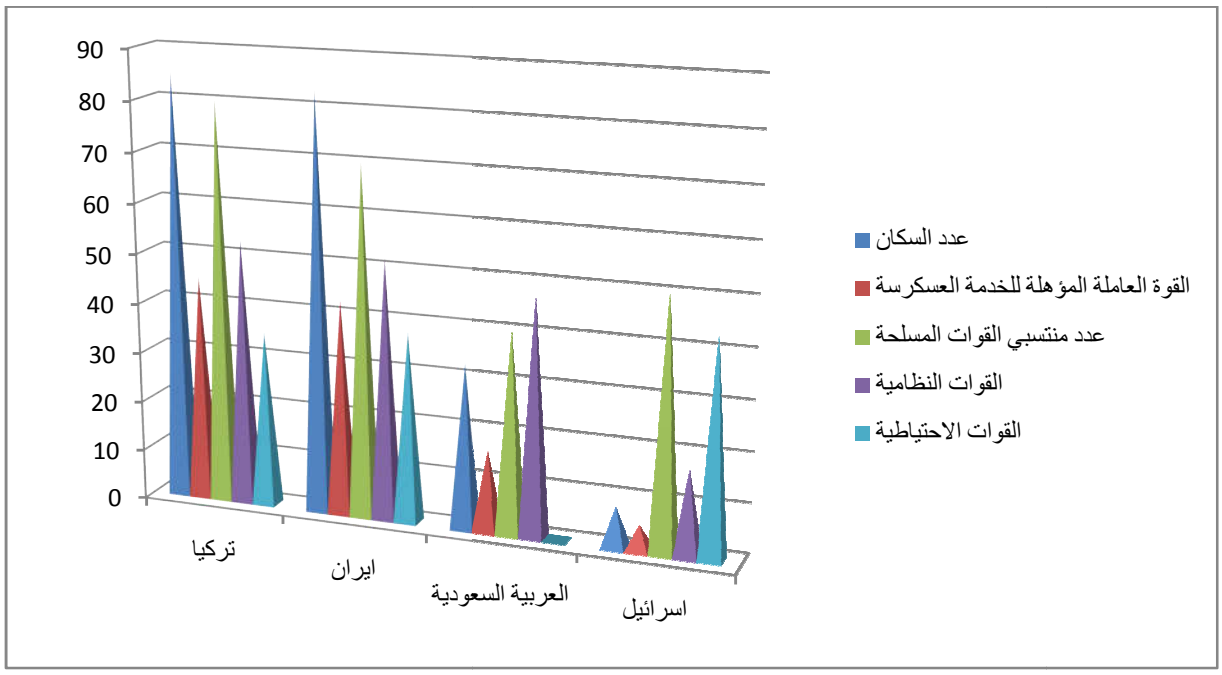

المصدر: من إعداد الطالب والمعطيات مستمدة من Military Strength Ranking 2023 ((globalfirepower.com

كما تتفوق تركيا من حيث منتسبي القوات العسكرية بأكثر من 900 000 ألف فرد، في حين تأتي إيران في المرتبة الثانية ب 875 000 فرد، وإسرائيل بـ 635 000، لتأتي السعودية بـ 478 000 فرد. حيث يدفع التفوق في عدد السكان على وضع الدولة في أريحية للتجنيد وحشد أعداد كبيرة لقواتها، وهذا ما تتميز به كل من تركيا، وإيران بالإضافة إلى تمتع هذه الأخيرة بدعم ميليشيات مؤيدة لها في العراق ولبنان، غير أن الميزان البشري لم يساهم يوما في حسم الحروب، إذ لطالما اعتمدت إسرائيل على التفوق التقني وحشد القوة النارية المتفوقة.

أما على مستوى القوة الجوية يظهر التفوق واضحا لصالح السعودية و إسرائيل وتركيا الذين يملكون طائرات مقاتلة أكثر عددا، إلى جانب أنها أكثر تطورا وتسلحا وبعضها غير موجود إلا في ترسانة الدول الكبرى، وهو أمر حرصت واشنطن على ضمان استمراره طوال العقود الماضية خاصة لإسرائيل

حيث تحوز هذه الأخيرة على 595، بعد السعودية التي تملك 848 طائرة عسكرية كما هو مبين في الجدول أعلاه.

إذا قارنا بين ما يملكه الجيش الإيراني والجيش الإسرائيلي، نجد الجيش الإيراني يملك 516 طائرة حربية متنوعة، بينها 161 مقاتلة، و23 طائرة هجومية، و85 طائرة شحن عسكري، إضافة إلى 96 طائرة تدريب، و9 طائرات لتنفيذ مهام خاصة إضافة 99 مروحية عسكرية منها 12 مروحية هجومية، بينما يمتلك الجيش الإسرائيلي 595 طائرة حربية متنوعة، منها 241 مقاتلة و23 طائرة هجومية، و15 طائرة شحن عسكري، إضافة إلى 154 طائرة تدريب، و23 طائرة لتنفيذ مهام خاصة و128 مروحية عسكرية منها 48 مروحية هجومية. أما القطع العسكرية الإيرانية فمعظمها من أنواع أمريكية أو روسية قديمة للغاية بسبب حظر بيع الأسلحة لها منذ عقود. أما بخصوص المطارات الصالحة للاستخدام، فلدى إيران 319 مطارا، مقابل 214 للسعودية و 42 مطارا صالحا للاستخدام لدى إسرائيل في تفوق واضح لصالح طهران هنا[1].

وتمنح أرقام وبيانات القوة البرية للقوى الإقليمية الأربعة تقاربا نوعا ما ، مع أفضلية لإيران وتركيا ، ثم السعودية حيث تمتلك إيران 3700، وتليها تركيا ب 2622، ثم إسرائيل ب 1650 مقابل 1062 دبابة للسعودية، ولكن الرياض تتفوق عليهم بشكل كبير في عدد مركبات القتالية المصفحة، إذ تمتلك السعودية 11100 مركبة، في حين لا يتعدى ما لدى إيران مثلا 2345. كما تتفوق تركيا على السعودية كذلك ولكن بفارق غير كبير في عدد المدافع الذاتية الدفع، حيث تمتلك1287 مقابل 705 للسعودية، و 570 لإيران، بيد أن الأخيرة لديها من المدفعية 2128 مدفعية مقطورة مقابل 1818 للسعودية وتركيا ب1260. ويظهر الفرق شاسعا في عدد منصات إطلاق الصواريخ، فمقابل 1900 لإيران، لدى تركيا 438 والسعودية سوى 122 فقط. أما إسرائيل فتمتلك 1650 دبابة و7500 مدرعة و650 مدفع ذاتي الحركة و300 مدفع ميداني، إضافة إلى 100 راجمة صواريخ[2].

أما القوة البحرية فتعتبر البحرية التركية القوة الكبرى في منطقة الشرق الأوسط، حيث تعتبر ضمن البحرتين الأكثر حداثة وتطورا في الإقليم إلى جانب الإسرائيلية، رغم امتلاك البحرية الإيرانية اكبر القطع البحرية ب 398 قطعة مقابل 194 قطعة لتركيا، و56 لإسرائيل و55 للسعودية، إلا انه تبقى القطع

[1] أيهما أقوى عسكريا؟تعرف على ميزان القوة بين السعودية وإيران، الجزيرة نت تم تصفح الموقع2023/01/15
https://www.aljazeera.net/politics/2019/9/18
2 الترتيب العالمي للقوة العسكرية لعام 2021 تم تصفح الموقع 2022/01/22..https://www.defensearabia.com

البحرية الإيرانية قديمة ومتهالكة وغير صالحة للاستخدام. حيث تمتلك البحرية التركية، 16 فرقاطة، و10 طرادات و 35 قارب دورية و 11 سفينة حرب ألغام و 12 غواصة، بالإضافة إلى العديد من سفن إنقاذ الغواصات وسفن لوجيستية وغيرها، أما البحرية الإيرانية فتضم 34 غواصة، إضافة إلى 20 سفينة دورية و6 فرقاطات و 3 طرادات في مقابل 65 قطعة بحرية لدى الأسطول الإسرائيلي منها 5 غواصات و48 سفينة دورية، بالإضافة إلى 4 طرادات[1].

شكل رقم 27: ميزان القوى العسكري بين القوى الإقليمية في الشرق الوسط

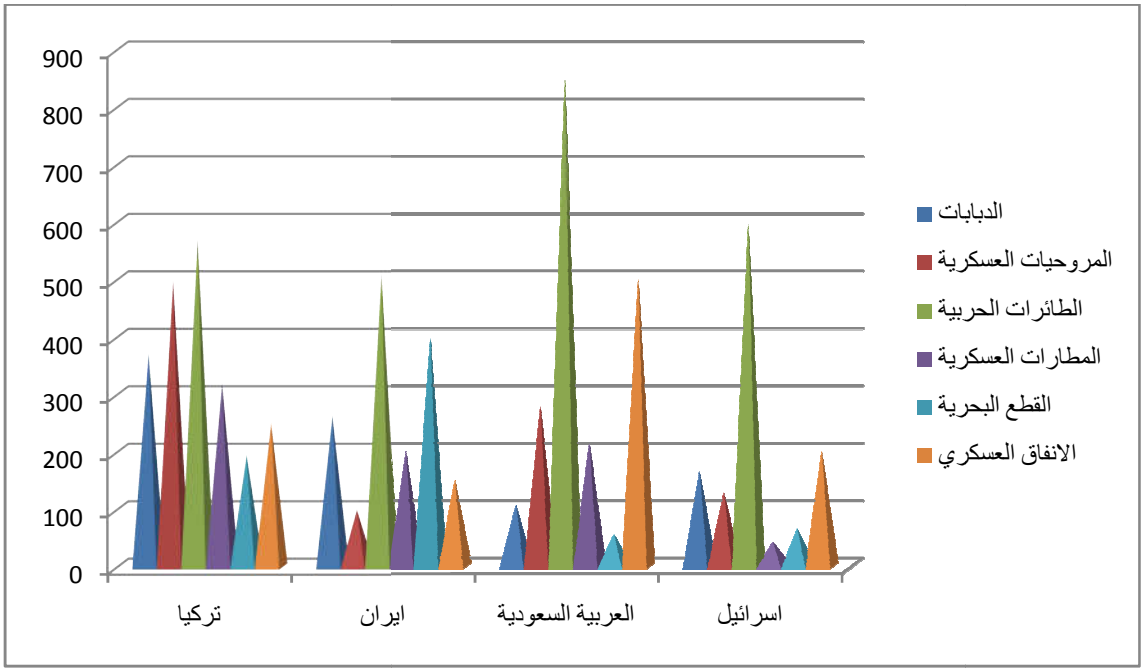

المصدر: من إعداد الطالب والمعطيات مستمدة من Military Strength Ranking 2023 ((globalfirepower.com

ويعتبر الإنفاق العسكري في المنطقة مرتفع جدا، ويأخذ منحنى تصاعديا من 1996، خاصة في ظل التطورات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل وكذا قدرت إيران المحتملة على إطلاق الصواريخ الباليستية حيث تنفق السعودية عسكريا لوحدها ميزانية تفوق 46 مليار دولار، لتليها تركيا بميزانية 25 مليار دولار، ثم إسرائيل بميزانية 20 مليار دولار وفي الأخير تأتي إيران بميزانية تقدر ب 12 مليار دولار[2].

[1]The greater Middle East , see 12/01/2023 https://www.sipri.org/yearbook/2005/
[2]Military Strength Ranking2023, see 21/01/2023
https://www.globalfirepower.com/countries-listing.ph

الشكل رقم 28:ميزانية الدفاع لأكبر 15 دولة في العالم لسنة 2021.

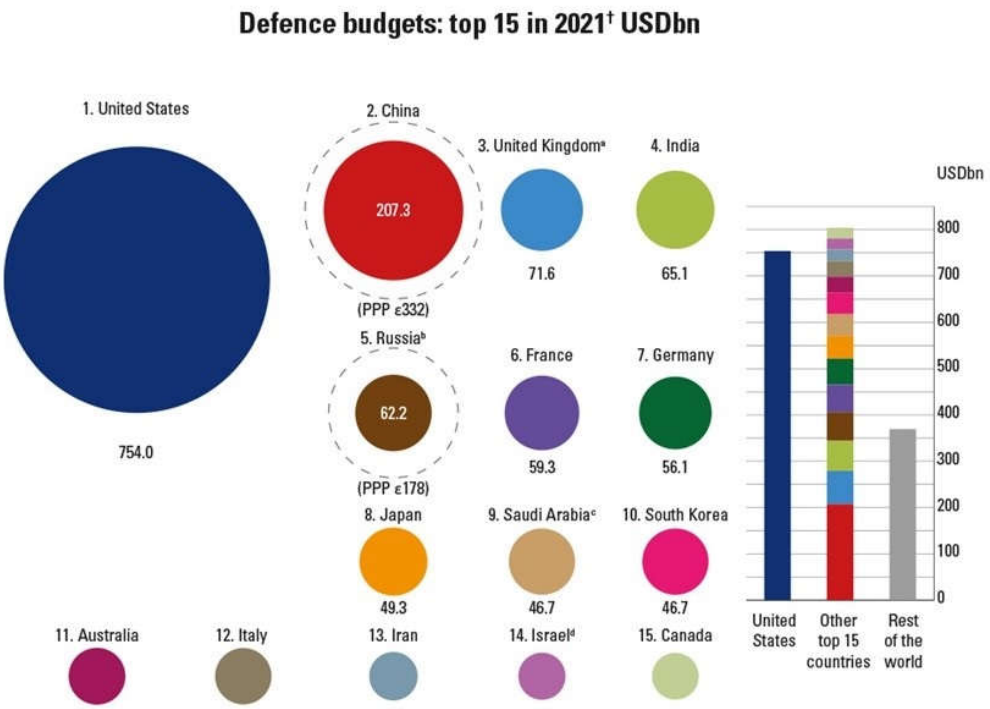

Source:https://www.iiss.org/blogs/analysis/2022/02/military-balance-2022-further-

إلا أن ميزان القوى في الشرق الأوسط لا يقتصر فقط على الجانب العددي للقطع العسكرية أي الجانب الكمي، وإنما يلعب الجانب النوعي دور مهم في تحديد قوة الدولة ومن ثمة موقعها في ميزان القوى الإقليمي، فنوعية الأسلحة التي تمتلكها إسرائيل مثلا، ليست نفسها عند إيران التي تمتلك أسلحة قديمة أمريكية وروسية، غير أن ما يميز القوة العسكرية الإيرانية هو تفوقها كميا ونوعيا من حيث الترسانة الصاروخية والباليستية، التي يمكنها تهديد كل دول الشرق الأوسط، خاصة وأن العمق الجغرافي لإسرائيل لا يقارن بالحجم الجغرافي الكبير لإيران والسعودية، وتركيا، هذا ما يجعلها أكثر تهديد وعرضه للصواريخ الإيرانية، التي تسعى إلى بناء تحالفات حول العالم، وعلى رأسهم واشنطن، التي تحرص إداراتها المتتابعة على تأكيد التزامها بأمن إسرائيل. كما يلعب مستوى التطور التكنولوجي والحداثة دوراً كبيراً في تحديد قدرات الجيوش، إذ ترجح الكفة في هذا الجانب لصالح الجيش الإسرائيلي والتركي الذي يمتلك العديد من المقاتلات والدبابات الحديثة وغيرها من المعدات المتطورة.

- القوة الاقتصادية الإيرانية ضمن القوى الإقليمية:

تعتبر القوة الاقتصادية أحد أهم المرتكزات التي تحدد من خلالها المكانة الإقليمية أو الدولية للدول، ولقياسها تم وضع عدة مؤشرات، لعل أهمها حجم الناتج المحلي الإجمالي،متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الجمالي، ومعدل النمو، إنتاج مصادر الطاقة، وغيرها من المؤشرات الأخرى. لذا سنحاول تقييم القوة الاقتصادية الإيرانية ومقارنتها ببعض القوى الإقليمية الأخرى في الشرق الأوسط.

يتميز الاقتصاد الإيراني بقطاعاته الهيدروكربونية، والفلاحية، والخدماتية، بالإضافة إلى تحكم القطاع العام في أكبر الشركات الإستراتيجية سواء في التصنيع والخدمات المالية. تحتل إيران المرتبة الثانية في العالم من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي والرابعة من حيث احتياطيات النفط الخام المؤكدة. وعلى الرغم من التنوع النسبي بالنسبة لبلد مصدر للنفط، فإن النشاط الاقتصادي والإيرادات الحكومية لا تزال تعتمد على عائدات النفط، وبالتالي فهي متقلبة. يتم تسير الاقتصاد الإيراني من خلال رسم خطط إنمائية خماسية.حيث تضمنت الخطة السابقة الممتدة من 2017 إلى 2022 ثلاث ركائز: تطوير اقتصاد مرن، والتقدم في العلوم والتكنولوجيا، وتعزيز التمييز الثقافي. وكان من بين أولوياتها إصلاح الشركات المملوكة للدولة والقطاعين المالي والمصرفي، وتخصيص وإدارة عائدات النفط. حيث توقعت هذه الخطة نموا اقتصاديا سنويا بنسبة 8٪.

الجدول رقم 09: الناتج المحلي الإجمالي الإيراني منذ نهاية الحرب الباردة

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	نصيب الفرد(دولار)	نسبة النمو
2020	231.55	2757	%1.76
2019	291.36	3514	%1.34-
2018	330.99	4046	%2.25-
2017	486.63	6032	%2.76
2016	457.95	5756	%8.82
2015	408.21	5201	%1.42-
2014	460.38	5943	%4.98
2013	492.78	6443	%1.52-
2012	644.04	8526	%3.75-
2011	626.13	8389	%2.65

%5.80	6600	486.81	2010
%1.01	5710	416.40	2009
%0.25	5717	412.34	2008

حتى نستطيع إعطاء صورة شاملة عن حالة الاقتصاد الإيراني ومقارنته باقتصاديات الدول المجاورة، ومعرفته هل هو في حالة نمو أو تراجع،لا بد من معرفة حالة الناتج المحلي الإجمالي، فمن خلال الجدولأعلاه، نلاحظ أن نمو الناتج المحلي الإيراني، خلال العقد الأخير عرف تذبذب واضحا بفعل الاختلالات الحاصلة في أسعار الطاقة، والعقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة عليها، وكذا التجاذبات الحاصلة حول الاتفاق النووي، فقد كان في حدود 486 مليار دولار في 2010 ليرتفع إلى 626 مليار دولار في 2011، ثم 644 مليار دولار في 2012، ليعيد في الانخفاض التدريجي ليصل إلى 408 مليار دولار في 2015، بعد الانخفاض الكبير في أسعار المواد الطاقوية، ثم يعاود الارتفاع السنتين المواليتين بحكم التوقيع على الاتفاق النووي و بداية اندماج إيران في الاقتصاد العالمي، وبعدها مباشرة عاود في الانخفاض بعد وصول الرئيس الأمريكي دونالد ترمب إلى الحكم وخروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، و بفعل تداعيات جائحة كورونا كذلك،حتى سنة 2020 ليعرف الناتج المحلي الإيراني تعافيا ويشهد نسبة نمو قدرت 1,7%، ثم يقفز ليصل إلى 4,1% في 2022، ومن المتوقع أن يستمر نمو الناتج المحلي الإيراني في 2,2 % في السنوات القليلة القادة حسب بيانات موقع ستاتيستا(statista)[1].

الشكل رقم 29: نمو الناتج المحلي الإيراني ونصيب الفرد

المصدر: من إعداد الطالب والمعطيات مستمدة من:

https://www.statista.com/statistics/294301/iran-gross-domestic-product-gdp

[1] نمو الناتج المحلي الإيراني 2017 إلى 2027 ، موقع statista ، تم التصفح يوم،2023/02/01
https://www.statista.com/statistics/294301/iran-gross-domestic-product-gdp

يحاول الاقتصاد الإيراني الخروج ببطء من ركود دام أكثر من عقدين من الزمن أثرت فيه جولتان من العقوبات الاقتصادية، وتقلبات أسعار النفط، وجائحة كوفيد19. وعلى الرغم من التعديلات التي خففت جزئيا من أثر الصدمات الخارجية، لا يزال الاقتصاد مقيدا بأوجه القصور الواسعة النطاق، وتشوهات الأسعار التي أسهمت في الأداء المتدني للاقتصاد. وفي حين أن تدابير الحماية الاجتماعية خففت جزئيا من الضغوط. علاوة على ذلك، أضرت تحديات تغير المناخ في إيران بالنمو، لا سيما في قطاعي الزراعة والصناعة كثيفي العمالة، بعد ارتفاع درجات الحرارة إلى مستويات قياسية وانخفاض هطول الأمطار. هذه العوامل تقيد وتيرة الانتعاش وديناميكية الاقتصاد في التوقعات.

ومن المتوقع أن يظل متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي متواضعا على المدى المتوسط حيث لا يزال الاقتصاد مقيدا بسبب استمرار تأثير الجائحة من خلال ضعف الطلب المحلي والعالمي، في حين لا تزال التجارة، وخاصة صادرات النفط، مقيدة بسبب العقوبات المستمرة. تخضع التوقعات الاقتصادية لإيران لمخاطر كبيرة. وعلى الجانب الإيجابي، يمكن أن يؤدي المزيد من الزيادة في أسعار النفط إلى تعزيز الإيرادات المالية بشكل مباشر ويؤدي بشكل غير مباشر إلى نمو أسرع في أحجام صادرات النفط. وتتعلق مخاطر التطورات السلبية بعودة ظهور متغيرات جديدة كتفاقم تأثير تغير المناخ، وتصاعد التوترات الجيوسياسية بما في ذلك تأثير الحرب في أوكرانيا على أسعار الغذاء العالمية وواردات إيران.

الجدول رقم10: ميزان القوة الاقتصادية بين القوى الإقليمية في الشرق الأوسط

	إيران	**تركيا**	**السعودية**	**إسرائيل**
الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار	291	720	779	387
نصيب الفرد من الناتج المحلي دولار	5986	12094	24450	38176
الميزان التجاري مليار دولار	4,2	9,7 –	55,3	19,44–
إنتاج النفط م.ب/ اليوم	2,56	0,071	10,46	00
الدين الخارجي/ مليار دولار	9,1	444	200	161,3
احتياطات الذهب/طن	00	458	323	00
معدل التضخم	52,2	%60	%2,5	%5,3

المصدر: من اعدد الطالب والبيانات مستمدة من:

https://ar.tradingeconomics.com/country-list/g

من خلال تحليل معطيات الجدول أعلاه، نلاحظ أن السعودية تأتي في المرتبة الأولى من حيث الناتج المحلي الإجمالي ،الذي يصل إلى 779 مليار دولار وهذا راجع إلى المداخيل النفطية الكبيرة للسعودية بحيث تصدر أكثر من 10 ملايين برميل يوميا، لتأتي بعدها تركيا بناتج محلي يقدر ب 720 مليار دولار، ثم إسرائيل في المرتبة الثالثة، وإيران في المرتبة الأخيرة ، بناتج يقدر 291 مليار دولار، أما من حيث مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تأتي إسرائيل في المرتبة الأولى بأكثر من 38 ألف دولار للفرد الواحد، تليها السعودية بأكثر من 24 ألف دولار، ثم تركيا ب 12 ألف دولار، وتأتي إيران في المرتبة الأخيرة ب 5986 دولار للفرد الواحد،وهذا ما يؤثر فعلا على القوة الاقتصادية الإيرانية. ويعاني كل من الميزان التجاري التركي بعجز أكثر من 9 مليارات دولار، والإسرائيلي من عجز يفوق 19 مليار دولار، في حين يحقق الميزان التجاري السعودي فائضا يفوق 55 مليار دولا، وأكثر من 4 مليارات دولار لإيران كفائض كذلك، ويشهد الاقتصاد السعودي أدنى معدلات التضخم مقارنة بالقوى الأخرى لتليه إسرائيل بمعدل 5,2%، أما إيران وتركيا فيشهدان معدلات تضخم كبيرة تفوق 50%.

الشكل رقم30:مقارنة بين القوة الاقتصادية للقوى الإقليمية في الشرق الأوسط

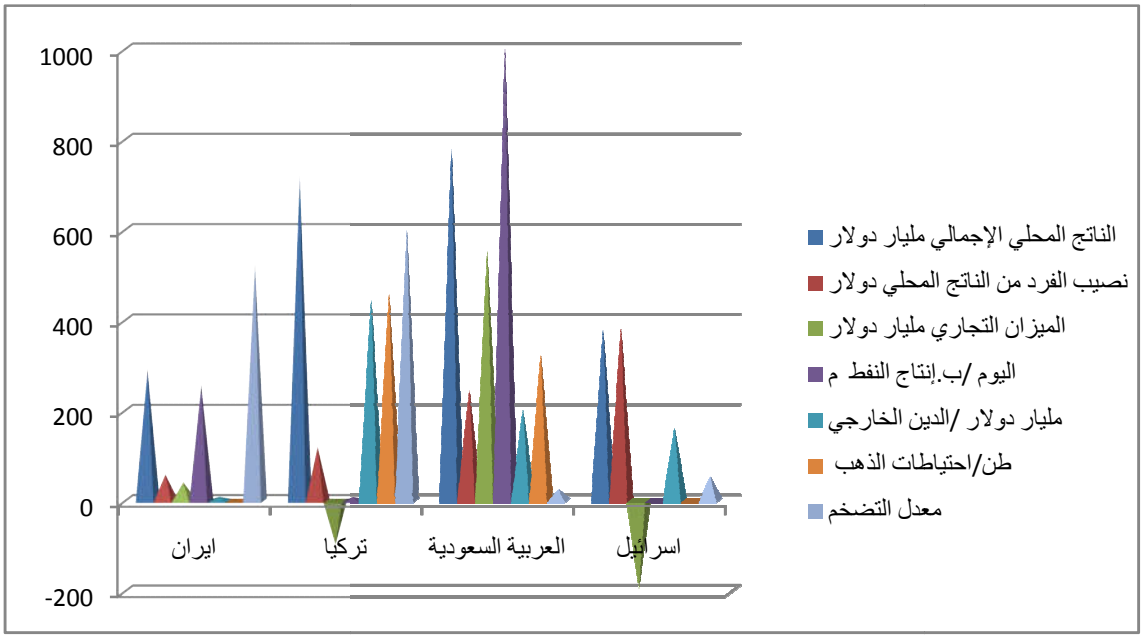

المصدر: من إعداد الطالب

الفرع الثاني: الأبعاد الجيوسياسية للبرنامجين الإيرانيين النووي، والصاروخي.

ترجع طموحات إيران النووية والصاروخية إلى ما بعد قيام الثورة الإسلامية عام 1979، وبالتحديد حكم الشاه محمد رضا بهلوي (1941، 1979) حيثتبلورت فكرة البرنامج النووي والاهتمام بالطاقة النووية، وبدأ في وضع أسس لبنية تحتية نووية* في فترة حكمه لتحقيق طموحة بتحويل إيران إلى قوة إقليمية كبرى، معتمدا على علاقاته بالدول الغربية من ناحية والتعاون الوثيق مع الولايات المتحدة من ناحية أخرى التي لم تكن تعترض على امتلاك إيران قدرة نووية وقتذاك، خاصة مع وجود الثروة البترولية فيها كممول لهذا المشروع.

1. البرنامج النووي الإيراني:

سعت إيران في عهد الشاه مع ألمانيا الغربية وجنوب إفريقيا وفرنسا إلى إقامة بنية تحتية لمحطات طاقة نووية، وتم رصد حوالي 40 مليار دولار لانجاز ذلك المشروع الطموح، الهادف إلى بناء 20 مفاعلا نوويا خلال ثمانية عشر شهرا. ولهذا فالبرنامج النووي الإيرانيمر بعدة مراحل وهي:

المرحلة الأولى: مرحلة النشأة من 1967_1979:

عمل الشاه بجدية من أجل اقتحام النادي النووي العالمي، مبررا ذلك بأهمية الطاقة النووية لبلاده لتوليد الطاقة الكهربائية ، بالرغم من امتلاك إيران لاحتياطات ضخمة من البترول والغاز، حيث وقعت إيران عام 1957 مع الولايات المتحدة اتفاقية التعاون النووي في المجالات السلمية والمدنية مدتها عشر سنوات، حيث حصلت إيران بموجبها على مساعدات نووية فنية من الولايات المتحدة، وعلى عدة كيلو جرامات من اليورانيوم المخصب للأغراض البحثية، كما تعاون الجانبان في البحوث المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية، كما قام عام 1967 بشراء أول مفاعل نووي بحثي صغير من الولايات المتحدة ، كما قامت إيران بإبرام عقد مع شركة كرافت وويرك من أجل بناء مفاعلين نوويين،

* تتمثل البنية التحتية النووية الإيرانية في مركز أصفهان التكنولوجي النووي وهو مركز بحثي تابع لجامعة أصفهان تم افتتاحه عام 1984، ومركز طهران للبحوث النووية يقع في العاصمة طهران ،تابع لمنظمة الطاقة الذرية الإيرانية، مركز خرج للبحوث الطبية والزراعية يفع نحو 160 كلم إلى الشمال الشرقي من العاصمة طهران، وموقع دار خوين النووي (الكارون) يقع على ضفة نهر الكارون، ومركز كورجان الكبير تضاربت المعلومات حول هذا الموقع، قبل أن يكشف عليه مدير الاستخبارات الألمانية عام 1994، وموقع معلم كلاية (كازخان) انشا عام 2000 يقع بالقرب من بحر قزوين، ومنجم صفد 2005 يقع في محافظة بازد ، مركز يوتاب لبحوث الطاقة النووية يقع جنوب مدينة تيريز ، موقع أوستي جلال يقع بالقرب من يوشهر، مركز ابن الهيثم وهومركز بحثي بجامعة طهران، مركز جامعة الشريف، ومجمع يوشهر النووي والذي يضم مفاعليين نووين.

الأول بقدرة 1300 ميقاواط، والثاني بقدرة 1200 ميقاواط، يعملان بالماء المضغوط على الساحل الشرقي للخليج العربي.كما أرسل مئات الطلبة إلى الغرب للتدريب في اختصاصات الهندسة النووية ، وقام الشاه بتقديم قرض لمفوضية الطاقة الذرية الفرنسية بقيمة مليار دولار، بغرض بناء محطة نووية تساهم فيها كل من ايطاليا وبلجيكا واسبانيا، مقابل حصول إيران على 10% من اليورانيوم منخفض التخصيب من لطاقة الإنتاجية لهذه المحطة، كما وقع اتفاقية مع شركة فرنسية لإنشاء محطة نووية في منطقة دار خوين بقدرة 935ميقاواط1.

بالرغم من الأهداف المعلنة للبرنامج النووي من طرف الشاه الرامية إلى توليد الطاقة الكهربائية، إلا انه كان يسعى في الحقيقة إلى امتلاك السلاح النووي، وهو مالا يخف الشاه نفسه عندما قال:"نحن من بين الذين لا يمتلكون أسلحة نووية، ولذلك فإن الصداقة مع دولة مثل الولايات المتحدة مع ما تملكه من أسلحة نووية مسألة حيوية جدا"[2].

المرحلة الثانية: تجميد المشروع النووي 1979_1992.

بعد قيام النظام الجمهوري الإسلامي، بنجاح الثورة الإسلامية في إيران 1979، أعلنت السلطات الإيرانية الجديدة أنها ضد البرنامج النووي للشاه، حيث أعلنت حكومة بازركان التخلي عن مفاعل بوشهر،وأصاب الجمود جميع الأنشطة النووية، لاتخاذ قادتها موقفا سلبيا تجاه الطاقة النووية والذي تمثل في تجاهل نظام الحكم الثوري للبرنامج النووي بصوره شاملة في بادئ الأمر، وكان هذا التجاهل عائدا إلى شيوع قناعات فكرية ودينية محددة لدي هؤلاء القادة، وفي مقدمتهم آية الله الخميني لا تعطى اهتماما كبيرا للقضايا المرتبطة بالطاقة النووية، أيضا نبع هذا التجاهل في الأغلب من الجهل بالإمكانات العلمية والإستراتيجية التي يوفرها امتلاك خبرات وقدرات هامه في المجال النووي[3]. إلا أنها في الواقع لم تنفذ تلك السياسة، حيث أنها سمحت للفنيين والمهندسين العاملين في مواصلة مهامهم في مفاعل بوشر بعد مغادرة الفنيين الأجانب، ولم توقف فعليا الجهود البحثية النووية، كما أسندت مسؤولية برنامجها النووي عام 1981 إلى آية الله محمد حسين هاشمي، الذي صرح أما الباحثين لمنظمة الطاقة الذرية الإيرانية أن

[1] عبد الله لوصيف، تفاعلات الملف النووي الإيراني وتداعياتها على المثلث الاستراتيجي العالمي(الولايات المتحدة، روسيا،الصين)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة باتنة2029،2021/1، ص.102.

[2] المرجع نفسه، ص.105.

[3] عمر الشيخ، البرنامج النووي الإيراني..النشأة والتطور، المعهد **المصري للدراسات**، ماي 2019، ص15.
https://eipss-eg.org/ البرنامج النووي الإيراني.

هدف إيران هو تطوير الأسلحة النووية ويعتبر هذا أو اعتراف لإيران بهدفها وهو تطوير الأسلحة النووية[1].

إلا أن عدم قدرة النظام الجديد على تحمل التكاليف المالية للبرنامج النووي، وكذا دخول إيران في حرب مع العراق، أدى إلى هروب أغلب الخبرات النووية الإيرانية إلى الخارج، كما أن الموقف الدولي لاسيما الدول الغربية من النظام الجديد في إيران، حيث رفضت كل من الولايات المتحدة، ألمانيا، وفرنسا التعاون مع إيران في المجال النووي، إضافة إلى فرض حضر شامل عليها في ميدان التسليح، حيث أدى هذا إلى تعطل برنامج إيران النووي، إلى غاية انتهاء الحرب مع العراق عام 1988.

بعد هذه الفترة أعدت إيران برنامج ضخم لا عادة بناء الجيش، وقد شمل هذا البرنامج توجها قويا لإعادة تفعيل برنامج أسلحة الدمار الشامل، لمجابهة البرنامج النووي الإسرائيلي وكذا العراقي، مما دفعها الاتجاه نحو الصين*، الهند، الأرجنتين، وباكستان للحصول على التكنولوجيا النووية اللازمة[2].

ليدخل البرنامج النووي الإيراني مرحلة جديدة بعدها تميزت بتكثيف مساعيها من أجل إعادة تفعيل برنامجها النووي، من خلال تطوير البنية التحتية النووية الأساسية، حيث شهدت هذه المرحلة وصول أكثر من 100 خبير روسي إلى موقع يوشهر، وتخرج 160 مهندس وفني من كلية الطاقة النووية الإيرانية عام 1992، كما وقعت وزارة الطاقة الروسية ومنظمة الطاقة الإيرانية عقدا لبناء مفاعلين روسيين في يوشهر عام 1993.

المرحلة الثالثة: الاهتمام الكثيف بالبرنامج النووي 1995- 2012:

تميزت هذه المرحلة بوضوح هدف القيادة الإيرانية وهو السعي لتطوير برنامجها النووي،وذلك بهدف تعويض النقص في القدرات العسكرية التقليدية خاصة بعد حربها مع العراق، وكذا تحقيق التطلعات

[1] عبد الله لوصيف، مرجع سابق، ص.106.

* حصلت إيران من الصين عام 1991 على 1000 كلغ من غاز هاكسا فلوريد اليورانيوم، و400 كلغ من مادة (تترافلورييد اليورانيوم) و 400 كلغ من مادة (ديوكسيد اليورايوم) من دون أن تقوم بإبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما سعت من جانب آخر للحصول على أسطوانات الفلوريين والمغانط اللتين تستخدمان في الطاردات المركزية من خلال شركة تايسين الألمانية. كما حصلت إيران من الصين في عام 1987 على جهاز صغير للطرد المركزي لأغراض تجريبه في مجال فصل نظائر اليورانيوم، وجري تركيبة في مركز أصفهان للبحوث النووية، وأدى هذا التطور إلى شيوع تكهنات لدي العديد من المحللين الغربيين بإن مركز أصفهان للبحوث النووية أصبح يحتوي على قدرات للمعالجة في جميع مراحل دورة الوقود النووي ، وفي عام 1991 باعت الصين لإيران جهاز سيكلترون يتم تركيبه في مدينة خرج بحلول عام 1991 كما بدأت الصين في بناء مفاعل نووي طاقته 27 ميجا وات في أصفهان في سبتمبر 1991. وقد تركز التعاون النووي بين الدولتين في جانب هام منه على تدريب الكوادر البشرية، حيث دأبت إيران على إرسال المهندسين والفنيين التابعين لمنظمة الطاقة النووية للتدريب في الصين على المجالات المرتبة بالمفاعلات النووية .

[2] عطا محمد زهرة، البرنامج النووي الإيراني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت 2015،ص.22.

السياسية والاقتصادية والأمنية،ومحاولة خلق ريادة إقليمية في الشرق الأوسط. فقد شهد البرنامج النووي في هذه الفترة حركية كبيرة، عملت خلالها الحكومة الإيرانية توزيع منشآتها النووية على عدة مناطق جغرافيا من مساحة إيران، حيث بذلت هذه الأخيرة مجهودات جبارة للحصول على إعانات ومساعدات لتطوير برنامجها النووي،خاصة مع حلفائها الجدد على غرار الصين، وروسيا** الاتحادية، فقد أشارت تقارير غربية أن إيران تعاونت مع كوريا الشمالية من أجل تطوير القدرات النووية، حيث اعترفت كوريا الشمالية آنذاك بأن إيران تسعى للحصول على معارف تكنولوجية نووية[1].

وفي عام 1994، دفعت الضغوط الأمريكية إلى توقيف المفاوضات الإيرانية التشيكية لإتمام صفقة تجهيز مفاعل يوشهر والتي كانت جزءا من عقد مع شركة كرافت ويرك، كما فشلت المفاوضات مع بولندا من أجل شراء مفاعل نووي غير مكتمل البناء هناك. إلا أنه في عام 1995 حدث انجاز هام في البرنامج النووي الإيراني، عندما توصلت إيران وروسيا إلى اتفاقية مهمة تقضي بتزويد إيران بمفاعلين نوويين بقدرة 1000 ميقاواط تعمل بالماء الخفيف بقيمة مليار دولار.* كما بذلت إيران جهودا غير رسمية للتعاون النووي مع عدة دول التي تملك قاعدة علمية رائدة في التكنولوجيا النووية، بالطرق غير الرسمية عن طريق التعاون بين الشركات الإيرانية والشركات التابعة لهذه الدول على غرار البرازيل تحت مظلة الاستخدام السلمي للطاقة النووية. أيضا بذلت القيادة الإيرانية جهودا مكثفة لامتلاك قدرة نووية ذاتية في أقصر وقت ممكن لاسيما عن طريق الاستيراد من بعض الجمهوريات في آسيا الوسطي (دول الكومنولث التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي)، ومثلت هذه المحاولات ركنا أساسيا من أركان الإستراتيجية الإيرانية التي تعمل على تعزيز الدور الإقليمي لإيران في المنطقة خاصة بعد انهيار القوة العسكرية العراقية، ثم الغزو الأمريكي للعراق بعد ذلك[2]. كما عرف التعاون الروسي الإيراني في مجال الطاقة النووية تحولا استراتيجيا

**في سعيها للحصول على التكنولوجيا النووية كان تعاونها مع الاتحاد السوفيتي السابق، فقد وصل التعاون بينهما إلى مستويات متقدمة للغاية، حيث بدأت المحادثات بين الجانبين في مجال التعاون النووي منذ عام 1987، وذلك طبقا لمعلومات من كبار المسئولين الروس وقد تم صياغة هذا التعاون بصورة رسمية من خلال اتفاق للتعاون النووي بين الجانبين تم التوقيع عليه في يونيو 1989 بواسطة كلا" من الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني والرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف أثناء زيارة رفسنجاني لموسكو.كما وقعت إيران مع الاتحاد السوفيتي السابق اتفاقا للتعاون النووي عقب ذلك في 6 مارس 1990 لإنشاء مفاعلين في إيران مقابل حصول الاتحاد السوفيتي على 3 بلايين متر مكعب من الغاز الطبيعي وبموجب هذا الاتفاق وافق الاتحاد السوفيتي على استكمال محطة بوشهر النووية، بحيث تم بناء محطتين في بوشهر بطاقة 440 ميجا وات .

[1] محمد نور الدين عبد المنعم، النشاط النووي الإيراني: النشأة والتطور، **مركز الدراسات الشرقية**، القاهرة، العدد6، 2005، ص.6.

* يختلف هذا النوع من المفاعلات عن التصميم الذي سبق لشركة كرافت وويرك ان بنته في يوشهر،والذي دمرته الطائرات الحربية العراقية خلال حرب الثماني سنوات، وقد تم الاتفاق على انجازه خلال أربعة سنوات.

[2] عمر الشيخ، مرجع سابق، ص.17.

خاصة بعد إعلان روسيا في أواخر 2000 استعدادها لبناء خمسة مفاعلات نووية إضافية، الوثيقة الصادرة عن وزارة الطاقة الروسية والتي بموجبها أعلنت روسيا عن خططها العشرية حتى عام 2012 والتي تتضمن تأكيد وعزم روسيا على بناء محطات نووية جديدة في إيران[1].

المرحلة الرابعة: التفاوض على الملف النووي 2013 -2022:

يقر باراك أوبا ما انه بعد فشلهم في جر إيران إلى طاولة المفاوضات حول برنامجها النووي انتقل إلى المرحلة الثانية من إستراتيجيته وهي تعبئة المجموعة الدولية من اجل فرض عقوبات اقتصادية قاسية على إيران من اجل دفعها إلى الجلوس على طاولة المفاوضات وليس من اجل التخلي عن برنامجها النووي كما هو معلن. بعدما كان قد وافق مجلس الأمن على عقوبات محدودة إلا إن هذه العقوبات حسب أوباما لم تكن فعالة،إضافة إلى أن بعض حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية مازالت مستمرة في علاقاتها التجارية،وكان معظمهم يشترون نفطها على غرار ألمانيا التي كانت تربطها بها علاقات تجارية جيدة،ولكي يجذب اهتمام إيران للمفاوضات حسبه تم التنسيق وحث دول أخرى على غرار الصين وروسيا لتشديد العقوبات الاقتصادية على إيران[2].

هذا ما حصل فعلا، ففي نوفمبر 2013 وقعت إيران ومجموعة 5+1 اتفاقا مؤقتا سمي" خطة العمل المشتركة"* والذي سمح بتحرير 4,2 مليار دولار من الأصول المجمدة سابقا، مقابل الحد من تخصيب اليورانيوم، والسماح للمفتشين الدوليين بمراقبة المواقع النووية الحساسة، وحددت صادرات إيران من النفط الخام في 1,1 مليون برميل يوميا، كما تبقى كل من واشنطن وبروكسل على خطة العمل المشتركة إلى أن تتحقق الوكالة الدولية للطاقة الذرية من التزام إيران من البنود المتفق عليها للحد من برنامجه النووي.

---

[1] ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**، بيروت الدار العربية للعلوم ناشرون،2013، ص.230.

[2] مذكرات اوباما، الأرض الموعودة، صفحة فايسبوك لمحمد يعقوبي بتاريخ 2020/11/23 :
http://www.facebook.com/med.yagoubi.90

* اجتمع ممثلون من إيران ومجموعة 5 + 1 (دول الفيتو الخمس + ألمانيا) في جنيف. وقع وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف والممثلة العليا للاتحاد الأوروبي كاثرين أشتون ، التي تترأس فريق التفاوض لمجموعة 5+1، على خطة العمل المشتركة (JPOA) في 24 نوفمبر. تحدد JPOA الخطوات التي يجب أن تتخذها إيران لخفض تخصيب اليورانيوم إلى 20٪ والسماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) بالوصول لمراقبة محطات الطاقة النووية الإيرانية لمنع المزيد من العقوبات وإعادة بعض الأصول الأجنبية المحظورة. تعرض الولايات المتحدة عقوبات محدودة ، بما في ذلك رفع التهديد بفرض عقوبات على الشركات الأجنبية العاملة في قطاع السيارات الإيراني أو شراء البتروكيماويات الإيرانية.

الشكل رقم31: ملخص الاتفاق النووي الإيراني ومجموعة 5+1

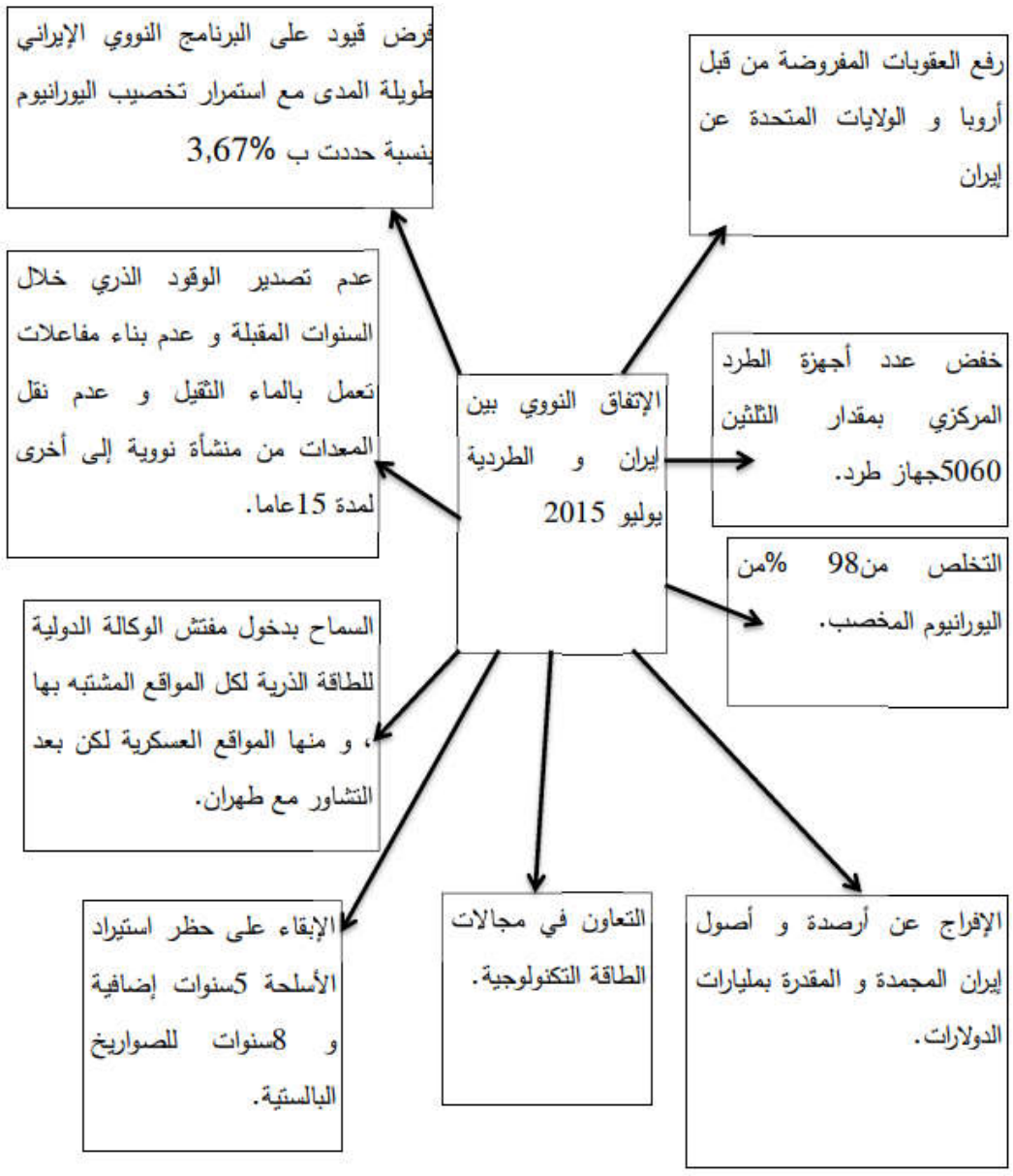

المصدر:عبد الله لوصيف، تفاعلات الملف النووي الإيراني وتداعياتها على المثلث الاستراتيجي العالمي(الولايات المتحدة، روسيا ،الصين)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة باتنة 2021/2020،ص.211.

بدأ رفع العقوبات على إيران عقب التوقيع على الاتفاق النووي بين إيران و مجموعة 5+1(أعضاء مجلس الأمن الخمسة زائد ألمانيا) في 14 جويلية 2015، والذي سمح فيه لإيران بتصدير واستيراد أسلحة مقابل منعها من تطوير صواريخ نووية، وسماحها لمراقبي المنظمة الدولية بتفتيش كل موقعها النووية توصلت إيران إلى اتفاق مع القوى الكبر حول برنامجها النووي والمتضمن الموافقة على فرض

قيود على برنامجها النووي وعمليات تفتيش مكثفة، مقابل رفع العديد من العقوبات الاقتصادية عليها ، بعدما تتحقق الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أن إيران التزمت بماجاء في الاتفاق النووي. تم إعفاءإيران بموجب هذه الاتفاقية من العديد من العقوبات الدولية الجماعية والأحادية، حيث تنازلت الحكومة الأمريكية عن العقوبات ذات الصلة، وألغت الأوامر التنفيذية ذات الصلة، وأعفيت كذلك من عقوبات الأمم المتحدة ذات الصلة التي ألغتها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. إلا أن الغالبية العظمى من هذه العقوبات هي "عقوبات ثانوية"، أي تلك الموجهة ضد الأفراد والكيانات، ومع ذلك، تم الإبقاء على الحظر الشامل للتجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإيران وفرض عقوبات على دعم إيران للجماعات المسلحة والميليشيات الشيعية في العراق واليمن وكذا ضد انتهاكات حقوق الإنسان، وضد الجهود المبذولة للحصول على صواريخ وأسلحة تقليدية متطورة ، وكذا العقوبات المفروضة على الحرس الثوري الإيراني. وفي ماي 2018، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب خروج بلاده من خطة العمل المشتركة ،وأعاد فرض جميع العقوبات الاقتصادية التي تم رفعها سابقا، بدءا من نوفمبر 2018، بما في ذلك العقوبات المفروضة على قطاعي الطاقة والبنوك، حيث تم إعادة فرض العقوبات على أكثر من 400 شركة وفرد مستهدف، وهذا ما اثر من جديد في الاقتصاد الإيراني[1].

[1] Entezar almahdi, Alireza , Untersuchungder Auswirkungenvon Wirtschaftssanktionenauf denbilateralen Handeldes Iran, Abschlussarbeit zur Erlangung desakade mischen Grades “Master” an der Fakultät für Wirtschafts wissens chaften und Medien der Technischen Universität Ilmenau, September 2019,p.12.

خريطة رقم 03: موقع مفاعل بوشهر وبعده عن العواصم الخليجية

المصدر:عبد الله لوصيف، تفاعلات الملف النووي الإيراني وتداعياتها على المثلث الاستراتيجي العالمي(الولايات المتحدة، روسيا ،الصين)

2. البرنامج الصاروخي الإيراني:

بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران، عمل القادة الجدد على تعزيز وتقوية دور إيران كقوّة إقليمية مؤثرة في جوارها الإقليمي، من خلال بناء منظومة عسكرية إستراتيجية متكاملة ، والاستثمار في الجانب

النووي كما أشرنا إليه أعلاه، ومواكبة هذا التطور بوسائط لإيصال المقذوفات التقليدية والنووية إلى الأهداف المعادية والتي هي عبارة عن أنظمة صاروخية باليستية* مطورة من النسخ المستوردة من الخارج، حيث هدف البرنامج الصاروخي لتعزيز وتقوية دور إيران كقوّة إقليمية مؤثرة، إضافة إلى مواجهة المخاطر الإقليمية والتحدّيات الأمنية على حدودها المضطّربة. خلال بداية الحرب العراقية الإيرانية في 1980 لعبت الصواريخ دورا مها في حماية الأمن القومي الإيراني. وبعد انتهاء الحرب استمرت المساعي الإيرانية للحصول على صواريخ متباينة المديات، سعت باتجاه الصين التي زودتها بحوالي 200 صاروخ مدى 150 كلم وبحمولة 190 كلغ، كما سعت باتجاه كوريا الشمالية،وروسيا من أجل بناء قاعدة صناعية لصواريخ باليستية بعيدة المدى[1]. حيث تعمل الصواريخ كمضاد للقدرات العسكرية القوية للمنافسين الإقليميين (لا سيما إسرائيل والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة). وتعتمد قدرات المنافسين القوية بشكل أساسي على القوات الجوية التي يزودها الغرب بالمعدات الحديثة، والتي غالبا ما تكون مجهزة بصواريخ كروز وقنابل موجهة بدقة. في المقابل، سعت إيران إلى تحقيق أقصى قدر من الاكتفاء الذاتي في إنتاج الصواريخ الباليستية،القادرة على الوصول إلى إسرائيل والقواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة، حيث تعمل على ردع أي هجوم ضد إيران، لاسيما بعد تهديد إسرائيل والولايات المتحدة بضربة عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية مع تصاعد الأزمة النووية في 2005 . ولضمان الردع، من المرجح أن تواصل إيران اختبار صواريخها لتحسين الدقة وضمان القدرة على التغلب على الدفاعات الصاروخية، التي تم نشرها بأعداد متزايدة من قبل دول الخليج العربيةوإسرائيل. وكما قال وزير الدفاع الإيراني العميد أمير حاتمي في أغسطس 2018، "نظرا لجهود العدو لتعزيز القدرات المضادة للصواريخ، نحتاج إلى زيادة دقة صواريخنا ووظائفها"[2].

على هذا الأساس كان الخيار الإيراني الذهاب إلى بناء ترسانة صاروخية بالاستفادة من العلاقات التي نسجتها مع كل من الصين وكوريا الشمالية، واللجوء إلى عملية تطوير هذه الصواريخ وصناعتها محليا، والعمل على تطويرها بالاعتماد على القدرات البشرية التي أثبتت قدرتها في استنساخ الصناعات المختلفة لسد حاجات السوق التجارية والصناعية الداخلية، وهذه المرة في المجال العسكري.

* سعي إيران للحصول على الصواريخ الباليستية يسبق الثورة الإسلامية. ومن المفارقات أن الشاه تعاون مع إسرائيل لتطوير نظام قصير المدى بعد أن رفضت واشنطن طلبه للحصول على صواريخ لانس. وقدمت إيران الأموال لإسرائيل مقابل تكنولوجيا الصواريخ الباليستية . إلا أن هذا التعاون انهار بعد الثورة الإسلامية الإيرانية.

[1] عبد الوهاب لوصيف،مرجع سابق،ص.119.

[2] Michael Elleman ,Iran's Ballistic Missile Program, Institute of Peace see 18/02/2023 https://iranprimer.usip.org/resource/irans-ballistic-missile-

ولهذا أصبحت إيران تمتلك أكبر ترسانة صواريخ باليستية، وأكثرها تنوعا في الشرق الأوسط، تم الحصول على معظمها من مصادر أجنبية، ولا سيما كوريا الشمالية. وتعتبر إيران الدولة الوحيدة التي طورت صاروخا يبلغ مداه 2000 كيلومتر دون أن تمتلك أولا أسلحة نووية. ولا تزال إيران تعتمد على استيراد بعض المكونات المعدات الرئيسية لصناعة الصواريخ الباليستية، ولكن تمتلك في المقابل القدرة التقنية والصناعية لتطوير صواريخ بعيدة المدى، بما في ذلك صاروخ عابر للقارات[1].

ولا بد من الإشارة في هذا المجال إلى أنّ طهران اختبرت أربع صواريخ على الأقل تعمل بالوقود السائل، من بينها صاروخ شهاب3 الذي يستطيع على سبيل المثال أن يحمل رأسا بزنة حوالي 1000 كلغ لمسافة 1100 كلم.كما استخدمت إيران منذ عام 2017 قواتها الصاروخية في عمليات قتالية ضد العديد من الخصوم في جميع أنحاء الشرق الأوسط. ففي جوان 2017 ، أطلقت إيران ستة صواريخ على شرق سوريا مستهدفة مواقع الدولة الإسلامية بالقرب من دير الزور ردا على هجمات الدولة الإسلامية في طهران. ونفذت إيران هجوما مماثلا ضد تنظيم الدولة الإسلامية بعد عام في أكتوبر 2018. وفي سبتمبر 2018 ، أطلقت إيران سبعة صواريخ فاتح 110 على المقر المزعوم للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني والحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني في شمال العراق.أما في سبتمبر 2019، شنت إيران هجمات منسقة بمركبات جوية بدون طيار وصواريخ كروز ضد منشآت النفط السعودية في بقيق وخريص. وأظهرت الهجمات درجة عالية من الدقة، وأوقفت مؤقتا الإنتاج في مصفاة بقيق النفطية، التي توفر 5,7٪ من النفط اليومي في العالم. و في جانفي 2020 ، قصفت إيران القوات الأمريكية في العراق لعدة ساعات بما يصل إلى 22 صاروخا باليستيا انتقاما لقتل الولايات المتحدة لقاسم سليماني. ألحقت الهجمات أضرارا بالمنشآت الأمريكية في قاعدة الأسد الجوية غرب بغداد، وخلفت أكثر إصابات في الدماغ لأفراد من الجيش الأمريكي.

[1]Michael Elleman ,Iran's Ballistic Missile Program,https://iranprimer.usip.org/resource/irans-ballistic-missile-

خريطة رقم 04: مدى الصواريخ الباليستية الإيرانية

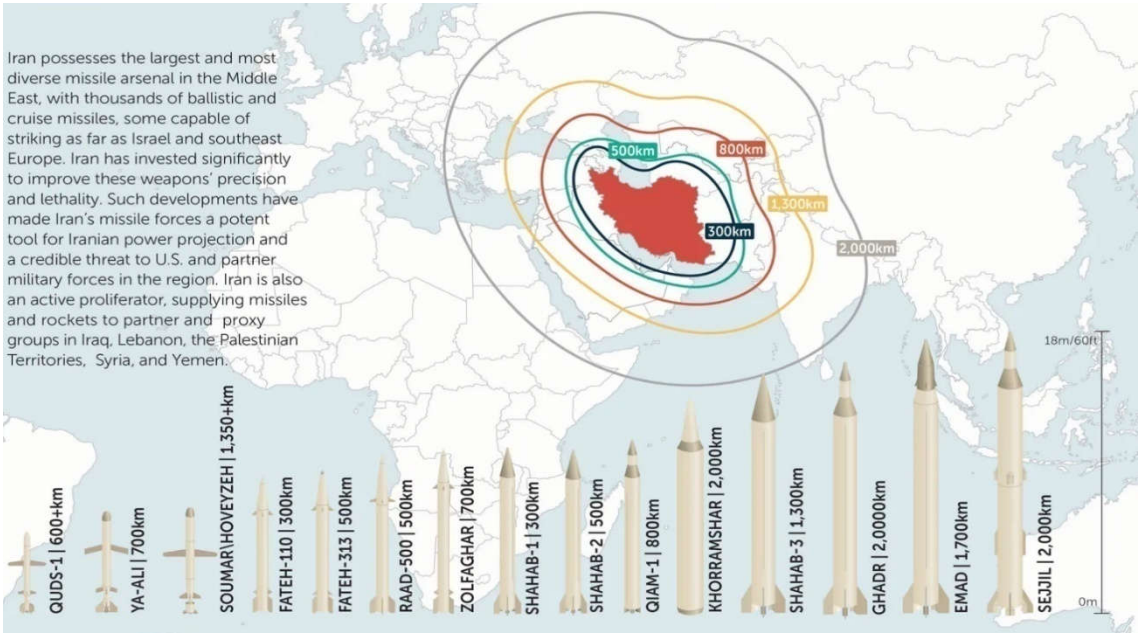

Source :Iranian-Missiles-Map-2020.jpg (1500×1023) (wp.com)

كما استطاعت إيران استخدام سفير2 لإطلاق قمر صناعي إلى مدار الأرض، وعلى الرغم من أنّ هذا الإطلاق لم يأت بتكنولوجيا جديدة نظرا لأنّ المرحلة الأولى من سفير تعتمد على صاروخ شهاب3، إلاّ أنّه أثبت أنّ إيران تعمل بشكل جدّي وحثيث على تطوير تكنولوجيا الصواريخ.وتشير التقديرات إلى انّه سيكون باستطاعة طهران تطوير صاروخ باليستي قادر على حمل رأس نووي بزنة 1000 كلغ، ولمدى يبلغ حوالي 2000 كلم، إذا ما صممت على المضي قدما بذلك[1].

على الرغم من أن الحد من برنامج الصواريخ الإيراني لا يبدو هدفا واقعيا في ظل الظروف الحالية، إلا أن القلق الغربي الكبير القائم على التخوف من إمكانية قيام البلاد بتطوير صاروخ باليستي عابر للقارات يكون من الصعب على القوى الغربية معالجة الموقف، هذا ما دفع بإيران بوضع حدا لمدى صواريخها الباليستية يبلغ 2000 كيلومتر أمام المجتمع الدولي لتطمينه حول نواياها، فهي تعتبر أن ترسانتها الحالية من الصواريخ الباليستية كافية للردع الإقليمي، وليست بحاجة لصواريخ عابرة للقارات[2].

[1] القدرات الصاروخية والنووية الإيرانية، مركز الجزيرة للدراسات، تم التصفح يوم 2023/01/21
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2009/20117220245656227
[2]https://www.sipri.org/commentary/topical-backgrounder/2018/dissecting-international-concerns-about-

المبحث الثاني: العقوبات الاقتصادية على إيران وأثرها على ميزان القوى الإقليمي.

تاريخيا ترجع عملية فرض العقوبات الاقتصادية على إيران إلى سنة 1979، بعد حادثة أزمة الرهائن في طهران*، حيث جمد الرئيس الأمريكي جيمي كارتر كل الأصول الإيرانية في البنوك الأمريكية، كما فرضت عقوبات إضافية عليها عام 1984 عندما فجر حزب الله اللبناني قاعدة مشاة البحرية في بيروت، وعلى إثرها تم تصنيف إيران دولة راعية للإرهاب، تمثلت العقوبات المفروضة آنذاك، في فرض قيود على المساعدات الخارجية، وفرض حضر على عمليات نقل الأسلحة، وفرض ضوابط على تصدير المواد ذات الاستخدام المزدوج، حيث مازالت هته البرامج من العقوبات سارية حتى اليوم، ولم تتأثر هذه العقوبات بما توصل إليه في الاتفاق النووي في2015[1]، وفي 2006 انظم المجتمع الدولي الى برامج العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة ضد إيران، من خلال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بسبب المخاوف الدولية المتزايدة حول عدم سلمية البرامج النووية الإيرانية، كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تحييد ايران من النظام الاقتصادي العالمي بكل السبل، باستثناء عملية إبرام اتفاقية خطة العمل المشتركة في جويلية 2015، والذي دخل حيز التنفيذ في 16 جانفي 2016، والذي تضمن رفع تدريجي لبعض العقوبات الاقتصادية على إيران مقابل إبطاء تخصيب اليورانيوم لبرنامجها النووي.

المطلب الأول: طبيعة العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران.

أصبحت العقوبات الاقتصادية ضد إيران أكثر انتشارا منذ *1995، حيث فرضت كل من الولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوربي، حزمة من العقوبات الاقتصادية الدولية على إيران لعدة أسباب أهمها البرنامج النووي الإيراني، ففي أوائل عام 2000 فرضت كل من الولايات المتحدة والأمم المتحدة جملة من العقوبات الاقتصادية، بعد ظهور مؤشرات على تخصيب اليورانيوم من طرف إيران، هدفت هذه

*بعد الاستيلاء على السفارة الأمريكية في طهران واحتجاز رهائن عام 1979؛أي بعد تسعة أشهر نجاح الثورة الإيرانية. فرض الرئيس كارتر سلسلة من العقوبات، بدءا بحظر واردات النفط الإيرانية، تلاه حظر جميع أصول الحكومة الإيرانية في الولايات المتحدة البالغة 12 مليار دولار. في أبريل 1980،كما فرضت إدارة كارتر حظرا على التجارة الأمريكية مع إيران وعلى السفر إلى إيران. حيث كان إعلان الجزائر الصادر في 20 جانفي 1981 والذي بموجبه أفرجت إيران عن الرهائن الأمريكيين هو أن "الولايات المتحدة ستلغي جميع العقوبات التجارية التي كانت موجهة ضد إيران في الفترة من 4 نوفمبر 1979 حتى جانفي 1981حيث تم الإفراج عن حوالي 5 مليارات دولار لسداد الديون المستحقة على إيران للبنوك الأمريكية. وذهب 1.1 مليار دولار أخرى إلى حساب ضمان يحتفظ به البنك المركزي الجزائري لتسوية مطالبات الأمريكيين ضد الحكومة الإيرانية.. وأعيدت بقية الأصول المجمدة إلى إيران. كما أنشأ الاتفاق بين إيران والولايات المتحدة. محكمة المطالبات، ومقرها لاهاي، للاستماع إلى مطالبات الأمريكيين ضد إيران وإيران ضد الأمريكيين والشاه. لا تزال المحكمة قائمة، رغم أنها لم تصدر أي أحكام منذ عام 2003.

[1]Council on Foreign Relations, International Sanctions on Iran see 21/12/2022 https://www.cfr.org/backgrounder/international-sanctions-iran#:~:tex

* في مارس 1995، بعد أن أعلنت إيران عن عقد بقيمة 1 مليار دولار مع شركة كونوكو، وهي شركة نفط أمريكية، لتطوير حقول نفط وغاز مختارة ، حظر كلينتون جميع مشاركات الولايات المتحدة في تطوير النفط الإيراني. وبعد شهرين، وسع العقوبات لتشمل حظرا تجاريا واستثماريا شاملا على إيران. في عام 1996، أقر الكونغرس بأغلبية ساحقة قانون العقوبات على إيران وليبيا (ILSA) للضغط على الشركات الأجنبية لعدم الاستثمار في صناعة النفط والغاز الإيرانية، المصدر الرئيسي لدخل النظام.

العقوبات إلى منع إيران من الوصول إلى المواد ذات الصلة بالأسلحة النووية وفرض قيود اقتصادية على الحكومة لا رغامها على إنهاء برنامجها لتخصيب اليورانيوم وغيرها من الجهود المتعلقة بالأسلحة النووية.

وفي سبتمبر 2005 توسعت العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران*، بعدما عبرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بان هذه الأخيرة تسعى لإقامة برنامج نووي سري، وأنها أصبحت لا تمتثل لالتزاماتها الدولية، التي التزمت بها بموجب معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية عام 1967، وكذا توقيعها لملحق اتفاق ضمانات الوكالة للدولية للطاقة الذرية عام 1974، ومن هنا قادت الولايات المتحدة الجهود الدولية لفرض عقوبات اقتصادية على إيران وعزلها ماليا، وحضر صادراتها النفطية لمنعها من تطوير قدراتها المحتملة لامتلاك السلاح النووي، وكذا جلب الحكومة الإيرانية لطاولة المفاوضات.

الجدول رقم11: كرونولوجيا العقوبات الاقتصادية ضد إيران من 1979 إلى 2018.

التاريخ	سبب فرض العقوبة	طبيعة العقوبة
نوفمبر 1979	احتجاز دبلوماسيون أمريكيون كرهائن في السفارة الأمريكية في طهران	تجميد 12 مليار دولار من الأصول الإيرانية وفرض حضر على بعض الصادرات الإيرانية
جانفي 1984	الدعم المتكرر للإرهاب الدولي	تصنيف إيران كدولة رعية للإرهاب وفرض عقوبات اقتصادية بعيدة المدى عليها
1992	مكافحة الانتشار النووي	أقر الكونجرس الأمريكي قانون حضر انتشار الأسلحة النووية في إيران والعراق إلي يمنع نقل أي سلع أو تكنولوجيا للعراق وإيران قد تساهم في حيازة البلدين للمواد الكيماوية، أو البيولوجية أو النووية,
أوت 1996	مكافحة الانتشار النووي, ومحاربة الإرهاب الدولي	الكونجرس الأمريكي يقر قانون عقوبات إيران وليبيا ، يسعى القانون إلى معاقبة الشركات على استثماراتها في صناعة النفط الإيرانية التي يمكن أن تمنحها إمكانية الوصول إلى الأموال لتطوير أو الحصول على أسلحة دمار شامل أو تمويل الإرهاب. يطالب القانون الولايات المتحدة بفرض عقوبات على الشركات الأجنبية التي تستثمر أكثر من 20 مليون دولار سنويًا في قطاع

*بعد عام 2005، أصدرت الولايات المتحدة سلسلة من الأوامر لتجميد أصول الشركات والأفراد المتورطين في دعم إيران للإرهاب، وفي دور إيران في زعزعة الاستقرار في العراق، وفي برامج إيران النووية والصاروخية. حيث تم توسيع سلطة الرئيس الأمريكي في هذا المجال الأخير بشكل كبير في عام 2006 من خلال قانون حظر انتشار الأسلحة النووية في إيران وكوريا الشمالية وسوريا. أنشأت إدارة بوش مكتبا في وزارة الخزانة خصص لتطبيق بقوة برامج العقوبات ، خاصة على إيران، كما فرضت واشنطن عقوبات على عشرات الكيانات الأجنبية، وخاصة الشركات الصينية والروسية، لمساعدتها في إثراء برامج إيران النووية والصاروخية. حيث شكلت الحكومة الأمريكية وحدة في وزارة العدل لمقاضاة الأفراد أو الشركات المتهمين ببيع الأسلحة وقطع غيار الأسلحة إلى إيران بشكل أكثر قوة. واعتقل أكثر من 30 شخصا بين عامي 2008 و2010.

		النفط أو الغاز الإيراني. تم تنفيذه بحلول 2010
1997		إصدارأمرتنفيذي أمريكي يحظر تصدير جميع السلع والخدمات من الولايات المتحدة إلى إيران أو من إيران إلى الولايات المتحدة .
جويلية 2006	مواصلة برنامج تخضيب اليورانيوم	فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات على تجارة إيران في المواد والتكنولوجيا النووية وتجميد أصول الأفراد والشركات الضالعين في الأنشطة النووية
مارس 2007	عد امتثال إيران لطلب مجلس الأمن للتخلص من اليورانيوم عالي التخصيب	تشديد العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران من طرف جلس الأمن الدولي
أكتوبر 2007	دعم الإرهاب الدولي	أعلنت الولايات المتحدة عن سلسلة من العقوبات الأحادية وتشديدها لأول مرة منذ 30 سنة ، تمس العقوبات أكثر من 20 منظمة مرتبطة بالحرس الثوري الإيراني.
مارس 2008	مواصلة برنامج تخضيب اليورانيوم	مجلس الأمن يصدر قرار رقم 1803 يوسع فيه العقوبات على إيران
9جوان 2010	منع انتشار السلاح النووي	مجلس الأمن يصدر قرار رقم 1929 يشدد فيه العقوبات على إيران، ويمنع إيران من إجراء تجارب للصواريخ الباليستسة ذات القدرة النووية.
24 جوان 2010	منع انتشار السلاح النووي	أصدر الكونغرس الأمريكي قانون العقوبات والمحاسبة وسحب الاستثمارات الإيرانية الشامل، تستهدف العقوبات الشركات التي تستثمر في قطاع الطاقة أو تبيع النفط المكرر لإيران،وكذا البنوك الأجنبية التي تتعامل مع البنوك الإيرانية.
26 جوان 2010	منع انتشار السلاح النووي	الاتحاد الأوربي يفرض حزمة من العقوبات المستهدفة على أشخاص وكيانات تشارك بشكل مبشر في البرنامج النووي الإيراني
ديسمبر 2011	منع انتشار السلاح النووي	الكونغرس الأمريكي يقر تشريعا جديدا يسمح بفرض عقوبات جديدة على البنك المركزي الإيراني وفرض عقوبات على الدول الثالثة التي تستورد النفط الإيراني.
جانفي 2012	منع انتشار السلاح النووي	الاتحاد الأوربي يوافق على حظر النفط الإيراني،مع فرض عقوبات أمريكية بموجب قانون الحمد من التهديدات الإيرانية وقانون حقوق الإنسان في سوريا(TRA).
نوفمبر 2013		اجتمع ممثلون من إيران مع مجموعة 5+1 وتم التوقيع خطة العمل المشتركة في 24 نوفمبر 2013
جانفي		الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقرر أن إيران تفي بشروط خطة

2014		العمل المشتركة، وعليه أعلنت الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي أنه تم اتخاذ تدابير للتنازل عن عقوبات محددة.
14 جويلية 2015		التوقيع على الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة 5+1
20 جويلية 2015		مجلس الأمن يصدر بالإجماع القرار رقم 2231 الذي يوافق على الاتفاق النووي ويرفع العقوبات النووية التي فرضها مجلس الأمن على إيران بمجرد استيفاء الشروط المنصوص عليها في الاتفاق.
18 أكتوبر 2015		الإقرار رسميا بالاتفاق النووي وبدأ إيران في اتخاذ خطوات للحد من برنامجها النووي مقابل تنازل إدارة اوباما ببعض العقوبات
جانفي 2016		الوكالة الدولية للطاقة الذرية تتحقق مما إذا كانت إيران قد أوفت بالتزاماتها ودخول الاتفاق النووي حيز التنفيذ وتم رفع العقوبات الاقتصادية الثانوية على إيران.
ديسمبر 2016		الكونغرس الأمريكي يوافق على تمديد قانون عقوبات إيران لمدة عشر سنوات قادمة.
ماي 2017		جددت الإدارة الأمريكية رفع العقوبات الثانوية
17 جويلية 2017		الإدارة الأمريكية تتهم إيران بعدم امتثالها للاتفاقية الواردة في خطة العمل المشتركة
25 جويلية 2017		مجلس النواب الأمريكي يصادق على قانون مكافحة الدول المعادية الذي من شأنه فرض عقوبات اقتصادية على إيران وكوريا الشمالية وروسيا
أكتوبر 2017		الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لايؤيد خطة العمل المشتركة ويحمل المسؤولية للكونغرس
جانفي 2018		الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يعيد فرض عقوبات جديدةضد ايران
ماي 2018		الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يقرر خروج بلاده من خطة العمل المشتركة ، وتم إعادة فرض العقوبات الثانوية ضد إيران المفروضة قبل يوم تنفيذ الاتفاق النووي في 16 جانفي 2016.

Source: Entezaralmahdi, Alireza , Untersuchungder Auswirkungenvon Wirtschaftssanktionen auf den bilateralen Handeldes Iran, Abschlussarbeit zur Erlangungdesak ademischen Grades“Master” an der Fakultät für Wirtschaftswissenschaften und Medien der Technischen Universität Ilmenau, September 2019,p.14.

الفرع الأول: العقوبات الاقتصادية الجماعية ضد إيران.

عمل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، على بناء نظام عقوبات اقتصادية دولية على إيران ملزم لجميع الدول الأعضاء فيها، منذ أن أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران غير ممتثلة لالتزاماتها الدولية بخصوص امتلاك الأسلحة النووية عام 2005، وافق مجلس الأمن بالإجماع على الجولة الأولى من العقوبات الأممية ضد إيران في 2006 والتي شملت فرض حضر على المواد والتكنولوجيا المستخدمة في إنتاج اليورانيوم وتخصيبه، وفي تطوير الصواريخ الباليستية، ومنع المعاملات المالية التي توجه لتطوير البرامج النووية وبرامج الصواريخ الباليستية.

حضرت كذلك قرارات مجلس الأمن الدولي عامي 2007 و2008 تقديم مساعدات مالية غير إنسانية لإيران ، وكلفت الدول بتفتيش كل الشحنات المشتبه في احتوائها مواد محظورة [1]. وشدد القرار الصادر عن مجلس الأمن في 2010، نظام العقوبات الدولية الحالي وتبنى المقاربة الأمريكية للعقوبات ، والذي ربط مداخيل النفط الإيراني وقطاعها المصرفي والمالي، بجهود الانتشار النووي ومنه إخضاعها للعقوبات الاقتصادية الدولية.

وفي جويلية 2011 وافق الاتحاد الأوروبي على فرض مجموعة من أنظمة العقوباتالمستهدفة ضد إيران، والتياستهدفت الأشخاص والشركات والقطاعات التيتشارك بشكل مباشر في برنامج إيران النووي ومجالات أخرى. وفي جانفي 2012 وافق كذلك الاتحاد الأوروبي على حظر استيراد النفط الإيراني.

الفرع الثاني: العقوبات الاقتصادية الأحادية ضد إيران.

تمثل العقوبات الأمريكية النسبة الأكبر من العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، بسبب منع انتشار الأسلحة النووية، انتهاكات حقوق الإنسان، رعاية ودعم الإرهاب، إثارة عدم الاستقرار في الخارج، وتستهدف العديد من القطاعات الهامة في البلاد وكذا تمس الأفراد والكيانات، سواء كانوا إيرانيين أو غيرهم من الذين يتعاملون مع الإيرانيين الخاضعين للعقوبات. و يتولى مكتب سياسات العقوبات وتنفيذها، التابع لوزارة الخارجية الأمريكية عملية رسم وتنفيذ العقوبات الاقتصادية ضد إيران، المتعلقة بالسياسة الخارجية الأمريكية المعتمدة لمواجهة تهديدات الأمن القومي[2].

[1]Security Council S/RES/1774(2007) 24 Marc 2007 , and S/RES/1803(2008) 03 March 2008.
[2] Economic sanctions Policy and Implementation,see 20/01/2023 https://2017-2021.state.gov/economic-sanctions-policy-and-implementation/index

أقر قانون حضر انتشار الأسلحة بين العراق وإيران عام 1992 فرض عقوبات على أي شخص أو كيان يساعد طهران في تطوير الأسلحة أو الحصول على أعداد وأنواع الأسلحة التقليدية المتطورة الكميائية أو البيولوجية أو النووية المزعزعة للاستقرار، حيث فرضت تشريعات وقوانين أخرى عقوبات على الأفراد والكيانات التي تساعد في إنتاج أسلحة الدمار الشامل.

تتمثل العقوبات المالية ضد إيران والتي تديرها وزارة الخزانة الأمريكية في عزل إيران على النظام المالي الدولي، بالإضافة إلى حضر المؤسسات المالية التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها والتي لها تعاملات مالية مع إيران، حيث تفرض وزارة الخزانة عقوبات اقتصادية خارج الحدود الدولية والإقليمية بموجب قانون العقوبات الشاملة على إيران (CISADA)*، الذي يحضر على المؤسسات المالية الأجنبية، أو الشركات التابعة لها، التي تتعامل مع البنوك الخاضعة للعقوبات من إجراء صفقات في الولايات المتحدة أو أن تتعامل بالدولارالأمريكي[1]. كما قيدت الولايات المتحدة مستوردي النفط الإيراني من تسديد المدفوعات للبنك المركزي الإيراني، على الرغم من إعفائها لبعض الدول.كما فرضت وزارة الخزانة تدابير تقييدية لمنع وصول إيران للعملات الأجنبية بحيث لا يمكن استخدام هذه الأموال من مستوردي النفط إلا للتجارة الثنائية فيما بينهما، أو لاستيراد المواد ذات الطبيعة الإنسانية.

كما عمل قانون الحد من التهديد الإيراني وحماية حقوق الإنسان في سوريا لعام 2012 على استهداف عملية نقل النفط الإيراني وتأمينه، حيث وضعت المادة 1245 من قانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية 2012 قيودا بعيدة المدى على البنوك الأجنبية التي تتعامل مع البنك المركزي الإيراني في مجال شراء النفط. ويتم التنازل عن هذه القيود إذا خفضت الدولة المستوردة بشكل كبير مشترياتها من النفط الإيراني كل 180 يوما. ووسع قانون الحرية ومكافحة الانتشار النووي الإيراني الصادر في جانفي 2013 نطاق العقوبات لتشمل الشركات الأجنبية. ومن بين الشركات الأجنبية الخاضعة للعقوبات تلك التي تتاجر في صناعات النفط والسيارات الإيرانية أو تقدم خدمات النقل أو التمويل لها، وكذلك تلك التي تتعامل في المعادن النفيسة[2].

*في جويلية 2010، وافق الكونغرس الأمريكي بأغلبية ساحقة على قانون العقوبات الشاملة على إيران والمساءلة وسحب الاستثمارات (CISADA)، ووقعه الرئيس أوباما، الذي استهدف، تصدير المنتجات البترولية المكررة إلى إيران من قبل جهات غير أمريكية. في ذلك الوقت، استوردت إيران حوالي 30 في المائة من البنزين المكرر بسبب الحالة السيئة لمصفاتها.حيث أعلنت بعدها العديد من شركات النفط الدولية الكبرى قطع المنتجات المكررة عن إيران بسبب أحكام قانون CISADA.

[1]Council on Foreign Relations, International Sanctions on Iran ,op ,cit.

[2] Patrick Clawson,U S.Sanctions, Institute of Peace, United States SE 12/022023 https://iranprimer.usip.org/resource/us-sanctions

من بين أهم العقوبات المفروضة على إيران هو فرض حضر على صادات النفط والغاز، وتقليص عائداتها، فقبل 2012 كانت الصادرات النفطية الإيرانية تمثل نصف إيرادات الحكومة الإيرانية وتشكل خمس الناتج المحلي الإجمالي، فقد انخفضت صادراتها بأكثر من النصف من ذلك الوقت، بحيث تستهدف العقوبات الشركات الإيرانية والأجنبية التي تستثمر في مجال النفط أو تقدم الخدمات والاستثمارات المتعلقة بالطاقة، والمشاركة في الأنشطة المتعلقة بتصدير النفط، مثل بناء السفن،وعمليات التأمين على النقل وغيرها من الأنشطة.

كما تفرض الولايات المتحدة الأمريكية حظر على معظم الشركات الأمريكية التي تقوم بمعاملات تجارية مع الشركات الإيرانية منذ عام 1995 ، رغم تخفيفه عام 2000، إلا أنه أصبح شبه كامل بعد خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في 2018. كما جمدت الولايات لمتحدة الأصول المالية لكيانات ومؤسسات وأفراد إيرانيين عقب هجمات 11 سبتمبر 2011 بحجة دعم إيران للإرهاب الدولي، وتشكل هذه القائمة عشرات المؤسسات والأفراد، بما في ذلك البنوك، ومقاولات الدفاع، الحرس الثوري ، كما تم فرض عقوبات لدواعي حماية حقوق الإنسان، بعد قمع قوات الأمن حركة احتجاجية عقب الانتخابات الرئاسية عام 2009. كما تم إدراج فيلق القدس شبه العسكري التابع للحرس الثوري بحجة زعزعة استقرار العراق في 2007،والتحريض على انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا 2011 ،حيث دعمت إيران نظام بشار الأسد، الذي كانت قواته تخمد حركات احتجاجية سلمية.

المطلب الثاني: تأثير العقوبات الاقتصادية ضد إيران على ميزان القوى الإقليمي.

المنطق الأساسي وراء فرض العقوبات الاقتصادية ضد إيران، هو كبح جماحها بصفتها تسعى لان تكون قوة إقليمية رائدة في جوارها الإقليمي، ومعاقبتها لعدم امتثالها لمعاهدة حضر الانتشار النووي التي وقعت عليها في عهد الشاه، وكذلك إعاقة النمو الاقتصادي للبلاد على أمل،أو على الأقل تأخير برنامجها النووي حتى إمكانية وصول حكومة جديدة ربما تكون أقل عداوة مع الغرب وأكثر انفتاحا معه قد تتخلى عن مشروعها النووي. ولهذا تنقسم العقوبات المفروضة على إيران إلى مجالات مختلفة، فقد كانت العقوبات قبل عام 2006 عقوبات أمريكية أحادية الجانب لم يكن لها تأثير سلبي كبير على مكانة إيران الإقليمية. لكن بعد عام 2006، كان للعقوبات متعددة الأطراف والأشد صرامة التي فرضتها الولايات المتحدة وأوروبا والأمم المتحدة تأثير مثبط ومعيق للاقتصاد ومؤثر على مسار القوة الإيرانية.

الفرع الأول: تأثير العقوبات الاقتصادية ضد إيران على مكانتها الجيو اقتصادية في المنطقة.

صنف الاقتصادي الإيراني في سنة 2010 ثالث أكبر اقتصاد في المنطقة بحجم 337,9 مليار دولار، شكلت مداخيل الغاز والنفط 60% منه، و80% من الصادرات الإيرانية، ويتميز الاقتصاد الإيراني بإمكانات طبيعية وثروات كبيرة من المواد الأولية، فتمثل الأراضي الزراعية ما يقارب 20%، ويمتلك 10% من احتياطي النفط المؤكد في العالم، وكذا 15% من احتياطي الغاز الطبيعي[1]. تسببت العقوبات الاقتصادية الدولية ضد إيران، والتي تشمل حظر المعاملات الاقتصادية والمالية، وتستهدف أشخاص وكيانات معينة سواء إيرانية أو أجنبية، في مشاكل كبيرة على الاقتصاد الإيراني، تتراوح بين ارتفاع التضخم، وارتفاع معدلات البطالة، ونقص في السلع والمؤونة، زيادة الفقر وغيرها من التداعيات الأخرى. كما تعول الولايات المتحدة على هذه العقوبات من أجل خلق استياء شعبي داخلي للانتفاضة ضد النظام، فهي تريد أن ينتقل ما حصل في بلدان الربيع العربي إلى إيران[2]. إلا أنه لم تقتصر الآثار على الاقتصاد الإيراني فحسب، بلد مس كذلك اقتصاديات الدول التي تفرض العقوبات أيضا ومواطنيها، فمن خلال حظر التجارة مثلا مع دولة ما فإن الدول التي تفرض العقوبات تقلل من ثروتها عن طريق الحد من خيارات المستهلك، فقد عانت الشركات الدولية التي كانت تتعامل مع إيران ولها استثمارات فيها من خسارة كبيرة ولعل أهمها خسارة السوق الإيراني.

يمثل برنامج العقوبات الاقتصادية الدولية المفروض من طرف الأمم المتحدة، والاتحاد الأوربي، والولايات المتحدة الأمريكية في جويلية2012 منعطف في تاريخ العقوبات ضد إيران، حيث انخفض سعر النفط في السوق العالمية مباشرة ، وارتفعت المواد الأساسية في السوق الداخلية الإيرانية بشكل كبير،وتكبد الاقتصاد الإيراني خسائر فادحة،إذ فقد الريال الإيراني في هذا العام نحو 80% من قيمته أمام الدولار الأمريكي، كما انخفضت الصادرات النفطية الإيرانية من 2,5 مليون برميل يوميا عام 2011 إلى 1,1 مليون برميل يوميا عام 2014، وانكمش الاقتصاد الإيراني بنسبة 5% عام 2013 بسبب القيود التي فرضت على القطاع الخاص، مما كلف إيران خسارة ما لا يقل عن 50 مليار دولار من الإيرادات بحلول 2015. انخفض كذلك الناتج المحلي لإيران بنسبة 15% إلى 20% خلال فترة تشديد العقوبات الاقتصادية الجماعية 2011_2016 عما كان عليه قبل عام 2011، وارتفع معدل البطالة إلى 20%

[1] لأكثر تفاصيل أنظر في مطلب عاصر القوة الإيرانية أعلاه الصفحة رقم:

[2] تأثير العقوبات الاقتصادية الغربية ضد إيران وأبعادها،المركز العربي تم التصفح 2022/12/23
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies//Pages/The_impact_and_repercussions

عام 2014، هدفت العقوبات المالية التي فرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إلى ضرب قلب صناعة النفط وهي حسابات تستند إلى الأنماط الاقتصادية والتجارية لإيران. كان أحد الإجراءات الأكثر جدوى قرار الاتحاد الأوروبي باستبعاد إيران من النظام العالمي لجمعية الاتصالات المالية بين البنوك العالمية (SWIFT) الذي يسمح بتدفقات العملات الدولية. وضع هذا القرار ضغطًا كبيرًا على المدفوعات الدولية والتجارة الثنائية[1].

بعدما تم إبرام الاتفاق النووي في 2015، انتعش الاقتصاد الإيراني وسجل الناتج المحلي نسبة نمو هامة قدرت ب12,3% وفقا للبنك المركزي الإيراني، نظرا لارتفاع صادرات البلاد من النفط والغاز،إلا أن نسبة النمو لم تدم طويلا، حيث انخفض مرة أخرى إلى 3,7%، مما أدى إلى احتجاجات عارمة مناهضة للحكومة الإيرانية.

أدى خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي الإيراني عام 2018، وإعادة فرض عقوبات اقتصادية جديدة إلى توقف الاستثمار الأجنبي، وتذبذب في صادرات النفط والغاز، وكذا في الناتج المحلي الإجمالي قدر ب-2,25% في 2018، و-1,34% في سنة 2019، كما هو موضح في الجدول أعلاه، في الوقت نفسه، ارتفع معدل البطالة من 14,5 في عام 2018 إلى 16,8 في عام 2019. إلا أن الناتج المحلي شهد ارتفاعا في 2020 قدر 1,2% , وهو ما عبر عليه الرئيس الإيراني روحاني بأن إيران تجاوزت العاصفة الناجمة عن العقوبات الجديدة[2].

اختلفت الدراسات بدورها حول تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية على إيران ، ففي حين تعتبر بعض الدراسات أن العقوبات الاقتصادية أثرت بالفعل على الاقتصاد الإيراني، لاسيما بعد تشديد العقوبات عليها في 2012، والتي خلفت ضغوطا كبيرة على الاقتصاد الإيراني ، ومع ذلك لم يكن يصل هذا الأخير إلى حد الانهيار ، نظرا لتكيف الحكومة الإيرانية مع أنظمة العقوبات، وكذا قيام الشركات الإيرانية الوطنية بتأسيس شركات وهمية مبنية على تجارة المقايضة ومعتمدة على السوق السوداء، حيث يستخدم التجار الإيرانيون آليات التبادل غير الرسمية للبنوك، ويستفيدون من انخفاض قيمة العملة الإيرانية ويعتمدون بشكل كبير بزيادة الصادرات غير النفطية مثل السلع الزراعية، والمعادن، والسلع المصنعة، كما يستثمر الأثرياء الإيرانيون في الأصول الباهظة مثل العقارات والمعادن النفيسة، وقيام البعض منهم إلى

[1] Flavius Caba Maria, Radu Cristian,The impact of international economic sanctions on nationaleconomies.TheIslamicRepublicof Iran-acaseinpoint,**Sciendo** ,Romania, p.28.

[2] Six charts that show how hard US sanctions have hit Iran see 18/12/2022 https://www.bbc.com/news/world-middle-east-4811

نقل أعمالهم خارج البلد، وتستثمر كذلك الشركات الإيرانية في التصدير من إيران إلى أوربا والعكس عبر تركيا كدولة ثالثة .إلا انه حسب دراسة قام بها الثلاثي (هوفمباور وشوت وإليوت) حول تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية ضد إيران على تجارتها الثنائية خلال الفترة من 1973 إلى 2007 بدراسة 30 شريك تجاريا بينت الأثر السلبي للعقوبات ب 8% فقط على الاقتصاد الإيراني، فقد كان للعقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران تأثير ضئيل جدا على التجارة الثنائية مع الشركاء[1]. غير أن هذه الدراسة كانت في حدود 2007، وأن شدة العقوبات ضد إيران كانت منذ 2012 وعرفت تشديدا كذلك في 2018، حيث تبقى هذه الدراسة غير شاملة لمسار العقوبات الاقتصادية ضد إيران.

1. انخفاض في صادرات النفط:

أثرت العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران بشكل مباشر على صادرات النفط الإيرانية منذ بداية عملية فرضها، إلا أن هذا التأثير لم يكن كبير إلى غاية 2011، إلا أن بعد جانفي 2012، وبعد موافقة الاتحاد الأوربي على حظر النفط الإيراني، وكذا فرض عقوبات أمريكية بموجب قانون الحد من التهديدات الإيرانية وقانون حقوق الإنسان في سوريا(TRA) ، حيث انخفضت صادرات النفط الإيرانية من 3,2 مليون برميل يوميا الى 1,1 مليون برميل يوميا ، كما ارتفع إنتاج النفط الإيراني بعد 2015 بموجب التوقيع على الاتفاق النووي الإيراني، وبلغ إنتاج النفط الخام في إيران 3,8 مليون برميل يوميا في 2018، تصدر منها 2,3 مليون برميل يوميا، تم شراءه من قبل ثماني دول، منحتها الولايات المتحدة إعفاءات لمدة 6 أشهر بعد دخول العقوبات الأمريكية الجديدة حيز التنفيذ، في 2018، وهي الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان واليونان وايطاليا. وبحلول أفريل 2019، انخفضت صادرات النفط الإيرانية إلى 1مليون برميل يوميا في المتوسط، هذا ما انعكس على إيرادات الحكومة والتي انخفضت بدورها بمليارات الدولارات، لاسيما النقد الأجنبي ،حيث يقدر صندوق النقد الدولي احتياطات إيران من العملات الأجنبية ب86 مليار دولار منخفضة بنسبة20% من مستواها في 2013، وهي ليست قادرة للوصول إلى هذه الاحتياطات إلا بنسبة ضئيلة في حدود 10% بسبب القيود المفروضة على قطاعها المالي.

[1]Entezaralmahdi,Alireza , op,cit ,p.06.

ألا أن بعض المحللين اعتبر انخفاض الصادرات النفطية الإيرانية في حدود 1 مليون برميل يوميا لا يعكس عمليات التصدير الفعلية، بسبب النشاط الموازي لعملية التصدير في السوق السوداء، وكذا تستر الدول المستوردة على مشترياتها النفطية، وكذا تجنب تعقب الناقلات النفطية*.

الشكل رقم32: صادرات إيران من النفط

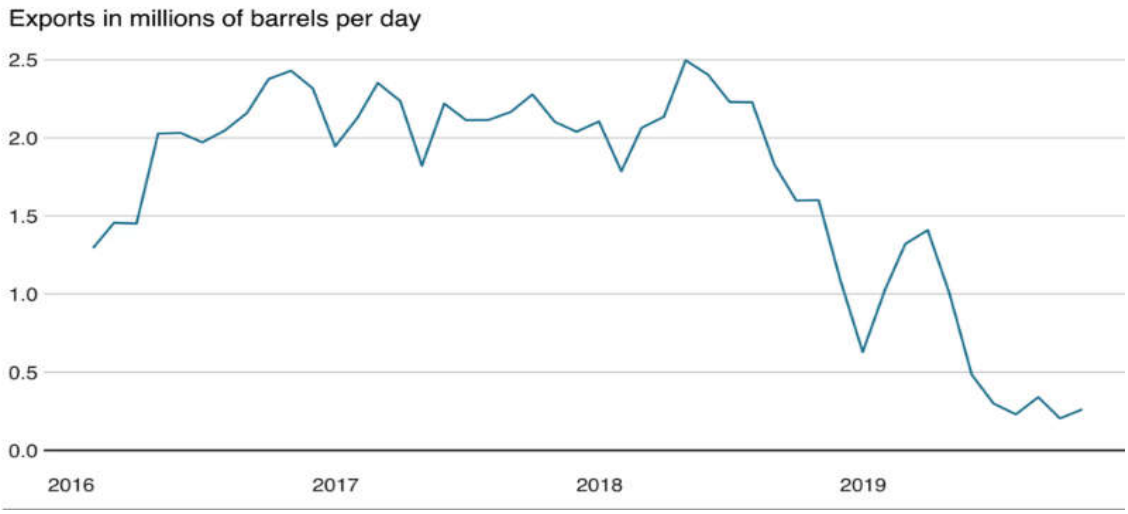

Source : https://www.bbc.com/news/world-middle-east-4811

2. انخفاض قيمة العملة الإيرانية:

عادة ما يسير انخفاض قيمة العملة والتضخم جنبا إلى جنب في نفس الوقت، أدى ارتفاع التضخم إلى انخفاض كبير في قيمة العملة الايرانية ، فقد انخفضت قيمة الريال مثلا في 2012 ب60% بعدما كان سعر صرف واحد دولار مقابل 11600 في 2011 بلغ حوالي 19580 ريا مقابل واد دولار أمريكي ، وفقدت العملة الإيرانية 50% من قيمتها مقابل الدولار الأمريكي في السوق الغير رسمية والتي تعتبر هي الرائجة في إيران، بعد خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران، بعدما أن كان سوق العملة في استقرار لمدة أربعة سنوات تقريبا، حيث يستخدم السعر الرسمي الثابت البالغ 42 ألف ريال للدولار الواحد في 2019، بعدما كان في حدود 13650 ريال للدولار في 2014.

* اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية الناقلات النفطية الإيرانية بانتهاك القواعد القانونية الدولية من خلال إيقاف تشغيل أجهزة الإرسال والاستقبال الخاصة بنظام التعرف التلقائي، كما تقوم إيران في كثير من الأحيان بعمليات نقل من سفينة إلىأخرى لنقل النفط والمنتجات النفطية.

يرجع انخفاض العملة الإيرانية ، إلى المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها هته الأخيرة، وارتفاع الطلب على العملات الأجنبية من طرف المواطنين الإيرانيين، الذين فقدوا الثقة في ادخار عملتهم الوطنية، وتآكل قيمة مدخراتهم، وانخفاض قوتهم الشرائية بشكل كبير. كما يدفع ارتفاع حجم السيولة النقدية في إيران، والركود الذي مس سوق السكن والعقارات في قيام الكثير من الإيرانيين باستثمار أموالهم في الذهب والعملات الأجنبية (بسبب انخفاض أسعار الفائدة المصرفية).

إلا أن منذ سبتمبر 2018 استعاد الريال نوعا ما قيمته ، بعدما أطلق البنك المركزي الإيراني مزيدا من الدولارات في السوق واتخذت السلطات إجراءات صارمة ضد السوق السوداء للعملة ،مما شهدت الأسعار مستوى ارتفاع قيمة الريال مقابل الدول ،حيث وصل الريال إلى 176 ألف مقابل واحد دولار[1].

3. ارتفاع معدل التضخم وتراجع القدرة الشرائية:

أدى ارتفاع تكاليف الاستيراد بسبب القيود التجارية والمالية وارتفاع تكاليف المعاملات المالية إلى زيادة كبيرة في الأسعار، فقد دفعت إجراءات الحظر على الأسلحة النووية الى الضغط المتزايد على الاقتصاد الايراني، مما أحدث اضطرابات في سلاسل التوريد وارتفاع تكاليف التشغيل وهذا ما حدوث تضخم كبير في الاقتصاد الإيراني، كما أدى انخفاض قيمة العملة إلى ارتفاع معدل التضخم إلى حوالي 60% في 2011ـ2013[2].

مع دخول الاتفاق النووي حيز التنفيذ في 2016 انخفض إلى 12%، أما بعد خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي فقد ارتفع التضخم من جديد. فقد قدر صندوق النقد الدولي نسبة التضخم في إيران ب 30,5% في 2018 ووصل إلى 47,5% في مارس 2019 ، حيث دفعت هذه النسبة المرتفعة إلى ارتفاع شديد في الأسعار، خاصة منتجات اللحوم التي ارتفعت بدورها بنسبة 116%، كما ارتفعت أسعار الأغذية والمشروبات بنسبة 61%، وارتفعت أسعر التبغ بنسبة80%، كما خفضت دعم البنزين مما أدى إلى ارتفاعه بنسبة 50%(15000 ريال للتر), هذا ما دفع بالحكومة الإيرانية إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات ، للحفاظ على الاستقرار العام في البلاد، حيث حظرت تصدير الماشية والأغنام، مع السماح

[1]Six charts that show how hard US sanctions have hit Iran see 18/12/2022 https://www.bbc.com/news/world-middle-east-4811
[2]Entezaralmahdi,Alireza , op,cit ,p.15.

باستيرادها، ووفرت المدخرات البالغة 2,5 مليار دولار من أجل تقديم مساعدات اجتماعية ل18 مليون أسرة.

أدى ارتفاع الأسعار إلى اندلاع إضرابات جماهيرية و خروج مئات الآلاف من الناس إلى الشوارع في جميع أنحاء البلاد، رافقتها حملة قمع من طرف قوات الأمن الإيرانية أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 208 أشخاص حسب منظمة العفو الدولية، التي رفضتها الحكومة الإيرانية ووصفتها بالأكاذيب.

توصلت دراسةحول فعالية العقوبات ضد إيران إلى استنتاج حول التسلسل الزمني للعقوبات بينت أن آثارها تكون أكثر قوة في العامين الأولين بعد تنفيذها. أي التأثير القوي للعقوبات يكون أقوى في العامين الأولين، حيث يتلاشى بعد ست إلى سبع سنوات، لأن التكيف الاقتصادي يأتي في مكانه الصحيح. كما هو الحال بالنسبة لإيران، لا يبدو أنه يؤثر على القيادة والنظام السياسي والأمني. ومع ذلك، إذا أخذنا في الاعتبارالبيانات الإجمالية، مثل مستوى الناتج المحلي الإجمالي، وقيمة العملة، والحد من عائدات النفط، واستلام المدفوعات الدولية (مع تأثير ملموس على التدفقات الاقتصادية)، هناك آثار واضحة للعقوبات. في الوقت الحالي، يتعرض الاقتصاد الإيراني لخنق بسبب عقوبات "الضغط الأقصى" الأمريكية وتقويضه. مع ذلك بدلاً من تغيير المسار[1].

إلا أنه في دراسة استشرافيةقام بها البنك الدولي، حول تأثير رفع العقوبات الاقتصادية ضد إيران على المستويين العالمي والإقليمي بينت أنه سيكون هناك تأثير إيجابي واضح على مكانة إيران الإقليمية ومنه على ميزان القوى الإقليمي، حيث تكون التأثيرات العالمية ملحوظة في قطاع الطاقة،فقد تؤدي عودة صادرات النفط الإيرانية إلى مستويات ماقبل 2012؛ أي إلى إضافة مليون برميل يوميا في سوق النفط العالمية، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار العالمية، وتكون كذلك تأثيرات إقليمية على إيران وشركائها التجاريين الرئيسيين، بما في ذلك دول في الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، من خلال توسيع التجارة النفطية وغير النفطية[2].

يؤدي رفع العقوبات الاقتصادية على قطاع النفط الإيراني، وخاصة الحضر الذي تفرضه دول الاتحاد الأوربي منذ،2012 والذي كان الأكثر تأثيرا للعقوبات ،لأنها قلصت حجم صادرات أهم سلعة

[1]Flavius Caba Maria, Radu Cristian,op,cit,27.
[2] Elena Ianchovichina, Shantayanan Devarajan, and Csilla Lakatos, Lifting Economic Sanctions on Iran: Global Effects and Strategic Responses,World Bank Group, February 2016, p.26.

تصدير في إيران، وبالتالي سيكون لإلغاء الحضر النفطي أكبر تأثير على الاقتصاد الكلي لإيران وبقية العالم، حيث يمثل النفط 64% من عائدات الصادرات الإيرانية، كما لها حصة كبيرة من إجمالي الصادرات العالمية تقدر ب8%، كما تؤدي عملية إزالة أو تقليص عقوبة تفتيش البضائع على الصادرات والواردات الإيرانية، إلى انخفاض تكاليف النقل والشحن من والى إيران، الذي بدوره سيكون له تأثير إيجابي على تجارة البضائع الإيرانية، ويعزز بشكل خاص الصادرات والواردات الإستراتيجية وغيرها من السلع مع هوامش نقل معقولة.

تظهر هذه الدراسة أن المكاسب من رفع العقوبات الاقتصادية هي الأكبر بالنسبة لإيران، حيث ينمو الناتج المحلي بأكثر من 18مليار دولار سنويا، ويرتفع نصيب الفرد بنسبة 3.7%، ويستفيد الاقتصاد الإيراني من عائدات تفوق 8مليار دولار بسبب رفع الحضر الأوربي على قطاع النفط، في حين يؤدي انخفاض تكاليف الصادرات والواردات، وتحسين ظروف تجارة الخدمات عبر الحدود إلى مكاسب إضافية تقدر ب5مليار دولار. أما على المستوى العالمي فسيكسب المستوردون للنفط ويخسر المصدرون للنفط، مع توقع انخفاض في أسعار هذه المادة الإستراتيجية تصل إلى 13% بسبب الكمية الإضافية من النفط الإيراني، فالمكاسب المتوقعة التي يحققها كل من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة هي 67 و34 مليار دولار على التوالي، كما يزيد نصيب الفرد من الرفاهية ب0,5% في الاتحاد الأوربي، و0,25% في الولايات المتحدة الأمريكية، أما الدول المصدرة للنفط ولاسيما الدول الخليجية فمن المتوقع أن يخسروا 3,9% من نصيب الفرد من الرفاهية؛ وما يعادل 55مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي[1].

الفرع الثاني : تأثير العقوبات الاقتصادية على التوازنات الإستراتيجية في الشرق الأوسط.

عملت العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على إيران على كبح الدور الإقليمي، والقوة الإيرانية للحفاظ على توازن القوى الإقليمي، ولهذا اعتبر البعض أن الاتفاق النووي الإيراني يخل على المدى القصير بتوازن القوى في الشرق الأوسط، ويعزز التنافس الاستراتيجي بين الجبهة الشيعية والجبهة السنية والإسرائيلية. مما جعل إسرائيل والدول العربية والخليجية تحديدا تمثل أطرافا رئيسة معنية بالسياسة الأمريكية تجاه إيران وبرنامجها النووي، فإن أي حوار أمريكي – إيراني يجب الاهتمام به لأنه يمس صميم معادلة توازن القوى، وقضية الأمن الإسرائيلي والخليجي.

[1] Ipid ,p.29.

رحب الإيرانيون بالاستثمارات من أوروبا والقوى الناشئة، بما في ذلك الصين، التي تتأتى بفعل توقيع صفقة سياسية والاتفاق على الملف النووي الذي بدأت المشاورات بشأنه في 2013، هذا مادفع بحلفاء إيران بحسابات أكثر إستراتيجية. كان الرئيس السوري بشار الأسد أول من ابتهج، حيث قدم "التزاما أكبر لطهران لأسباب جيدة"، أو المزيد من الموارد لنظامه وكذلك حلفائه الإقليميين الآخرين مثل حزب الله اللبناني، والحكومة العراقية، والميليشيات الشيعية في العراق وسوريا، والمتمردين الحوثيين في اليمن، والمعارضة في البحرين. وعلى الجانب الآخر، تخشى الدول الخليجية من ما أصبح يعرفبالقوس الجيوسياسي الهلال الشيعي، من أن الإفراج عن الموارد الاقتصادية يضيف قوة وشرعيةلطهران، مما يجعلها العملاق الإقليمي الذي يمكنه الآن استخدام كل حالة أزمة لتحقيق أهدافها السياسية والعسكرية[1].

في اليمن، كان رد الفعل على الاتفاق النووي الإيراني، الذي بإمكانه أن يحقق هيمنة إيرانية سريعا. حيث شنت القوات الموالية للرئيس السابق منصور هادي، بدعم من السعوديين، غارة جوية ضخمة استهدفت الحوثيين في عدن، مضيفة أنها ستفعل "كل شيء" للسيطرة على المدينة المطلة على مضيق باب المندب، الذي يتيح الوصول إلى قناة السويس. وفي البحرين، تم تفسير الاتفاق على أنه تفويض مطلق لإيران لتطوير القنبلة الذرية – وفقا لوزير الشؤون الخارجية الشيخ خالد آل خليفة – الأمر الذي سيؤدي بلا شك إلى سباق نووي. إنها ليست مجرد مسألة المملكة العربية السعودية. وسترغب دول أخرى في المنطقة أيضا في امتلاك هذه القدرة. يوجد في البحرين سكان سنة يشعرون بأنهم أكثر عرضة لمخاطر إيران أقوى بسبب المعارضة الداخلية، التي توصف بأنها شيعية، والتي تحدت النظام الملكي في مظهره الخاص من مظاهر "الربيع العربي" منذ عام 2011.

المخاوف الخليجية، غذت احتمال تقارب غريب في المصالح بين المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى وإسرائيل، حيث تكثر الشائعات عن اجتماعات بين مسؤولين إسرائيليين، مع نظرائهم من دول الخليج. وفي الوقت نفسه في تركيا، كان رجب طيب أردوغان أكثر دبلوماسية، حيث أشاد باتفاق فيينا باعتباره يساهم في الاستقرار بينما حث إيران أيضا على إعادة التفكير في سياساتها في سوريا واليمن. لقد تجنب أردوغان الانحياز الواضح بين طهران والرياض، ولكن إذا رفعت إيران "مكانتها"، فقد يشعر أردوغان، إذا بقي حزبه في السلطة، بأنه مضطر لتبني موقف السعوديين في التوازن الإقليمي.

[1] **Alessandro Bruno** A New Balance of Power in *the Middle East* **Geopoliticalmonitor** *see 25/12/2022 https://www.geopoliticalmonitor.com/a-new-balance-of-power-in-the-middle-eas*

ولهذا فان التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط، قد أعادت له التجاذبات حول فرض العقوبات الاقتصادية أو توقيع اتفاق نووي إلى إعادة رسم الخريطة، وقسمها إلى أربعة معسكرات: إيران، والمملكة العربية السعودية، وتركيا، وإسرائيل. المملكة العربية السعودية هي رأس المعسكر السني مع إيران الأقوى سياسيا وماليا على الطرف المقابل. تركيا لا تزال بينهما. سيكون التوازن الإقليمي الجديد هو الهدف النهائي، وفي غضون ذلك سيتعين التوصل إلى تسوية مؤقتة لضمان "إدارة الأزمات" الأكثر سلاما. في العراق، قد تساعد إيران في تهدئة المخاوف السعودية والتركية من خلال الانفتاح على القبائل الكردية والسنية، والتغلب على التفرد الطائفي المؤسف لرئيس الوزراء السابق المالكي، الذي ساعدت طائفيته على انتشار داعش. ولم يتغلب خليفته الأكثر اعتدالا ولكن لا يزال شيعيا، حيدر العبادي، على الانقسامات التي خلفها المالكي.

ستكون سوريا هي المرحلة الرئيسية، حيث من الواضح أن إرهاب الدولة داعش، الذي كان بمثابة الطرف الماسي للكتلة السنية في مواجهة التوسع الشيعي، لا يمكن احتواؤه وإيقافه دون اتفاق واسع، خاصة مع القوات المرتبطة بنظام الأسد. وفي المقابل، سيتعين على قوات المتمردين الأكثر اعتدالا المرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين والمملكة العربية السعودية وإيران وروسيا، فضلا عن القوى العربية والغربية الأخرى والولايات المتحدة نفسها، التوصل إلى اتفاق. لقد أثبتت الحملات العسكرية عدم فعاليتها على الإطلاق وأن الدبلوماسية الشاملة هي وحدها التي يمكن أن تحقق تقدما. تركيا، التي تشعر بالقلق إزاء إمكانية الاستقلال الكردي والتي لها علاقات اقتصادية ومالية مع إيران.

يظهر التحليل التاريخي للعقوبات الاقتصادية الدولية ، أن هذه الأخيرة لا يمكنها من منع دولة جيدة التجهيز من امتلاك أسلحة نووية، خاصة إذا ما كانت الدولة مصممة أن تصبح قوة نووية ولديها بعض الموارد المالية، فسوف تنجح في النهاية حتى لو تأثر اقتصادها بشدة، حيث اختبرت باكستان سلحا نوويا رغم المعانات الشديدة للاقتصاد الباكستاني ، فرغم من انخفاض الصادرات وارتفاع التضخم والبطالة، فان الاقتصاد الإيراني لا ينهار، كما أن معظم المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الإيراني حيب بعض الدراسات هي مشاكل ناتجة عن سوء الإدارة والتسيير، حيث أصبح الإيرانيون يدركون بشكل متزايد أن الحكومة الإيرانية مسؤولة عن معظم المشاكل الاقتصادية للبلاد[1].

[1]Entezaralmahdi,Alireza,op,cit,p 12.

وفي الأخير يمكن القول أن الولايات المتحدة قد اضطلعت في الوقت الحالي بدور مباشر أكثر بكثير في تحقيق التوازن ضد إيران،وأن هذه العقوبات الاقتصادية ضد إيران قد أثرت على التوازنات الإقليمية من خلال:

- إضعاف القدرات المادية والمعنوية للقوى الإقليمية المتحدية لنظام توازن القوى الإقليمي القائم من خلال كبح قوتها الاقتصادية والعسكرية .
- الحد من انتشار الأسلحة النووية وعد السماح لإيران بان تكون قوة نووية في المنطقة.
- منع إيران من التغلغل واختراق الأنظمة القائمة في المنطقة من خلال ما يعرف بالتمدد الشيعي في دول الجوار (العراق، لبنان، اليمن) فإيران تعتبر نفسها الآن قوة إقليمية، تنتج الأمن، وفي هذا السياق يمكنها المساعدة في العراق وأفغانستان ولبنان"، وهو خط تفكير تم التعبير عنه بشكل واضح في اتفاق 5+1 لحل الملف النووي. لكن الولايات المتحدة لا تعترف بهذا الخط، معتبرة أنه يتناقض مع سياسة توازن القوى.
- تخشى الدول الخليجية من ما أصبح يعرفبالقوس الجيوسياسي الهلال الشيعي، من أن الإفراج عن الموارد الاقتصادية يضيف قوة وشرعيةلطهران، مما يجعلها العملاق الإقليمي الذي يمكنه الآن استخدام كل حالة أزمة لتحقيق أهدافها السياسية والعسكرية.
- ثنيها على زعزعة استقرار الأنظمة الموالية للولايات المتحدة في المنطقة لاسيما في ظل أحداث الربيع العربي(البحرين، العربية السعودية، اليمن)
- العمل علىالحفاظ على إمدادات الطاقة وضمان المصالح الأمريكية
- الحفاظ على امن إسرائيل.
- إضعاف القدرات العسكرية والاقتصادية

كما ساهمت العقوبات الاقتصادية الدولية في جعل إيران تنظم إلى التحالف الدولي المتشكل في النظام الدولي بعد الحرب الأوكرانية الأخيرة الساعي لمحاولة القضاء على الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي وخلق نظام دولي متوازي الأقطاب.

- إيران كقوة تعديلية في النظام الإقليمي: المحددات والمرتكزات:

ولهذا السبب ولأسباب أخرى متعلقة بالاكتشافات الأمريكية في موارد الطاقة الصخرية، ستكون منطقة الشرق الأوسط على بدايات مرحلة جديدة من العلاقات وتوازنات القوى التي ستؤدي الى تغيير شكل المنطقة ومعادلاتها.

لاشك أن إسرائيل والدول العربية والخليجية تحديدا تمثل أطرافا رئيسة معنية بالسياسة الأمريكية تجاه إيران وبرنامجها النووي، فإن اي حوار أمريكي – إيراني يجب الاهتمام به لأنه يمس صميم معادلة توازن القوى، وقضية الأمن الإسرائيلي والخليجي.

لذا فان أي نوع من هذه الحوارات التي تقرب وجهات النظر، تثير مخاوف حقيقية ومشروعة لدى هذه الأطراف، ولهذه المخاوف لدى دول الخليج العربي مسوغاتها من خطورة السيناريوهات المحتملة من الحوار بين الولايات المتحدة الأمريكيةوإيران على أمنها، فان انتهى اتفاق لوزان كما هو متفق عليه في 30/ حزيران 2015 إلى اتفاق تسوية شاملة، تتخلى بموجبه إيران عن برنامجها النووي مع ضمان تعاون دولي – إيرانيلإنتاج الوقود النووي للأغراض السلمية فقط مقابل تثبيت طموحاتها ومكانتها في مناطق النفوذ القريبة منها، فان هذا السيناريو يعني: الإقرار بنفوذ إيران على حساب الأطراف الخليجية[1].

وقد استتبع هذا التحول لصورة المنطقة في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي تحولا آخر هو تغيير نمط الإدارةالأمريكية لصراعات المنطقة، الذي بدا واضحا بانخفاض مستوى الحماس لديها بالانخراط العسكري المباشر في تلك الصراعات، مقارنة كما يحدث في السابق لتامين إمدادات الطاقة.

وتأسيسا على هذه الرؤية فان نظاما جديدا من توازن القوى قيد النشوء لسد الفراغ الذي يحدثه التراجع الأمريكي النسبي من أدواره في المنطقة، وهذا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية ستبقى لاعبا في الشرق الأوسط لضمان مصالحها، مع حرصها على عدم الانخراط العسكري المفرط، وكان لهذا التراجع عن الأدوار في المنطقة شواهد بدت جلية في انسحاب قواتها من العراق ، وربما قريبا الانسحاب من أفغانستان، وإحجامها عن التدخل العسكري المباشر في سوريا، فضلا عن التفاوض مع إيران بشأن برنامجها النووي الذي انتهى أخيرا باتفاق لوزان. هذه الشواهد مغايرة تماما عما كان في تسعينيات القرن

[1] إيران والنظام الإقليمي الجديد, البيان تم تصفح الموقع يوم 18\12\2022
https://www.bayancenter.org/2015/04/614

الماضي وتواجدها في مياه الخليج العربي، أو كما حدث في العراق عام 2003 وقبلها أفغانستان عام 2001.

هذا التراجع في الدور الأمريكي في المنطقة وإصرارها على حسم موضوع البرنامج النووي عن طريق الحوار، يجعل موازين القوى مؤتيةلإيران، وهنا لابد من الإشارةإلىأن طيلة المسيرة التفاوضية الماراثونية الأمريكية–الإيرانية بشأن البرنامج النووي الإيراني ثبتت نقطة خلاف رئيسة أساسية وهي "الملف النووي الإيراني" ولم تتطرق إلى نفوذ إيران في المنطقة الذي عدّه البعض اعترافا أمريكيا ضمنيا بهذا النفوذ. مما جعل نقطة الخلاف الرئيسة " البرنامج النووي" في نظر بعض المحللين هي نقطة تلاقي وتعاون وتفاهم إقليمي بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية.

ويرى المراقبون أن الدور المرتقب الذي ستلعبه إيران في الترتيبات الإقليمية القادمة بحكم نفوذها الذي يمتد من العراق إلى جنوب لبنان وكذلك نفوذها في اليمن، سيكون وضعا مناسبا للمصالح الأمريكية الجديدة في المنطقة، وهو نشوء نظام إقليمي جديد يخفف عنها الأعباءالأمنية والعسكرية[1].

– الدوافع الإستراتيجية والأمنية للبرنامج النووي الإيراني:

يندرج تطوير القدرات النووية لإيران في إطار تصور متكامل للسياسة الخارجية الإيرانية إقليميا ودوليا حيث تسعى السياسة الخارجية لإيران إلى بناء مكانة متميزة على الساحة الإقليمية، والقيام بأدوار متعددة تبدأ بالمشاركة في ترتيبات أمن الخليج، وتحقيق الاستقرار في منطقة شمال غرب آسيا، أيضا الاستفادة من التحولات الهيكلية في النظام الدولي لوضع استراتيجية استقطابية لملء الفراغ الإيديولوجي في العالم الثالث عقب انهيار

الاتحاد السوفيتي، مع استمرار المواجهة مع الولايات المتحدة، وعلى ذلك فإن السلاح النووي يمكن إيران من تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية.

ووفر الجوار الغير مستقر لإيران دافعا "استراتيجيا" لتطوير قدراتها النووية حيث أنها محاطة أما بدول عدائية مثل عراق صدام، أو دول قوي غير موثوق بها مثل (باكستان–روسيا) أو دول متحالفة كلية مع الولايات المتحدة الأمريكية، أيضا كان ما يزيد من مؤشرات عدم الاستقرار بالمنطقة تزايد الوجود

[1] إيران والنظام الإقليمي الجديد, البيان تم تصفح الموقع يوم 18\12\2022
https://www.bayancenter.org/2015/04/614

الأمريكي في منطقة آسيا الوسطي والقوقاز، لاسيما الدول التي تمثل المحيط الاستراتيجي الحيوي لإيران مثل تركيا، وأذربيجان، وأفغانستان علاوة على تصاعد المواقف العدائية الأمريكية تجاه إيران .

وكان من نتيجة اختلال معادلات القوة في منطقة الخليج بعد انهيار العراق كقوة عسكرية وبشرية كبري، ودخول معظم دول الخليج في مظلة الحماية الأمريكية من خلال القواعد العسكرية الموجودة في هذه الدول وتهميش الدور المصري في أمن الخليج وعملية التسوية بين العرب وإسرائيل دافعا لإيران لتطوير قدراتها النووية لمواجهة تهديدات الجانب الأمريكي أو الإسرائيلي .

وكان من أثر التطورات التي جرت على الساحة الدولية لاسيما عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة، ثم إقدام الإدارة الأمريكية على شن حرب وقائية ضد أفغانستان في أكتوبر 2001 وإسقاط نظام حركة طالبان بها بدعوي مكافحة الإرهاب، وإسقاط حكومة صدام حسين في أبريل 2003 بدعوي امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، زيادة المخاوف الإيرانية من أن تقوم أدارة بوش من استهداف إيران عسكريا بهدف إسقاط الحكم بها بالقوة، حيث شكل الجوار العسكري الأمريكي في كل من أفغانستان وجمهوريات آسيا الوسطي أكبر تهديدا لإيران من اتجاه الشرق والشمال، والمحاولات الولايات المتحدة لعزل إيران عن إيجاد أي دور لها داخل أفغانستان، فضلا عن تدخلها في بترول بحر قزوين، وهو أمر يحد من الدور الإيراني في إطار تطوير مصالحها البترولية مع بعض جمهوريات آسيا الوسطي، خاصة مع أذربيجان، فسيطرة الولايات المتحدة على مناطق البترول والغاز في آسيا الوسطي وبحر قزوين من شأنه أن يحد من تطوير العلاقات الإيرانية مع هذه الدول، وخلق دور منافس لمصادر الطاقة في بحر قزوين في مقابل البترول الإيراني وبترول دول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما دفع القيادة الإيرانية نحو تعزيز قدراتها العسكرية لاسيما النووية منها لردع الولايات المتحدة واستعدادا لكافة الاحتمالات المستقبلية .

ومثل الارتباط الكبير بين مدركات الأمن ورؤية القيادة الإيرانية للسلاح النووي ورؤيتها لدور القوة العسكرية في السياسة الخارجية الإيرانية ككل حيث تتركز السياسة الدفاعية لإيران على محورين رئيسين:

الأول: امتلاك القدرة على الدفاع عن الأراضي الإيرانية في مواجهة التحرشات الأمريكية والإسرائيلية والتي ازدادت عقب الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003.

الثاني: فهو يتمثل في تعزيز الدور الاستراتيجي الإقليمي لإيران سواء في منطقة الخليج أو الشرق الأوسط أو بحر قزوين وآسيا الوسطي وجنوب غرب آسيا، لذا فإن القيادة الإيرانية تري في امتلاك السلاح

النووي مصدرا للردع ومضاعفة المكانة والهيبة فامتلاك الأسلحة النووية تدعم مكانة الدول المالكة لها وتعزز دورها في القضايا الخارجية .

تتركز السياسة الخارجية والدفاعية لإيران على مواجهة هذه التحديات عبر منظومة متكاملة من الإجراءات، والتي تركز على تطوير قدرات إيران الشاملة، لا سيما في مجال القدرات التسليحية لقواتها المسلحة التقليدية، علاوة على تنشيط برنامجها النووي، أيضا بناء شبكة من الروابط والتحالفات في الدوائر الجيوبوليتيكية المحيطة بها لاسيما في الخليج والشرق الأوسط وبحر قزوين، من أجل امتلاك قوة أكبر على مواجهة التهديدات المختلفة مع زيادة فرص إيران في تعزيز مكانتها الإقليمية وحماية مصالحها الإستراتيجية[1].

- تأثير حقوق الإنسان في إيران العقوبات الاقتصادية:

أدت برامج العقوبات الأحادية الجانب ضد إيران، وكذا العقوبات الثانوية ضد الأطراف الثالثة، والإفراط في الامتثال لبرامج العقوبات من قبل الشركات والمؤسسات المالية وإتباعها لسياسات عدم المخاطرة ، إلى تفاقم التداعيات الإنسانية والاقتصادية على المواطنين الإيرانيين، ولا سيما الأكثر ضعفا.

وقالت ألينا دوهان، المبعوثة الخاصة لإيران لتقييم الأثر السلبي للعقوبات الاقتصادية الانفرادية حقوق الإنسان، أنها سمعت روايات مقلقة من مرضى يعانون من أمراض نادرة وأشخاص ذوي إعاقة حول التحديات التي واجهوها في الحصول على الأدوية والمعدات اللازمة، وقالت: "أشعر بقلق بالغ إزاء العواقب التي تهدد الحياة بسبب ارتفاع التكاليف وفي بعض الحالات الغياب التام للأدوية المتخصصة والمعدات الطبية بسبب القيود التجارية والمالية الناجمة عن العقوبات، وكذلك بسبب إحجام الشركات الأجنبية المبالغ فيه عن توريد هذه السلع خوفا من العقوبات، بما في ذلك الملاحقة الجنائية المحتملة والعقوبات المالية"[2].

أدت العقوبات المفروضة على القطاعات الاقتصادية الرئيسيةالإيرانية وعلى مؤسساتها المالية، إلى انخفاض حاد في إيرادات الدولة، والتضخم، وتزايد معدلات الفقر، وندرة الموارد لضمان الاحتياجات الأساسية لمن هم في أمس الحاجة إليها.

[1] البرنامج النووي الإيراني.. النشأة والتطور - المعهد المصري للدراسات (eipss-eg.org)

[2] Iran: Unilateral sanctions and overcompliance constitute serious threat to human rights and dignity – UN expert, https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/05/iran-unilateral-sanctions-and-overcompliance-constitute-serious-threat

على الرغم من الجهود والتدابير التي تبذلها الحكومة للتخفيف من التأثير السلبي للعقوبات الاقتصادية الأحادية الجانب في مختلف القطاعات ، وخاصة بالنسبة للفئات السكانية الأكثر ضعفا، فإن المصاعب الاقتصادية الناجمة عن العقوبات إلى جانب الآثار المستمرة لوباء COVID-19 لها آثار متعددة الأوجه وتراكمية في جميع مناحي الحياة على المواطن الإيراني رغم التدابير التي اتخذتها الحكومة الإيرانية للتقليل من الأثر المباشر على حقوق الإنسان.

الفصل السابع: فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان.

المادة 39:يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين 41 و42 لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه.

المادة40:منعاً لتفاقم الموقف، لمجلس الأمن، قبل أن يقوم توصياته أو يتخذ التدابير المنصوص عليها في المادة 39، أن يدعو المتنازعين للأخذ بما يراه ضرورياً أو مستحسناً من تدابير مؤقتة، ولا تخل هذه التدابير المؤقتة بحقوق المتنازعين ومطالبهم أو بمركزهم، وعلى مجلس الأمن أن يحسب لعدم أخذ المتنازعين بهذه التدابير المؤقتة حسابه.

المادة41:لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء "الأمم المتحدة" تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئياً أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية.

المادة42:إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة 41 لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه. ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء "الأمم المتحدة."

المادة43:يتعهد جميع أعضاء "الأمم المتحدة" في سبيل المساهمة في حفظ السلم والأمن الدولي، أن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه وطبقاً لاتفاق أو اتفاقات خاصة ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدولي ومن ذلك حق المرور.

– يجب أن يحدد ذلك الاتفاق أو تلك الاتفاقات عدد هذه القوات وأنواعها ومدى استعدادها وأماكنها عموماً ونوع التسهيلات والمساعدات التي تقدم.

– تجرى المفاوضة في الاتفاق أو الاتفاقات المذكورة بأسرع ما يمكن بناءً على طلب مجلس الأمن، وتبرم بين مجلس الأمن وبين أعضاء "الأمم المتحدة" أو بينه وبين مجموعات من أعضاء "الأمم المتحدة"، وتصدق عليها الدول الموقعة وفق مقتضيات أوضاعها الدستورية.

المادة44:إذا قرر مجلس الأمن استخدام القوة، فإنه قبل أن يطلب من عضو غير ممثل فيه تقديم القوات المسلحة وفاءً بالالتزامات المنصوص عليها في المادة 43، ينبغي له أن يدعو هذا العضو إلى أن يشترك إذا شاء في القرارات التي يصدرها فيما يختص باستخدام وحدات من قوات هذا العضو المسلحة.

المادة45:رغبة في تمكين الأمم المتحدة من اتخاذ التدابير الحربية العاجلة يكون لدى الأعضاء وحدات جوية أهلية يمكن استخدامها فوراً لأعمال القمع الدولية المشتركة. ويحدد مجلس الأمن قوى هذه الوحدات ومدى استعدادها والخطط لأعمالها المشتركة، وذلك بمساعدة لجنة أركان الحرب وفي الحدود الواردة في الاتفاق أو الاتفاقات الخاصة المشار إليها في المادة 43.

المادة46:الخطط اللازمة لاستخدام القوة المسلحة يضعها مجلس الأمن بمساعدة لجنة أركان الحرب.

المادة47:تشكل لجنة من أركان الحرب تكون مهمتها أن تسدي المشورة والمعونة إلى مجلس الأمن وتعاونه في جميع المسائل المتصلة بما يلزمه من حاجات حربية لحفظ السلم والأمن الدولي ولاستخدام القوات الموضوعة تحت تصرفه وقيادتها ولتنظيم التسليح ونزع السلاح بالقدر المستطاع.

– تشكل لجنة أركان الحرب من رؤساء أركان حرب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أو من يقوم مقامهم، وعلى اللجنة أن تدعو أي عضو في "الأمم المتحدة" من الأعضاء غير الممثلين فيها بصفة دائمة للإشراف في عملها إذا اقتضى حسن قيام اللجنة بمسؤولياتها أن يساهم هذا العضو في عملها.

– لجنة أركان الحرب مسؤولة تحت إشراف مجلس الأمن عن التوجيه الاستراتيجي لأية قوات مسلحة موضوعة تحت تصرف المجلس. أما المسائل المرتبطة بقيادة هذه القوات فستبحث فيما بعد.

– للجنة أركان الحرب أن تنشئ لجاناً فرعية إقليمية إذا خوّلها ذلك مجلس الأمن وبعد التشاور مع الوكالات الإقليمية صاحبة الشأن.

المادة48:الأعمال اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدولي يقوم بها جميع أعضاء "الأمم المتحدة" أو بعض هؤلاء الأعضاء وذلك حسبما يقرره المجلس.

يقوم أعضاء "الأمم المتحدة" بتنفيذ القرارات المتقدمة مباشرة وبطريق العمل في الوكالات الدولية المتخصصة التي يكونون أعضاء فيها.

المادة49:يتضافر أعضاء "الأمم المتحدة" على تقديم المعونة المتبادلة لتنفيذ التدابير التي قررها مجلس الأمن.

المادة50:إذا اتخذ مجلس الأمن ضد أية دولة تدابير منع أو قمع فإن لكل دولة أخرى – سواء أكانت من أعضاء "الأمم المتحدة" أم لم تكن – تواجه مشاكل اقتصادية خاصة تنشأ عن تنفيذ هذه التدابير، الحق في أن تتذاكر مع مجلس الأمن بصدد حل هذه المشاكل.

المادة51:ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء "الأمم المتحدة" وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فورا، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس – بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمرة من أحكام هذا الميثاق – من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه.

خاتمـــــــــة

خاتمـــة:

ساهمت المحاور التي تناولتها الدراسة لموضوع "تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية على ميزان القوى في النظام الدولي بعد الحرب الباردة" إلى فحص أهم الجوانب التي تتبناها القوة المهيمنة في تنفيذها على الجهات المستهدفة، وقد تم حصرها في الجوانب الاستراتيجية والاقتصادية على المستويين الدولي والإقليمي.وبالرغم من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة وحيدة عملت على فرض إملاءاتها على الدول الأخرى، غير انه ظهرت في مقابل ذلك قوى دولية كبرى غير قانعة بالوضع الراهن ساعية لتحدي الهيمنة الأمريكية،وإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب، تم استخدام العقوبات الاقتصادية بشكل كبير بعد الحرب الباردة، وعليه توصلنا للنتائج التالية:

- تكمن الخلفية النظرية للعقوبات الاقتصادية في كونها أداة يجب أن تمس مباشرة السكان والأفراد في الدولة المستهدفة، باعتبار أن هؤلاء الأفراد لهم دور في الاختيار السياسي للحكام الذين يحكمونهم، وباعتبارهم عقلانيين ومحبين للمنفعة فإنهم يسعون إلى رفض العقوبات المفروضة عنهم باختيار السياسات المناسبة لهم، وتغيير سياسات البلد غير المرغوب فيها، هذا ما تقر به اللبرالية الكلاسيكية، إلا أن هذا الطرح واجه انتقادات باعتبار أن العقوبات الموجهة ضد عامة الناس تلحق أذى وضرر بحقوق الإنسان دون تحقيق الهدف المرجو منها، لكون صانعي القرار لايكترثون بما يمس مواطنيهم خاصة في الأنظمة الشمولية والديكتاتورية، وعليه وجب أن تمس العقوبات النخب الحاكمة والمؤثرة في عملية صنع القرار، وهذا ما تؤسس له اللبرالية المعكوسة أو الفوقية(نخبة النخبة)، حيث صاحبهذا التحول النظري تحول من الناحية العملية من العقوبات الشاملة إلى العقوبات الذكية.

- زاد استخدام أنظمة العقوبات بشكل كبير بعد الحرب الباردة خاصة في ضل ظل التوازن النووي بين القوى الكبرى وخطورة استعمال هذه السلاح المدمر، ففي منتصف القرن العشرين كانت خمسة دول فقط مستهدفة، وفي مطلع القرن الحالي ارتفع الى أكثر من 50 دولة مستهدفة، وفي الوقت الحالي في روسيا لوحدها فقط تحصي أكثر من 6000 نظام عقوبات ضدها.

- أدى انتقال القوة في النظام الدولي إلى إحداث تغير في بنيته، من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية بعد الحرب الباردة، وهذا ما أدى إلى تحول في العقوبات الاقتصادية الدولية،سواء في الفواعل، الأدوات، وفي الأهداف، وعليه تم التحول من العقوبات الشاملة إلى العقوبات المستهدفة(الذكية)، والتحول

في فواعلها، حيث أصبحت المنظمات الدولية، والشركات المتعددة الجنسيات جهات فاعلة فارضة، كما أن الأفراد والكيانات والجماعات أصبحت جهات مستهدفة ولا تحمل صفة الدولاتية.

- صاحب هذا التحول في طبيعة العقوبات الاقتصادية الدولية بعد الحرب الباردة(التحول في الفواعل، الأدوات، ألأهداف) تحول آخر، وهو بعدما كانت العقوبات مصاحبة للحروب(في آن واحد) قبل الحرب الباردة أصبحت تستخدم بديلا للتدخلات العسكرية وأصبحت الأداة الرئيسة لمواجهة التهديدات الجديدة على مستوى النظام الدولي، فقد استخدمت بغرض حماية حقوق الإنسان، محاربة الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي، منع الانتشار النووي، وقف النزاعات الداخلية والحروب الأهلية، مواجهة التهديدات السيبرانية، و للتأثير على التوازنات الدولية من خلال التأثير على درجة القوة للقوى المنافسة، وزيادة فجوة القوة.

- عبر التاريخ كانت الحرب هي الأداة الرئيسة للتأثير في ميزان القوى الدولي وتشكيله، لكن بعد الحرب الباردة أصبحت العقوبات الاقتصادية بديلا للحرب في التأثير على ميزان القوى، وذلك لعدة أسباب أهمها، أنها أداة أكثر إنسانية وأقل تكلفة، وتلقى ترحيبا دوليا ، كما يمكن فرضها بسرعة، ومنه تم استعمالها بقوة من طرف القوة المهيمنة في النظام الدولي من اجل التأثير وإعادة تشكيل ميزان القوى الدولي والإقليمي وفق ما يخدم مصالح القوة المهيمنة.

- رغم التشكيك في فعالية العقوبات الاقتصادية الدولية بصفة عامة في تحقيق أهدافها إلا أنها تعتبر أداة مهمة في التأثير على ميزان القوى العالمي والإقليمي من خلال التأثير على درجة امتلاك القوة وزيادتها، حيث تعمل العقوبات الاقتصادية على منع الدول المستهدفة من زيادة قوتها وتعظيمها بأرييحية، ومنه توقع خلل في توازن النظام كما في حالة روسيا، العراق، إيران، ليبيا، جنوب إفريقيا، يوغسلافيا، كوريا الشمالية وغيرها من الدول.

- على غرار القوة المهيمنة في النظام أصبحت القوى الكبرى الأخرى تستعمل العقوبات الاقتصادية في سياستها الخارجية من اجل تحقيق أهداف سياستها الخارجية لاسيما تعزيز مكانتها في ميزان القوى الإقليمي، فقد استخدمت الصين مؤخرا العقوبات الاقتصادية الدولية بهدف تعزيز موقعها في بحر الصين الجنوبي والشرقي ، وفي تايوان. وتستخدم روسيا العقوبات المضادة ضد الدول الغربية لاسيما الأوربية.

- تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها قوة مهيمنة في النظام الدولي العقوبات الاقتصادية من أجل منع الخصوم من زيادة قوتهم وتحدي نظام توازن القوى القائم في أقاليم العالم المختلفة مثل منطقة أوراسيا،أو الشرق الأوسط،أو في شرق جنوب آسيا الذي يخدم الهيمنة الأمريكية، هذا ما أدىإلى

إعادة إحياء سياسة الأحلاف والتكتلات من طرف القوى التعديلية غير الراضية بالوضع الراهن فيما بينها لموازنة القوة المهيمنة، ومواجهة العقوبات الاقتصادية الغربية وهو ما تسعى إليه كل من الصين وروسيا لبناء تحالفات مع قوى أخرى لموازنة القوة الأمريكية ومواجهة الهيمنة الأمريكية خاصة في الجانب الاقتصادي من خلال الدخول في تكتلات اقتصادية(تجمع البريكس، منظمة شنغهاي...) بالإضافة إلى إنشاء مؤسسات مالية موازية للمؤسسات المالية العامية التي تكرس الهيمنة الأمريكية، على غرار البنك الآسيوي للتنمية والاستثمار، ونظام مالي موالي موازي للنظام الغربي سويفت.

- تتمثل محددات نجاح وفشل أنظمة العقوبات الاقتصادية الدولية في: القوة الاقتصادية للبد المستهدف وكذا طبيعة النظام السياسي ومدى شرعيته العقوبات ، وكذا الدعم الدولي للجهة المستهدفة في حالة العقوبات أحادية ، والفرص البديلة (الفرسان السود) إذا ما كانت العقوبات جماعية.
- العقوبات الاقتصادية الدولية تكون فعالة في السنوات الأولى من فرضها وتبدأ في نقص في فعاليتها بمرور السنوات حيث يعتبر البعض أنها تفقد قوتها بعد ستة وسبع سنوات ولهذا تلجأ الدول الفارضة للعقوبة إلى إعادة تكييف العقوبات في كل مرة لضمان فعاليتهاوكما هو الحال في إيران، كوريا الشمالية.
- أصبح ميزان القوى الدولي بعد الحرب الباردة يتراوح بين قوة مهيمنة، ساعية للتأثير عليه وتشكيله وفق ما يخدم مصالحها، وتحافظ على الوضع الراهن، بكبح القوى المنافسة من امتلاك القوة وتعظيمها، والحفاظ على فجوة القوة بينها. وبين القوى غير الراضية بالوضع الراهن، والساعية لتحدي الهيمنة الأمريكية، ومنه تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب يضمن التوازن الدولي، ويخدم مصالح جميع القوى، حيث تعتمد القوة المهيمنة على إحداث التوازن للإبقاء على الهيمنة، وتسعى القوى التعديلية إلى التحوط للقضاء على الهيمنة كما يقر بذلك جون ميرشايمر.

❖ **أما بخصوص تأثير العقوبات الاقتصادية على التوازنات الجيواستراتيجية** في النظام الدولي فتتمثل أهم النتائج المتوصل إليها في:

- **التغيير في طبيعة التحالفات الدولية المشكلة للتوازنات على مستوى النظام الدولي:**أدت العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على الدول بعد الحرب الباردة إلى التغير في طبيعة التحالفات الدولية المشكلة للتوازنات الدولية على مستوى النظام الدولي ، فبعدما كانت تشكل بدافع أديولوجي خلال الحرب الباردة، تشكلت بعدها في إطار أحادي وفق تصور القوة المهيمنة في النظام الدولي وبما يخدم الهيمنة، إلا انه بعد العقد الثاني من القرن الحالي ولاسيما بعد الحرب التجارية الأمريكية الصينية،

والعقوبات الاقتصادية ضد روسيا بدأت تتبلور طبيعة التحالفات في إطار الصراع بين القوة المهيمنة في النظام الدولي الساعية للحفاظ على الوضع القائم، وبين القوى المتلقية للعقوبات والمتحدية للهيمنة الساعية لتعديل النظام الدولي وخلق نظام متعدد الأقطاب، ولهذا تغيرت طبيعة التوازنات من الناحية الاستراتيجية.

- **التنافس على مناطق النفوذ:** دفع الغرب لاستخدام سلاح العقوبات الاقتصادية ضد روسيا بهدف إرغامها على الانسحاب من المناطق التي تدخلت فيها. بالإضافة إلى إضعاف قدراتها العسكرية والاقتصادية، ومنه وإضعاف موقعها في ميزان القوى الدولي.بعد سعي الغرب لتطويق روسيا الاتحادية واحتوائها، وذلك عبر توسع حلف الناتو شرقادفع بروسيا إلى اللجوء إلى التدخل العسكري الصريح في بعض هذه الدول والتي يحاول الغرب استقطابها،وضمها للتحالف الغربي بشكل يساهم في الإخلال بميزان القوى بين روسيا والغرب وهو ما حدث حتى الآن في جورجيا وأوكرانيا. لأن ما تطمح إليه روسيا هو إعادة تشكيل نظام عالمي تتحكم فيه مجموعة من القوى الكبرى ويكون نظاما طبيعيا وعادلا أكثر مما هو عليه النظام الأحادي القطب أو عالم معولم عديم الأقطاب.
- **زيادة الإنفاق العسكري وارتفاع ميزانية التسلح في العالم:** تتهم عدة دول أهمها الصين وروسيا، واشنطن بتبني سياسات الحرب الباردة، من خلال فرض عقوبات اقتصادية تهدف إلى عزل عدد من الدول، وإشعال سباق تسلح في عدة بؤر توتر حول العالم، وخصوصا تلك التي تشكل مصادر لموارد الطاقة، وطرقا لتصديرها إلى الصين، لتحجيم الأخيرة استراتيجيا. ولهذا أدت العقوبات الاقتصادية ضد روسيا والحرب على أوكرانيا إلى دخول العالم في حالة من الشك، واللااستقرار، وحالة من الشعور باللاأمن خاصة في أوربا، حيث دفع هذا زيادة الإنفاق العسكري ودخول في سباق تسلح جديد، خاصة في ظل التهديد باستخدام الأسلحة النووية، وتعليق العمل بمعاهدات منع الانتشار النووي.

❖ **أما بخصوص تأثير العقوبات الاقتصادية على التوازنات الجيواقتصادية** في النظام الدولي فقد دفعت تداعيات العقوبات الاقتصادية الدولية بالدول المتلقية للعقوبات وغير الراضية على الوضع الراهن إلى إعادة تشكيل التوازنات وفق ما يخدم مصالحها، ومواجهة القوة المهيمنة في النظام الدولي من خلال العمل على تشكيل نظام دولي جديد متعدد الأقطاب قائم على توازن القوى، لا تهيمن عليه قوة واحدة، من خلال السعي إلى تغيير القواعد الحالية التي تكرس الهيمنة الأمريكية على غرار:

- **تفعيل دور التكتلات الاقتصادية الموازنة للمؤسسات العالمية الغربية،** على غرار تكتل البريكيس الذي يضم روسيا، الصين، الهند، البرازيل وجنوب إفريقيا الذي يشمل أكثر من 40% من سكان العالم، بالإضافة إلى وجود عدد من الدول تحاول الانضمام إليه(السعودية،إيران،الجزائر)، حيث

يخطـط تكتـل البـريكس إلـى إطـلاق عملتـه الماليـة المدعومـة بالـذهب عكـس الـدولار الأمريكـي غيـر المدعوم بأي شيء(قائم على طباعة النقود بعدما أخرج الرئيس الأمريكي الدولار من معيار الذهب عام 1971). دفعت العقوبات الاقتصادية ضد الصين، وكذا الحرب التجارية إلى توسيع تكتلاتها و السعي لبناء نظام عالمي فيه أكثر من تكتل من أجل مواجهة الهيمنة الأمريكية ومواصلة فرض نفسها كموازن من الناحية الاقتصادية العالمية، فقد واصلت في شراء المزيد من النفط الروسي وتقديم الدعم من مختلف الجوانب لروسيا في مواجهة العقوبات الأمريكية، كما قامت ببناء علاقات إستراتيجية مع الهند، والسعودية، إيران، وتوسيع مشروع طريق الحرير ليشمل معظم مناطق العالم.

- **تغيير البنية المالية العالمية:** من خلال إنشاء وتدعيم العديد من البنوك المالية على غرار بنك التنمية لمجموعة بريكيس، البنك الآسيوى للتنمية والاستثمار، وبناء نظام مدفوعات دولي موازي موازي لنظام **سويفت**، وكذا إنشاء عملات رقمية بغرض التهرب من العقوبات الاقتصادية الرقمية على غرار الروبل الرقمي، فالصين متقدمة بسنوات على الدول الأوربية والولايات المتحدة في مجال العملات الرقمية، ولهذا فالعقوبات الأخيرة ضد روسيا دفعت العديد من الدول إلى البحث عن بدائل على الدولار الأمريكي.

- اتساع نطاق اتفاقات التبادل التجاري بالعملات المحلية بديلا للدولار الأمريكي.

- **التحول من البترودولار ال البيترويوان :** دفعت العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على روسيا وإيران والصين هذه الدول ودول أخرى حليفة له بالتخلي عن شراء البترول بالدولار وتعويضه بالعملات المحلية لا سيما اليوان ، ويتاجروا بعملة أكثر توافق مع مصالحهم، وهذا ما يعتبر أكبر تهديد للهيمنة الأمريكية عل الاقتصاد العالمي التي تستخدم الدولار كسلاح لتعزيز الهيمنة، وإجبار الدول للانصياع لهيمنتها، حيث أدت العقوبات الاقتصادية الغربية على تجميد أكثر من 300 مليار دولار من الاحتياطات الروسية في البنوك الغربية ، وهذا ما جعل الكثير من الدول تقلق وقد تكون عرضة لعقوبات أمريكية والحل الوحيد هو التنويع والتخطيط لبديل مالي آمن، فقد أعلن مثلا البنك المركزي العراقي بأنه سيسمح بتسوية المعاملات التجارية مع الصين باليوان، بعد الضغط على العراق من طرف الولايات المتحدة بسبب تجارته مع إيران، فالعقوبات الاقتصادية على إيران جعلت الاقتصاد العراقي يترنح باعتبار المعاملات التجارية العراقية كلها بالدولار.

ودفعت العقوبات الاقتصادية ضد روسيا إلى التحول لاستخدام اليوان، ويستخدم صندوق الثروة السيادي الروسي العملة الصينية لحفظ أموال النفط. والشركات الروسية تقترض به، وحتى العائلات الروسية هي تدخر باليوان، فقبل العقوبات الاقتصادية ضد روسيا شكل اليوان 0,4% من المعاملات التجارية الخارجية الروسية، لكن بعد فرض العقوبات أكثر من 14% يتم تسويتها باليوان، زيادة هائلة خلال فترة قصيرة، ولهذا أصبح اليوان الصيني ممزوجا بقوة الذهب عملان مهمان لكل من الدول المتلقية للعقوبات الاقتصادية لمواجهة الهيمنة الأمريكية. حيث من المتوقع ان يشهد اكبر موجة تضخم وقد يصل إلى الانهيار خاصة إذا انظمن العربية السعودية لهذا التحالف ونفذت تهديداتها.

- كما أثرت العقوبات الاقتصادية الدولية على التوازنات الجيواقتصادية من خلال التأثير على أمن الطاقة الدولي، حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض عقوبات اقتصادية الدول الحليفة للصين والتي تمدها بالطاقة أو تعتبر مراكز عبور للمواد الطاقوية، أو حتى أسواق خارجية للصين بهدف إضعاف القوة الصينية على غرار إيران وكوريا الشمالية، باكستان.

❖ **تأثير العقوبات لاقتصادية الدولية على التوازنات الإقليمية:** تستعمل العقوبات الاقتصادية الدولية لإحداث التوازن في الأنظمة الفرعية من خلال منع القوى الإقليمية من امتلاك القوة مما يؤهلها الهيمنة على باقي الإقليم ، وعليه تسعى القوة الكبرى المحدثة للتوازن في النظام الدولي، بفرض العقوبات الاقتصادية الدولية بهدف إضعاف القدرات العسكرية للقوى الإقليمية التي تراها مهددة لنظام توازن القوى في اقليم معين، فكما تم إخراج العراق من معادلة التوازن مع إسرائيل باستخدام العقوبات الاقتصادية، فانه يتم العمل من اجل إخراج إيران من هذه المعادلة، بالاعتماد على نفس الأداة لإضعاف قدراتها المادية والمعنوية، كما يتم فرض عقوبات اقتصادية ضد كوريا الشمالية بهدف منعها من تطوير قدراتها النووية والصاروخية في شرق آسيا ومنه تهديد حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها في المنطقة.

كما تستعمل العقوبات الاقتصادي بهدف التأثير على حماية أمن الطاقة وإمداداتها لاسيما في الشرق الأوسط من خلال العقوبات المفروضة إيران.

إضعاف القدرات العسكرية والاقتصادية لإيران لمنعها من التمدد في جوارها الإقليمي واستخدام المنظمات الشيعية الموالية في زرع عد الاستقرار في المنطقة.

- وبصفة عامة تؤثر العقوبات الاقتصادية الدولية على ميزان القوى من خلال:
  - إضعاف القدرات العسكرية والاقتصادية للدولة المستهدفة بهدف الإخلال بميزان القوى

- خلق استياء شعبي ضد النظام الحاكم وخلق الاضطرابات الداخلية من خلال خفض مستوى الرفاهية للشعوب وزعزعة استقرا البلد.
- خلق الإضرابات الداخلية بين التركيبات الاجتماعية المختلفة والأقليات
- إيقاف مستوى النمو المتزايد للقوة الاقتصادية والعسكرية.

وتأسيسا على هذه الرؤية فان العالم اليوم بات على شفير تحول في ميزان القوى الدولي، وأن نظاما جديدا من توازن القوى قيد النشوء سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي لسد الفراغ الذي يحدثه التراجع الأمريكي النسبي من أدواره في العالم، رغم بقاء الولايات المتحدة الأمريكية لاعبا محوريا في نظام توازن القوى المقبل، الذي تلعب فيه العقوبات الاقتصادية الدولية دورا مهما في تشكيل ميزان القوى الدولي، من خلال الصراع على إضعاف القدرات المادية والمعنوية للقوى الدولية الكبرى فيما بينها، والمشكلة لنظام توازن القوى الجديد والذي سيكون اقرب إلى نظام توازن القوى متعدد الأقطاب.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر والمراجع باللغة العربية:

أ. القرآن الكريم.

ب. المعاجم والقواميس

1. معجم المعاني .

ج. الكتب:

1. أبو عجيلة عامر سيف النصر، **الجزاءات الاقتصادية الدولية بمنظمة الأمم المتحدة** ، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، الطبعة الدولي، 2009 .

2. أحمد فاروق عباس، **التجربة التنموية في الصين..الواقع والتحديات،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**،القاهرة،2014

3. إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991.

4. أليسون غراهام، **حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة**، ترجمة: إسماعيل بهاء الدين سليمان، بيروت، دار الكتاب العربي، 2018.

5. باكير علي حسن، **إيران والتنافس الشرق أوسطي التقاء وتصادم المشاريع(تركيا وإسرائيل، في المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية**، عمان،دار عمار للنشر والتوزيع، 2013.

6. بريجينسكي زيغنيو، **رؤية إستراتيجية، أمريكا وأزمة السلطة العالمية**، ترجمة فضل جكتر،بيروت، دار الكتاب العربي، 2012.

7. بيليس جون وسميث ستيف، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي،ط1، 2004،

8. جلال خشيب، **أثر التحولات الطارئة في بنية النظام الدولي على التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية التركية**،مركز إدراك للدراسات والاستشارات ،ط01، اسطنبول 2017.

9. جوزيف ناي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**،ترجمة:محمد توفيق البرجمي، مكتبة العبيكان للنشر،الطبعة الثانية، الرياض،2007.

10. جون ميرشايمر، **مأساة سياسات القوى العظمى**، ترجمة مصطفى محمد قاسم، النشر العلمي والمطابع جامعة الملك سعود،الرياض،2012 .

11. حورية توفيق، **الفكر السياسي من أفلاطون الى محمد عبده** ،القاهرة،مكتبة الانجلو مصرية ،الطبعة الثانية،1992،ص.208.

12. خولة محي الدين يوسف، **العقوبات الاقتصادية الدولية المتخذة من طرف مجلس الأمن وانعكاسات تطبيقها على حقوق الإنسان**، بيروت :منشورات الحلبي الحقوقية،2013.

13. دوغين ألكسندر، **أسس الجيوبوليتيكا مستقبل روسيا الجيوبولوتيكي**، ترجمة. عماد حاتم، بيروت، لبنان، دار الكتاب الجديدة المتحدة، الطبعة الأولى، 2004.

14. روبيرت غيبلين، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**،ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، الامارت العربية المتحدة، 2004.

15. ريتشارد ريتل، **توازن القوى في العلاقات الدولية الاستعارات والأساطير والنماذج**، ترجمة هاني تابري،دار الكتاب العربي،لبنان،2009.

16. زهران جمال، **منهج قياس قوة الدولة واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ط1، 2006.

17. زيدان ناصر، **دور روسيا في الشرق الوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتة فلاديمير بوتين**، الدار العربية للعلوم، ناشرون الطبعة الاولى2013، لبنان، ص171.

18. سيرغي كاراغانوف، عقيدة بوتين: **المواجهة الروسية مع الناتو مجرد بداية السياسة الخارجية الجديدة لروسيا**، مركز الدراسات العربية الأوراسية، ص.03.

19. شلش مصطفى،**الحياد الصعب لموقف الهندي من النزع الروسي الأوكراني**، مركز الدراسات العربية الأوراسية،2022،.

20. صامويل هانتديكتون، صدام **الحضارات.إعادة صياغة النظام العالمي**، ترجمة: مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، 1999.

21. فاتنة عبد العال،**العقوبات الدولية الاقتصادية**، دار النهظة العربية، القاهرة، 2000.

22. عطا محمد زهرة، **البرنامج النووي الإيراني**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت 2015.

23. علي زياد عبد الله فتحي العلي، **القوة الأمريكية في النظام الدولي الجديد تداعياتها وآفاقها المستقبلية**، المكتب العربي للمعارف، مصر، ط1 ،2015.

24. علي لطرش، **مستقبل النظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى** "**رؤية استشرافية**"،المركز الديمقراطي العربي ،ألمانيا،2022.

25. عمر الشيخ، **البرنامج النووي الإيراني.النشأة والتطور**، المعهد المصري للدراسات، القاهرة ، 2019.

26. غازي التوبة، **المرتكزات الديموغرافيا والاجتماعية والثقافية في المشروع الإيراني**، دار عمار للنشروالتوزيع،عمان، ط،2013.

27. كنيث كاتزمان، **الحرس الثوري الإيراني... نشأته وتكوينه ودوره**، ترجمة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، الامارات العربية المتحدة،2012 .

28. مايكل شيهان، **توازن القوى التاريخ والنظرية**،ترجمة: أحمد مصطفى،ط01،المركز القومي للترجمة،القاهرة،2015.

29. محمد شادي، **العقوبات الاقتصادية وتأثيرها على النظام المالي**، المعهد المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية،2022.

30. محمد وهبان احمد، **النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورغانتو إلى ميرشايمر** "**دراسة تقويمية**"،كلية الدراسات التقويمية ،جامعة الإسكندرية،مصر.

31. محمود حسن حسني، **العقوبات الاقتصادي والعالم العربي**، القاهرة :مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،1997.

32. ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**، بيروت الدار العربية للعلوم ناشرون،2013.

33. نور الدين عفان، **تأثير الإستراتيجية الدفاعية لصون تزو على العلاقات الصينية الأمريكية في فترة ترامب:تايوان أنموذجا**، المجموعة العلمية للطباعة والنشر، ط.1 ،2020.

34. **هيدلي بول،المجتمع الفوضوي:دراسة النظام في السياسة العالمية**،مركز الخليج للأبحاث،دبي،2006 .

35. هيرد جرايمي ، **القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة للنظام الدولي**، ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة2013،01، ص.206.

36. وسيم خليل قلعجية، **روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط01، لبنان،2016.

د. الدوريات والمجلات:

1. أحمد السيد خير الله، أثر تطور مفهوم وعناصر القوة على النظام الدولي، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، مجلد20، عدد3، جويية 2019.

2. حسبة مخبي توجهات الإستراتيجية الروسية نحو الشرق الوسط:دراسة حالة سوريا، **مجلة مدارات سياسية**، عدد ديسمبر،2017، ص.153.

3. خلف بوبكر، العقوبات الاقتصادية الدولية في المجتمع الدولي العاصر، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**،عدد13،جوان 2016.

4. ديفيد كورتراتيت،وآخرون، "العقوبات الذكية" إعادة هيكلة سياسة الأمم المتحدة في العراق، **مجلة المستقبل العربي**،العدد 2001،6، مركز دراسات الوحدة العربية،،لبنان.

5. ريجة أحمد،لدمية فريجة.الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة. **دفاتر السياسة والقانون**.العدد 14، 2016.

6. عبد الرحمان حكمات، اللغز الصيني:إستراتيجية الصين وقوتها وتأثيرها منذ الحرب الباردة، **سياسات عربية**،العدد 35 ،نوفمبر 2018،ص.119.

7. علاء محمد عبد الحفيظ،مستقبل النظام الدولي بين المحافظة والمراجعة والتدمير ،**شؤون الأوسط**،مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 153،ربيع صيف2016.

8. عياش بوشريف،توازن القوى ومعضلة التحالفات في الشرق الوسط، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**،العدد 10جانفي 2017.

9. فراس الياس، التوازنات الإستراتيجية العالمية في القرن 21،**شؤون الأوسط**،بيروت،مركز الدراسات الإستراتيجية،العدد153،ربيع–صيف2016.

10. قردوح رضا،العقوبات الذكية كبديل للعقوبات الاقتصادية الشاملة في تحقيق الفعالية السياسية،**مجلة الأبحاث القانونية والسياسية** ،المجلد:02العدد:02 ،2020 .

11. قسوم سليم، نظريات انتقال القوة والتغيير السلمي،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،العدد13،جانفي 2018

12. محمادي العيد، زيدان زاني، تأثير عملية انتقال القوة في النظام الدولي على العقوبات الاقتصادية الدولية، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، مجلد07،العدد01،جانفي2022.

13. محمد نور الدين عبد المنعم، النشاط النووي الإيراني: النشأة والتطور، **مركز الدراسات الشرقية**، القاهرة، العدد6، 2005

14. المساح سوزانا، الردع الاقتصادي بين معضلة التوافق الدولي والتوسع في العقوبات الذكية ،**السياسة الدولية**،العدد2013،جويلية 2018.

15. موراي بلحسان،الأساس القانوني لتوقيع العقوبات الاقتصادي و الدولية بمنظمة الأمم المتحدة،**مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، المجلد9، العدد2016،1.

16. هيثم كريم صيوان،روسيا الاتحادية والعقوبات الاقتصادية الغربية:التداعيات والرؤى المستقبلية،**مجلة السياسة الدولية**، العدد3، 2019.

17. وليد عبد الحي،مستقبل الظاهرة الدينية في العلاقات الدولية،**مجلة المستقبل العربي**،العدد312، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،2005.

الرسائل الجامعية:

1. حامد بن عبد العزيز،أثر القوة في العلاقات الدولية :المتغيرات السياسية المعاصرة في منطقة الشرق الأوسط، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية،قسم العلوم السياسية، جامعة الخرطوم،2006.

2. حكيمي التوفيق،مستقبل التوازن الدولي في ضل الصعود الصيني ،أطروحة دكتوراه ،جامعة باتنة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2014.

3. رماش يوسف، روسيا الاتحادية في البيئة الأمنية الدولية: التحديات والمواقف، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2016،03، ص.18.

4. شيبان نصيرة ،العقوبات الاقتصادية الدولية الذكية ودورها في حفظ السلم والمن الدوليين،كلية ،أطروحة دكتوراه في الحقوق تخصص القانون الدولي للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة مستغانم،2019،2018.

5. عادل علي سليمان موسى العقبي،مفهوم القوة في العلاقات الدولية 1991-2017(المنظور الأمريكي دراسة حالة)،رسالة ماجستير في العلوم السياسية،كلية الآداب والعلوم،جامعة الشرق الأوسط،جانفي2018.

6. عبد الله لوصيف، تفاعلات الملف النووي الإيراني وتداعياتها على المثلث الاستراتيجي العالمي(الولايات المتحدة، روسيا ،الصين)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة باتنة2029،1/2021.

7. فهيم رملي، التوجهات الإقليمية للسياسة الخارجية الإيرانية وأبعادها الدولية منذ 2001، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2021/2020،ص.83.

8. كوسة جميلة ، العقوبات الاقتصادية الدولية وأثارها على التنمية الإنسانية، أطروحة دكتوراه علوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة سطيف 2 ،2017/2016.

9. محمادي العيد، البعد الجيوبوليتيكي للتنافس الأمريكي الروسي الصيني في منطقة جنوب شرق آسيا 2010–2017 مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة،2018،2017.

التقارير:

1. تيموثي آرهيث، كريستين غانيس،كورتيز إي كوبر،إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي، مؤسسة راند،كاليفورنيا،2016

2. صندوق النقد الدولي ، بيان صحفي، 2016/09/30 تم تصفح الموقع في:2002/05/22
http://www.imf.org/ar/news/articles/2016/09/30am16-pr16440-imf

3. قاعدة بيانات البك الدولي،تم تصفح الموقع يوم 2022/05/30

http://www.albankaldawli.org.

مقالات الانترنيت:

1. ايران والنظام الاقليمي الجديد, موقع البيان، تم تصفح الموقع يوم 18\12\2022
https://www.bayancenter.org/2015/04/614

2. الأمن السيبراني تم تصفح الموقع يوم:22\05\2022
http://www.political-encyclopedia.org/dictionary

3. أوبك: العقوبات على روسيا قد تخلق واحدة من أسوأ صدمات المعروض النفطي، الميادين:
https://www.almayadeen.net/news/economic

4. أوروبا توسع من عقوباتها على روسيا في مجالات الاقتصاد والصناعة. تم تصح الموقع في:

https://www.youtube.com/watch?v=4Nn1msnB8RI2022/10/2

5. أين تكمن نقاط قوة الاقتصاد الروسي، تم التصفح يوم 22/11/2022 .

6. أيهما أقوى عسكريا؟تعرف على ميزان القوة بين السعودية وإيران، الجزيرة نت تم تصفح الموقع https://www.aljazeera.net/politics/2019/9/18 2023/01/15

7. البرنامج النووي الإيراني.. النشأة والتطور –المعهد المصري للدراسات(eipss-eg.org) https://eipss-eg.org/ البرنامج النووي الإيراني.

8. بكين: العقوبات الأمريكية على شركات تعمل في بحر الصين الجنوبي غير عادلة، روسيا اليوم.تم تصفح الموقع يوم 20\07\2022 https://arabic.rt.com/world/1148187

9. تأثير العقوبات الاقتصادية الغربية ضد إيران وأبعادها،المركز العربي تم التصفح 2022/12/23 https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The_impact_and_repercussion

10. التجارة الخارجية الصينية تتجاوز 6تريليونات دولار، صحيفة الشعب تم تصفح الموقع يوم:2022/05/27. https://www.arabic.people.com.cn/n3/2022/0118/c316.

11. الترتيب العالمي للقوة العسكرية لعام 2021 تم تصفح الموقع 2022/01/22. defensearabia.comhttps://www

12. تلوث الهواء في الصين يلحق الضرر بمواطنيها ودول العالم، تم تصفح الموقع: http://arabic.pople.com.cn/n3/2020/1026/c31659-9772954. .2022/05/30:

13. ديون الحكومات المحلية الصينية ، تم تصفح يوم: http://arabic.people.cn/n3/2020/1026/c31659-977254.2022/05/30

14. روسيا وأوكرانيا: ما هي العقوبات المفروضة على موسكو؟ تم تصفح الموقع: https://www.bbc.com/arabic/world-6055897123\07\2022

15. سلاح الجو الأمريكي كيف انتقل من التقليد إلى قوة منافسة لأمريكا وروسيا، تم تصفح الموقع يوم 2013/06/02. https://www.arabicpost.net.

16. الصين تزيد مجددا إنفاقها العسكري، تم تصفح الموقع يوم:2022/06/02 https://www.france24.com/ar

17. العقوبات الغربية على روسيا هل جاءت بنتائج عكسية؟ الجزيرة تم تصفح الموقع: يوم: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/6/29/23\

18. الغرب يعتزم فرض عقوبات جديدة على روسيا قد تستهدف قطاع الغاز تمت التصفح يوم:

12\07\\2022

19. القدرات الصاروخية والنووية الإيرانية، مركز الجزيرة للدراسات، تم التصفح يوم 2023/01/21
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2009/20117220245656227

20. القوة العسكرية الإيرانية تم تصفح الموقع يوم 2023/01/12
https://arabic.rt.com/news/819551

21. مذكرات أوباما، الأرض الموعودة، صفحة فايسبوكلمحمد يعقوبي بتاريخ 2022/11/23
http://www.facebook.com/med.yagoubi.90

22. مستقبل المواجهة: إيران والنظام الإقليمي العربي، المركز العربي للبحوث والدراسات،تم تصفح الموقع يوم:19\12\2022. http:/www.acrseg.org/3925

23. مواقف الدول الآسيوية من العقوبات ضد روسيا، موقعRT تم تصفح الموقع، 2022\05\23
https://arabic.rt.com/press/1344628

24. موقف دول الخليج من العقوبات على روسيا،بالعربي cnn تم تصفح الموقع يوم:2022/08/26
https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2022/06/02

25. نانيس عبد الرزاق فهمي، تأثير العقوبات الدولية على النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط تم تصفح الموقع يوم 2023/02/18
http://www.ncmes.org/ar/publications/special-publications

26. نطاق العقوبات الاقتصادية على روسيا تم تصفح الموقع في:

https://www.youtube.com/watch?v=wY-35Ha9A482022/10/24

27. نمو الناتج المحلي الإيراني 2017 إلى 2027 ، موقع statista ، تم التصفح يوم 2023/02/01
https://www.statista.com/statistics/294301/iran-gross-domestic-product-gdp

المصادر والمراجع باللغات الأجنبية:

الكتب:

1. Baldwin, David A, **the Sanctions Debate and the Logic of Choice**, International Security, 1999–2000.

2. Blanchard, Jean-Marc F. and Ripsman, Norrin M, **Asking the Right Question When Do Economic Sanctions Work Best**?, Security Studies, 1999.

3. Daniel W.Drezner.**The Sanctons Paradox**, United Kingdom: The Press of The Syndicate of University of Cambridge, 1999.

4. David Cortright ,George A. Lopez, **smart Sanctions:Targeting Economic Statecraft**, Rowman&Littlefield, 2002.

5. Galtung, Johan, **On the Effects of International Economic Sanctions: With Examples from the Case of Rhodesia**, World Politics, 1967.

6. Gary Clyde Hufbauer ,and Euijin Jung, **US economic sanctions against human atrocities**, Peterson Institute for International Economics (PIIE), April 8, 2021.

7. Gary Clyde Hufbauer, Jeffrey J. Schott, Kimberly Ann Elliott, Barbara Oegg, **economic senctions reconsidered**, (Washington: 3rd edition, 2007).

8. JamesReilly, **China's Unilateral Sanctions**, The Washington Quarterly, 2012.

9. Kenneth N.Waltz,**Theory of International Politics**,Wesley Publishing Company, California.

10. Lee Jones. **societies under siege: Exploring how international economic sanctions (do not) work**, United Kingdom: Oxford. 2015.

11. Mary Lovely and Jeffrey Schott, **Can China Blunt the Impact of New US Economic Sanctions**, Peterson Institute for International Economics, June2021.

12. Richara Nephew,China and Economic Sanctions:Wheredoes Washington have Leverage?Global China, September 2019.

13. Solingen, Etel,**Sanctions, Statecraft, and Nuclear Proliferation**, Cambridge: Cambridge University Press. 2012.

14. Vlados, C. The Dynamics of the Current Global Restructuring and Contemporary Framework of theUS-China Trade War .Global Journal of Emerging Market Economies,2020.

15. Xin-zhu JChen,China and the US Trade Embargo,1950-1972, American Journal of Chinese Studies, no.2(2006).

16. Yan Hao, China May Sanction Arms-selling U.S. Companies with Multifold Options,FirmsRemainSilent,Xinhua,February2,2018.

الدوريات والمجلات باللغات الأجنبية

1. Flavius Caba Maria, Radu Cristian,The impact of international economic sanctions on national economies. The Islamic Republic of Iran-acaseinpoint, **Sciendo** ,Romania.
2. Clyde, G, Hufbauer, G., and Oegg, B, The impact of Economic Sanctions on US Trade, **International Economics Policy Briefs**, April 2003, No. PB03.
3. Dodge, Toby, 'The Failure of Sanctions and the Evolution of International Policy Towards Iraq, 1990–2003', Contemporary Arab Affairs, 2010.
4. John forrer, economic sanctions sharpening a vital foreign policy tool, **Atlantic concil,** june2017.
5. Justin Stalls, Economic Sanctions, University of Miami Law School, institutional Repository; 10/01/2013 .
6. Meicen Sun, Balance of Power Theory in Today international System, **E-international System**, 2014.
7. Pape, Robert A, 'Why Economic Sanctions Still Do Not Work'. **International Security** , 1998.
8. Stephen M. Walt ,Who's Afraid of a Balance of Power ?The United States is ignoring the most basic principle of international relations, to its own detriment, **ForeignPolicy**, December 8, 2017 .https://foreignpolicy.com/2017/12/08/whos-afraid-of-a-balance-of-power
9. S. kumagai, k. haykawa, t. gokan and k. tsubota, impact of economic sanctions against Russia on the global economic, IDE Policy Brief, april 7,2022.
10. **Aparaajita Pandey** Sanctions on Russia and its implications for global trade, economics, and finance.
11. Morad Bali, The Impact of Economic Sanctions on Russia andits Six GreatestEuropeanTradePartners,**halshs. archives**, 11Nov2018.
12. Iikka Korhonen, Sanctions and counter-sanctions – What are their economic effects in Russia and elsewhere? Institute for Economies in Transition,2019 .
13. Ivana Kottasová,Why Russia is being accused of using food as a weapon of war, on 22/11/2022 https://edition.cnn.com/2022/06/10/europe/food-grain-crisis-ukraine-russia-intl/index.
14. LadislavTyll, KarelPernica, MarkétaArltová,

15. TheimpactofeconomicsanctionsonRussianeconomyandtheRUB/USDexchangerate,Journal ofInternational Studies,2018.

16. Patyuk, V, Balance of Powers between the U. Sand Russia, institute for u.s.and Canadian Studies, Russian academy of science, Moscow .2020.

17. China:Economic Sanctions, Congressional Research Service, August 22, 2016.

18. Cooper Drury and Yitan Li, U.S. Economic Sanction Threats Against China: Failing to Leverage Better Human Rights, Foreign Policy Analysis,Vol. 2, No. 4 Oxford University (OCTOBER 2006).

19. Zhun Xu ,The political economy of the US sanctions against China,University of w York,Brill 2022.

المذكرات والأطروحات

1. Christin Lumen ,The Powers of sanctions as a tool of international relations:factors that define its success, Master's thesis, Department of Law, Tallinn University of Technology,2018.

2. Entezaralmahdi,Alireza , Untersuchungder Auswirkungenvon Wirtschaftssanktionen auf den bilateralen Handeldes Iran, Abschlussarbeit zur Erlangungdesak ademischen Grades"Master" an der Fakultät für Wirtschaftswissenschaften und Medien derTechnischen Universität Ilmenau, September2019.

3. yesunyoon,Assesssmentof the effectiveness of economic sanctions: the caszsofiran,northkorea, mynamar,andcuba, thesis, naval postgraduate school, california, june 2017.

التقارير

1. Elena Ianchovichina, Shantayanan Devarajan, and Csilla Lakatos, Lifting Economic Sanctions on Iran: Global Effects and Strategic Responses,World Bank Group, February 2016, p.

2. Elliot Smith, "Russia's incursion into Ukraine heightens the chance of policy mistakes by global central banks," CNBC, February 23, 2022,P,45.

3. Sanctions Programs and Country Information | U.S. Department of the Treasury see,20/05/2022

4. Security Council S/RES/1774(2007) 24 Marc 2007 , and S/RES/1803(2008) 03 March 2008.

5. United nations Security council sanctions regimes,2019.

مقالات من الانترنيت:

1. Alessandro BrunoA New Balance of Power in the Middle East Geopoliticalmonitor see 25/12/2022 https://www.geopoliticalmonitor.com/a-new-balance-of-power-in-the-middle-eas

2. Balance of power and international relations, www.legalserviceindia.com.

3. balance-of-powersee23/06/2022 www.britannica.com/topic/balance-of-powerBown, Chad P, The US-China Trade War and Phase One Agreement. PIIE Working Paper 21-2 (February). Washington: Peterson Institute for International Economics. 2021.China Sanctions: What You Need To Know,12/08/2022https://complyadvantage .com /insights/china-sanction

4. Central Bank Sanctions Halt Russia's Ruble Intervention,on :14/10/2022 https://www.bloomberg.com/news/articles/2022-02-28/central-bank-sanctions-breach-fortress-russia-hal

5. China:EconomicSanctions , Congressional Research Service,August 22, 2016, www.crs.gov

6. Congressional Budget Office (CBO) (2020). The Budget And Economic Outlook:2020To2030.Avaliable15/10/2022 at:https: //www.cbo.gov/system/ files/2020-01/56020-CBO-Outlook.pdf.

7. Council on Foreign Relations, International Sanctions on Iran see 21/12/2022,https://www.cfr.org/backgrounder/international-sanctions-iran#:tex

8. David Fickling, Russia Can Turn Food into a Weapon in Future Crises, Bloomberg,on 09/12/2022 https://www.bloomberg.com/opinion/articles/2022-02-28/russia-can-turn-food-into-a-weapon.

9. Economic sanctions Policy and Implementation, see 20/01/2023 https://2017-2021.state.gov/economic-sanctions-policy-and-implementation/index

10. Economic sanctions,see23/05/2021www.dictionary.cambridge.org /dictionary/ english/economic-sanctions

11. Emily Kilcrease, Jason Bartlett and Mason Wong, Sanctions by the Numbers: Economic Measures against Russia Following Its 2022 Invasion of Ukraine https://www.cnas.org/publications/reports/sanctions-by-the-numbers-economic-measures-against-russia-following-its-2021-invasion-of-ukrain

12. Emily Kilcrease, Jason Bartlett and Mason Wong, Sanctions by the Numbers: Economic Measures against Russia Following Its 2022 Invasion of Ukraine,on: 24/10/2022 https://www.cnas.org/publications/reports/sanctions-by-the-numbers-economic-measures-against-russia-following-its-2021-invasion-of-ukrain

13. European Council President: Russia uses food as weapon and lies Soviet-style, on 08/11/2022 https://www.ukrinform.net/rubric-polytics/3502597-european-council-president-russia-uses-food-as-weapon-and-lies-sovietstyle.

14. Gary, Hufbauer, Schott, Elliott, Muir, Case Studies in Economic Sanctions and Terrorism, https://bit.ly/3kAEoe8,22/12/2020.

15. Harry Dempsey, Philip Georgiadis, and Neil Hume, "World's biggest shipping groups suspend Russian cargo bookings," Financial Times, March 1, 2022

16. How Europe can cut natural gas imports from Russia significantly within a yearhttps://www.iea.org/news/how-europe-can-cut-natural-gas-imports-from-russia-significantly-within-a-y

17. how-sanctions-areaffecting-the-russian,on 08/11/2022 -https://www-pbs-org.translate.goog/newshour/world/how-sanctions-are-affecting-the-russianeconomy?xtrsl=en

18. https://www.e-ir.info/2014/05/19/the-power-and-consequences-of-international-sanctions/

19. https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=china

20. https://www.sipri.org/commentary/topical-backgrounder/2018/dissecting-international-concerns-about-

21. IMPACT OF US-CHINA TRADE WAR, IMPACT OF US-CHINA TRADE WAR,Jun, 2021 https://www.techsciresearch.com/blog/impact-of-us-china-trade-war/110

22. Iran: Unilateral sanctions and overcompliance constitute serious threat to human rights and dignity – UN exper https://www.ohchr.org/en/press-

releases/2022/05/iran-unilateral-sanctions-and-overcompliance-constitute-serious-threat

23. Matelly Sylvie, et autre, performance des sanctions internationales, (France, conseil supérieure de la formation et de la recherche stratégique (CSFRS), 2017). see 12/ 2021. https://www.iris-france.org/115745-performance-des-sanctions-internat

24. Meet 7 Russian Oligarchs Recently Added to the UK Sanctions List (businessinsider, on:01/10/2022https://www.businessinsider.com/who-are-the-russian-oligarchs-uk-sanctions-list-roman-abramovich-2022

25. **Michael Elleman** ,Iran's Ballistic Missile Program, Institute of Peace see 18/02/2023https://iranprimer.usip.org/resource/irans-ballistic-missile-

26. Military Strength Ranking2023, see 21/01/2023 https: //www.globalfirepower.com/countries-listing.ph

27. Patrick Clawson,U S.Sanctions, Institute of Peace, United States SE 12/022023https://iranprimer.usip.org/resource/us-sanctions

28. Ronald L. Tammen, Jacek Kugler, Doug Lemke,Power Transition Theory, oxford bibliographies, see 25/12/2022

https://www.oxfordbibliographies.com/display/document/obo-9780199743292/obo

29. Sanctions by the numbers economic measure against Russia https://www.cnas.org/publications/reports/sanctions-by-the-numbers-economic-measures-against-russia-following-its-2021-invasion-of-ukrainSanctions Programs and Country Information | U.S. Department of the Treasury

30. Six charts that show how hard US sanctions have hit Iran see 18/12/2022https://www.bbc.com/news/world-middle-east-4811

31. Targeting Russian Elites and Defense Enterprises of Russian Federation, 0n:06/10/2022 https://www.state.gov/targeting -russian -elites -and -defense-enterprises- of-russian- fede

32. THE AGE OF 'GREAT CHINA2.6tn could evaporate from global economy in Taiwan emergency,Sanctions against China would be a double-edged sword at https://asia.nikkei.com/Spotlight/The-age-of- Great- China/ 2.6tn- could-evaporate- from-global-economy-in-Taiwan-emergenc

33. The greater Middle East , see 12/01/2023 https://www.sipri.org/yearbook/ 2005/

34. The Iranian Factor in the Emerging Balance of Power in the Middle East, see 17/05/2022 https://studies.aljazeera.net/en/reports/2018/09/iranian-factor-emerging-balance-power-middle-east-1809090847351

35. The Power and Consequences of International Sanctions . See 03/09/2020

36. Treasury Sanctions Russians Bankrolling Putin and Russia-Backed Influence Actors, on:03/11/2022 https://home.treasury.gov/news/press-releases/jy06

37. US Department of Commerce. 2020. "Commerce Department Further Restricts Huawei Access to U.S. Technology and Adds Another 38 Affiliates to the Entity List". https://www.commerce.gov/news/press-releases/ 2020/ 08/ commerce- department-further-restricts-huawei-access-us-technology-and.

38. US Department of Justice. "ZTE Corporation Agrees to Plead Guilty and Pay Over $430.4 Million for Violating U.S. Sanctions by Sending U.S.-Origin Items to Iran". March 7, 2021. https://www.justice.gov/opa/pr/zte-corporation-agrees-plead-guilty-and-pay-over-4304-million-violating-us-sanctions-

39. US-China Trade War Impact on Global Economy https://www.inaa.org/us-china-trade-war-impact-on-global-economy

40. What are the sanctions on Russia and are they hurting its economy? - BBC Newshttps://www.bbc.com/news/world-europe-6012565

41. What are the sanctions on Russia and are they hurting its economy? - BBC News,on:23/10/2022https://www.bbc.com/news/world-europe-6012565

42. What are the sanctions on Russia and are they hurting its economy? - BBC News

43. Where do Russia's allies stand as Western powers slam Moscow? Aljazeera https://www.aljazeera.com/news/2022/2/25/where-do-russias-allies

44. Why China could win the new global arms race. See 02/06/2013 https://www.bbc.com/news/world-asia-china-59600475

45. WikiLeaks,Singapore'sLeeRatesChina'sLeaders,mWallStreetJournal,November30, 2010 http://blogs.wsj.com/chinarealtime/2010/11/30/wikileaks-singapores-lee-rates-chinas-leaders/

46. Zartman, William, collapsed states; the disintegration and restorations of legitimate authority, https://bit.ly/3CStRlt

الفهارس

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الحالات التي فرضت فيها العقوبات الاقتصادية لتجنب الإبادة الجماعية	29
02	العقوبات الاقتصادية الايجابية والسلبية	38
03	توازن القوة في أوربا عام 2000	115
04	قائمة العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا من طرف (الولايات المتحدة الأمريكية المملكة المتحدة الإتحاد الأوربي).	136
05	واردات روسيا من الاتحاد الأوربي بعد فرض العقوبات والعقوبات المضادة	150
06	إجمالي التجارة الخارجية الصينية بين عامي 2000 و2018 (مليار دولار)	177
07	عناصر القوة الخاصة بكل من الولايات المتحدة، روسيا،الصين، إيران	184
08	ميزان القوى العسكري بين إيران وتركيا وإسرائيل والسعودية	237
09	الناتج المحلي الإجمالي الإيراني منذ نهاية الحرب الباردة	243
10	ميزان القوة الاقتصادية بين القوى الإقليمية في الشرق الأوسط	244
11	كرونولوجيا العقوبات الاقتصادية ضد إيران من 1979 إلى 2018.	258

فهرس الخرائط

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التغيرات في صادرات الاتحاد الأوروبي إلى روسيا خلال الفترة من 2013 إلى 2016	151
02	تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية باستثناء الصين صد روسيا خلال سنة 2022	155
03	موقع مفاعل بوشهر وبعده عن العواصم الخليجية	253
04	مدى الصواريخ الباليستية الإيرانية	256

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أهداف العقوبات الاقتصادية بعد الحرب الباردة	28
02	قيمة الأصول الروسية المجمدة لدى بعض الدول الغربية	130
03	أكبر الدول إنتاجا للنفط في العالم لعام 2020	133
04	انخفاض الواردات الغذائية الروسية	141
05	نمو المساحة المخصصة لزراعة القمح وكذا المردودية في روسيا	143
06	نصيب روسيا من مساحة الأراضي الزراعية الصالحة في العالم	144
07	النمو المتزايد لإنتاج القمح لكل من روسيا وأوكرانيا في العقود الأخيرة	146
08	تداعيات الحرب على سوق الأسهم الروسية	152
09	ارتفاع سعر الفائدة من طرف البنك المركزي الروسي	153
10	ارتفاع أسعار المنتجات الأساسية في العالم	161
11	موقع روسيا في ميزان الغاز الدولي (مليار متر مكعب)	164
12	عودة ارتفاع سعر النفط في 2022	165
13	حصص العملات من الاحتياطات النقدية الأجنبية بين عامي 2000و2020.	166
14	موقع الصين في ميزان القوى الدولي لسنة2022	172
15	تطور الناتج المحلي الصيني منذ 1990 إلى 2021 (تريليون دولار)	174
16	احتياطي النقد الأجنبي ل10 الدول الأوائل لسنة 2021(مليار دولار)	176
17	مقارنة بين الاقتصاد الصيني والأمريكي حسب مقياس "تعادل القوة الشرائية" لسنة 2020	178
18	نمو الإنفاق العسكري الصيني من 2010 إلى 2022	183
19	إجمالي قطع القوات البحرية.	186
20	إجمالي قطع القوات الجوية.	187
21	إجمالي قطع القوات الجوية	188
22	الآثار الناتجة عن التعريفات الجمركية الناتجة عن العقوبات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين	208
23	معدل التجارة بين الولايات المتحدة والصين	211
24	الميزان التجاري الصيني(تريليون دولار)	212
25	آثار إعادة توجيه التجارة حسب البلدان الثالثة والمجموعات الإقليمية	216

26	ميزان القوة البشرية المتاحة للخدمة العسكرية بين القوى الإقليمية في الشرق الأوسط	238
27	ميزان القوى العسكري بين القوى الإقليمية في الشرق الوسط	240
28	ميزانية الدفاع لأكبر 15 دولة في العالم لسنة 2021.	241
29	نمو الناتج المحلي الإيراني ونصيب الفرد	243
30	مقارنة بين القوة الاقتصادية للقوى الإقليمية في الشرق الأوسط	245
31	ملخص الاتفاق النووي الإيراني ومجموعة 5+1	251
32	صادرات إيران من النفط	267

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
مقدمة	**15-1**
الفصل الأول: العقوبات الاقتصادية الدولية كأداة للتّأثير على ميزان القوى في النظام الدولي لعالم ما بعد الحرب الباردة	**99-17**
المبحث الأول: العقوبات الاقتصادية الدولية؛ تعددية المضامين وإشكالية الفعالية	19
المطلب الأول: العقوبات الاقتصادية الدولية؛ تعددية المضامين وتداخل في الأهداف.	20
الفرع الأول:مضامين مفهوم العقوبات الاقتصادية الدولية.	20
الفرع الثاني: الأهداف المعلنة لشرعنة العقوبات الاقتصادية الدولية	25
المطلب الثاني: العقوبات الاقتصادية الدولية بين تعدد الأشكال وإشكالية الفعالية.	28
الفرع الأول: أشكال العقوبات الاقتصادية الدولية	30
الفرع الثاني: العقوبات الاقتصادية الدولية بين الفعالية والفشل	38
المبحث الثاني: توازن القوى في النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة وإشكالية تركيز القوة	50
المطلب الأول: القوة وتوازن القوى في النظام الدولي (المفهوم، الأشكال،والأساليب)	50
الفرع الأول: مفهوم القوة وأشكالها في النظام الدولي	50
الفرع الثاني : ميزان القوى(المفهوم والأساليب).	60
الفرع الثالث: أساليب واستراتيجيات توازن القوى على المستوى العالمي	64
المطلب الثاني: القوى الصاعدة ومجالات التوازن؛ السعي لتعديل الوضع القائم	71
الفرع الأول: سياسات الحفاظ على الوضع القائم	71
الفرع الثاني: سياسات تعديل الوضع الراهن	73
الفرع الثالث :التوازن الإقليمي وأثره في التوازن الدولي	76
المبحث الثالث:العقوبات الاقتصادية الدولية، وميزان القوى(تأصيل نظري)	79
المطلب الأول: الأساس القانوني للعقوبات الاقتصادية الدولية في ميثاق الأمم المتحدة	79
الفرع الأول: سلطة مجلس الأمن الدولي في فرض العقوبات الاقتصادية	80

الدولية.	
الفرع الثاني: أساس سلطة الجمعية العامة في فرض العقوبات الاقتصادية الدولية.	86
المطلب الثاني: النظرية اللبرالية للعقوبات الاقتصادية الدولية.	89
الفرع الأول: الليبرالية الكلاسيكية للعقوبات	90
الفرع الثاني: الليبرالية الفوقية(نخبة النخبة).	92
الفرع الثالث: الليبرالية التوليفية.	94
المطلب الثالث: نظرية توازن القوى؛ موازنة عدم التكافؤ في القوة.	95
الفصل الثاني: تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية على التوازنات الجيواستراتيجية في النظام الدولي- دراسة حالة العقوبات الاقتصادية الدولية ضد روسيا-	**101-168**
المبحث الأول: موقع روسيا في ميزان القوى العالمي لفترة ما بعد الحرب الباردة؛ من الإبقاء على الوضع الراهن إلى السعي إلى تعديله	103
المطلب الأول: وضع روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ؛الحفاظ على الوضع الراهن.	104
الفرع الأول: الوضع الداخلي لروسيا بعد سقوط الاتحاد السوفياتي	106
الفرع الثاني: الوضع الخارجي لروسيا.	110
المطلب الثاني: السياسة الروسية الجديدة2000-2022 ؛توجهات لتعديل الوضع القائم	114
الفرع الأول: تجديد الدور الروسي في العالم.	115
الفرع الثاني: عودة روسيا إلى ساحة الصراع الدولي	117
المبحث الثاني: العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا، وأثرها على موقع روسيا في ميزان القوى العالمي.	119
المطلب الأول: العقوبات الاقتصادية على روسيا: رؤية في الطبيعة والأسباب	120
الفرع الأول: طبيعة العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على روسيا.	121
الفرع الثاني: الإستراتيجية الروسية لمواجهة العقوبات الاقتصادية الغربية.	138
المطلب الثاني: انعكاسات العقوبات الاقتصادية الدولية ضد روسيا والعقوبات المضادة على التوازنات الجيواستراتيجية في النظام الدولي.	147
الفرع الأول:أثار العقوبات الاقتصادية الدولية على مكانة روسيا في ميزان	148

القوى الدولي.	
الفرع الثاني: إنعكاسات فرض العقوبات الاقتصادية ضد روسيا على التوازنات الجيواستراتيجية في النظام الدولي.	156
الفصل الثالث:تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية على التوازنات الجيواقتصادية في النظام الدولي –دراسة حالة العقوبات الاقتصادية ضد الصين–.	**170–229**
المبحث الأول:موقع الصين في ميزان القوى للاقتصاد العالمي.	172
المطلب الأول: مظاهر بروز الصين كقوة اقتصادية عالمية.	173
الفرع الأول : مؤشرات قوة الاقتصاد الصيني.	174
الفرع الثاني: تحديات الاقتصاد الصيني على المدى البعيد.	179
المطلب الثاني: مظاهر بروز الصين كقوة عسكرية عالمية.	181
الفرع الأول:الإنفاق العسكري الصيني.	182
الفرع الثاني: تطور القوة العسكرية الصينية.	184
المبحث الثاني:العقوبات الاقتصادية الدولية ضد الصين؛ التموقع للهيمنة على الاقتصاد العالمي).	190
المطلب الأول: طبيعة العقوبات الاقتصادية المفروضة على الصين	191
الفرع الأول: العقوبات الاقتصادية الدولية الحالية ضد الصين.	192
الفرع الثاني : الحرب التجارية الصينية الأمريكية.	201
المطلب الثاني:العقوبات والعقوبات المضادة الصينية، وأثرها على التوازنات الاقتصادية العالمية.	207
الفرع الأول: طبيعة التأثير على مكامن القوة للقوى الاقتصادية الكبرى في النظام الدولي.	209
الفرع الثاني: الإستراتيجية الصينية لمواجهة العقوبات الغربية لتعزيز الهيمنة على الاقتصاد العالمي.	218
الفصل الرابع: تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية على التوازنات الإقليمية– دراسة حالة العقوبات الاقتصادية ضد إيران–	231–280
المبحث الأول: موقع إيران في نظام توازن القوى في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة	233
الفرع الأول: عناصر القوة الإيرانية في محيطها الإقليمي.	234
الفرع الثاني: الأبعاد الجيوسياسية للبرنامجين الإيرانيين النووي، والصاروخي.	246
المبحث الثاني: العقوبات الاقتصادية على إيران وأثرها على ميزان القوى الإقليمي	257

المطلب الأول: طبيعة العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران	257
الفرع الأول: العقوبات الاقتصادية الجماعية ضد إيران.	261
الفرع الثاني: العقوبات الاقتصادية الأحادية ضد إيران	261
المطلب الثاني: تأثير العقوبات الاقتصادية ضد إيران على ميزان القوى الإقليمي.	263
الفرع الأول:تأثير العقوبات الاقتصادية ضد إيران على مكانتها الجيواقتصادية في الشرق الأوسط.	264
الفرع الثاني:تأثير العقوبات الاقتصادية على التوازنات الإستراتيجية في الشرق الأوسط.	270
خاتمة	**282-288**
قائمة المصادر والمراجع	**290-304**
فهرس الجداول	307
فهرس الخرائط	308
فهرس الأشكال	309
فهرس المحتويات	311
ملخص	

الملخص:

تهتم هذه الدراسة بمحاولة فهم تاثير العقوبات الاقتصادية الدولية عى ميزان القوى في النظام الدولي بعد الحرب الباردة ، باعتبارها أداة اصبحت تستعمل بشكل مطرود للتاثير على التوازنات الدولية، سواء من طرف القوة المهيمنة في النظام والساعية للحفاظ على الوضع القائم، أو من طرف القوى الصاعدة في النظام والغير قانعة بالوضع الراهن، والساعية لتعديله وتشكيل ميزان قوى يخدم مصالحها بالتاثير على فجوة القوة بين القوى المتنافسة.

وعلى هذا الأساس تمت دراسة الموضوع من ثلاث زوايا مختلفة تمثلت في تاثير العقوبات الاقتصادية الدولية على التوازنات الجيو استراتيجية بدراسة حالة العقوبات الاقتصادية ضد روسيا، بصفتها تمثل ثقل موازن من الناحية الاستراتيجية للقوة المهيمنة في النظام الدولي. والتوازنات الجيو اقتصادية بدراسة حالة العقوبات الاقتصادية ضد الصين بصفتها ثقل موازن كذلك للقوة المهيمنة من الناحية الاقتصادية، واخيرا دراسة تاثير العقوبات الاقتصادية على التوازنات الإقليمية بدراسة حالة العقوبات على إيران.

وخلصت الدراسة إلى أن للعقوبات الاقتصادية الدولية تأثيررات مهمة على ميزان القوى في النظام الدولي، والتي استعملت بشكل كبير بعد الحرب الباردة وذلك للميزات الاساسية التي تتميز بها هذه الأداة ، وكذا للتاثيرات المهة على التوازنات الدولية سواء من الناحية الجيواستراتيجة، أو الجيو اقتصادية، أو الاقليمية.

Abstract:

This study is concerned with trying to understand the impact of international economic sanctions on the balance of power in the international system after the Cold War, as a tool that has become used steadily to influence international balances, whether by the dominant power in the system seeking to maintain the status quo, or by the emerging powers in the system. And those who are not satisfied with the status quo, and seek to amend it and form a balance of power that serves their interests by influencing the power gap between the competing forces.

On this basis, the subject was studied from three different angles represented in the impact of international economic sanctions on the geostrategic balances by studying the case of economic sanctions against Russia, as it represents a strategic counterweight to the dominant power in the international system. And geo-economic balances by studying the case of economic sanctions against China as a counterweight to the dominant power in economic terms, and finally studying the impact of economic sanctions on regional balances by studying the case of sanctions on Iran.

The study concluded that international economic sanctions have important effects on the balance of power in the international system, which were used extensively after the Cold War, due to the basic features that characterize this tool, as well as the important effects on international balances, whether in terms of geostrategic, geo-economic, or regional.